

مدخل
الى النظرية السياسية الحديثة
دراسة نقدية

دكتور
محمد فاضل محمدنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١

الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الإسكندرية



مدخل الى النظرية السياسية الحديثة

دكتور
محمد فاضل محمدنا

مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



الهيئة المصرية العامة للكتاب
طبع بالإسكندرية

مقدمة

كانت النظرية السياسية في الماضي تشتمل على نشاطين، الأول على الصعيد العملي حيث تبحث في عاصمة الحكومة ووظيفتها ولماذا يجب طاعتها وعلى الصعيد الفلسفي حاولت النظرية السياسية أن تضع أهداف الدولة والخطوات الرئيسية المؤدية إليها، وقد كان الجواب الفيلسوف ذو طبيعة تنميطية، ولذا فأنه تفاوت من زمن إلى زمن ومن شخص إلى شخص آخر ومن بلد إلى آخر، وحيث أن هذه النظريات « التنميطية » كانت تؤثر على أوضاع المجتمع فقد كان من المهم تاريخيا دراسة الزمن والظروف التي نشأت فيها النظريات؛ ويعني ذلك أن الفيلسوف السياسي كان يحاول أن يجد بنية التاريخ بطريقته الخاصة ويفرض قيمه وقيم جماعته؛ لأنه النظرية السياسية يبدأ بالفلاسفة حتى هيكل كانت تعنى بصفة عامة خلق الأفراد الذين يصبحون فلاسفة. وبالرغم من ذلك فلم تكن النظرية السياسية دائما في الماضي تتلجا أو أو قرعا عن الفلسفة. وإن كان هناك فلاسفة تبخوا وجهة النظر الاجتماعية في السياسة وهكذا فإن الحد الفاصل بين الفيلسوف السياسي وعلم النظرية السياسية كان لابد أن يعاد صياغته من جديد؛ ولم تعد النظرية السياسية « منظورة »، « نعتقا، صريحا من جانب الفلاسفة أو علماء الاجتماع، في حين أخذ علماء السياسة يزدون من مناقشتهم في هذا المجال وعامة حول معنى النظرية السياسية ومناهجها ونشاطها الفكري. وقد كان هذا دافعا للبحث في أوضاع النظرية السياسية؛ إذ على الرغم من الأهمية التي اكتسبتها الفلسفة السياسية خلال المصدور إلا أن المنهج التقليدي الكبير الذي يوطئ بكتابات فلاسفة السياسة الكبير يعدد أنه على طريقته إلى

الزوال بل أن فلامدة السياسة المعاصرين من أمثال دافيد إيستون
David Easton وألفريد كوبان Alfred Cobban بالإضافة إلى عدد من
الكتاب المعاصرين يرون أن النظرية السياسية في حالة تدهور وأفول
مستمر بل أن بيتر لاسلت Peter Laslett قد أعلن أنها أندثرت وماتت
تماما للعديد من الأسباب .

لماذا انهارت النظرية وما هي الظروف التي تواجهها في العالم المعاصر
وما الذي أدى إليه التوسع المستمر والكبير في نشاط الدولة المعاصرة
سواء في الغرب أو في الكتلة الشيوعية ؟ . . . هذه هي التساؤلات التي
يبحث فيها هذا الكتاب .

ونظرا لاهمية هذه التساؤلات وحساسية هذا الموضوع وتنوعه في
مشكلاته فقد وجدت أنه من الضروري الكتابة فيه ومحاولة شرح أبعاده .
وقد قسمت الدراسة إلى خمسة أبواب . يتناول هذا الباب طبيعة وجمال
علم السياسة ويشرح هذا الفصل تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر
إلى عصر والمفهوم المعاصر لعلم السياسة وعما إذا كانت العلوم السياسية
علم أم لا ثم كيف أن علم السياسة هو علم الدولة وعلم الإنسان معا
ثم موضوعات علم السياسة وصلته بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

وبالباب الثاني النظرية السياسية في الوقت الراهن ويتناول عن المناهج المتعارضة
في دراسة علم السياسة والنظرية السياسية التي تم التركيز عليها بصفة خاصة وتم فيه
شرح المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي ثم المنهج التاريخي لجورج ساينز والمنهج
السياسي لجورج كاتلين والمنهج الفلسفي لليو شتراوس والمنهج المتكامل
لصكاول فريدريش والطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة لنورمان جاكوبسون
والنظرية التجريبية فامواجهة النظرية المعيارية والتجريب في العلوم الاجتماعية

وموقع النظرية السياسية ثم طابع العصر الحديث الذي يتسم بعدم أهمية النظرية السياسية وتأرجحها بين الاستقرار والاستمرار، والتغير، والمنهجين الدائري والكلاسيكي لها ثم النظرية السياسية كشط فكري وهل النظرية السياسية اليوم تنزع إلى الأفول أم الإنبات.

وأما الباب الثالث فهو عن التحليل السياسي ومهمة النظام السياسي الحديث - الاتجاهات والانظمة فيشرح الاتجاهات التحليل ومهمة النظام السياسي ومن أين يستمد قوته والتعاريف المختلفة للنظام السياسي ونظريات دافيد إيستون وجايريل الموند وهارولد لاسويل والارتباط التاريخي بين النظم المقارنة والنظرية السياسية ومنهج دراسة النظم السياسية ونظريات التنمية السياسي ومناهجها والابعاد الوظيفية للنظام السياسي وتحديات التطور السياسي والتحديث السياسي ونتائجه والتنمية السياسية ومشكلاتها.

وأما الباب الرابع فهو عن التيارات الرئيسية في الفكر السياسي المعاصر ويشرح نظريات التغير الاجتماعي في العالم الثالث - ماوتسي تونج وغاندى وتأثيرهما على النظرية السياسية الحديثة - وفي اطار هذه الدراسة فقد تناولت علاقة ماوتسي تونج بالماركسية اللينينية ومفهوم الحرب الشعبية لديه ووسائل الثورة ودور الجماهير ونظرية ماوتسي تونج عن الثورة الدائمة والثورة الثقافية والبروليتاريا الكبرى واتجاهات ماوتسي تونج وأوجه القصور . ثم تعرضت لغساندى وسياسة اللاعنف والسانياجراما كاسلوب في الصراع الثوري ومفهوم غاندى للسلطة والسانياجراما كاسلوب عمل وغاندى والنظرية السياسية والتقليدية والتحديث عنده وهل كان غساندى معافلا أم ثوريا أم فوضويا وعلاقة غاندى بالماركسية والديمقراطية الليبرالية وماهو تقييم غاندى بالمفهوم العالمي؟

والأهل المخلصين والأحرار في القدس والبرية والقرية
السليمة ويتناول السياسة والديانة في المجتمع الإسرائيلي والفرجة السياسية في
اسرائيل .

وفي آخر كل باب من هذه الأبواب تبع المراجع الخاصة به .
وأرجو أن يد هذا الكتاب نقلاً في المكتبة القوية ويفيد الباحثين
والقائمين . وبالله التوفيق .

الإسكندرية في ١ / ١ / ١٩٨١

دكتور

محمد نعيم مهنا

الباب الأول

طبيعة ومجال علم السياسة

الفصل الأول

نمو علم السياسة وموضوعاته

- ١ - تتغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر إلى عصر .
- ٢ - المفهوم المعاصر لعلم السياسة .
- ٣ - هل العلوم السياسية علم أم لا ؟
- ٤ - علم السياسة هو علم القوة .. وعلم الإنسان .

الفصل الثاني

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

- ١ - علم السياسة والتاريخ .
- ٢ - علم السياسة والاقتصاد .
- ٣ - علم السياسة والقانون .
- ٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق .
- ٥ - علم السياسة والاجتماع .

مراجع الباب الأول

الباب الأول

طبيعة ومجال علم السياسة

الفصل الأول

نمو علم السياسة وموضوعاته

١- تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر الى عصر :

لقد تنوّعت مفاهيم طبيعة ومجال علم السياسة من عصر الى عصر . فوجد أن أرسطو الذي وضع المبادئ الأولى لهذا العلم قد استخدم اصطلاح السياسة بمعنى واسع للغاية بهدف أن يغطى : بنية أو تركيب العائلة ، إلى جانب اصطلاح الدولة وهو ما يعرف باسم « Polis » ، والسيطرة على المييد ومفهوم الثروات وتعليقات حول الديمقراطية البحتة . . والسياسة عند أرسطو تختل على كيانات وطنية أو اقليمية أو دولية وكذلك بنية أو تركيب الاتحادات المالية والمنظمات « القباية » (١) . ويمكن قبول التعريف من هذا النوع عندما كان علم السياسة هو : علم العلوم ، كما تصوره أرسطو والذي يقدم المعرفة والفهم إلى أولئك الذين يديرون شؤون الدولة « Polis » ، كما يساعد على تسيق جميع الأنشطة الأخرى في المجتمع بحيث تنتج حياة طيبة لمن يقيمون فيها . وحيث أن أنشطة الدولة قد قصرت على أنشطتها هي نجد أن علوما إجتماعية أخرى قد ظهرت وأنشأت طابعا مميزاً . وأصبح علم السياسة الآن هو علم الدولة أو هو : فرع من تلك العلوم الاجتماعية التي تعالج نظرية وتنظيم وحكم الدولة

وكذا الممارسات العملية اللازمة لتحقيق ذلك ، مع التركيز بصفة عامة على القوة وروحانياتها الفرعية كبنيات حاكمة ومن ثم فقد تمت دواسته من منظور قانوني ، — تأسيسى أو شرعى — تأسيسى . ومع نمو علم الاقتصاد وعلم النفس والإثنوبولوجى كعلوم مستقلة فى القرن التاسع عشر ، صار من الضرورى أن يميز علم السياسة عنها بمصطلحات أكثر وضوحا . ولقد يميز علم السياسة عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، بأنه يعالج ظاهرة السيطرة أو التحكم والسلطة داخل المجتمع ، ويرى ماكس وير ، أن أى تنظيم أو اتحاد يصبح سياسيا ، إذا كانت تنفيذ الأوامر فيه يتم بصورة مضطربة فوق مساحة إقليمية معينة وذلك باستخدام القوة البدنية أو التلويح بها من قبل الهيئة الإدارية ، (١) ومع ذلك أستر النظر إلى المؤسسات كوحدة أولى للتحليل على الرغم من تحول بؤرة الاهتمام عن المؤسسات ذاتها إلى تراكم أو تجميع السلطة وعارضتها يقول ووبسون أن ومركز الاهتمام واضح وغامض فهو يركز على النضال لاكتساب السلطة والاحتفاظ بها وعارضة تلك السلطة والتأثير بها على الآخرين أو مقاومة تلك السلطة ، (٢) . وقد تحول مركز الاهتمام فى سنوات أكثر حداثة حتى أنصب على العلاقات وأنماط التفاعل بين الأفراد وأصبحت السياسة حينذاك على أنها « مظهر من مظاهر السلوك الإنسانى فى البيئة » . ومن خلال الاطوار الواسع لمفهوم السياسة بأنها تحديد القيم من قبل السلطة نجد أن التركيز قد تفاوت بين (١) صنع القرار وتنفيذه وأعتبر عملية القرار كوحدة تحليل وبين (٢) صنع السياسة بما تتضمنه من المحتوى السياسى والعملية السياسية ذاتها . وفى النهاية إلى (٣) تقرير أهداف المجتمع وبلوغها . ويمكن الاختلاف بين المنطقتين الثالثة والرابعة فى أنه ينما تركز النقطة الثانية حديثاً على الطبيعة الدقيقة

العمليات السياسية حسب تفتتها داخل الدولة نجد أن التقطع الأخيرة
تختص بموضوع الخلف وتحديد.

ودون الدخول في محاولة وضع تعريف دقيق لطبيعة وجمال علم
السياسة، يمكننا القول بأن هناك وجهة نظر واسعة، وأخرى ضيقة،
تجاه السياسة والظاهرة السياسية — إذ تركز إحداهما على الوظائف
السياسية ومعاملة السياسة على أنها عملية أو أنها نوع من النشاط، في حين
تركز الأخرى على البنية أو التراكيب السياسية ثم تتخذ طريقها إلى
للمؤسسات السياسية. ومن الواضح أن أسطره تكب طريق المفهوم
والواسع، الضيقة عند بحث عنها ليس في الدولة فحسب ولكن في
العائلة كذلك والاتحادات أو الحكمة في حين كان المحدث السياسي في
القرن التاسع عشر يحدّد بوجهة النظر الضيقة، والتي فسرت السياسة بأنها
دراسة الأنظمة الفرعية السياسية والحكومية في المجتمع. ونجد بين
الكتاب المعاصرين مثل كاتلين من جديد خروجاً أو هروباً من وجهة النظر
الضيقة. تلك وتأكيده على ظاهرة السيطرة ونشاط الفرد في
الصراع من أجل السيطرة، كل ذلك يمثل إهتمامهم الرئيسي. ويظهر
وجهة النظر هذه لم يعد علم السياسة قائم على التصنيفات أو المقولات
الوصفية. على الرغم من أن الوصف خطوة ضرورية لمخطوات أخرى
إلا أنه قد يتم باستخدام أساليب أكثر تعقيداً في التحليل. ومن ثم فإنهم قد
ينحدرون لمعتبر فلسفة سياسية، أو فكراً سياسياً إلى علم سياسي. فكاتلين مثلاً
يرى أن علم السياسة لا يتميز بأي أساس فكري، موقر، من علم
الاجتماع وأنه يرى أن دراسة علم الاجتماع، على العصور المختلفة
لصرف تلك الأفراد والآلاف العلاقات بين الجماعات، تعطي الأساس.

و للقارنات الأصلية بل هي تصل إلى أحسن مفهوم لها عند أرسطو ومكيافيلي من أجل ملاحظة الأمور الثابتة (١). وقد يجب للإنسان مع ذلك، إذا ما إذا كان مفهوم السياسة، الذي يشتمل على نظام سيطرة العائلة، أو المجتمع الديني، لم يكن بالاتساع الكافي بحيث يكون لاسم له، ولربما نظن أنه من الأفضل أن نختط طريقاً وسطاً بين وجهتي النظر المتطرفتين هاتين.

ومن الصعوبات الأخرى التي تصادفنا في فهم مجال علم السياسة الصعوبة التي تنشأ من الاستخدام دون تمييز لبعض المصطلحات مثل علم السياسة والنظرية السياسية و فلسفة السياسة والفكر السياسي وتؤخذ على أنها مترادفات. ويعتقد كل من سابين وكاظمين (٢) على الرغم من الاختلافات بينها حول كثير من الأشياء (٣) أنه بينما يمكن استخدام مصطلح « النظرية السياسية » بحيث يغطي جميع المادة العلمية التي تندرج تحت علم السياسة اليوم، إلا أنه يمكن تفرعه إلى علم السياسة، وفلسفة السياسة. وفلسفة السياسة كما أوضح إكشتاين، يمكن النظر إليها على أنها تختلف عن علم السياسة، وذلك بالنسبة لأسس ثلاثة وهي (١) الموضوع (٢) المجال (٣) معايير التقييم. وفيما يخص الموضوع تعالج فلسفة السياسة ليس فقط مسائل الواقع ولكن تعالج كذلك مسائل العرف (سواء في آلياتها ووسائلها). وبالإضافة إلى النظرية الأخلاقية، فإنها تقدم ماعبر عنه إكشتاين باسم ماوراء - النظرية « Meta - theory » أو النظرية حول النظرية، أو ذاك النوع من البحث الذي يقصد به أن يفضي إل بحث أكثر من أن يقدم إكتشافات. وأما ما يخص المجال، فإن فلسفة السياسة تتميز ببناء نظريات شاملة في السواحة وليس نظرية تشرح لنا سبب هزيمة حزب المهالدي في بريطانيا عام ١٩٥١

ولكن نظريات . وطبقا لتحليل ماكس ووبر عن الدولة وعدادات السلطة .
وأما ما يخص معايير الثبات فيمكننا القول إن ما يصف بالثبات هو العلم
وأن ما هو « فوق الثبات » يعتبر فلسفة .

ويستخدم مصطلح الفكر السياسي أحيانا كي يشمل كل مجال علم
السياسة ولو حدث ذلك فسوف ينشأ هناك تناقض أو تنازع ، بمعنى أن
مصطلحي علم السياسة ، والنظرية السياسية يمكن التحفظ عليهما لاطلاقهما على
على تصنيفات أو مقولات غامضة نسبيا ، وأن علم السياسة يعمل على
تحليل السلوك السياسي الفعلي ، وأن فلسفة السياسة يجب إستخدامها بالمعنى
الذي أوضحه إكتشاين التمييز بينها وبين علم السياسة (١) .

وهنا يشور تساؤلان : هل هذا التقسيم القوي في صالح النظام ؟
والأيمكن أن يؤدي طرح فلسفة السياسة إلى الرجوع إلى الخلف ويجعلها
ذلك إل شيء متغطرس غير مستساغ وعفا عليه الزمن ؟ . أن عالم السياسة
يتم باديء ذي بدء بدراسة الظاهرة الملوسة التي تحدث في مجتمع إنساني ،
وإذا إهتم بفلسفة السياسة ، فإن ذلك يكون من قبيل معرفة كيفية نشوء
الظاهرة السياسية ، وسببها ، وكيفية وسبب تقييم العرف لها ؛ وليس من
قبيل مظهرها التاريخي وأسلوبها الأدبي .

أن أفلاطون وأرسطو من الأمية يمكن — ليس لكونها كتابا عظاما
أو من مفكرين سياسيين — ولكن لأن قدرا كبيرا مما كتبه لا زال
صحيحا ، وثابتا ، وما مفرى كبير في دراسة الظاهرة السياسية . كذلك فانه
من خلال جهودهما ، فقد استعلنا فهم الظواهر السياسية التي يتخذ علماء
السياسة مناهج متعددة لدراستها كالنهج التاريخي والاجتماعي والاقتصادي
والبيكولوجي والاثنولوجي . أن قصر دراسة السياسة على منهج واحد

يجز تحديدًا طبيعتها وجمالها . أن علم السياسة — كما يجب أن يفهم
بوضوح شديد — يختلف عن تلك المجالات الأخرى ؛ حتى ولو كان
الغرض من دراسة هذه النظم المتعددة هو نفسه مؤديا إلى دراسة وفهم
علم السياسة .

٣ - مفهوم العاصر لعلم السياسة :

الفرد هو الخلية الحية في المجتمع ، والمشكلة التي تواجه كل مجتمع ،
سياسي دائما ، هي إيجاد نظام يتيح الفرحة ، لكل فرد أن يتج ، بقدر
ما يستطيع ، في جو من الاطمئنان ، وعلى هذا فان المصلحة العامة تقتضى
وجود سلطة ذات مسئولية في كل جماعة لتقوم بوظيفة الاشراف على
الأمن وفصل الخلافات بين الأفراد ، ومن هنا نجد أن منظم التعريفات
الحديثة السياسة تنحصر نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول
طبيعة الحياة الحرة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وأن الصراع والقوة
والسياسة العامة ؛ هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة ، باعتبارها
علما يهدف إلى تحقيق ضمان حقوق الأفراد ، وواجباتهم وتحديد الظروف
التي يتحصل فيها كل فرد على نصيبه من ثروة أو نفوذ ، ومن ثم فقد
أكد كثير من الباحثين على أهمية القوة ومنهم (١) مارون لايريل Harold
Lawell وتعريفه الذى ينود حول :

Politics is who gets what, when and how?

وهناك علماء آخرون (٢) لا يرضيهم هذا التعريف فجادوا بتعريفهم الخاص للعلوم
السياسية مستوحى من الحياة العملية في ميدان العلاقات والصرامات بين الأفراد بهدف
كسب الثروة والنفوذ أو تجنب أنفسهم اللبغاع عن المصلحة العامة ، أما الاستاذ
الفرنسي النافع المصنف خريزيس ديفرجه Maurice Duvenger فيقول : أن

السياسة، عبارة عن صراع متواصل، بين فئة إجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم في مصير المجتمع كله، والتتنع بجميع الخواتم، وبين فئة مناهضة لها، تحرص على توفير الأمن والعدالة لجميع الأفراد وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة فعالة لتحقيق الوئام الوطنى ودمج الأفراد في مجتمع تسوده العدالة، غير أن هذا التعريف يقتضيه العمق في تحليل المفهوم للمصطلح علم السياسة ولا يحدد - حسب ما يراه البعض - الأهداف البعيدة المدى لهذا العلم، فالفقيه الفرنسى ريمون آرون Raymond Aron يرى أن علم السياسة هو دراسة كل ما ينصل بالعلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين ويتدرج السلطة داخل الجماعة .

وهناك العديد من الباحثين (٩) الذين يأخذون بتعريف محدود، ويحاولون من علم السياسة قرينا مرادفا لتعريف القانون الدستورى، من حيث أن أن هناك مداران لنظام السياسى، فهو يعنى في مدلوله الواسع الشكل الذى يقوم عليه نظام الحكم، وكيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، فى داخل مجتمع ما، وهو يعنى بمفهومه الدقيق أو الضيق، كيان الحكومة فى مجتمع خاص هو شعب الدولة.

وهناك من الباحثين (١٠) من يمتدعون عن النزعة القانونية، ويأخذون بتعريف شامل لجميع علم السياسة، من حيث دراسة تدايى شئون الجماعة وتنظيم علاقاتها وأن السياسة إنما هى مجموعة الظواهر والحركات، التى تتناول صلات الأفراد بالجماعات، وحصة الجماعة ببعضها، وفى قمتها الدولة وهى تبدأ بالفرد فالأسرة فالعشيرة فالدولة فالمنظمات الدولية فأسرة الدول.

وهناك وجهة نظر أخرى فى تعريف السياسة، وينطبق مفهوم وجهة النظر هذه على كل مجتمع - سواء كان مجتمعاً متخلفاً، أو متحضرًا وحسب

رأى الأستاذ د استون ، (١١) David Easton الذى وضع فى التعريف الجديد أن السياسة ، هى عبارة عن تلك المعاملات ، التى تم بين المنشآت الاجتماعية ، فى إطار وجود سلطة عليا ، تصرف على توفير روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات بالعادات والتقاليد المرعية والحفاظة على الأمن والعدالة فى كافة أنحاء البلاد .

ومن المفاهيم السابقة يحاول تجاه آخر معاصر (١٢) ، استخراج قاسم مشترك بين كل التعريفات ، حيث يحدد هذا الاتجاه علم السياسة ، بموضوعه الذى هو السلطة ، وأن علم السياسة يعنى فى أبسط صورة دراسة الدولة ودراسة السلطة ؛ وهذا الاتجاه يجد صدق بين الباحثين العرب المعاصرين ، باعتبار أن هذه الآراء ، تتركز بشكل أساسى ، حول الدولة ، باعتبارها الكيان الكلى ، الذى يتنظم فى داخله عتلف العلاقات والتفاعلات الفردية والاجتماعية فى كافة نماذجها من حيث التوافق أو التصارع وسواء كانت الدوافع المحركة لهذا التفاعل والأسباب الكامنة وراءه مستمدة من القيم أو العقائد أو السلطة أو البيئة .

والسياسة بهذا المعنى أصبحت تعنى فن الحكم ، الذى يختص بتوزيع القيم على المجتمع وإعطاء الأولوية للعلاقات البشرية أو الثروات الوطنية التى تمكن أى مجتمع من تحقيق آمال أفرادها وإشباع حاجتهم الإنسانية ، والمقصود بالقيم الاجتماعية هنا هو الأشياء الثمينة بالنسبة للأفراد واليانات وذلك مثل المصالح الخاصة ، والتقاليد والصادات والديانات وغيرها من المبادئ الاخلاقية والمعتقدات الروحية ، ويقصد بالسلطة العليا هنا الجهة السياسية التى تستطيع أن تبت فى حسم الأمور وتتخذ القرارات الادارية التى تطبق على جميع الأفراد والمنظمات . حل أنه يجب الإشارة فى هذا الصدد

إلى أن السياسة لدى عامة الناس ، هي التي ينظر إليها ، من زاوية تتناسب مع مفاهيمها الاعتيادية في الحياة السياسية العادية والصراع حول السلطة الداخلية والخارجية ، وبين هنا تتفوق العلوم السياسية على بقية العلوم الاجتماعية ؛ أنها تتصف بالتطور والتكيف مع الظروف التي يعيشها كل مجتمع عامة وأن المقاييس التي تتخذ قاعدة لتنظيم حاجيات الأفراد ، ليست جلمة ، وإنما هي أداة مرنة ، تتواءم والتفكير المنطقي للقيادة بالجدول (١٢) ، وبالتالي ، في مواجهة النظام السياسي السائد . وكلية نظام تطلق على :

Institution, Regime, Systeme

ولذلك فإن شمول مفهوم « السيسم » ، جعل البعض يفضلون تسميته بالنظام السياسي ، وتختلف المنظمات السياسية اليوم من حيث وضع الأحزاب والفئات فيها ، فإذا كان الحكم متداولاً بين عدة أحزاب ، أو عدة فئات اعتبر حكم « النظام التعددي » ، أو « التنافسي » ، وإذا كان الحكم مقتصراً بحسب واحد أو فئة واحدة اعتبر حكم « النظام الكلي » ، « ولأنه ذلك البعض النظام السياسي بهذا المعنى الضام » ، أصبح يعنون النظام السياسي من جهة أخرى « فيكون النظام السياسي هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي » ، « ويعين هذا التقرير من الباحثين بين نظام سياسي » ، وأخيراً ، بالنظر لطبيعة الهيئة التي تتصل بالمسؤولية العليا للتقرير التنفيذي » ، فإذا كانت هذه المسؤولية مقتصرة لشخص واحد ، « منفصل » ، عن البرلمان كان النظام « رئاسياً » ، وإذا كانت مقتصرة للحكومة مسؤولة تجاه البرلمان كان النظام برلمانياً » ، وإذا كانت مخصصة لمجموعة عليا كالهيئة التشريعية أو مجلس الشيوخ كان النظام « مجلسياً » . والنظام الأول سائد في الولايات المتحدة والمجلسي الذي لم يصب فستورهما

على منوال الدستور الأمريكى ، والنظام الثانى سائد فى بريطانيا والبلاد التى أقنعت أثرها ، والنظام الثالث سائد فى الاتحاد السوفيتى والبلاد ذات المجالس الثورية ، ويشمل المنتظم السياسى بهذا المعنى التنظيم السياسى للمجتمع كله ، الذى عليه طاعته نظراً لضرورة توافر عنصر القوة التى يتمتع بها أى نظام سياسى ، ومن هنا يبنى مناقشة من أين يستمد النظام السياسى قوته ، وشعبيته ، لأن لكل نظام سياسى خصائصه ، ولحسن أهمها جميعاً هو قيامه على علاقة بين الحكام والمحكومين ، بحيث يستطيع الحكام أن يكرهوا المحكومين على طاعة أوامرهم ، وحيث لا يكون مثل هذا القهر — كما يسميه ابن خلدون — لا يكون هناك نظام سياسى . فالنظام السياسى هو القيم الشرعى ، على أمن المجتمع والصانع الشرعى ، لما يحدث فيه من تغير .

٣ - هل « العلوم » السياسية علم أم لا ؟

تعتبر العلوم السياسية علماً ، لأنها تقوم أساساً على حقائق واقعية ، وتهدف إلى استقرار ، والإلجام ، فى المجتمعات الإنسانية . ولكن العلوم السياسية لا تعتبر علماً مثل العلوم الطبيعية ، لأن المشاكل السياسية ، تختلف من قطر إلى آخر ، وليس هناك مقياس عالمى للاقتداء به ، حسب أنظمة موحدة ، ومتفق عليها ، بين علماء السياسة . ويرجع السبب فى عدم إعتبار العلوم السياسية مثل العلوم الطبيعية إلى العوامل الآتية (١) :

١ - لا يمكن ضبط تصرف الإنسان ، وتحديد به فى قانون معين ، فأفكار الفرد تتغير من فترة إلى أخرى ، تبعاً لتغير البيئة ، التى يعيش فيها ، أو نتيجة لتطورات التى تطرأ على حياته ، أثناء تنقله ، من فترة الطفولة ، إلى القوة فالهجرة ، أو الكهولة .

٢ - أن الأفراد عادة لا يبيعون أسرارهم ، خوفاً من إنتقادات الآخرين ، مما يحول ، دون الحصول على المعلومات الدقيقة ، التي تمكن من إصدار قرارات عليية صحيحة . ثم أن هناك ، بعض الأشخاص ، الذين لا يصارحون في أحاديثهم ، لأن مخبرهم لمرشح معين ، قد يكون له أثر غير حسن على مستقبلهم ، وعامة إذا لم يكن النجاح حليف الفرد الذي أيدوه . وقد يؤدي هذا ؛ إلى حرمانهم ؛ من بعض الموايا الإجتماعية ؛ التي توزع عن طريق ممثلهم .

٣ - أن القيم الإجتماعية تختلف باختلاف الثقافات ، والعادات ، المتعارف عليها في كل دولة ؛ فالثقافة ، تحل كل نظام إجتماعي ، مفهوماً خاصاً ، ولا يستطيع تحديد هذا النظام إلا أولئك الأفراد الذين تنهوا المشروع .

٤ - أن وسائل التعليم الحديثة ، قد أدخلت تغييرات جذرية ، على طرق التفكير ومفهوم المشكلات الدولية ، والآنخذ بالأفكار الجديدة ؛ يقود في الغالب إلى تحويل الإتهامات ؛ وعدم الإستقرار السياسي ، مثال ذلك أن بعض الأحزاب السياسية أحرزت معظم الأصوات في مجالس برلمانية ؛ ولما أطلعت الجماهير على تصرفاتها سحبت قوتها منها في الإنتخابات التالية .

٥ - تشتمل السياسة على مذاهب متعددة ؛ وأغلب الأفراد لا يلتزمون عادة بالمياد ، والموضوعية ، وإنما يدون آراءهم ، بطريقة متميزة ، حتى ينسى لافلكلهم أن تنتشر ، ويقتنع بها الآخرون ، فاللسان الذي يؤمن بالاشتراكية ، يحاول إظهار مزاياها ، وتبرير الخلف فيها ، والذي يحبذ الرأسمالية ؛ يسعى هو الآخر لتوضيح قوتها ، وهكذا تنسرب

التيارات الفكرية المتباينة ، إلى ميدان السياسة ؛ وتعطى على الموضوعية .
٦ - أن الوسائل الفنية والعلمية ؛ التي تقوم عليها دراسة الظواهر السياسية من إحصاءات ؛ وبيانات ؛ وغيرها من الوسائل التي تساعد الباحث السياسي ؛ في دراساته مازالت غير مكتملة النمو ، كما أن الحكومات تخفى البيانات ؛ التي يحتاجها الباحث السياسي أما لأسباب متعلقة بالحماية أو لأسباب متعلقة بالأمن .

٧ - أن العلوم الطبيعية نفسها ؛ وما يتصل بها من قوانين علمية ليست لها في الواقع صفة الثبات والاستمرار ، ولكنها مسألة نسبية ؛ فكثير من قوانين الطبيعة ؛ والكيمياء ، والفلك ؛ قد تغيرت بمحكم تقدم العقل البشري ، وإرتقاء العلوم ؛ ومن هنا إقتربت من القوانين التي تخضع لها العلوم الاجتماعية ؛ والعلوم السياسية ، ووصلت كلها إلى مستوى واحد ، وهو ما جعل ، فريقا من الباحثين ، يرون أنه لم يعد هناك مبرر للقول ؛ بأن القوانين السياسية ؛ أقل ثباتا من غيرها من القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية . والخلاصة ؛ هو أن العلوم السياسية ، تعتبر علما ، نظراً لوجود قوانين سياسية ؛ غير أن شروط إنطباق هذه الأخيرة ؛ صعبة التحقيق ؛ وإن كان لا ينفي وجودها ؛ فالقوانين السياسية ؛ كنهرها من القوانين العلمية ، لا تظهر نتائجها ، إلا بتحقيق شروطها ، لذلك يحرض الباحث السياسي ، دائماً ، على إستعمال عبارة دمع بقاء العوامل الأخرى على ساطعها ، وملاحظة الظواهر السياسية ؛ تؤدي إلى التسليم بوجود قوانين سياسية ؛ فتلا إذا تعددت الأحزاب يضرب الإستقرار السيلفي ؛ ومن الأمثلة أيضاً أن المعارضين للحكم القسام ترتفع قيمتهم السياسية لدى الرأي العام ؛ وأنه كلما زادت هدد المرات التي يضارص

فيها عضو البرلمان زاد إحتال نجاحه عند إعادة الترشيع ، ومن
المشاهد كذلك أن الرأي العام يبنى بالمسائل الداخلية الاقتصادية
والاجتماعية أكثر مما يبنى بالمسائل الخارجية ، وأن السلطة التي لا توضع
لها حدود تكون ممرضة لاسماء إستعمالها (١٥)

٤ - علم السياسة هو علم الدولة .. وعلم الانسان :
وهكذا يمكن القول أن علم السياسة ، هو علم الدولة ، والحكومة
والنظم السياسية ؛ أنه علم أنواع الحكم ، بمبادئه ، ونظرياته ،
وشئ مناهبه ، التي يقوم عليها ؛ كالحكومة الديمقراطية ، والدكتاتورية ،
والسياسة كعام ، تجمع بين مختلف الدراسات النظرية ؛ والوضعية ،
والفلسفية للحكم ؛ وكفن ، تعنى كيفية مباشرة رجل السياسة للحكم .
والعلوم السياسية ؛ تبحث في إقامة نظام للجماعة ؛ وتحديد علاقاتهم
بالحكومة ، على أساس الحق ، والواجب ؛ وتنظيم الجماعات السياسية ،
في ظل الضمانات ؛ للفرد والمواطن ، ولكن السياسة ، في نظريتها ،
وتطبيقها ، بما في ذلك ، تفهما ، وإستخدامها ، في البحث والممارسة
— هي نسوية ؛ فالانسان ، يختلف من شخص لآخر ، في تقدير
موقف الفرد السياسي ؛ وعلاقاته ، بالجماعة السياسية ، ومعاملاته في
كف الدولة ، وصلاته بالحكام ، وأحاسيس السياسة ، تختلف من
بيئة ، ومجتمع ، عن الآخر ، والسياسة كما يرى قسرين من
الباحثين (١٦) — هي ككون فسيح يحتوي على الرأي والفكر
والمذهب والنظرية . . وتتناول السياسيات ، الظاهرة السياسية ،
كما تتناول الطبيعيات ، الظاهرة الطبيعية ، ويختلف الموضوعان ،
إختلافا نوعيا ، ولكنها مع ذلك علمين (١٧) ، لكل علم منها

كونه الخاص ، كون الطبيعيات آلى الحركة ، وكون السياسات
إلى الحركة ، وحركى حر . ودراسة الظاهرة السياسية ، خارج
سياقها الإنسانى الحركى الحر بحجة العلمية هو مجرد يؤدى إلى مسح
الحقيقة السياسية ، بدل أن يؤدى إلى إيضاحها ، فعلم السياسة ، يفقد
قوانين الظاهرة السياسية ، وإستكشاف هذه القوانين ، هى وظيفة
السياسات العامة . ولكن موضوع الظاهرة السياسية هو الإنسان .
والإنسان ، إما أن يكون كائنا حركيا أى واعيا وقابلا للتفسير
والكمال . ولما أن يكون كائنا سكونيا ، وغير قابل للتغير والتطور
والكمال ، أى أنه ينظر إلى الإنسان (١٨) نظرتان : نظرة قدرية ،
تسلم بقابلته لأن يصنع قده ، ونظرة سببية ، أى تفسيرية ، تنفى
هذه القابلية ، وتخضع الإنسان لقوانين غيبية ، أو بيئية ، أو
اقتصادية ، لا خروج عنها (١٩) .

ومن هنا يطلق على علم السياسة : علم الإنسان ، وتدرس علم
السياسة ؛ لآلتنا بحاجة إلى ثورة منهجية ، فى نظرتنا للسياسة وفى ممارستها
لها ؛ والثورة الحقيقية ، هى قبل كل شئ ثورة العقل ، المرتاب ؛
فى مسلماته الخاطئة ، وإذا تم إستعمال العقل ، بأسلوب حسن ، فإنه
يكون المحور الأعظم للإنسانية ؛ وعلم السياسة إذن ، هو علم المراجعة
المنهجية المستمرة ؛ أو هو علم النقد المنهجى الدائم للمسلمات والأحوال
والأنظمة السياسية . وقد إزدهر علم السياسة عبر التاريخ ؛ باعتباره
علما مدنيا ، وفيه تسود النظرة الإيجابية ؛ للإنسان ، ودلائله ؛
وأبني خلدون (٢٠) هو أحسن من عبر عن عواقب النظرة السلبية للسياسة ،

أى مما يعتبر الإنسان ؛ إذا ما عطلت ملكته الرئاسية ؛ وحرم من المشاركة فى السياسة .

والقادة السياسيون ، هم أفراد فى المجتمع ، ويتم اختيارهم فى إنتخابات عامة ، وبقائهم أو ذهابهم ومن بإرادة المحكومين . ما دام الحكم يمارس بأسلوب ديمقراطى ، وإيجابى . والهدف الرئيسى لتدريس علم السياسة ، هو تربية المواطن الصالح ، والتوسع فى تفهم العلاقات الدولية ، والإعداد لوظائف الادارة العامة ، الداخلية ، والخارجية . وتحتل تربية المواطن الصالح ، المكان الأول ، من إهتمام مدرس علوم السياسة الأمريكين ؛ ولكنهم يختلفون حول الطريقة المثلى ، لتحقيق هذه الغاية ، وإن كان البعض يرون ، أن الهدف هو تكوين الانسان النابه ؛ الذى يحسن التفكير والحكم . ومهما فإن غاية تدريس علم السياسة اليوم ؛ هى إعداد الانسان السياسى ؛ مسؤوليات وتحديات العصر الحالى ، وخاصة حول إعداد المواطن لصيانة السلام ، والمشاركة فى أن تسود الحرية ، والعدالة ، والرفاهية ، وتعويد المواطنين نظام التناوب ، القانونى ؛ والسلمى للسلطة ، ورد إعتبار الانسان لشخصيته ، وخاصة فى الدول المختلفة .

٥ - موضوعات علم السياسة :

أن الأهمية التى نلقها على علم السياسة ، لا تجعلنا نتجاهل قيمة بقية فروع العلوم الاجتماعية ، فأحدى الأفكار الرئيسية التى تقوم عليها هذه الدراسة ، تشير إلى أن مختلف العلوم الاجتماعية ، ضرورية فى هذا العصر ، لبعضهما ، فاما من علم يستطيع أن يتقدم إذا إنعزل ، وإنكسر . ولا

بمصلحة المصالحون محسنين مرفهم مختلف فروعهم ، إلا إذا تكاثرت
قوام ، وتبادلا باستمرار أساليب البحث .

وتتلخص في ثلاثة الظاهرة السياسية دراسة - طلبة - يطلب - تحديد
موضوع أو موضوعات علم السياسة ، تحديدا واضحة ؛ فكل علم - حق
لمنه ؛ الذي يفرده ، حين سائر العلوم - ولا يكتفي بمفهوم علم السياسة ،
بأنه علم الظاهرة السياسية ، حيث لا بد من توضيح ، ما هو المقصود
بالمفهوم السياسي حسب التاريخ الشائع بين خبراء العلوم السياسية وعلم
السياسة (١) ؛ فإذا ما تحدثنا عن العلوم السياسية ؛ فإن ذلك يعني التاريخ
السياسي ؛ والجغرافيا السياسية ، والاقتصاد السياسي ، وعلم الاجتماع
السياسي ، وعلم النفس السياسي . غير أن جميع هذه العلوم هي فروع
من علوم اجتماعية ، أوسع ، كالتاريخ أو الجغرافيا أو الاقتصاد أو غيرها ،
والقاسم المشترك بينها هنا ، هو أن هذه الفروع تتناول الموضوع العام ،
لكل علم من هذه العلوم الاجتماعية ، من حيث علاقته بالسياسة ، فتبدو
مواضيع علم السياسة ، وكأنها فرعية ، بدل أن تكون علما سياسيا
أساسيا . ومن هنا ظلت عبادة العلوم السياسية ، سائدة ، ما دامت
هذه النظرة ، للموضوعات السياسية هي السائدة ، حتى إلى ما قبل
الحرب العالمية الثانية ، وكان أساس هذه النظرة ، الاعتقاد في أن جميع
العلوم الاجتماعية ، وجميع العلوم الإنسانية تهتم على وجه ما بالحياة
السياسية ، فليس هناك ميدان خاص للمعرفة ، ينفرد به علم السياسة ،
بل أن جميع العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، تتناول السياسة ، بواسطة
فروع - واحد من فروعها على الأقل (٢) . غير أن هناك بعض فروع
الفرقة الاجتماعية التي تعتبر بطبيعتها ، ملتزمة التزاما مباشرا - بعلم

السياسة، ومن هنا نجد الاختلاف « في تحديد «وإختيار الموضوعات» التي تعتبر طبيعتها أكثر سياسية «وغيرها» فيه أن أغلب التقبيلات « يلتصقون «على اختلافه» مذهبهم «حول القائمة التي وضعها لجنة خبراء اليونسكو عام ١٩٤٨ والتي حددت فيها موضوعات البحث السياسي بأربع موضوعات رئيسية هي :

١- النظرية السياسية وفروع الأفكار السياسية :

حيث ينصب الإهتمام على دراسة الأساس الفلسفي، والفكري، السياسية، مع الأخذ في الإعتبار، أن النزعة العلمية للدراسة السياسية، تضع، عند التمييز، بين الفلسفة السياسية، والنظرية السياسية. فإذا إستتمت نظرية مقابل فلسفة؛ كان القصد من هذا الإستعمال التأكيد على عملية النظرية. وتفضيل كلمة «نظرية» هو رجة من وجوه جهد الفكر السياسي المنهجي، لتكوين نظريات علمية سياسية، لها صحة النظريات العلمية الرياضية، والطبيعية، وبراهينها. وتسمى كلمة : نظرية : أنها «... بناء تصوري يبني الفكر ليربط بين مبادئ ونتائج معينة». وقد يكون هذا البناء التصوري صائباً، أو خاطئاً، بحيث لا تصبح النظرية علمية، إلا إذا أمّنت التجربة محتواها. وحمولة التجربة العلمية في الحقل السياسي، جعلت النظرية السياسية، حتى الآن فلسفية، أكثر مما هي علمية، وإستبقت النظريات السياسية في نطاق الفلسفة السياسية، ومن الملاحظ أن المفكرين والسياسيين المعاصرين يبدلون وجودهم ليكونوا نظريات علمية سياسية يقينية، ويصف فريق من الباحثين (٣) النظرية السياسية، بأنها «الفرادة التجريبية» التي تسمح «باكتشاف قواعد التحكم في النظام، والتصور السياسي». ولتسلياً على ذلك «تقوم النظرية السياسية» على

أصول عديدة : فهي نظرية تجريدية ، بمعنى أنها تقوم على التحليل الواقعي ، الحقيقة السياسية ، وهي نظرية عامة ، بمعنى أنها تتجمل جميع أنواع النشاط ، والتطور السياسي ، فردياً كان أم جماعياً ، كما أنها نظرية مركبة ، بمعنى أنها لا تكتفى بأن تكون مجرد وصف ، للحقيقة السياسية . وقد تحدثت من حيث المكان والزمان ، أو قد أطلقت فأصبحت مجردة لا تنقيد بمكان ، معين ولا بزمان معين ، وهي كذلك لا تقتصر على التحليل الديناميكي ، طالما كان ينطوي تحت ما هو قائم ، وإنما تمدى النظرية السياسية ذلك كله إلى التنبؤ .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، يرون أن النظرية السياسية ، قد تقف عند حد جمع الحقائق ، والأحداث ، بدون تطبيق عليها ، لتحليل الواقع السياسي ؛ وأنها قد تذهب إلى مدى أبعد في تقصي الحقائق ، وتناول دراسة تاريخها ، والمقصود بالعدالة ، وعادلة تحديد العلاقة الصحيحة بين الفرد والدولة ، ومدى طاعة الفرد للنظام ، وحدود المثل السياسية ، والخلق السياسي ، الذي تبني عليه أسس الدولة ، وما تهدف إليه الدولة ، وما يتوقمه الناس من الدولة ، من حيث تحقيق الرفاهية ، والسلام ، والحرية ، والعدالة ، والمساواة . وعلى الدولة أن ترعى حقوق الفرد ، وعلى الفرد أن يطيع الدولة ، فكل منها يتمم الآخر ، سياسياً ، وإذا حدث إنشقاق بين الفرد والدولة ، فيجب أن لا يصلحه السوط ، بل يجب تهويم الماوج من خلال الرأي العام للمستبد ، والتفاف ، وإلا تفرق كيان وأسس الدولة وشملها نتيجة لإنتشار الظلم . والتاريخ الحديث والمعاصر فيه أمثلة بارزة على ذلك ، إبتداء بؤوال الدولة العثمانية ، ومروراً بالديكتاتوريات التي سادت في الفترة ما بين الحربين كالنازية والفاشية .

والنظرية السياسية في هذا الإطار — ينبغي أن يهدف البحث فيها إلى الإجابة على الأسئلة الآتية : ما هدف الدولة ؟ لماذا يطيع الناس الدولة ويعملون في خدمتها ؟ ما هي أهم وظائف الدولة ؟ ما هي حقوق الأفراد وواجباتهم في ظل الدولة ؟ (٢٤)

وهناك اتجاه آخر (٢٥) يلتقى تأييداً من الباحثين ، ويرى هذا الاتجاه أن النظرية في الإستخدام السياسي ، تغطي أربعة مجالات أساسية ، هي : (أ) النظرية الأخلاقية للسياسة (ب) الدراسة التاريخية للأفكار السياسية (ج) التحليل القنوي للأفكار السياسية (د) إكتشاف التبعات الخاصة بالسلوك السياسي ، وتنظيمها داخل أساق متكاملة . ومن منظور تاريخي ، فإن أقدم الإستخدامات هو الذي يربط النظرية السياسية بالتأمل الفلسفي على أوسع مستوى من العمومية ، فيما يتعلق بطبيعة الحياة الخيرة ، والأسس الأخلاقية للحياة السياسية .

والحقيقة أن أهم النظريات السياسية ، هي تلك التي إستمدت أعضائها من الواقع ، وأثروا بها في الواقع : فالنظرية الأفلاطونية حول تعاقب أنظمة الحكم مأخوذة من التجربة السياسية اليونانية ، ونظرية مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥) حول فصل السلطات مأخوذة من ملاحظته لنظام السياسي البريطاني ، وقد إنقبه لينين (١٨٧٠ — ١٩٢٤) لهذه العلاقة الضرورية بين النظرية والواقع ، وأكد أنه لا تكون ثورة بدون نظرية ثورية (٢٦) .

٢ - العلاقات الدولية :

العلاقات السياسية الدولية ؛ هي جزء من علم السياسة ، باعتبار ، أن دراسة السياسة الداخلية للدولة ، هي جزء من علم السياسة ، ودراسة

السياسة الخارجية ، هي بعون من دراسة العلاقات الدولية ؛ وعلم السياسة قد سبق علم العلاقات الدولية ، إلى الوجود ؛ لكن العلاقات الدولية ، وعلم السياسة يتناولان وجهين لواقع واحد ، هو المجتمع السياسى : فبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسى فى ذاته ، يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية . وقد تطورت دراسات العلاقات الدولية ، فى العقدين الأخيرين ، وإلى الحد الذى قامت به جهات عديدة فى الولايات المتحدة ، وأوروبا بخصيص أقسام مستقلة لدراسة العلاقات الدولية ، فضلا عن التوسع فى إقامة مراكز البحوث والدراسة المتخصصة ، فى بحوث السياسة الخارجية . وتتم العلاقات الدولية بالبحث فى السبل الرئيسة لتنظيم الدول القائم ، وفى الأسباب التى تمكن وراء إقامة المنظمات الدولية ، والعالمية منها ، والاقليمية ، كما تهتم العلاقات الدولية أيضاً بتحليل المصادر الرئيسية التى تنتج عنها الصراعات الدولية ، التى قد تهدد بإفساد الحروب المسلحة ، والبحث فى الكيفية التى تتخذ بها قرارات السياسة الخارجية للدول والبحث فى طبيعة الأجوبة المسؤولة ، عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، وتحليل دور الدبلوماسية فى العلاقات الدولية ، باعتبار الدبلوماسية ، هى قناة الاتصال الرئيسية لتعامل الدول ، الرسمى ، بين الدول . وهى من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول . وما تشمله موضوعات الدبلوماسية ، ووسطائها ، وانتشار ما يعرف بدبلوماسية القمة (القاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات) ، ودبلوماسية المنظمات الدولية ، ودبلوماسية المؤتمرات ، أو ما يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية ، ودبلوماسية الأزمات . كذلك تهتم العلاقات الدولية ، بدراسة الجوانب المختلفة ، التى أثرت فى مجرى العلاقات الدولية فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مثل القومية ،

والاستعمار، وتبحث العلاقات الدولية في نظريات الأمن العول، والتأثيرات التي تركها المعايير الدولية الموجبة، والحروب النفسية المضادة على العلاقات الدولية. وعموما فإن العلاقات الدولية تعالج المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي (٢٧).

٣ - الحكومات المقارنة :

دون الدخول في أبعادها الدقيقة، يرى علماء السياسة، أن الحكومة هي الوحدة الأولية؛ لدراسة السلوك السياسي. ولا يمتد مدى بعد التحليل الحديث، عن الشكلية الواردة، ضمن وصف الحكومات، فإن علم السياسة، لا زان يفترض، أن المؤسسات الحكومية، تشكل النظام الرئيسي، الذي يركز فيه النشاط السياسي. ولا تفهم الحكومة ببساطة على أنها تنظيم ينظم النشاط السيلسي، ولكنها أيضاً يجب أن تفهم، على أنها أساس المجتمع المعنوي، الذي يعيش الناس داخله. ولا ترمز الحكومة للسلوك السياسي حسب، بل تحدده، وتحدد الجماعات السياسية المناسبة، هذا إلى جانب مبدأ القانونية، والشرعية. إن الحكومة، هي فكرة تحديد الحق، بسبب مبدأ الشرعية، المخول لها تلك السلطة، أو القوة التي تربط الناس معاً ومن خلال تمسكهم بالأخلاق العامة. ويمرر علماء السياسة الشرعية إلى الحكومة؛ عندما ترى أن المجتمع الذي تحكمه تلك الحكومة متلاحقاً.

ويهتم علم الحكومات (٢٨) المقارنة، بدراسة المؤسسات السياسية والهيكلية، والمترتبة، والمتعلقة بالسلوك التقليدي، وتختلف العمليات والأنشطة التي تمرى داخل النظام السيلسي للدولة، ويركز علم الحكومات

المقارنة ، على النظم السياسية الرئسية السائدة ، في العالم ، وهي نظم الديمقراطية الغربية ، ونظم الحكم الدكتاتوري ، والنظم السياسية السائدة في دول العالم الثالث ، وما يتدرج تحت ذلك من موضوعات ، مثل وضع دساتير الحكم ، ووسائلها ، وأهدافها ، والأنماط المختلفة الزعامة السياسية ، والمصادر التي تستمد منها طاقتها ، في التأثير ، والمشكلات الناتجة عن عمليات التغيير السياسي ، والخصائص المميزة للنظم الحزبية والانتخابية المختلفة ، حيث يوجد مثلاً نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزبين الكبيرين ، ونظام متعدد الأحزاب ، ولكل من هذه النظم عناصره ومقوماته ، ولوجائياته ، وسلبياته . كذلك تهتم دراسة الحكومات المقارنة بالتأثير الذي يتركه إختلاف الایدولوجيات على عملية الحكم والآثار الناتجة عن تطبيق النظم السياسية الغربية ، على المجتمعات غير الغربية . وعموماً فإن دراسة الحكومات المقارنة ، تتركز على الخبرات السياسية ، والأنظمة السياسية ، وأنماط السلوك ، والعمليات ، التي تظهر مصاحبة للحكومات بمختلف نماذجها ، ووظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات السياسية المقارنة .

٤ - الإدارة العامة :

إن الطفرة الهائلة في دراسات علم الإدارة العامة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأ محور التحليل يقتل تدريجياً ، إلى بحث الجوانب السلوكية في الإدارة ، وقد بذل عدد كبير من أساتذة العلوم السياسية ، ولاسيما في الولايات المتحدة ، جهوداً لتطوير علم الإدارة العامة ، وخاصة فيما يتعلق بأبعاد الظاهرة البيروقراطية ، مفاهيمها ومصادرها وعلاقات القوى الاجتماعية بالبيروقراطية ، والأمراض والعيوب

والعلل الاجتماعية ، التي تخلقها البيروقراطية . وتبنى الادارة العامة ، بتحديد الإطار السياسى . والايديولوجى ، الذى يحيط بعمل الاداة التنفيذية فى العولة ، والمقومات الأساسية ، التى يتركز عليها النظام السياسى ، والمستوى للدولة ، والبحث فى كيفية ، وضع السياسة العامة للدولة ، وطرق الرقابة السياسية والحربية ، والشعبية ، على عمل الجهاز الحكومى ، والبحث فى الأسس والمقومات التى تتركز عليها نظم الإدارة المحلية ، بإعتبارها المعبر الحقيقى عن ديمقراطية الإدارة .

وفى الفترة الأخيرة ، بدأ مركز الثقل فى إهتمام أبحاث الادارة العامة ، ينتقل إلى ما يصرّف بالإدارة العامة المقارنة ، وهو ما يعنى تحليل نظم الادارة الحكومية ، فى دول العالم على أساس مقايين ، أو تصنيف هذه النظم ، بحسب إرتباطها بإطار سياسى ، وإجتماعى ، وإقتصادى معين ، ويعترف أساتذة العلوم السياسية بأهمية المؤثرات السياسية فى عمل الادارة التنفيذية ، وذلك بالرغم من أنهم لم يتوصلوا إلى إبداع نظرية محددة ، تفسر الارتباط بين النظام الادارى والنظام السياسى .

إن التركيز الجديد ، على دراسة الادارة العامة ، ونظرياتها التنظيمية ، قد أطلق من عدة إتجاهات ، وبعضها له دور سيكولوجى ، مثل الإهتمام بتحليل السيكلوجية الاجتماعية ، للنظمات البيروقراطية ، أو ذالون إجتماعى ، أو سوسيولوجى ، مثل الإهتمام بتحليل تأثير النمو البيروقراطى على البنيان الاجتماعى ، والهيكل الطبقي ، وغير ذلك من القيم ، والمعايير ، وأنماط السلوك الاجتماعى ، وذلك بالإضافة إلى النظريات ، التى شاعت فى التحليل مثل نظرية الجماعات ، وديناميكات التجمعات ، والشلل ،

ونظرية المبادئ ، ونظرية القرارات ، ونظرية المعلومات . وعلى العموم ،
ودون الإغراق في تفاصيل كثيرة ، يمكن القول بأن دراسات الإدارة
العامة قد بلغت حداً يهدأ ، في الوقت الحالى ، وأصبح الاتجاه ، يرمي
إلى خلق نظرية إدارية ، متكاملة ، تندرج فيها الإعتبارات السياسية
والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية ، والسيكولوجية . وقد كان للزيادة
المنعقدة ، في حجم العلم ، التى تنطلع بها الدولة الحديثة ، لتبرز الكثير
من المشكلات الإدارية ، وتحليل دور المواطن ، في العمل الإدارى ، أو
بالأصح التعرف على أهمية عنصر للمشاركة الشعبية ، في إنجاح برامج الإدارة
الحكومية (٣٠) ، بإعتبار أن الإدارة العامة ، تعنى فى مجملها ، إدماج ،
وتوجيه ، الجهود الانسانية ، التى تسمى إلى تحقيق الغايات ، التى تحددها
السياسة العامة للدولة .

الفصل الثاني

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

إن محور إهتمام أى علم إجتماعى . هو الذى يميزه عن العلم الآخر ، ويمتاز كل علم من العلوم الاجتماعية عن غيره ، بطريقة إختيار الواقع ، ومحور إهتمام علم السياسة ، واضح ، وسهل ، فهو يهتم بالدولة ، بل أنه ليس علم الدولة لحسب ، أنه يعتبر علم السلطة ، أو علم القدرة ، وكيفية الاستيلاء عليها ، والمحافظة عليها ، وعمارتها ، ويكفى هذا لتبرير نزوعه ، لأنه يعتبر علما متميزاً ، عن سائر العلوم . وذاتية علم السياسة ، لا تزال تتأثر إلى حد كبير بالبيئة ، التى تلازم حدود نطاق البحث ، غير أن تشعب الموضوعات ، التى يتناولها علم السياسة ، قد أدى إلى إيجاد صلة ، بين هذا العلم الناشئ ، وعدد آخر من العلوم الاجتماعية ، كما أدى إلى ترابط بينها ، وعلى الأخص ، علم التاريخ ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلم الفلسفة ، وعلم النفس ، والأخلاق ، وعلم الاجتماع ، كما يتضح مما يأتى :

١ - علم السياسة والتاريخ :

إن دراسة التاريخ تصبح لا جدوى منها ، إذا لم تأخذ فى الاعتبار التيارات والعوامل السياسية ، التى أثرت فى سياق كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ، وعلى سبيل المثال فإن دراسة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، لا يمكن أن يكتمل بمجرد الأحداث فقط ، وإنما يمتد ذلك إلى وجوب البحث فى طبيعة الحركات ، والظواهر السياسية ، التى قامت

في هذه الفترة ، وخاصة منذ قيام الدولة القومية الحديثة ، وما أعقبها من بروز ظاهرة الاستعمار ، في القرن التاسع عشر ، ثم الاشتراكية .

لذلك ينبغي إيضاح الاختلاف ، بين وظيفة عالم السياسة^(١) ، ووظيفة المؤرخ ، فإذا كان المؤرخ ، يكتفي بسرد الوقائع ، وترتيبها . في سياق زمني معين ، فإن عالم السياسة ، يستخدم دلالات الماضي ، ودروسه للمستفادة ، كمنطلقات نحو التنبؤ ، بالإجاءات المستقبلية .

كذلك تتضح أهمية صلة علم التاريخ بعلم السياسة ، من أن عدداً كبيراً من الوقائع ، والأحداث التاريخية ، كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية : فكل الأبحاث ، والدراسة السياسية ، حول الأمن ، والسلام الدوليين ، كتبت أثناء الفتن والحروب ، والثورات . ومن جهة ثانية ، فقد أدت بعض النظريات السياسية ، إلى المساهمة إسهاماً مباشراً ، في قيام حوادث تاريخية ، ودفعت بالجماعير — التي تشبهت بتلك الأفكار والنظريات — إلى المطالبة ، بالإصلاح ، ومن ثم إلى الثورة : مثل ذلك آراء مونيسكيو ، وجان جاك روسو ؛ وغيرهما من فلاسفة وسياسيين ، دفنوا بالشعب الفرنسي إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة ، بين علمي التاريخ والسياسة ، إلا أنها يختلفان في أن التطور السريع ، للمجتمع البشري ، قد أقعد عنصر السياسة التاريخية أهميتها ، فالدعاية السياسية ، ووسائل الإعلام الحديثة كالإذاعة والتلفزيون ، هما أمران مستحدثان ، لا يمكن الإستعانة بسوابقها التاريخية ؛ لدراسة مشكلة سياسية معاصرة ، لعدم وجود أمثال تلك السوابق في الماضي .

٢ - علم السياسة والاقتصاد :

حتى وقت قريب كان ينظر إلى الاقتصاد ، على أنه فرع من فروع علم السياسة ، وكان يطلق عليه اسم الاقتصاد السياسى ، تأكيداً على تيمية الكاملة للسياسة ، وقد انفصل هذان العلمان ، فى الوقت الحاضر ، بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية ، والاقتصادية . وعلم الاقتصاد ، يهتم بدراسة الجهود التى يبذلها الانسان ، لكى يشبع حاجاته ، ورغباته المادية ، وهذه الجهود برمتها ، تخضع لقواعد ، وأسس المجتمع السياسى ، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة ، بين مراكز القوة الاقتصادية ، فى الدولة ؛ وبين مراكز الثقل ، والتأثير ، فى القطاع السياسى الداخلى ، وتنطبق هذه الحقيقة ، على كل المجتمعات السياسية ، بلا إستثناء ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المشكلات الاقتصادية ، والحيدوية ، مثل مشكلة . سوء توزيع الثروة القومية ، تؤثر بشدة ، فى مقدرة النظام السياسى ، على الاحتفاظ بتوازنه ، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية ، لتفسير قيام بعض الثورات ، ومنها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وغيرها . كذلك فإن هناك ، الدور المتزايد الأهمية ، الذى تمارسه العوامل الاقتصادية ، فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن أمثلة ذلك القروض ، والمنح ، والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة ، إلى الدول النامية ، وما تقوم به المنظمات ، والوكالات الفنية المتخصصة ، على الصعيدين الدولى والإقليمى ، فى تنظيم الجانب الاقتصادى ، فى علاقات المجتمع الدولى .

ولكن ينبغى إيضاح ، أن الاقتصاد يختلف عن السياسة ، فى نقطة حيوية هامة ، فعلم الاقتصاد يبحث فى إشباع إستياجات الأفراد ، والمجتمع ،

بصورة مجردة ؛ أى بصرف النظر عن المبادئ الخلقية ، فى حين أن الباحث فى علم السياسة ، لابد وأن يدخل المفاهيم الاخلاقية فى إعتباره ،

٣ - علم السياسة والقانون :

القانون هو مجموعة القواعد ، التى تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، تطبيقا ملزما ، مقترنا ، بعقاب لمن يخالفه ، ويقسم القانون ، إلى فرعين أساسين ، هما القانون العام ، والقانون الخاص ، ونظرا لوجود عنصر الدولة فى القانون العام ، بإعتباره ذلك الفرع من القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها ، نظرا لوجود عنصر الدولة - فإنه هو الذى يعتبر الأساس الذى يقوم عليه علم السياسة ، ويتقسم القانون إلى ثلاثة أنواع رئيسية من القوانين هى :

١ - القانون الادارى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم المرافق العامة فى الدولة وكيفية إدارتها .

ب - القانون الدولى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين طبيعة العلاقات الموجودة ، بين الدول وكيفية تنظيمها ،

ج - القانون الدستورى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين شكل الدولة ، والتنظيمات الأساسية ، السلطات العامة فيها ، ويحدد الحقوق ، والواجبات ، التى يتمتع بها السكان ، أى أن القانون الدستورى ، تتشابه موضوعاته مع موضوعات علم السياسة . وقد ظل علم السياسة والنظم السياسية ، قدس لفترة طويلة ضمن القانون الدستورى ، بإعتبار أنها تشمل دراسة نظام الدولة ، والتنظمة فيها ؛ ولا يزال هذا التشابه موجودا ، فى كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ؛ فالأولى تدرس النظم السياسية

تحت عناوين تجميع بين مفهومى السياسة والقانون الدستورى ، فى حين أن فى فرنسا تم دراسة علم السياسة ضمن نطاق القانون الدستورى . وحسب الحرب العالمية الثانية ، تم فصل علم السياسة عن القانون الدستورى فى فرنسا .

ونعبر الإشارة ، إلى أن نطاق الموضوعات التى يشملها علم السياسة أكثر شمولاً ، من القانون الدستورى ، لأن القانون الدستور لا يبحث سير العمل فى المنظمات السياسية والسلطات التى ينظمها ، إلا إذا كانت تعمل وفق القانون ، فى حين أن علم السياسة ، يدرس سير العمل فى تلك المنظمات ، سواء طبقت القانون ، أو خالفته . كذلك فإن القانون الدستورى ، شئ جامد إذ أنه يعنى بدراسة النصوص ، بشكل جامد ، فى حين أن علم السياسة لا تتقيد بالنصوص ، ويحلل الظواهر ، على ضوء الواقع . وهكذا ، يمكن القول ، أن إختصاص ، ومدى نطاق علم السياسة ، أكثر شمولاً ، من إختصاص ومدى نطاق القانون الدستورى : فى حين ، ينحصر إختصاص القانون الدستورى ، على تعيين القواعد التى تنظم السلطة ، داخل الدولة ، نجد أن علم السياسة يتناول الموضوع بشكل أعم ، وأشمل ، فهو يدرس ويحلل السلطة من كافة جوانبها سواء كانت تلك الجوانب نفسية ، أو إجتماعية ، أو إقتصادية ، أو أخلاقية (٧) .

٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق :

إرتبط علم السياسة بالفلسفة لفترة طويلة ، وكان يدرس ضمن نطاق علم الفلسفة ، باعتباره أن علم السياسة ، هو العلم ، الذى يتناول بالبحث كل ما من شأنه ، أن يؤدى إلى إتعم الجناحة السياسية . وللاقت

مثل هذه الآراء ، قبولاً لدى عدد كبير من الفلاسفة ، مثل أفلاطون ،
والفارابي ، وهوبز ، وجون لوك . وهناك الفلسفة السياسية ، التي
تمنى تنظيم الأفكار السياسية ، بين أفراد المجتمع ، في مختلف الأزمنة ،
والأمكنة : فالفكر الانعاني غنى بعدة فلسفات عامة ، كما أنه غنى بفلسفات
سياسية ، وأبسط تعريف للفلسفة يمكن الاستعانة به على تحديد الفلسفة
السياسية . هو وصفها بأنها « . . . كل مجموعة من الدراسات التي تتسم
بالعمومية ، بهدف الوصول ، لعدد قليل من المبادئ الرئيسية ، بحيث
يمكن بها تفسير المعرفة الانسانية كلها ، ؛ والفلسفة السياسية ، ترمي
أيضاً للإعتناء لبعض المبادئ التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة
لتحقيق غاية وجودها ، كبداً العدالة ، لدى أفلاطون ، أو مبدأ الخير
العام ، لدى أرسطر ، أو مبدأ الصبغة لدى ابن خلدون ، أو مبدأ
السيادة لدى جان بودان ؛ أو مبدأ الحرية عند جون لوك . فالفلسفة
السياسية ، تحاول تفسير كل شيء سياسياً ، أو كل شيء يتعلق بالدولة
من خلال المبدأ ، أو المبادئ التي يتضمنها عقل الفيلسوف السياسي^(٢) .
ومن هنا ، فقد أشد التمييز ، اليوم ، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم
السياسة ؛ فالأول هو عالم القيم ، وأما الثاني فهو عالم الوقائع والظواهر
والحركات السياسية^(٣) .

غير أن الاتجاه السائد اليوم ، لدى فقهاء علم السياسة ، هو
الابتعاد بالفكر السياسي ، عن الفكر الفلسفي ، نظراً لدخول علم
السياسة ، باب العلوم العلمية ، التي تشملها الرياضيات ؛ والإحصاء ،
وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة ، الذين
يبحثون القضايا التي تمس النظريات السياسية^(٤) .

أما فيما يتعلق بعلاقة علم السياسة ، بعلم الأخلاق ، وعلم النفس ، فنرى الملاحظ ، أن كل من أصل الدولة والمفاهيم الأخلاقية ، مرتبطان ببعضها ، البعض ، إرتباطاً وثيقاً ، باعتبار أن المفاهيم الأخلاقية للفرد ، وأصول الدولة ، قد وجدت ، في حياة الجماعة الأولى ، غير أن تطور الحياة المصرية وتشعب المصالح ، أدى إلى وجود إختلاف ، بين المفاهيم الأخلاقية ، للفرد ، والمفاهيم الأخلاقية لسياسة ، وهكذا تم التمييز ، بين الحقوق والواجبات العامة التي يستند عليها الرادع السياسي .

ولم يلم السياسة علاقة بعلم النفس ، حيث تطورت أساليب المعيشة ، وأصبح ضرورياً على الحكام ، معرفة ما يريده الرأى العام ، سواء في الدول الديمقراطية ، أو الدول الديكتاتورية ، على السواء . ففي الأولى ، لابد وأن تكيف الحكومات ، أفكار ومفاهيم الأشخاص ، الذين ستطبق عليهم نظامها ، وقوانينها نظراً لاختلاف الاستعداد السياسي ، لدى كل شعب ، من غيره ، لأن ما يناسب شعباً ، قد لا يناسب شعباً آخر ؛ أما في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية ، فإنها تلجأ إلى القوة ، لكي تحتفظ بالحكم ، وبالتالي فإنها تحاول ترغيب الشعوب ، التي تحكمها ، وتقوم من أجل ذلك باستخدام أنواع من التأثير النفسي ، والدعايات ، من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها من صور الدعاية الحديثة ، لكي تحاول تطبيق وسائل علم النفس عليهم .

٥ - علم السياسة والاجتماع :

من الثابت أن أى نظام سياسى ، لا يعمل في فراغ ، وقد أعطت الدراسات الفسيولوجية ، مدارك ومعارف ، قيمة على الليبث ، التي من خلالها يمارس العمل السياسى وظائفه ، ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون

من الدراسة ، خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة ، بعنفة عامة ، وأصبح هذا اللون من المعرفة ، يشكل قاعدة ، لدراسة علم الاجتماع السياسي ، الذي يبنى بتدريج على دراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، بين البناء السياسي والبناء الاجتماعي ، وبين السلوك الاجتماعي ، والسلوك السياسي . ومن هنا ، قد أعترف علماء السياسة ، بأهمية علم الاجتماع ، في دراسة السياسة ، وكيف أن نظريات فلاسفة وعلماء أمثال كارل ماركس تأخر كثير على الدراسات السياسية . وقد أكد أحد الباحثين على ذلك بالتبليغ على ما يدور علم الاجتماع السياسي ، من نشأة النظم السياسية وسيرها وتماثل الأجهزة السياسية ، في مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأي العام ومكوناته ، ومختلف أنواع الأحداث السياسية ، وأشكال العمل السياسي (٦) . وقد حذا ذلك بقول البعض ، أن علم الاجتماع عموما هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى ، لأنه يبحث في أصل ، وتطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية ، وكذلك أشكالها ، وقوانينها ومبادئها ، ومؤسساتها ، وأنماط حياتها ، ومدى ما تسهم به في تطور الثقافة والحضارة الانسانية . ومثل هذه الجوانب ، التي يبحث فيها علم الاجتماع ، قريبة الصلة تماما بعلم السياسة ، إذ أن هناك العديد من التداخلات وللواقف السياسية التي لا يمكن إغفالها ، وفهمها ، بدون التعمق في جذورها الاجتماعية ؛ كما أن علم الاجتماع ، لا يمكن أن يقتصر كثيرا بدون الاحاط الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية ، التي تتعامل في المجتمع عند كل مرحلة ، من مراحل نموه وتطوره .

وأخيرا نخلص الإشارة إلى وجود عامل مشترك بين جميع العلوم والاجتماع وعلمه للمساواة المشتركة بينها هي أنها تعرف إلى أحد حده يجب

على علم السياسة أن يكتفى بقبول معطياته ، وإلى أى حد يجب أن يسهم في أعدادها ؛ وإلى حد يجب أن يصوغها صياغة كاملة . أن القضية ؛ في فهم منها ، قضية إلتفاق . قد ينمو علم السياسة ؛ في بعض الدول ؛ بأسرع مما يذو به ، علم الاجتماع ، فيؤدى هذا بطم السياسة إلى إستعارة تحليل علمي معد سلفا في بلدان أخرى (٧) .

وهناك أيضا عوامل ذات مدى شامل مطلق كتحديد المكان الجغرافي ، وسلم الأعمار ، وتطور السكان الفرعى والكمي ؛ وعلى علم السياسة أن يحذر بشأنها حدود العلوم الأخرى ، فلا يسقطها من حسابها . وعلم السياسة يتلقى مبدئيا هذه العناصر ويترك مهمة إعدادها للعلوم التى تأخذ على عاتقها ذلك ؛ غير أن علم السياسة لا يحدد هذه العناصر بنفسه ؛ إلا إذا وجد أن هذه العلوم لا تقوم بالمهمة ؛ هناك أيضا معطيات أخرى تتعلق ببيئة السلطة كالمؤسسات الحكومية والأحزاب والعقائد أو الخرافات السياسية ، وترتب على علم السياسة هنا مسئولية إعداد مثل هذه المعطيات إعدادا كاملا ، مستعينا عند الضرورة بالأساليب التى تستخدمها الفروع الأخرى (تحليل الأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار ، الأدوات والأساليب التى يستخدمها علماء الاجتماع لدراسة الجماعات) . وهنا فإن على الباحثين متبوعى التخصص القيام بمعالجة نفس الظواهر من جوانب أخرى : فالمؤسسات الحكومية ليست سوى فئة خاصة من المؤسسات الاجتماعية ؛ كذلك فإن الأحزاب السياسية هى الأخرى ليست سوى نوعا من الجماعة ، وهناك أخيرا عناصر لا تمثل سوى مظهر واحد من موموع أشمل مثل «الخزاج السياسى» الذى يتفق تحديده مع إنكاس مكونات الشخصية

العامة ، على أسلوب عمل جماعة ما ، لا يمثل تدخلها في السياسة ، سوى جزء من نشاطها .

وهكذا ؛ فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حدة ، نظرا لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه المواضيع تفترض ، من جهة أخرى ، ثقافة من نوع خاص يفترض إليها عادة الباحثون في علم السياسة ، لكن ذلك لا يعنى لجوء الباحث السياسى إلى علم الاجتماع ليستعير عن التقص الظاهر في علم السياسة ؛ بل أن على الباحث في علم السياسة أن يكون قادرا على مراقبة المعطيات المقدمة له ، وأن يقدم إقتراحات مفيدة فيما يتعلق بتطبيق عوامل وعلاقات ذات معنى أشمل على حقل تخصصه في علم السياسة ، لأن الباحث السياسى مؤهل أكثر من غيره لتفحص بعض مظاهر ظاهرة عامة (كتحليل النخبة السياسية في دراسة عامة لتوزيع السلطة الاجتماعية) ؛ وهكذا فإن على الباحث في علم السياسة أن يسهم بجهده العلمى في العمل الاجتماعى ، بمعنى أن يشترك في إعداد معطيات من هذا النوع حتى ولو كانت النقطة التى تهتم ليست سوى مظهر — يصعب فصله — عن مواضيع ، تتخطى ، في مجموعها ، إطار تحليله (مثل دراسة ميول الحاكم الاستبدادية مثلا) .

وعموماً فإن المعرفة السياسية لا زالت متأخرة ؛ حيث أنه حتى في البلدان الأدبية — مضى وقت طويل قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامل ومتخصص ، بل أنه ما زالت هناك حتى الآن صعوبات

على طريق ترسيخ هذا العلم ؛ من بين ثغراته الرئيسية عدم وجود
علاقة دقيقة بين مختلف عناصره ، وإفتقاره إلى نظرية تلائم مواضعه
المتشعبة ؛ وربما يرجع ذلك في معظمه إلى طبيعة علم السياسة
نفسها .

مراجع الباب الأول

التفصيل الأول :

(١) راجع في تفصيل ذلك :

- George E. G. Catlin, " Political Theory : What is it ? in James, A. Gould and Vincent V. Thursby, ed., Contemporary, Political Thought, Issues. in Scope, Value and Direction, Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1969, p. 24.

(٢) لأريد من التفصيلات حول ذلك ، راجع :

- Varma, S.P. Modern Political Theory, Vikas Publishing House P.V.T., Ltd, New Delhi 1975.

(٣) راجع في تفصيل ذلك :

- W. A. Rabson, The University Teaching of Social Science : Political Science, Paris, Unesco, 1964, pp. 17 — 18.

-- George E. G. Catlin, op. cit, p. 25. (٤)

- Harry Eckstein; ' Political Theory and the study (٥) of Politics : A Report of a Conference in American Political Science Review, L, No. 2, june 1956. p. 479.

— Gould and Thursby, eds., op. cit, p. 3. (٦)

- George H. Sabine, A History of Political Theory, (٧) New York, Henry Holt, 1937.

راجع في تفصيل ذلك أيضا :

- Laswell & Harold & Kaplan, A. : Power and Society.
New Haven, 1950. pp. 205 — 239.

(٨) ومن هؤلاء :

- Sabine, H. George, A. History. of Political theory,
New York : Holt, Rinhart and Winston, 1961.
— Duverger, Maurice. Introduction à la Politique.
Paris. Gallimard, 1964.

(٩) راجع : دكتور ثروت إدي : النظم السياسية، القاهرة، دار المعارف
١٩٧٠، ودكتور طهية الجرف. نظرية الدولة والأسس العامة لتنظيم السياسي. القاهرة،
مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٩.

دكتور عبد الحميد تولى. الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية. القاهرة،
دار المعارف ١٩٦٩.

دكتور محمد ط. ممدوح. النظم السياسية والاجتماعية. الاسكندرية. مطبعة
المعارف، ١٩٦٥.

دكتور محمد كامل لية : النظم السياسية : الدولة والحكومة القاهرة،
دار الفكر العربي، ١٩٧١.

(١٠) راجع : دكتور احمد سويلم المرسي. بحوث في السياسة. القاهرة،
١٩٥٣.

— دكتور محمد عبد المصطفى : في النظريات والنظم السياسية، مطبوعات
دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

— جورج سابين : تطور الفكر السياسي (ترجمة حسن جلال الرومي) القاهرة،
دار المعارف، ١٩٥٤.

- Easton, David. The Political System. New York, (١١)
Alfred A. Knopf, 1963 pp. 11 — 12.

- (١٢) دكتور بطرس بطرس غالى ، دكتور محمود خيرى فيسى . المختل إلى علم السياسة . القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧١ .
- (١٣) واجى إلى تفصيل ذلك :

- Kaplan A. Morton. The Revolution in World Politics. N. Y. John Wiley and Sons. Inc. 1962. pp. 40 - 51.
- Mac Far lane. L. J.; Modern Political Theory. London. Thomas Nil: on and Sons Limited, 1970, pp. 42 - 35.
- Arnold, Brecht, Political Theory, Princeton, Princeton University Press, New Jersey 1959 pp. 12 - 20.
- Eugene J. Meehan, Th Theory and method of (١٤) political analysis. Home wood Illinois, The Dorsey Press 1968 pp. 14-44.

(١٥) دكتور هلمر يوحوش : تطور النظريات والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ص ١٩ - ٢٠ .

ودكتور بطرس بطرس غالى ، دكتور محمود خيرى فيسى . المختل إلى علم السياسة - مرجع سابق ص ٤١ - ٤٤ .

(١٦) دكتور احمد سويلم العمري . أصول النظم السياسية المدارة . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ص ٢٩ - ٣٩ .

(١٧) دكتور حسن صعب . علم السياسة بيروت ، دار العلم للملايين الطبعة الأولى ١٩٦٦ ص ١٢٣ - ١٢٧ .

(١٨) جون ج. كيندى . الفيلسوف والفلم ترجمة الدكتور أمين العريف . بيروت منشورات مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ص ١١٤ - ١٢٠ .

(١٩) المرجع السابق ص ١١٨ . واجى أيضا :

Hans Morgenthau, Scientific Man V. Power Politics.
Chicago, University of Chicago Press 1946 p. 130-140.

(٧٠) عبد الرحمن بن خلدون المغربي ، المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ،
مطبعة دار الكتاب اللبناني ١٩٥٦ م ص ٢٦٠ - ٢٧٠ .

(٧١) راجع في تفصيل ذلك :

— Duverger, Maurice, Methodes de la Science Politique.
Paris, Presses Universitaires de France 1959, pp.
20-28.

— Ibid. (٧٢)

(٧٣) راجع : دكتور خالد وبيح . مذكرات في النظرية السياسية (غير منشورة)
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٧٧ .
وراجع في تفصيل ذلك البابين الثاني والثالث من الكتاب .

(٧٤) راجع في تفصيل ذلك دكتور أحمد سليمان العمري : أصول النظم السياسية
المقارنة ، مرجع سابق ص ص ٧٥ - ٨٩ .

(٧٥) راجع في تفصيل ذلك :

— Maciver, R. The Webs of the Government, New York,
the Macmillan Co 1947 pp. 300 - 405.

(٧٦) دكتور حسن صعب . علم السياسة . مرجع سابق ص ص ٤٩ - ٥٠ .

وراجع :

— Touchard, Jean - Histoire des Idées Politiques. Paris,
Presses Universitaires de France 1959 p. 370.

وسوف يتم شرح والى النظرية السياسية في موضع لاحق من الكتاب .

(٧٧) راجع بمسلة عامة حول نطاق الظواهر السياسية ذات الطابع العالمي :
Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations, 1960.

& Organski, A. F. K. : *World Politics*, Knopf 1958.

- Feild, Lowell : *Governments in Modern Society*, (٢٨)
Megraw - Hill, 1959 pp. 32 - 40.
- Duverger, Maurice, *Methodes de la Science Politique*.
Paris, Presses Universitaires de France, 1950. pp.
20 - 24.

(٢٩) راجع حول طبيعة الإدارة العامة ومضمونها وأهدافها :

- Leonard, White, *Introduction to the Study of Public Administration*, The Macmillan Company, New York, 1949
pp. 4 - 12.

— دكتور اسحاق صبري ملحد ، دراسات في الإدارة العامة ، القاهرة دار المعارف
بمصر ص ١٠ - ٤٢ .

التفصيل الثاني :

(١) راجع :

دكتور حسن صعب ، مقدمة لدراسة علم السياسة ، بيروت ، منشورات المكتبة
النهار ، ١٩٦١ ص ٢٠ - ٣٠ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة راجع :

- Duverger Maurice : *Droit Constitutionnel et Institutions Politiques*, Paris, Presses Universitaires de France, 1958.
pp. 6 - 61.
- Crick, Bernard. *In Defense of Politics*, Chicago. The University of Chicago Press 1962. pp. 140 - 158.
- Brecht, Arnold. *Political theory*. op. cit. (٢)
pp. 14 - 16.

- (٤) دكتور حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ص ٤٨ .
- (٥) دكتور حامد ربيع ، مذكرات في النظرية السياسية ، مرجع سابق .
- Coser, Lewis A, Political Sociology, London, (٦)
1967 p. 4.
- (٧) راجع :
— Jear, Meynaud, Introduction A. la Science Politique,
Paris, 1963.

البَابُ الثَّانِي

النظرية السياسية في الوقت الراهن

الفصل الثالث

المناهج المتعارضة في طبيعة ومجال علم السياسة والنظرية السياسية

١ - المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي :

تتباين طرق البحث منذ اليونان حتى الآن بين المنهج القياسي لأفلاطون والمنهج الاستقرائي لأرسطو والذي لم يستطع هو الآخر أن يعتمد كلية عن المنهج القياسي . وتاريخ المعرفة السياسية منذ عصر هذين الفيلسوفين حتى عصرنا الحديث هو قصة عاولة إنصافها عن المنهج القياسي التجريدي إلى منهج إستقرائي تجريبي .

إن أفلاطون يبرر منهجه القياسي باعتبار الدولة صورة للفرد، ولذلك فإن العدالة في الدولة هي صورة مكبرة للعدالة لدى الفرد، وعدالة الاثنين واحدة، ولكن الدولة أوسع وأوسع ومن ثم يقترح أفلاطون أن تبحث عن طبيعة العدالة والظلم كما يظهران في الدولة، ثم يبحثها لدى الفرد فنقل بذلك من العام إلى الخاص ثم نقارن بينهما . وعموما فإنه تبنى الإشارة أنه إذا كان المنهج العلمي السائد اليوم في التطبيق في علم السياسة - منهجاً تجريبياً، إلا أن المعرفة العلمية لا تتقدم بدون إقتراحات نظرية قد تثبت التجربة صحتها أو تلميت بطلانها .

وفي القرون الوسطى والإسلامية برز المنهج الإستقرائي في البحث السياسي من خلال الدراسة التاريخية أو القانونية للدولة أكثر مما ظهر في دراسات الفلاسفة أو المفكرين الذين ساروا على نمط أفلاطون وأرسطو. ويعتبر ابن تيمية وابن خلدون، من أبرز المفكرين الاجتماعيين المسلمين الذين تقدموا المنهج القياسي الأرسطوي، وكانوا يرغبون في العودة إلى المنهج السلفي وإستبعاد دراسة الفلسفة والمنطق فغطوا بذلك ظهور منهج تجريبي من النقد، والذي به تتضح العلوم الطبيعية والاجتماعية نضوجا متواسلا، فابن خلدون يرى ضرورة إدراك الوقائع التاريخية على حقيقتها وتحريرها من أوهام المؤرخين، ومع ذلك فإن فريقا (١) من الباحثين يعتبرون مقدمة ابن خلدون كتاباً في أصول علم التاريخ أو دراسة في المنهج التاريخي باعتبار ما ذكره ابن خلدون (٢) من «أن فن التاريخ هو فن عرير المذهب جم الفوائد، شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الباحثين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيدهم، والملوك في دولهم وسياساتهم»؛ وهكذا نجد أن المنهج التاريخي يؤكد على دراسة تاريخ النظام السياسي حيث أنه يلم بالأحداث السياسية التي أدت إلى إقامة تلك النظام ويوصلها بالأفكار التي كانت سائدة آنذاك.

ومن المناهج الأخرى المستخدمة في تحليل الظواهر والاحداث السياسية
المذاهب الآتية :

١ - المذهب القانوني : حيث يركز الباحث على دراسة الأوضاع الدستورية في الدولة من حيث علاقات أجهزة الحكم ومؤسساته بعضها وإختصاصاتها ووظائفها ودراسة الحقوق والالتزامات التي يفشها الدستور ويقررها للأفراد .

٢ - المذهب الإجتماعى : حيث يحاول الباحث أن يبحث مشكلة الظواهر السياسية ونظمها عن غيرها من الظواهر فيبحث الظواهر السياسية وعلاقتها بالحياة الإجتماعية .

٣ - المذهب الفلسفى : حيث يحاول الباحث التركيز على بحث القواعد الاساسية التى تحكم الظواهر السياسية فتكون دراسته مركزة على الفكر السياسى وعن أصلح حكومة لمجتمع ما .

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة علم السياسة في عالمنا العربى المعاصر تتخذ عدة أساليب فى مصر تسود المدرسة العلمية السياسية بإعتبار السياسة علماً قائماً بذاته وقد سار عدد من الاساتذة المصريين فى هذا الطريق، كما توجد المدرسة القانونية الدستورية والى تميز دراسة السياسة جزءاً من القانون الدستورى، وهذا الاسلوب يتبعه معظم أساتذة القانون الدستورى فى العالم العربى، ثم تأتى طريقة الدراسة المنهجية للنظم والنظريات السياسية الإسلامية، وقد نادى بها المستشرقون أول الامر، ثم الكتاب العرب، وأخيراً توجد المدرسة المخلدوية وهى إمتداد لمنهج ابن خلدون، وقد حاول جورجى زيدان السير على منهجه، فى مجموعة دراسات للدولة نشرت سنة ١٩١٣ . والملاحظة إن الإستبانة بالمنهج العلمى فى الدراسات السياسية - وأيا كانت المذاهب المستخدمة - إنما يمثل مطلباً حيوياً مع الأخذ فى الإعتبار الطبيعة الديناميكية المتبعة للسلوك الإنسانى فضلاً عن كثرة المتغيرات غير المنظورة التى تحد من القدرة على التنبؤ فى مجال التحليل السياسى، فهناك مشكلات ناتجة عن فقد الظواهر السياسية وأخرى نتيجة لعنف الجانب التجريبي لعلم السياسة، كما أن هناك مشكلات ناتجة عن تميز إستخدام وسائل القياس الكمي فى مجال

التحليل السياسي نظراً لروية علم السياسة ؛ وعلم محدوديته ، حتى أن أحد الباحثين يرى أن علم السياسة ليس سوى أميا ؛ أطلق على مجموعة من الموضوعات ذات الاختصاص والتي تتنازع في ميدان واحد البحث ، وطبقاً لهذا الرأي فإنه يوجد علوم سياسية بدلاً من علم السياسة . وقد يكون من المفيد بعد إستعراضنا للنهج القياسي والمنهج الاستقرائي - تحليل المناهج المتعددة والمتعارضة لعلم السياسة ، والتي تدور بين النظرية التجريبية والنظرية العرفية .

٢ - النهج التاريخي : جورج هـ. سابين Sabine

إن أفضل من يمثل النهج التاريخي أو التقليدي في علم السياسة هو جورج هـ. سابين (٢) . ويستعمل سابين تعريفه لعلم السياسة بصورة محددة جداً فهو يقترح أن ندج في علم السياسة جميع الموضوعات التي كانت مثار مناقشة في كتابات فلاسفة السياسة المشهورين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهوبز ولوك ورومو وبنتام وميل وجرين وهيجل وماركس وآخرين . وعندهم سوف نحاول أن نبحث عن تلك الأسئلة التي أثاروها حول صحة أو سلامة النظريات السياسية وأسئلة متصل بالفضائل أو المثل المراد تحقيقها في الدولة ومعنى الحرية ، ولماذا ينصاع الناس للحكومة وبما أن أنشطة الحكم ومعنى المساواة .. تلك هي بعض الأسئلة أو القضايا التي أثارها أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نحمل حصراً للأسئلة التي تختص بالدولة ، والعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وبين الفرد والدولة ثم نناقشها في النهاية إذا لم تكن قد نوقشت مناقشة مستفيضة من جانب فلاسفة السياسة . وتمثل هذه الأمور أسمى النظرية السياسية ، طبقاً لفكر المفكرين التقليديين . ولقد ربط سابين

Sabino وكتاب تقليديون آخرون أهمية كبرى بالمنهج التاريخي . والنظرية السياسية — عند سابين — هي دائماً سابقة «بالنسبة لموقف معين محدد» ولذلك فإن عمليات إعادة بناء الزمن المكان والظروف التي تنشأ فيها . شيء ضروري لفهما . إن حقيقة أن النظرية السياسية هي دائماً متأصلة في موقف معين محدد ، لا يعني أن لها علاقة بالزمن المستقبل . إن النظرية السياسية الكبرى تتميز وتتفوق في كل من تحليل المواقف الحال والإيماء بمواقف أخرى ، وبذلك فإن النظرية السياسية الجديدة — حتى لو كانت نتيجة لمجموعة ظروف تاريخية خاصة — لها مغزها في كل المصور المقبلة . إنها بالأنشطة تلك الصفة العامة للنظرية السياسية ، والتي تجعل منها شيئاً جديراً بالإحترام (١) . إن النظرية السياسية الفئودالية تشمل — حسب تصور سابين — (١) عبارات تصف حال وأوضاع تؤدي إلى نتائجها (ب) عبارات تدور حول ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً ، والطبيعة العرضية ، (٢) عبارات تشير إلى أن شيئاً يجب أن يحدث أو هو الصواب في أن يحدث أو هو الذي يستحسن أن يحدث ، إن النظريات السياسية — على ذلك تشكل — طبقة رأس سابين ٣ عناصر : الواقع والعرضي والقيمي ، والنظريات السياسية ذات الدلالة الكبرى قد ظهرت في فترات الشدة . وفي التاريخ المعلوم لنا على إمتداد ٢٥ قرناً ظهرت فترتان مدة كل منها ٥٠ سنة في مكانين مختلفين إزدعرت فيها النظرية السياسية كثيراً (١) في أثينا في النصف والربع الثالث من القرن الرابع الميلادي عندما كتب أفلاطون وأرسطو أعمالهم الكبرى (٢) في إنجلترا بين أعوام ١٦٤٠ — ١٦٩٠ عندما طور هوبز ولوك وآخرين — طوروا نظرياتهم السياسية . وهاتان الفترتان هما فترتا التغير العظيم في التاريخ

التفكرى والاجتماعى فى أوروبا . ويرى ساين Sabine أن النظريات السياسية الكبرى لا تنشأ عن أزمة بهذا الكيف ، ولكن من خلال وجود الفصل التى تركها على عقول المفكرين . ولكى نفهم نظرية سياسية — على ذلك وجب أن نفهم العصر الذى نشأت فيه بوضوح ، وكذا المكان والظروف الملابسة لذلك . وقد لا يشترك الفيلسوف السياسى فعلا فى سياسة عصره ولكنه يتأثر بها ، وبالتالي يحاول أن يؤثر فيها . ويرى ساين أن النظريات السياسية « تلعب دورا مزدوجا » بمعنى أنها فى الوقت الذى تنتمى فيه إلى عالم الفكر المجرد ، إلا أنها تؤثر على العقائد والمعتقدات التى تصبح أسبابا وتحتزم كأحداث عرضية فى المواقف التاريخية . ومن الضرورى كذلك فهم ما إذا كانت النظرية السياسية صحيحة أو زائفة ، سليمة أو سقيمة ، يمكن التحويل عليها أم لا . ويتضمن هذا ، مسألة القيم ومن الضرورى لذلك ولكى نفهم النظرية السياسية ، يجب أن نحاول أن نجتمع بين الواقعى والرضى والقيمى .

لقد عالجنا الآن كيف أن ساين Sabine سعى « البناء المنطقى للنظرية السياسية » . وعلينا أن نفكر فى « مكوناتها النفسية » لأن النظرية السياسية ليست تدريجيا فى فراغ فكرى . إذ القصد فيها التحريض والأفئاع . والغرض من التحريض دائما موجود أمام من يقوم بتفكير السياسة . إن بعض ما يصفه الكتاب المحدثون « بفولكلور الفلسفة السياسية » أو حتى مجرد ، « الايديولوجية » ، أمر حيوى لفهم النظرية السياسية إن العقائد التى ولدها فلاسفة السياسة . بصرف النظر عن صحتها أو زيفها — لها تأثيرها على التاريخ . إن كل نظرية سياسية — حسب رأى ساين — هى « حقيقة جوهرية تماما » تحدث فى شتى الحقائق التى تشكل موقفا سياسيا معينا .

وهي على هذا النحو لها أسبابها كما أن لها نتائجها أيضاً بصرف النظر من صحتها أو رذيتها . أن النظرية السياسية لذلك يمكن الحكم عليها بطريقتين - كتنظيرية ، وكسبب للأحداث . وكنظرية يمكن أن يوجه إليها الإنسان النقد المنطقي وأن يحال معناها وأن يبرز أوجه القصور فيها . ولكن كسبب للأحداث قد يحاول الإنسان أن يكشف أى طبقة من المصالح ، تمثل أو أى دوافع لدى المفكرين السياسيين حدث بهم إلى ذلك . ولكن عندما تناقش النظرية السياسية - كسبب - أو كجمموعة من المعتقدات تؤدي إلى أحداث ووقائع معينة يجب ألا تخلط بينها وبين المظهر التجريدي لها . ويجب ألا تخلط كذلك بين مظهرى النظرية السياسية : المظهر الذى تتكون فيه جزءاً من عالم الفلسفة أو الفكر المجرد والمظهر الذى تكون فيه جزءاً من بيانات ومعلومات عن السياسة . ومن الضروري أن نميز بين الحقائق ولقيم إلى جانب وجود فكر مستقيم متماسك فى كل منها . إن النظرية السياسية على ذلك تشتمل - حسب رأى سابين - على كل من الفكر السياسى والفلسفة السياسية وعلم السياسة .

٣ - المنهج الوسولوى (الخاص بعلم الاجتماع) (١) :

جورج ج. أى. كاتلين Cattlin لقد تعرض المنهج التاويخى عموماً للنقد بأنه يميل إلى النمط التقليدى كما رأى البعض أنه يضيق من وجهة النظر إلى السياسة ويقتصرهما على ساحة الدولة . ولقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين توسيع مجال علم السياسة بحيث لا يضم الدولة لحسب بل المجتمع أيضاً ، وهى وجهة نظر تتبناها كاتلين Cattlin . ويفضل كاتلين استخدام السياسة بالمعنى الأرسطى ، وبالمعنى الذى تشتمل فيه على تلك الأنشطة التى تجرى فى المجتمع . ويعتبر كاتلين أن علم السياسة يتميزه عن علم الاجتماع

يعطينا عددا من الميزات التي تميز هذا المنهج (١) ينصح للدارس أن يعالج العلاقات السائدة في المجتمع وتركيبه ككل وليست عن طريق الشرائح المستطعة التي ظهرت فيما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر في أوروبا والتي توصف هذه الأيام « بالدولة الحديثة » (٢) يربط دراساته بالنظرية العامة للمجتمع والتي يمكن أن يتجاهلها علماء السياسة على مسئوليتهم . الأمر الذي لم يقع فيه أغلب علماء السياسة المحدثين . (٣) إذا كان عالم السياسة يعالج الدولة كوحدة تحليل فمن المحتمل أنه يهمل التفاصيل النافذة والثائفة المرتبطة بالأحداث السياسية التي تحدث بين يوم وآخر والتي لا يستطيع فهمها ما لم يربطها بما يحدث في المجتمع . ويوجد عدد كبير من الدول اليوم ولكن لا يمكن إعتبارها وحدات فردية من أجل أغراض التحليل السياسي وعلى الإنسان أن يذهب إلى نهائها الأساسية . (٤) إذا قرر عالم السياسة أن يذهب وراء دراسة المؤسسات ويتحمل مسؤولية دراسة الوظائف والعمليات التي يسهل عليه إلتقاطها كوحداث تحليل — وكاتلين Cattline من جانبه قد أختار دراسة ظواهر السيطرة على أنها مركز دراسة السياسة .

وأجهزة السيطرة أو التحكم التي قد تتخذ شكل سيطرة إنسان على آخر أو فرد على جماعة أو جماعة إلى أخرى، ويرى كاتلين أن هذه السيطرة تنشأ عن المطالب العادية للكائنات البشرية ولا تظهر إلى الوجود لأن المجتمع يفرض وجودها ، (٥) .

والسيطرة بهذا المعنى لا يفرضها الشرر على البرى إذ أن الطبيعة البشرية تتطلب هذه السيطرة بل وتفرضها .

وكاتلين Cattlin على دراية بالمخاطر وأساءة إستخدام السلطة والتطلع

إليها وأنها المحدد الوحيد للعلاقات السياسية . ويجب ألا تربط بين السلطة والسلطة العسكرية ، ولا حتى يجب أن تمنى ، السيادة ، حينما يقول كاتلين (وهو خطأ وقع فيه هانز مورجانتو Hanz Morgenthau) . إن سياسة السلطة ليست سيئة في حد ذاتها ولكن تدمير سياسات السلطة هو الخطأ كما ذكر مورجانتو في أعماله الأولى . حتى التعاون يمكن أن يكون صورة من صور السلطة ، إن التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس — على إعتبار السلطة خاصيته الرئيسية — فإن كاتلين يفضل علم السياسة على أنه أقرب إلى هذه المبادئ . وعلى الرغم من إعترافه دون خجل بأنه « سيكولوجي » بالمعنى الذى يراه جراهام وألاس وجيمس برايس إلا أنه أقرب إلى ميريام Merriam ولاسويل مؤسس المنهج السلوكى . ويعرف لاسويل علم السياسة بأنه « دراسة المشاركة فى السلطة وتنظيمها ، وهو تعريف يقبله كاتلين والفرق الوحيد أنه يفضل تسميتها ظواهر السيطرة على جميع المجال الاجتماعى مع وجود « إفتراض غير مفهوم يدفع نحو السلطة » .

٤ - المنهج الفلسفى : فهو شتراوس Les Strauss :

بالإضافة إلى وجهات النظر التقليدية والمعاصرة بشأن علم السياسة توجد وجهة نظر ثالثة يقدمها شتراوس ويمكن وصفها بالمنهج الفلسفى ويميز شتراوس بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية ويرى أن كليهما جانبان من الفكر السياسى . والنظرية السياسية عنده « هى محاولة مصرفة طبيعية الأشياء السياسية بصدق » .

وحيث أن الفلسفة هى « البحث عن الحكمة » أو عن المعرفة العامة الشاملة من أجل الجميع ، إلا أن الفلسفة السياسية « هى محاولة معرفة

طبيعة الأشياء السياسية يصدق إلى جانب معرفة النظام السياسي الصحيح ، .
 ويمد الفكر السياسي إلى كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية .
 والنظرية السياسية والفلسفة السياسية يكلان بعضهما البعض لأنه ، لو نظرنا
 عموماً فإن من الصعب فهم الفكر أو العمل دون تقييمه ، . وينتقد
 شتراوس كلا من المذهب التاريخي ويمثله سابين وتجريدية العلوم الاجتماعية
 التي كان يدافع عنها كاتلين وقد وصفها شتراوس بأنها ، الخصم الخطير
 للفلسفة السياسية ، .

ويرى شتراوس أن التقييم جزء لا يمكن الإستغناء عنه في الفلسفة
 السياسية ولا يمكن إستيمادها عن السياسة . إن كل العمل السياسي
 يهدف إما إلى المحافظة أو إلى التغير ، ويوجه في ذلك فكر أو تقييم ما
 لما هو أفضل وما هو أسوأ . ويتوقع أن يتوفر لدى عالم السياسة أكثر
 من مجرد الرأيين . فلا بد أن تتوفر لديه المعرفة معرفة الخير لخير الحياة
 وخير المجتمع . د إذا كان هذا التوجه يصبح أمراً ظاهراً صريحاً وإذا
 جعل الناس هدفهم إكتساب معرفة الحياة الصالحة للمجتمع الصالح فن هنا
 تظهر الفلسفة السياسية ، (٧) ، د وإن المزاغم حول طبيعة الأشياء السياسية
 والتي تتضمن معرفة تلك الأشياء ، هكذا يقول شتراوس ، لها طابع
 الآراء . وأنه إذا أصبحت تلك المزاغم فقط موضوعاً للتحليل التقديري
 تنشأ حينئذ المناهج الفلسفية أو العلمية في السياسة ، (٨) إن الفلسفة
 السياسية عنده هي ، ومحاولة إستبدال رأى عن طبيعة الأشياء السياسية بمعرفة
 طبيعة تلك الأشياء ، وهي ، والمحاولة الحققة لمعرفة كلا من طبيعة الأشياء
 السياسية والنظام السياسي الصحيح ، إن الفلسفة السياسية بهذا الشكل الشامل
 قد نشأت منذ بدايتها وبدون إقطاع - حتى بعد بداية السلوكنين

وإثارتهم المشكلات حول موضوعها .

ويفتقد شتراوس بشدة التمييز المصطنع الذي يحدث الآن بين علم السياسة والفلسفة السياسية . وإن التمييز بين الفلسفة والعلم لا يمكن تطبيقه على الشؤون الإنسانية . ولا يمكن أن يكون هناك علم سياسى غير فلسفى أو فلسفة سياسية غير علمية . وبالتركيز كثيرا على المظهر التاريخى لعلم السياسة نجد أن المؤرخين قد فصلوه عن طبيعته العلمية — وبالمثل فإن الذين ركزوا على طبيعته العلمية دون حدود ، حاولوا أن ينزعوا عنه جوهره .

٥ - النهج التاريخى : المميزات وأوجه القصور (١) :

لماذا يجب إعتبار دراسة النظرية السياسية الكلاسيكية جزءاً لاغنى عنه فى أى مقرر سياسى وبالإشارة على وجه الخصوص إلى أفلاطون وفلاسفة السياسة الآخرين فى الماضى . وكون أن يصبح أفلاطون موضوع أعنف المحاولات بين الأكاديميين اليوم من أمثال بوبر Popper ، فايت Fite ، وراسل Russel ، وكروسمان Crossman الذين يقاتلون من شأنه فى معالجته للأخلاق والسياسة وبأنها تقصها الحيوية والإصرار — نجد فى الناحية الأخرى وأيك Wild ، ليفنسون Levinson وآخرين يدافعون عنه بإقتناع تام وحيوية شديدة — كل هذا يوحى بأن أفلاطون (وإلى حد ما كل فيلسوف سياسى ذائع الصيت) يعالج مشاكل لا تختص بعصره فقط ولكن بكل العصور ، وبهذا المعنى يمكن دراسته بالمعنى التاريخى — كمرحلة فى تاريخ الأفكار والمؤسسات — وبالمعنى التحليلى حيث أنه يمثل مجموعة من المبادئ أو نظام يمكن من الفروض عن السياسة تم تصورها كظهر شامل للحياة وخبرة فيها . ويكتب سبيل Staley : إن الفهم الكامل

الظواهر السياسية يمكن أن يشتمل على فهم الطريقة التي صاغ فيها الناس في كل العصور والثقافات السياسية العامة والأهداف التي أنجزوها أو غنوا أنهم أنجزوها ، ويلقى فلاسفة السياسة الكلاسيكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسي والمشاكل السياسية والقروض السياسية وأهداف المؤسسات المعاصرة . ويذكر سبلي Sibley ، إذا كانت دريلات المدن الاغريقية مثلاً ذات دلالة على الطرق التي أنظم بها الناس سياسياً ، لذلك فإن المفكرين السياسيين الكلاسيكيين يعطوننا بالتأكيد مفاتيح هامة عن كيفية تطورها وكيفية عملها ، . ولقد كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع فكرة الطريقة ، العلمية ، في السياسة إلى جانب أنها مارساً تأثير كبيراً في تشكيل المؤسسات وفي تشكيل الأفكار . إن قدراً كبيراً من البنية الأساسية للحياة في العصور الوسطى وكثير من مبرراتها هو في الأصل أفلاطوني ولكنه لم يتأثر مباشرة بكتابات أفلاطون (والتي قلن أنها فقدت في الفترة ما بين القرن الخامس والخامس عشر ، ولكن عن كتابات شيشرون Cicero وأغسطين Augustine . لقد تأثرت المدينة الفاضلة بـ يونانيا ، لنوماس مور بالتأكيد بجمهورية أفلاطون والقوانين Republic & Laws . لقد كان للأفلاطونية وقع كبير في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ومفكره من أمثال روسو ، وهيجل والمثاليين ، ومن المحدثين يمكن أن تذكر هـ. ف. ويلز H. F. Weels وكروسمان Crossman ، وواتر فايت Fite ، وكاول بوبر Popper وكثير آخريين .

ومع التسليم بأهمية دراسة المفكرين السياسيين الكلاسيكيين يجب ألا

نفس أوجه القصور في المنهج التاريخي فقد بذلت المحاولات، للوصول إلى تصور يعتمد عليها وتنبع الإقتباسات والموامل الشخصية واليمنية وكلها كما ذكر واتكنر Watkins كانت تمثل مساحات البحث التقليدية في مجال النظرية السياسية : إن عالم السياسة أكثر إهتماماً بالسلوك السياسي الجازي وقد يحد في دراسة ملاحظات وتعميمات مفسكري السياسة الكلاسيك شيئاً من الإتصال بموضوعه .

٦ - التهج التكامل : كارل ج. فريدريش

An Integrated Approach : Carl J. Friedrich

من المهم ألا نسمح لعلم السياسة ألا يضيغ في خضم العامية Scienticism أو الأخلاقية Moralism ومن المهم كذلك أن المظاهر الفلسفية والعلمية للنظرية السياسية يجب أن تفهم جيداً ويتم التركيز عليها. ولكن قبل أن نحاول أن نفهم المظهر العلوي للنظرية السياسية يجب أن نفهم أولاً ماذا تعني بكلة وعلم، قبل أن نحاول أن نفهم ما المقصود بكلة وفلسفة. لقد أخذ العلم صفات متعددة على أنه ، فرع المعرفة أو الدراسة التي تعالج مجموعة من الحقائق المنتظمة وأن يبرز كيفية عمل القوانين العامة ويوصف أيضاً بأنه ، معرفة الحقائق أو المبادئ الناشئة عن الدراسة المنتظمة ، ويوصف كذلك بأنه ، فرع أو جانب من المعرفة المثقمة ، . والمنهج العلوي لدراسة المشكلة - بناء على ذلك - يتضمن أمرين : (١) الإنساق على الأساليب أو الطرق (ب) تدريب الإنسان على العمل السليم . ويوضع هذين المظهرين في الإعتبار يعرف فريدريك Friedrich العلم على أنه ، مجموعة من المعارف المنتظمة يعرفها المختصون ويتوسعون فيها من خلال إتباع الأساليب والطرق التي يتعارفون عليها

مما على أنها تنفي بالفرض للوصول إلى هذا النوع أو ذاك من المعرفة ،
والعلم من كل هذا هو معرفة منظمة ، ونظراً لوجود إتساق بين الطرق
والأساليب المستخدمة . في جميع المعلومات الخاصة بذلك العلم على يد
العلماء وهذا يعطيه إتساق منطقي تصبح التصريحات أو المبارات العلمية
تقسم بالصحة والثبت من قبل العلماء الآخرين . وهذا التعريف للعلم والذي
من الصعب أن نتحدثه لا يذكر لنا بأن نفس الطرق والأساليب يمكن
تطبيقها على كافة العلوم . ولو أخذنا مقالاً بسيطاً على ذلك كموضوع
التعميم نجد أنه لا يتفق علان من العلوم في درجة التعميم والتي تجعل منها
علمين صحيحين . والطرق التي ثبت نجاحها إلى حد كبير في مجال الفيزياء
والكيمياء ربما لا يمكن أن تنطبق على علم الفلك ولكن هذا لا ينقص
من عظمة علم الفلك . وربما يتبادر للذهن أنها متشابهة - على الأقل -
في المعنى بأن كليهما يعملان على أساس بيانات كمية دقيقة . والعلم -
مع ذلك - لا يتطلب الدقة لحسب ولكنه يتطلب أيضاً الإرتباط والكفاية
في النتائج . ولقد تحول التاريخ إلى علم خلال العقود القليلة الماضية ، ولكن
تطور طبيعته العلمية ، ليس له علاقة بعملية الكم - إنه على أساس
الدراسة العلمية المستفيضة للمصادر والأسلوب التقني للشواهد هي
التي أدت إلى تقدم كبير في الأساليب العلمية في التاريخ . ويوضح
فريدريك *Friedrich* أنه ، لا درجة التعميم ولا التخصيص الكمي ،
في حد ذاتها معايير مطلقة ، في التقدم العلمي ولكنها يجب أن نختتم
بالنسبة لما هو متاح من المادة العلمية المراد تقديرها ، ثم يتيسر قول
أرسطو بالقبول ويصفه بأنه ، دليل على رجل متملم ذلك الذي يبحث
عن الدقة في كل طائفة من الأشياء . فقد ما تسمح طبيعة الموضح ، (١) .

وعلم السياسة - بصفته نظام شامل - قد لا يحتاج إلى طريقة واحدة بل إلى عدة طرق . وعلى عكس علم الاجتماع وعلم النفس - حيث تكون الجماعة والفرد موضوع الدراسة وهي دراسة يمكن أن تتم عن طريق يتصف بالدة، والضبط . . الخ . نجد أن علم السياسة يعالج الدولة الإقليمية وهي أكبر شكل منظم من أشكال المجتمع والتي تتميز طبيعتها ومورثها وأهدافها من وقت إلى آخر ومن قطر إلى قطر آخر كما أن كل تغير قد يتضمن نصفاً مختلفاً أو طريقة مختلفة أو خليطاً من المناهج والطرق المختلفة . إن ظهور الشكل المستوى من الحكومات بالإضافة إلى مبرراته . قد يحتاج نوعاً واحداً من الطرق ، في حين أن ظهور دكتاتورية كلية شمولية يتطلب نوعاً آخر تماماً . وفي تاريخ السياسة من الجائز أن يعتمد الإنسان على ما قبل التاريخ وعلى التاريخ وعلى العنوية وعلى الأنثروبولوجي وعلم النفس وعلى مناهج أخرى عديدة . وقد يتطلب الأمر أحياناً طريقة أو منهجاً تاريخياً موثقاً وفي حالات أخرى يتطلب دراسة الحالة وتحليلها وفي حالات نادرة يتطلب لإجراء العمليات الإحصائية والمقابلة ، والنظرية السياسية على ذلك يجب أن تستمر في الإستحواذ على الطابع العلمي . وإن كل ما نفهمه هو أن العلم لا يعني بالضرورة استخدام نفس طرق البحث في العلوم الاجتماعية كما هي في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولا حتى نفس الطرق التي نستخدمها في العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والنفس وتطبيقها على علم السياسة ، إن الطابع العلمي لعلم السياسة لا يتقص أي شيء من طبيعته الفلسفية . ولكي تكون النظرية جيدة الفلسفة يجب كذلك أن تكون جيدة العلم . ما هي الفلسفة إذن ؟ ثمة تعريفات متعددة للفلسفة فقد

عرفت بأنها ، دراسة أو علم الحقائق أو المبادئ التي تكن وراء كل المعرفة أو الواقع ، وثمة تعريف آخر ، هي دراسة علم مبادئ فروع أو موضوع معين من فروع المعرفة ، وثمة تعريف ثالث ، إنها حب الحكمة أو المعرفة خاصة تلك التي تدور حول الحقيقة الكلية ، ومع كل هذه المفارقات في التعريف فإن الفلسفة يمكن أن تعامل عموماً على أنها معرفة من نوع عام جداً ويرى برتراند راسل أنها تتكون من شقين ليسا متساويين في المزج أنها ، نظرية حول طبيعة العالم ، وهي مبدأ أخلاقي أو سياسى يختص بأحسن وأفضل طريقة للزيادة ، وفي نفس السياق يذكر فريدريك Friedrich بأن الفلسفة عموماً تتألف من مشاكل يمكن إستيعابها داخل إطار المعرفة الموجودة ولكنها قد تتخطى ذلك وتشير أسئلة ، ميتافيزيقية ، وتحاول أن تعطي لها الإجابات سواء على أساس منطقي أو أساس غير منطقي اسطوى . وفهمها على هذا النحو ، تكون الفلسفة متميزة عن العلم . ويأتى علم السياسة للفلسفة بالحقائق والتهتميات وبالتالي أو في مقابل ذلك يتلقى عنها المقدرة على معالجة تلك المشكلات بصورة شاملة وليست متفرقة . ولا يستطيع أى عالم سياسى أن يكون إطاراً من المعرفة السياسية دون أن تتوفر لديه فلسفة عامة عن الحياة وينطبق هذا القول على أرسطو ولاسكى أو أى مفكر سياسى حديث . وإذا سلمنا بصدق ذلك وإتخذناه كأساس للنقد وعلى اعتبار أن عدم كفاية الفلسفة السياسية وعدم إرتباطها بالموضوع يرجع في الحقيقة إلى أن الفلاسفة لا يستطيعون أن يحددوا أنفسهم عن دراساتهم ويرد فريدريك على ذلك بأن عملية الحياد أو الانفصال هذه غير ممكنة . إن امر علماء السياسة لا يمكن أن يجهلوا أنفسهم عن مناقشة مفاهيم مثل ، السلطة ،

و - المدالة ، و د القيم ، و د الجماعة ، و د الدولة ، و د المجتمع ،
وأن هذه المفاهيم لا يمكن أن تستخدم بالإشارة إلى فلسفة الكاتب العامة .
ولكن حتى لو حاول علماء السياسة الهروب منها (أى من الفلسفة) فإن
الفلاسفة أنفسهم لن يتوقفوا عن دراسة تلك المفاهيم .

الطابع المتقل ذاتيا لعلم السياسة : نورمان جاكوبسون

Autonomous Character of Political Science : Norman Jacobson

إن التوحيد المقيق بين علم السياسة وكل من العلم أو الفلسفة يشير
- فى رأى نورمان جاكوبسون - خطر آخر ألا وهو إنتهاء النظرية
السياسية بنوع من د العلية ، أو د الأخلاقية ، وقد حاول أن يوضح
أن علم السياسة لا هو د علية ، ولا د أخلاقية ، ولكنه مستقل عن أى
منها ولكن شخصيته خاصة به . والذين يحاولون أن يصبنوه فى صورة
د علم ، كامل وأب يطبقوا عليه طرق البحث والإجراءات فى العوم
لا يفهمون دائماً معنى د العلم . ولا يستطيع الإنسان أن ينكر ميزة
إستخدام المعرفة التى تنتج فى مجال ما لصالح فهم مجال آخر ولكن على
الإنسان أن يفهم كذلك الفرق بين المجالين . ويرى جاكوبسون أن على علماء
السياسة المعاصرين أن يجمعوا شيئاً آخر خلاف علم السياسة . ويقول
د يبدو أن السياسة هى علم النفس أو الإجتماع أو فلسفة أخلاق - أنها
أى شيء بهذا الشكل خلاف السياسة . ويرى كذلك أن السياسة هى نوع
خاص من النشاط الفكرى . ويجب أن تدرس فى وضعها الصحيح . وإذا
نزعنا د العلم ، عن النظرية السياسية قد تصبح فضلات - بقايا - د أخلاقية لاقيمة
لها . وإذا نزعنا عنها د الفلسفة ، فإنها تقلها حتى تصل إلى درجة طرق
البحث . وأن أولئك الذين يؤكدون الطابع العلمى أو الفلسفى لعلم السياسة

إلى درجة ربطه بأى منها قد يكون من أنصار العلمية ، أو الأخلاقية ،
ولكنهم بالتأكيد يقصصهم حساسية الإلتزام والتكريس لعلم السياسة ذاته .
إن وحدة النظرية السياسية يمكن تقديرها فقط من خلال الإعتراف
بالسياسة كنوع خاص من النشاط والإلتزام بها .

وبينا مد جاكوبسون على إستعداد وإستمارة مفاهيم وأدوات من
العلوم الأخرى إلا أنه يحذر من الإستمارة دون تمييز .

وينتقد هذا ، على الألفاظ بالذات . بل أنه ينتقد أن تصبح لغة أو
ألفاظ علم السياسة دقيقة وعلمية . إذ أن تقيم اللغة يمكن أن تؤدي
سهولة إلى تقيم الفكر Sterilisation of Language Canlead to

Sterilisation of Thought وإذا أخذنا جانب الموضوعية فيرى جاكوبسون
أن عالم السياسة لا يستطيع أن يكون موضوعياً مثلما يحدث في عالم
القيزيا .

وإذا كان لابد من عدم الخلط بين النظرية السياسية ، والعلمية ،
فيجب ألا نخلط كذلك ، بالأخلاقية . إذ أن الأخلاق من عاداته الوعظ
المستمر ويبدو أنه يتجاهل حقائق الحياة السياسية وقد يقل من مستوى
النظرية السياسية إلى مستوى النظرية الأخلاقية .

إن البحث عن نظرية سياسية ليس هو البحث عن نظريات أخلاقية
كما يرى هوبز ، وروسر . ويذكر جاكوبسون أن النظرية السياسية
لا هي علمية ، ولا أخلاقية ، سواء نظرنا إليها في هذا الجانب أو
ذاك . وإن الإهتمام الجوهرى المركزى لها هو البحث عن الحكمة السياسية .
وإن نقد جاكوبسون كذلك فكرة وجود نظام مع التركيز على طرق
البحث ومناهجه والذي أتبعه السياسيون المحدثون . ورأى فيه منهجاً ساذجاً ،

لفهم السياسة . وإن دراسة السياسة تتطلب شيئاً أكثر من المهارة والتدريب :
لأنها تتطلب فكراً قادراً على التمييز ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب
وتتطلب خيالاً وخبرة والقنطرة على الحكم بل وأكثر من كل ذلك التكرس
للموضوع . وإن الهاوى الموهوب ذو الإهتمام الأصيل بالسياسة سوف
يقدم الكثير في فهم السياسة ، أكثر من المحترف غير الخيالي القليل الاهتمام .

الفصل الرابع

النظرية التجريبية ضد النظرية

المعيارية : المناظرة الكبرى

Empirical Versus Normative Theory : The Great Debate

— قضايا معارضة :

بينما نجد عدة مناهج في علم السياسة من وقت لآخر ونمايش الكثير منها في آن واحد فإننا يمكن تقسيمها إلى فئتين : (١) التاريخية — القانونية والمبادية (٢) والتحليلية التجريبية أو المنهج الداوسكى — العلمى . ويرى النظريون التجريبيون أن قيام علم السياسة على أساس علم تجريبي أمر يمكن في حين يرى النظريون المعبر — تجريبيين Trans-empirical أن دراسة السياسة لها هي ولا يجب أن تكون علمية صرفة . ويدور الجدل حول قضيتين أساسيتين :

١ — هل من الممكن أن يكون التحليل السياسي محايداً ؟

٢ — هل يجب أن يكون التحليل السياسي محايداً ؟ (١) .

وبخصوص القضية الأولى نلاحظ أن النظريين التجريبيين على يقين أنه من الممكن فصل وإختبار المظهر التجريبي لامتقاداتنا عن السياسة دون الدخول في مشكلة القيمة ودون التأكد من صحة الفروض أو خطئها . ان القرار « الصحيح » عما هو صادق تجريبياً ليس نفس القرار « الصحيح » عما يجب أن يكون صادق تجريبياً . وسواء أشتقت القيم من ارادة الله أو القوانين أو أن تكون ذات طبيعه وضمه — كما يرى الوجوديون —

فإن الحقائق موجودة للجميع ليروما ويختبروها ولكن القيم لا يمكن أن
تختبر بهذه الطريقة — وسواء اعتمد استقرار حكومات شمية في بلاد
كثيرة أو لا. معين على العلم Literacy (عكس الجهل) أو على تعدد
الأحزاب أو على نظام الحزبين فإنها جميعاً أسئلة يمكن اختبارها تجريبيًا
بحرف النظر عنها. إذا كانت تصلح كأنظمة أولا . أما المعبر تجريبيين
Trans-empirical فيرون أنه مهما كان الموقف أو الوضع في العلوم
الطبيعية فإن الحقائق والقيم مقرونة ببعضها ولا يمكن فصلها . ومهما دُعم
الإنسان — فإنهم يقولون إنه يصدر أحكاماً خليقة طول الوقت . ويرون
أن أي نظرية شاملة عن السياسة لابد أن تعمل في طياتها بالضرورة حقياً
تجريبيًا وخلقياً في آن واحد . وعليه فانه من الوهم أن نطن — حسب
وأي العبر — تجريبيين — أن هناك نظرية موضوعية خالصة عن السياسة .
ومع ذلك فإن أوجه الاختلاف بين المدرستين حول هذه القضية ليست
عصية كما يعتقد . ويذكر روبرت دال Dahl أن هناك أسساً كبيرة
من الاتفاق بينهما (٢) . ولا ينكر أي من المدرستين أن القيم يمكن عزلها
تماماً عن الدراسات التجريبية. وإذا قصصنا الجدل نجد أن التجريبيين
يتفقون مع العبر — تجريبيين Trans-empirical على (١) أن القيم
والمصالح وفضول الباحث تؤثر على اختيار الموضوعات والمباحث —
سواء كان ذلك في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية . (٢) أن معايير الأهمية
والارتباط لا يمكن الجزم تماماً على أساس المعرفة التجريبية وحدها — إذ
يتطلب الإنسان نوعاً ما من القرارات التي يبرمجها ينظر أي جوانب البحث
أكثر أهمية عن غيرها . (٣) أن قيمة الحقيقة أو الصدق — على أي
حال — يجب قبولها بالضرورة قبل أي تحليل موضوعي السياسة . (٤) أن

فروضاً معينة حول وجود الأشياء - والتي لا تستلزم أى براهين - يجب قبولها قبل اجراء أى بحث تجريبي . (٥) . أن يحيز الباحث لا يمكن استبعادها تماماً فى العلوم الاجتماعية على عكس العلوم الطبيعية نظراً لأنه فى الأخير تتوفر وسائل التحقيق من نتائج البحث . إن قدراً كبيراً من الخلاف بين التجريبيين والمبر - تجريبيين Trans-empirical - كما يشير روبرت دال Dahl - ليس حول السؤال المنطقي وهو هل يجب التفرقة بين المعرفة حول ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون . وفى استثناءات قليلة يرون أنه لا تميز بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون .

ولقد تمحور الجدل إلى قضية (٢) أخرى وهى هل يجب أن يكون علم السياسة محايداً . إن دراسة السياسة حسب رأى المبر - تجريبيين يجب أن يكون لها هدف إذ يجب أن تساعدنا على أن نتصرف بصورة سليمة . وأن نختار الإصلاح ونتخذ القرارات حول كيفية أحسن وسيلة للعيش مع اخواننا من المواطنين ويتضمن كل هذا تقييم وتقدير . والانتقادات التى يسوقها المبر - تجريبيين ضد التجريبيين لحصا روبرت دال Dahl تحت ٤ عناوين (١) أن التجريبيين ليس لديهم مبادئ لاختيار الارتباط . (٢) أنهم فى محاولتهم للوصول إلى الحياد والموضوعية دخلوا فى معمة الالفاظ المعقدة والساخرة . (٣) فى محاولة تقييمهم للقيم فإنهم يرفضون جميع الأسس فى التقييم ويعاملون جميع القيم بالتساوى (٤) فى الوقت الذى يصرحون به بالحياد إلا أنهم فى أغلب الأحيان من مؤيدي الديمقراطية الليبرالية .

ولكن الانتقام الأكبر الذى يوجهه المبر - تجريبيين ضد التجريبيين

هو مسألة تساوى القيم . إذ يسوون بين الصالح والفاقد أو بين تدرج القيم (١) .

مواقف العبر - تجريبيين :

وثمة جدل آخر يضيفه العبر - تجريبيين هو أن الطريقة العلمية يمكن أن تعالج كلا من الحقائق والقيم بشكل مقنع ولهذا فليس ثمة داع لإيجاد تميذا بين الاثنين . وقد تبنى جون ديوى Dewey وفيلكس كوفمان Flex Kaufman هذا الموقف . وقد أنكر ديوى Dewey وجود قيم « نهائية » وأن القيم يتم تقريرها تحت مواقف ملبوسة وهي دائماً مواقف فريدة . ويكتب ديوى Dewey في ذلك قائلاً : « إن العمل أو التصرف دائماً محدد وملبوس ومنفرد وفريد ونتيجة لذلك فإن الأحكام المحدد هو الذى يحدد الموقف العام General وليس العكس . والإنسان - لذلك . يجب ألا ينمزل عن إصدار الأحكام العلمية عندما يكون الأمر بإيجاد « أفضل » عمل أو تصرف Action في الموقف الفريد الملبوس (٢) . وديوى Dewey هو بالتأكيد غطى هنا . إن حواره بأن اختبار النتائج يجعل من الحكم العلمى ممكناً بينما في مشكلة تناقض القيم وأنها يعلو على الآخر . ومهما كان الحكم العلمى في اختيار القيمة التى يعلوها على عمل معين فإنه من الصعب عالياً تقرير القيم وفق الأفعال . وبالمثل يشير كوفمان إلى أننا سواء ناقشنا الحقائق والقيم فإننا يجب أن نكون دائماً قاعدين على (١) التمييز بين التوافق بين حكمنا المحدد في الحالة التى بين أيدينا والفرض العام الذى أشتق منه الحكم . (٢) معرفة ما إذا كان الفرض العام نفسه دقيقاً . ويرى كوفمان كذلك أننا إذا عملنا هذا

التيين بين المشكلتين الأولى الخاصة بفرض. واختبار الحقائق. والثانية الخاصة بالتقييم فإننا يمكن إخضاع الاثنين لنفس طريقة البحث. وكوفنا صحيح في الجزء الأول ولكنه عطله بالتأكيد في ظنه بأن الآراء — خاصة الآراء المتصارعة — والتي يقبل على أساسها الأحكام القيمية النهائية يمكن أن تعامل بنفس الطريقة كأحداث واقعية أو سقائمية . وعندما يكون الفرض العام حقائق (Factual) فيمكن أن تناقشه طبقاً للحقائق المعروفة ، ولكن عندما يكون الفرض العام يتعلق بالحكم القيمي Value فلنينا أن نطبق منهجاً مختلفاً لتقييم هذا الحكم .

وممة مشكلة أخرى يثيرها البر - تجريبيين Trans-empiricists هي أن العلم ، يجب ألا ننظر إليه بمنظور ضيق حسب ما يراه التجريبيون بل أن النظرة للعلم يجب أن تنسج -تق تشمل الأحكام القيمية .

ومناك نقد آخر ضد التجريبيين وهو أنه تحت شعار التحليل المنحدر من القيم الظاهرة السياسية فإن التجريبيين يهربون — تحت هذا الستار — إلى نظرياتهم ما يروق لهم من قيم والتي قد ترتبط بصورة ما أو بأخرى من الديمقراطية البرالية — وهي خاصة أطلق شتراوس عليها ديمقراطيزم Democratism . ويذكر شتراوس أن «علم السياسة الجديدة يبحث عن قوانين السلوك الإنساني والتي يمكن إكتشافها بواسطة البيانات أو المعلومات الناتجة عن طرق البحث التي يجب أن تصف بأقصى حد من الموضوعية لأنها تضع — لذلك — عملية قسيط على دراسة الأشياء التي تحدث من آن لآخر في المجتمعات الديمقراطية : فلا الذين في القبور ولا أولئك الذين خلف الستار Curtain يمكن أن يستجيبوا للإستفتاءات. أو المقابلات ، . ولا ينكر التجريبيون أنهم يؤيدون الديمقراطية لأنهم يريدون

في الحكومات الديمقراطية التدرة على المحافظة على حرية التداول اللازمة للنظرية التجريبية . ومن الحقائق المعروفة أن البحث التجريبي يمارس بسهولة أكبر في الديمقراطية الليبرالية عنه في أى نظام آخر وحيث أن كثيراً من هذا البحث قد أجرى في الولايات المتحدة — وهي ديمقراطية ليبرالية — فإنها قد قصرت نفسها بكل المقاييس على النظم الديمقراطية وعلى دراسة سلوك التصويت والرأى العام . والشئ الضرورى هو إكتشاف ما إذا كانت قيم الباحث تعطى تميزاً لإكتشافاته التجريبية أم لا . فإذا أدت قيم الباحث إلى مثل هذا التحيز فإنه يكون قد فشل في التعايش مع مستويات البحث المتحررة من القيم والتي يفترض أن يؤمن بها .

وفي النهاية يمكن أن نذكر إتهامين آخرين يسوقهما العبر — تجريبيين ضد التجريبيين هما (١) أن التجريبيين معروفون بالإنغماس في تحقيقات تافهة لا تحصل بالأغراض الإنسانية (٢) أنهم في محاولاتهم للوصول إلى الحياذ والموضوعية يجدون من الضرورى إختراع لغة جديدة معقدة هزلية . ويذكر شتراوس د إن علم السياسة الجديد يضع حداً للملاحظات التي من الجائز أن يتحدث بصفة متكررة ومن أناس ذوى قدرات وإمكانات وضيعة . وعلى ذلك فإن هذا يؤدى في الغالب أن يقوم أناس غير أذكياء بإبداء ملاحظاتهم عن أناس آخرين غير أذكياء كذلك . . ويرد التجريبيون على ذلك رداً قسرياً بأن لديهم فعلاً معايير للمشكلات التي كانت محور بحث النظريين السياسيين التقليديين مثل : أنواع الأنظمة السياسية . ومشاكل الإستقرار والتفهد والثورة وظروف الديمقراطية والديمقراطية والحرب والسلام وعدم المساواة والحرية والعبودية — أما بالنسبة لتهمة إستخدامهم لغة معقدة فيردون بقولهم بأن ذلك يرجع جزئياً

إلى عدمهم في فهم السلوك والعمليات السياسية والتي يجب صياغة مفاهيم جديدة لها ويرجع في الجزئية الثانية إلى الحاجة لأخذ مصطلحات من علوم إجتماعية أخرى ولكنهم — أى التجريبيين — يدافعون عن أنفسهم إزاء هذه النقطة أيضاً بأن عدداً من النظريين السياسيين الحديثين — وعلى وجه الخصوص لاسويل Laswell — حاولوا أن يطوروا مفردات لفوية سياسية دقيقة بقدر الإمكان . ويبدو أن التهمة تقوم أيضاً على الأرض الذى وقع فيه عدد من المعبر — تجريبيين : Trans Empiricists بين النظرية السياسية والموقف الذى إنخذه بعض المنطقيين الأوائل بأن جميع عبارات القيم لا معنى لها . وأن معظم التجريبيين يتفقون الآن مع الموقف الذى إنخذه برخت Brecht في نظريته الخاصة بالنسبة العلمية للقيم والتي ترى أن القيم تقع وراء العلم ولكن ممتة نوع من الممارسة التجريبية — يتفق ومنهج البحث العلمى — هو الشرط اللازم للإختيار الأخلاق الحكيم .

استمرارية النظرية السياسية التقليدية :

Continuity of Traditional Political theory.

ربما كان من المفيد في هذه المرحلة أن نشير — على الرغم من النقص الظاهري للمنهج التجريبي وقبوله على نطاق واسع في السلوكية Behaviouralism — بأن هناك عدد كبير من علماء السياسة الذين يستمرون ليس في المطاع وإعتناق النظرية السياسية التقليدية الكلاسيكية فقط بل إنهم شديدي التقدير للمناهج التحليلية — وقد لا يكون عددهم كبيراً ولكنهم ينتمون إلى بلاد عتلفة ويمارسون قديماً من التأثير على عدد كبير من طلابهم ودارسيهم ومجبيين . والأسماء التي تخطر على ذهن الإنسان في هذا

الشأن في مايكل أوكشوت Michael Oakeshott وهو — أنا أردنت
Hana Arendt ويراثراند جوفينيل Bertrand Jouvenel وليو شراوس
Leo Strauss وأيريك فوجلين Eric Voegelin .

ومايكل أوكشوت هو أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية في مدرسة
اندن للإقتصاد والعلوم السياسية — بعد هارولد لاسكي Laske في عام
١٩٥١ وعرف عنه أنه يدافع عن الفكر المحافظ في إنجلترا . ولكن
من الخطأ أن نعتبره محافظاً — على الرغم من أنه محافظ بكل معاني الكلمة
وأكبر إسهام له هو أن يبيد النظرية السياسية تقليدية التحقيق وأن يعيد
لعلم السياسة إمكانية التحليل النظري النقدي . ونظراً لاختلافه عن
السلوكيين الذين بدأوا في أن يضموا أثراً في الولايات المتحدة فإنه أقام
تحليله الفلسفي على الخبرة التي تحاول إعادة إكتشاف تمدد الأبعاد
Multidimensionality والتي إفتقدتها الخبرة على يد الكتاب الايديولوجيين
وينظر أوكشوت إلى الفلسفة والعلم على أنهما نوعين مختلفين من النشاط
وأنه من الخطأ محاولة نقل أو تحويل طرق البحث والاهتمامات في أي
منهما إلى الآخر . ويقول في ذلك : إن فكرة أن الفلسفة تستطيع أن
تعلم شيئاً عن طرق البحث العلمي هي فكرة عاطفة وزائفة تماماً ،
والفلسفة عنده يجب أن تبحث لذاتها ويجب أن تحافظ على استقلالها
عن المصالح الخارجية وخاصة المصلحة العملية .

وبنقد أوكشوت أن الفلسفة السياسية — أو كما يجب أن يسميها
التفاسف حول السياسة — هي نشاط محدود ضمن الدور الكبير للفلسف
وهي : رؤية نمط معين من الخبرة — الخبرة السلية بالذات — من
وجهة نظر كلية الخبرة totality of experience . وأن الفكر في الحياة

السياسية - كما يذكر في مقدمة كتاب هوبز Leviathan 'د يمكن أن يكون على مستويات متعددة ويمكن أن يسرى من مستوى إلى مستوى آخر ، ولكن في الفلسفة السياسية فإنه يكون في أذهاننا عالم الفشاط السياسى وكذلك د عالم آخر ، وما نسمى هو : إكتشاف د تماسك العالمين مع بعضهما البعض ، . والفلسفة السياسية عنده هي د الفكر في العلاقة بين السياسة والحلود ، (١٠) د وأن السياسة تسهم في إيجاد غاية لا يمكن أن تأتى بها هي د والفلسفة السياسية عند اوكشوط ليست - كما عند السلوكيين - علما تقديميا يجمع نتائج جامدة ويوصل إلى إستنتاجات يمكن أن يجرى على أساسها مزيد من البحث د إنها تتكامل مع التاريخ ، في الواقع . إنها ليست فيها سوى تاريخ ؛ وهو تاريخ المشاكل التى كشفها الفلاسفة وطريقة حل تلك المشاكل أكثر منه تاريخ مبادئ ، (١١) . اما هانا ارندت Hana Arendt فهي أكثر من كاتبة ونشرت الكثير عن النظرية السياسية . وكانت تؤمن بتفرد ومسئولية الفرد الإنسانى ولم تكن ضد المذهب الكلى بكل انواعه لحسب بل كانت ضد المنهج السلوكى ايضا في العلوم الإجتماعية - والذي يمهّد حسب رأيها - يمهّد السبيل للمذهب الكلى أو الشمولى totalitarian . وفى بحثها وراء التماثل في السلوك الإنسانى نجدما تحذر من هذا التماثل لأنه سوف يؤدى إل وجود د رجال ، على شكل قوالب ونقول في ذلك د إن الحقيقة المؤسفة عن السلوكية وصحة قوانينها أنه كلما تعدد الناس كلما تعددت تصرفاتهم وكلما قل تسامحهم في اللسلوك non-behaviour ، (١٢) ويستعد أن آيتمان Eichmann . الذى كان مسئولاً عن إرسال

لا يمكن أن تحصل تطورات من اليهود إلى الإعدام بأكثر طريقة ممكنة وهو
يتجه رجلى نموذجي لما يمكن أن يتجه فكر التنظيم صرنا به إن أمه
علاقه صرف كيف « ينصرف » بكفاءة ولكنه لم يعمد تماماً معزقة حكيمة
يصرفه بمسؤولية .

ويذكر هانا أرندت وتفكر معا برتراند دي جوفيليل فكليهما يستشهد
أن السياسة لها إمكانية الفضايل الحلاق ويجب ألا تتحول إلى التماثل الميت
في الإدارة . وكلاما ضد المذهب الكل الذي يهدد بأن يكون ظاهرة
سائدة في القرن العشرين وحاولا أن يقتبعا جنوده الفكرية والأخلاقية .
وجوفيليل — مع ذلك — أقل طائفة وأكثر حذراً في إمداد التقسيم
ولكنه مثل هانا أرندت يؤمن بشدة بأن علم السياسة لا يستطيع أن
يكون ولا يجب أن يكون متحرراً من القيم . وبدلاً من قضاء الوقت
في محاولة إكتشاف التماثل في السلوك الإنساني يجب عليه أن يطور معايير
ثابتة لتقييم التطورات الكبرى في حياة المجتمع .

أما تعريفه السياسة فهي أنها « نشاط ينفذ ويجمع ويحافظ على
تجمعات الناس » . ومفهومه عن المجتمع هو أنه يرتكز على السلطة
تماماً أكثر من إرتكازه على القوة أو الإقلاق . إن الاتفاق ليس
تلقائياً بل يجب الارتقاء به وإلزامه . وأما فهمه السياسة فهو فهم
أرسطي بمعنى أنه يعتبر السياسة نشاطاً ينطوي كل الوجوه الاجتماعية
للإنسان .

وأما ليون شتراوس — أستاذ علم السياسة في جامعة شيكاغو —
فهو من أبرز النظريين المعاصرين . وأعنفه نقد المذهب السلوكي .
وكانت نظريته على الناحية الإيمريكية وعلم السلالة كثيراً . ويمكن

إعتباره بصورة ما مؤسس مدرسة للفكر تؤمن بدراسة فلاسفة السياسة
عقوماً وأفلاطون وأرسطو وفلاسفة الأغريق السياسيين دراسة بجادة :
وتشبهه موضوعي وعلمي ويهتم بالفكر السياسي القديم لأنه يشعر بأزمة
المدنية الحديثة . وينتقد وجهة النظر التي ترى أن كل النظرية السياسية
ذات طبيعة أيديولوجية . ويرى أن الفكر السياسي الذي ليس فيلسوفاً قد
يهتم بنظام أو سياسة معينة ولكن الفيلسوف السياسي يهتم بصفة أولية
بالحقيقة ويرتبط بها .

وتواضع يتميز به شتراوس يسمى نفسه مؤرخ ؛ وعنده الرئيس
فرض الفكر السياسي للفلاسفة السياسيين الكبار كما قصدوا ثم أن
يفهمهم الناس ، وعمله الأول في مجال علم السياسة يقع في دراسة
وإعادة تفسير التعاليل السياسية لأساندة علم السياسة وفكرهم من أمثال
أفلاطون وأرسطو وتيسو ديديس Thucydides ومكيافيلي وهوبز
ولوك ولكنه قام بذلك بإيمان أن هذا مجهداً أولاً ضرورياً قبل
البحث الحقيقي للنظرية السياسية . الكلاسيكية في رأيه يمكن أن
تضع نموذجاً لما يجب أن تكون عليه النظرية السياسية أمام النظريين
السياسيين اليوم . وعلى الرغم من تواضعه فقد عبر بشده عن آرائه
عن علم السياسة السلوكي . فيقول إنه ينظر إلى الكائنات البشرية
كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور . وبدلاً من فهم الأنشطة
الإنسانية بأسلوب الأنشطة السياسية . والتي يمتزجها شتراوس أممي
الأنشطة وأكثرها إنسانية فإن علم السياسة الجديد يعالج الأنشطة
السياسية كأنها دون السياسية . ويتساءل عما إذا هذا كان على النمط
الجديد . أن يلقي الضوء على أي شيء ذو أهمية سياسية فضل عنه السياسيين

المعترفين بالأذكىاء . وبينما يدعى علم السياسة السلوكى أنه عايد إذاه القيم ؛ إلا أن شتراوس يعتقد أن هذا العلم السلوكى ملتزم بإحكام قيمة ضمنية ويؤدى إلى نمو عقيدة يمكن تسميتها ديمقراطية *Democratism* ويذكر شتراوس أنه « من الخطأ أو الزيف أن نسمى علم السياسة الحديث بأنه فاسق ولا يمكن أن يصفه بالتهوريه (نسبة إلى نيرون Nerow) ومع ذلك يمكن للانسان أن يقول أنه يتلهم بأشياء أخرى أخرى بينما روما تحترق . وعذره في ذلك حقيقتان :

الأول : أنه لا يعلم أنه يلبر .

والثانية : أنه لا يعلم أن روما تحترق (٧٠) .

ومن بين المفكرين السياسيين المحدثين الذين سموا في أجواء التفلسف السياسى ايريك فوجلين *Erie Voeglin* وهو أكثرهم بروزاً (٧١) . وعلى الرغم من صعوبة أسلوبه ومن صعوبة نتجه (٧٢) أيضاً فإنه لا يضع تمييزاً بين النظرية السياسية وعلم السياسة . والنظرية السياسية عنده تعنى فكراً نقدياً عن السياسة والذي بدوره لا يمكن أن يكون هناك علم سياسة . ومثل الأغريق القداى يعتبر علم السياسة المعرفة السياسية التى توجد جنودها في الفكر ويعتقد أنه ليس لدينا المواد المتاحة والمناخ الثقافي المناسب لتقديم كبير في التحليل النظرى الآن . وفوجلين جند بناء نظام في الفلسفة الحديثة وأن الدين يقيمون أنظمة جاهلو بالخبره الأساسية للوجود ومثل برجسون *Bergson* يعتقد في الميتافيزيقا والتي تمر « من الحقيقة إلى المفاهيم وليس من المفاهيم إلى الحقيقة ، ويرى أن « الحقيقة ، لها بلبه أو تكوين مستقل عن الفكر والإرادة الاسمية وأنه يجب أن يكون من أماني الفيلسوف

أن يولف فكره لهذه الحقيقة بدلا من محاولة إجبار الحقيقة على
التشبيح مع المفاهيم أو الأفكار .

وإن من واجب النظرى السياسى - طبقاً لراى فوجلين Voogelin -
أن يعتبر تجريبياً ويقيم قيمياً نقدياً خبرات الانسان مع مدى التأثير
يهدف البحث عن الضوء التى تسلط على البحث عن الصدق فى
نظام المجتمع الانسانى وهو انماز أنه بإعجاز الفلاسفة الأفريق .
ويعترض فوجلين بشده على السياسيين المحدثين الذين يعالجون النظرية
السياسية على أنها أساساً طرق بحث وأن وظيفتها البحث فى الأنماط
السلوكية المتتمة . . وبدلاً من ذلك يرى فوجلين فى النظرية السياسية
على أنها : علم تجريبي experimental منظم يقوم على الخبرة الكلية
السكانى البشرى الموجود ، ومهمتها صياغة « مشاكل التنظيم تجريبياً
ونقدياً والتي تستحق من الأثنوبولوجيا الفلسفية » .

٩ - التجريب فى العلوم الاجتماعية ومواقع النظرية السياسية (٧) :

Positivism in Social Science.

فى مثل هذه البيئة ظهرت حركة « التجريب فى العلوم الاجتماعية »
الاجتماعية ، وقد صارت مسألة التجريب هذه مرادفة « التطهير المنهجى »
ومع وجود حركة التجريب المنطقى والفلسفة القوية التى تبعتها أدت إلى
نمو كبير فى الحركة الفكرية والتى كانت ترى بالإفضال الكامل بين « القيم »
و « الحقائق » . وأعمل الفكرة أن القيم لا تدخل لها « بالمقاييس »
يمكن الرجوع به إلى كانت Kant وميل Mill فكلاهما حلولا بئس
المسود بين الاثنين أى القيم والحقائق وتميز بينهما برسوخه Braht
فى إدعائه مفهوم « الجنس الخلقى » و « جبر الطبيعة » على التوالى

وأن ميلاد مبدأ الفجوة ، *Gulf Doctrine* (وهو تسمير ابتكره
 تحت الفصل بين ما هو كائن وما يجب أن يكون) يمكن الرجوع
 به إلى عدد من المفكرين الألمان مثل أرنولد كيتز *Kits* (ولد عام
 ١٨٠٧) ويوليوس فون كيرشمان *Julius Von Kirchman* (١٨٠٢ -
 ١٨٩٤) وولم وندلاند *Wilhelm Windelband* (١٨٤٧ - ١٩١٥)
 وهنريش ريكيرت *Heinrich Rickert* (١٨٦٣ - ١٩٣٦) وجورج
 سيميل *Simmel* (١٨٥٨ - ١٩١٨) ويفترض أنها وصلت الذروة
 على يد ماكس وير *Max Weber* (١٨٦٤ - ١٩٢٠) الذي يرجع
 إليه الفضل في إنشاء التجريبية الحديثة *Neo - Positivism* التي أثرت
 على نمو السلوكية في علم السياسة . وفي بداية القرن العشرين - خاصة
 تحت تأثير أفكار ماكس وير كتب إيستون *Easton* : إن عالم الاجتماع
 قد قبل دون مناقشة وكأمر بديهي ما كان قد تعلمه كدارس مبتدئ
 بمعنى أن القيم السياسية يجب أن تسبق من البحث التجريبي (٨) ،
 هذا إلى جانب أن بحث ماكس وير بعنوان « موضوعية المعرفة »
 في العلوم الاجتماعية والسياسية الاجتماعية ، الذي طبع عام ١٩٠٤ أدى
 إلى ظهور تأثير كبير على تطور العلوم الاجتماعية في العالم الغربي (٩)
 وفي هذا البحث حاول ماكس وير *Max Weber* التمييز بين المعرفة
 التجريبية والأحكام القيمية *Value* والتي رغم أنها ليست انجماهاً جديداً
 ولكنها مجرد تطبيق لتأثير معروفة في المنطق الحديث على مشاكلنا .
 واستطرد يقول « إن الذين يعرفون كيف يعمل المناطقة المحدثين . .
 » تشير بذلك إلى وندل باند ، سوف يلاحظون على الفور أن كل شيء
 ذو أهمية في هذا المجال مرتبط بمعلمهم . ولقد تحدى إيستون المفهوم

(الماركسي) الذي يزعم بأن الحياة الاجتماعية في المجتمع محكومة بما
 يل : ١ - قوانين طبيعية غير صماء ب -- مبادئ ثورية لا غرض
 فيها . وثمة قدر معين من الخلط (الكس) إزاء ما كان يعنيه ماكس
 وير فعلًا . فلم يرفض ماكس وير ، الترابط القيمي ، بل جميع العلوم ،
 ولكنه يرى أن الأحكام القيمية لا تخرج من المناقشة العلمية العامة ، ولكن
 دور العلم محدود إزاء تلك الأحكام القيمية . وكل ما ترموه المعاملة
 العلمية للأحكام القيمية هو إبرازها إلى مستوى الظهور والصراحة لا الضمنية .
 وإن اتخاذ القرار حسب ما يرى ماكس وير ، ليس عملاً يستطيع عمله
 العلم بل بالأحرى هل عمل شخص راغب عامل . . فهو يوازن ويختار
 من بين القيم الكامنة في ضميرة وحسب نظرية الشخصية للعالم ،
 وما إذا كان الإنسان الذي يعبر عن هذه الأحكام القيمية
 يجب أن يتمسك بالمستويات والمعايير النهائية فهي مسئولية الشخصية
 وهي بهذا تتضمن الإرادة ، والضمير وليست معرفة تجريبية ، بل إن
 وير إزاء الأمر وضوحاً عندما قال : إن العلم التجريبي لا يستطيع أن
 يحقر أن أي إنسان ما يجب أن يفعله ولكن يساعده على ما يستطيع
 أن يفعله وفي ظروف معينة يساعده على ما ينبغي أن يفعله . .
 ومع كل اصراره على أوجه تصور العلم ، يكتب ارنولد برينغ
 Brecht ، ولم يتوقف ماكس وير شخصياً عن الاعتقاد في القيم
 النهائية ولم يقلل بتاتاً من أهميته هذا الاعتقاد بالنسبة للشخصية الإنسانية
 والكرامة الإنسانية . . ومع ذلك فقد كرر : أنه للحكم على صحة مثل
 هذه القيم هي مسألة إيمان Faith ، وليست مسألة علم .

وفي موضع آخر من نفس البحث طور ماكس وير نظريته عن

و الأنماط المثالية ، والتي تضلن كما أشار بريخت Brecht منهاجاً معيارياً والفرص منها بيان الحقيقة الاجتماعية بمساعدتها على فهم كيفية تطور ظاهرة ما من الظواهر وكيف وصلت إلى ما هي عليه وليست شيئاً آخر . وأشار إلى أن هذه الأنماط المثالية ما هي إلا مجرد تكونات في الذهن ولا يمكن أن تكون مستويات معيارية . ولكن بالتدريج لوحظ أن ويبر نظراً لتأثره بالمنطق بدأ يصح أهمية نسبية على العلم وفي بحث بعنوان « العلم كهيئة » الذي نشر قبل وفاته بهام واحد عبر فيه عن وجهات نظر عرفت فيما بعد باسم « الحياد الأخلاقي » . وكان يطلب من المدرس أن يعالج الموضوعات السياسية معالجة علمية و بدون أي أسس قيمية . فعند حديثه عن الديمقراطية مثلاً : سوف يناقش المدرس أشكالها المختلفة وبحال الطرق التي تؤدي فيها وتطبيقاتها ويتحرى النتائج في الحياة ، ومن ثم سوف يضع كل ذلك في وضع المقارنة مع الأشكال غير الديمقراطية ، وبالتالي يسمح للدارس الاختيار بين الأشكال المختلفة ويتخذ منها موقفاً له .

ويبدو أن جرمينو Germino مقتنع بأن النظرية السياسية لا تستطيع أن تنمو في ظل التجريب Positivism وبأسف للاتجاه السائد أحياناً هذه الأيام الذي يحاول إعادة توحيد ، المكونات التقليدية مع السلوكية في نظام واحد ويحاول أن يقيم الجسور بين المواقف والأوضاع المتنافسة ، ويوافق على أن جميع التجريبيين Postivists لا يمكن أن يوصفوا في سمة واحدة أو تصنيف واحد . إذ ثمة اختلافات في التأكيد ولذا فهو يقسمهم

٤ فئات :

١ - فئة صريحة نسبياً غير متحيزة : وتشمل ماكس ويبر وأرنولد

لأبحث التي فهم ، حساسون للتصور والصعوبات التي تصف أعلام لجمال الحقيقة عن القيمة .

٢ - المتحابون Hybrids ومنهم سيمون Simpson ولاسويل Laewell الذين يهيرون القيم ، تحت ستار الحقائق .

٣ - الواقعيون المتطرفون الذين يطلقون على أنفسهم البلوكيون ، ولكن ، ينقسم السفلة الفكرية ، وكل مذهب ، البحث وراء الحقائق دون فهم واضح لكيفية ترتيب تلك الحقائق أو ربطها .

٤ - التجريبيون بين أمثال إيستون Easton ووالدو Wado وكوبان Cobban الذين ينتقدون على الأحكام القيمة Value ، ولكنها قد لا تكون علمية ، ومع ذلك يهيرون ليس فقط على ملكية ، ولكن على جنسية الفكر القيمي عند عالم الاجتماع . وجرمينو Germino مع ذلك مقتنع بأى مدرسة من مدارس التجريب Positivism مما كانت معتدة يمكن أن تؤدي ، إلى نكوص في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي .

المصطلح الخامس

العصر الحديث وعدم أهمية النظرية

Modern Age & the Irrelevance of Theory

٩ - ما قبل انهيار النظرية السياسية :

هناك سبب يسبق أي تيار النظرية السياسية هو أنه منذ عام ١٩٤٥ يبدو أن العالم الغربي قد قنع بصالة تشبه حالة الرضا عن النفس وعن معتقداته السياسية مما ترتب عليه عدم وجود أي حركات فكرية أو اجتماعية ذات دلالة ، فلم تظهر طبقة جديدة ولا صراع لكسب نصيب في السلطة السياسية . والديمقراطية من النوع السائد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة يبدو أنها أصبحت مقبولة ومتأصلة إلى حد كبير لدرجة عدم ظهور حركات مناوئة لها وتحداها في الغرب وثمة إحساس عام في الغرب بأنهم يتقدمون حيثما تحسو أهدافهم سواء ما تعلق منها بالتقويم الاقتصادي أو التكنولوجي . أن الفكرة السائدة في الولايات المتحدة تبدو أن الليست (Laissez) قد عبر عنها وهي أن البحث عن المجتمع الصالح غيلة السنوات الماضية وقد وصل إلى نهايته ، لأننا حصلنا عليه فلأه ، وإن الديمقراطية كما نعرفها الآن ، هي أشد الصور المقربة إلى المجتمع الصالح الذي نشده ، وإن المشكلة الرئيسية للمجتمع الصناعي وخاصة مشكلته السياسية ، قد حلت تماماً لقد حصل العمال على حقوقهم الاقتصادية والسياسية كما أن المحافظين قد قبلوا فكرة دولة الرفاهية كما أعترف باقي الديمقراطيون بأن الزيادة في سلطات الدولة يجعل منه مغاير

تهدد الحرية أكثر من أن تحمل المشاكل الاقتصادية ويطلق ليهست Lipset على ذلك إنتصار الثورة الاجتماعية الديمقراطية في الغرب ، وإذا كان هناك أبعاد لنظرية سياسية كلاسيكية فذلك لأنه انتصرت عليها الديمقراطية .

ولكن هل من الصحيح تماماً أن يقول أن الأيديولوجية قد ماتت في الغرب تماماً ؛ إن ثمة حقيقة تؤكد أنه حل عليها سياسات جديدة مثل المساومة والتوافق وهذه توحى بأن ثمة وجود شعور أيديولوجي قوى واسع في المجتمع يختص بالقيم وكما أفرح دال Dahl : إن الأيديولوجية بدلاً من أن تكون على السطح عالية التأثير قد تركزت إلى مستوى دون الجدول السياسي العام ، إن أيديولوجية التغيير الإجتماعي قد حلت عليها أيديولوجية المحافظة الاجتماعية Conservatism . والمجتمع لم يعد من الجاذبية بمكان حتى يغير أهدافه . ويذكر كرسقيان باي Bay أن هذا يعتبر في حد ذاته أيديولوجية . ونرى في تراث عظماء السياسة السلوكيين المعاصرين دفاع شديد عن النظام السياسي والاجتماعي القائم ، حتى الذين لم يسموا أنفسهم سلوكيين مثل شومبر Schumpeter يؤيد بشدة بل بمنهج الهيكل الاجتماعي القائم والمؤسسات الحالية . ويشير إلى إقتباس أرسله إليه أحد السياسيين الناجحين ، إن الذي لايفهم رجال الأعمال هي أنهم يتممون في البترول كما أنعامل أنا مع الأصوات Votes ، وقد أيد أشعيا برهين Isaiah Berlin فكرة « الجدية السالبة » في مقابل « الحرية الموجبة » (٧) ، وكل هؤلاء الكتاب وما عاوه هذه أن يحمل عمل المنهج المثالي في الديمقراطية وذلك من خلال منهج براجماتي عمل . وقد يصف شومبر المنهج الديمقراطي بأنه ليس شيئاً يهدف إلى

تحقيق ، الصالح العام ، ولكنه من خلال مثل الشعب الذين يحملون
ارادته قد تبدو شيئاً هزلياً ولكن طالما أنه كان هناك مجهود من قبل
هؤلاء الأفراد ، الوصول إلى السلطة كي يقرروا من خلال النضال
التنافس في التصويت لصالح الشعب ، ويلاحظ أن ما يمكن أن نفهمه من
من كتابات شومبر أو دال Dali أو لازوبل Laszlo أو سيمون
أن هدفهم الآن لم يعد تغيير المجتمع بل المحافظة عليه .

٢ - النظرية السياسية : التغير والاستمرار (٧)

وممة سبب آخر من أسباب تدهور النظرية السياسية وهو أن النظرية
السياسية في حد ذاتها لم تتدهور بل تغيرت في الشكل . فالنظرية السياسية
في الماضي كانت تشتمل على تشاغلين ١ - على المستوى العملي تبحث
ماهية الحكومة وظيفتها ولماذا يجب اطاعتها ب - على المستوى الفلسفي
حاولت أن تضع أهداف الدولة والخطوات الرئيسية المؤدية إليها .
وحيث أن هذا الجانب الفلسفي الأخير هذا ذات طيبة تكيته أو
تضمينية لذا فإنه يتفاوت من زمن إلى زمن ومن شخص إلى آخر ومن
بلد إلى بلد ، وحيث أن هذه النظريات التكنية كانت تؤثر على أوضاع
المجتمع كان من المهم تاريخياً دراسة الزمن والظروف التي نشأت فيها
وكذا النتيجة . ولم يكن دور كايم حينئذ عظيماً عندما قال أن
الفيلسوف السياسي يحاول أن يعيد بناء التاريخ بطريقته الخاصة ويفرض
قيمة أو قيم جماعته . وهذا لا يساعد العمل بل يرقله خاصة التفسير
العملي للحقائق إذ أن الوظيفة الحقيقية لهذه النظرية هو تبرير فقط مآرآه
الفلاسفة مرذوباً أن النظرية السياسية بدءاً من أفلاطون من هيجل
كان بصفة عامة هو خلق الأفراد الذين ليصبحون فلاسفة ، ولقد كان

من الطبيعي أن تكون فلسفتهم السياسية جزءاً من فلسفتهم العامة - ولقد تم القبض حديثاً فقط أن د حمة ، أو مقولية صيغة ما من التنظيمات السياسية أو صيغة ما من سياسة سياسية لا يمكن إستنباطها تلقائياً من الأهداف النهائية أو للبادئ الليتافيريقية .

ولكن حتى في الماضي لم تكن النظرية السياسية دليماً تناجا أو فرعاً من الفلسفة وكان هناك فلاسفة من أمثال دى توكوفيل ، وجراهام دالاس وغيرهم الذين تبنا وجهة النظر الاجتماعية في السياسة (أى التى تتعلق بعلم الاجتماع) . وحتى هوبز Hobbes في كتابه *Leviathan* كان متقادراً باعتبارات عليه أكثر منها اعتبارات فلسفية . وإن روسو لم يكن فيلسوفاً في المبدأ على الرغم من أننا نرى Green وبودانكويث ومثاليين آخرين قد أقاموا فلسفة من خلال التحليل السوسولوجى (أى تحليل علم الاجتماع) . والذي نستطيع أن نقوله أن هذه المناهج سواء كانت فلسفية أو سيولوجية أو ايديولوجية قد تدهورت في السنوات الأخيرة ذلك في مواجهة أبحاث تجريبية سياسية واجتماعية مفصلة . ويجب الا نقودنا هذا إلى التفكير بأن النظرية السياسية فتلخ بعيداً عن الفلسفة الأم ومثل الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى قد وصلت إلى نقطة يجد الباحث أو المتخصص نفسه منظر للمعالجة المشاكل العامة بما في ذلك التحليلات التصويرية أو التى تتعلق بالمفهوم والذى كان في وقت ما الدور الوحيد للفلسفة . وأن علماء السياسة اليوم يفعلون ذلك على مستوى السفطة والنمقيد بما لم يستطع الفلاسفة أنفسهم اوصول إليها . إن الحدود بين الفلسفة والسياسة يعاد رسمها من جديد وثمة خط فاصل ظاهر بين المسائل الفلسفية

والنظرية ، إن النظرية السياسية - بمعنى آخر - لم تعد مطلوبة
نظرة صريحة من جانب الفلاسفة أو علم الاجتماع - الذين نلجأ
إليهم أحياناً لبحث عنها . ونحن عند علماء السياسة نجدهم يبدعون
من السفطة حول المسائل التي تقع في مجالهم .

وكون وجود نظرية سياسية - حتى بمفهوم الفلسفة السياسية -
أمر لم يبق بعد حتى في حالة الانهيار هي فكرة يؤيدها بشدة أشتيا برلين
Isiah Berlin . فهو يتحدث فكرة وجود نوع واحد من المجتمعات سواء
كان تكتوقراطياً أو شمول كل مما اختلفت المجتمعات سواء منها الأفلاطوني
أو القوضوى حتى لو اتخذنا أهداف المجتمع كميان فإنها جميعا تجعل معاني
متلفة ولكننا غير متصاعدة بالنسبة للأفراد المختلفين والمواقف المختلفة .
ويذكر برلين Berlin في ذلك : « لأن نفترض أن هناك أوثمة احتمال
بأن يكون عصوراً بدون فلسفة سياسية فإننا نكون كمن يفترض أنه
قد دامت هناك عصوراً من الإيمان فلا بد أن توجد عصور من الإلحاد
الثام . ولكن هذه فكرة سقيمة : فلا يوجد نشاط إنسانى دون شكل
من أشكال النظرة العامة . فالتك والسخرية ورفض المبدل في القضايا
المجردة أو التساؤل حول القيم أو الإتهابية أو إزدراء التالية هي كلها
بالمطيع مواقف أخلاقية ميتافيزيقية وإتهامات إلزامية» .

وقد فشلت محاولات فلاسفة القرن الثامن عشر في أن يحولوا السياسة
إلى فلسفة عامة الفلسفة الأخلاقية والسياسية إذ يبدو أنهم كانوا يرون
أن السياسة - والتي تنظر إلى الإنسان بصفته موضوعها الأساسى -
تستطيع أن تدرس بفسله عما تصفى عليه إنسانيته وهي قيمة والقيم يمكن
أن تتالج كمشاكل إستقراء وفرض ومع ذلك فيمكن مناقشتها دائماً

وتحفظها . « طالما يوجد الفضول الزاعى - أى الرغبة فى مجرى وقصر
بمفهوم الدفاع والأسباب وليس بمفهوم الترابط الوظيفى أو الإحتمالات
الإحصائية فإن النظرة السياسية سوف لا تندثر تماماً من الوجود مهما زاد
عدد منافسها كعلم الاجتماع أو التحليل الفلسفى أو علم الاجتماع الاجتماعى
أو علم السياسة أو الاقتصاد أو الفقه أو الفنون وتصورت جميعها أن
زعمت بقدرتها على إنقشاع تلك المملكة الخيالية « برلين Berlin » إن
النظرية السياسية فى الواقع تحاول إعادة على مستوياتها السلوكى والتقليدى
فلماء السياسة السلوكيون أمثال [إيستون Easton] ولازول Laswell
ودويش Deutsch يفتحون أبواباً جديدة لدراسة المسائل السياسية ولكن
مثل هذا الفكر والذي نبع عن إستحثاثات خلقية دمر اليوم جانباً إلى
جنب معها . ونجد جباذة الفلسفة السياسية متورطون فى دراسة المشاكل
التي تؤثر على مجتمع اليوم .. ونخرج لنا بظريات سياسية من أمثال عدم
عبادة الفرد والنظرية النزية . الخ القائمة على نطاق واسع فى المجتمع
الصناعى وثمة نظريات سياسية تعالج مشاكل التفكير المزعوم فى « المجتمع »
وتضخم الدولة ، ويذكر برلين : « أن للماركسية الجديدة والتوماسية
الجديدة والقومية والتاريخية والوجودية والليبرالية المضادة والاشتراكية ونقل
مبادئ الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعى والاكتشافات التى طبقت على
السمك وأساليب التواطؤ والتكوينات ونتائج كل ذلك على عمل الأفكار
كل ذلك يوضع عدم إندثار وفناء التقليد العظيم ولكن إذا حدث شيء
فلربما كان جديد وغير متوقع ، (*) » .

٢ - معنى النظرية السياسية : النهج السلوكى

تتكون النظرية السياسية طبقاً لرأى إيستون Easton من ٣ عناصر

(١) العبارات الوصفية (٢) النظرية البحتة أو العرضية التي تحاول أن تبحث للعلاقة المزعومة بين الحقائق (٣) نظرية القيمة التي تصنع العبارات المترابطة والتفاعل بينها . إن القيم مهمة ولكن القيم بوصفها غاية يجب على عالم السبائية أن يفكر في الأمثلة التي توصل إليها وتحققها . ومن الجائز أن يكون هذا ممكناً بمساعدة نظرية عرضية معممة تناقش العلاقة بين الحقائق . والحقائق مهمة . ولكن مجرد إختيار وتجميع الحقائق يعنى وجود نظرية على الأقل في مجال أو منطقة اللاشعور . والحقائق والعلاقات البيئية بين الحقائق تقرر دائماً من جانب إهتمام المراقب سلفاً وأن إختيار الحقائق يتم على ضوء إطار التفاضل الذى يحدد تسلسل وترتيب وأهمية الحقائق . وعندما ترقى إلى مستوى الشعور يتخذ الاطار طابع النظرية . وبدون بعض الفروض النظرية من المستحيل إختيار حقائق ذات معنى والحقيقة على ذلك يمكن تعريفها على أنها ترتيب معين للحقيقة مفهوم المصلحة أو الإهتمام النظرى . . والحقيقة والنظرية — على ذلك — يعتمد كل منهما على الآخر . والحقائق بدون نظرية عبارة عن كومة عديمة الفائدة من التفاصيل التي ليست لها صلة بالموضوع . والنظرية التي ليس لها جذور من الحقائق عبارة عن تكهن بحت . ويكتب إيبستون في ذلك : إن تجميع الحقائق خلال تكتيكات مقبولة لا يعطينا في حد ذاته المعارف الكافية . إن المرة تكون دقيقة ويعتمد عليها كلما زادت في التعميم ولأحسن من جهة التنظيم الداخلى والتي عندما تصاع في شكل عبارات منتظمة يمكن تعميمها تصبح قابلة للتطبيق على عدد كبير من الحالات الخاصة ، (١) .

ولا يعتقد إيبستون ان السلوك السبائي غير قابل للخضوع للمنتج

النظرى . إنه الحوكم الإنسانى . وجة فى ذلك السلوك السياسى . يتميز
بصور . متعارف عليها . تماثلية . معينة يمكن إستخدامها . كتماس للتنبؤ . ولكن
يمكن أن يتم هذا فقط بمساعدة المنهج النظرى ويرى لايتون أن مثل هذه
المنهج يمكن أن يتخذ واحدة من الصور الثلاث الآتية : (١) تعميمات
فردية عبارة عن صور تماثلية يمكن ملاحظتها بين متغيرين متحولين ويعمل
التعريف عليهما (بدل) تخيلية . أو تكيفية أو عبارة عن فروغ غير
متداخلة يفترض أن تؤدي إلى شكل غير منظم من التبعيات الفردية
(٢) نظرية المقياس الرابع . أو المربع أو الإطام التصويى المفلطح
يمكن أن يتدرج فيه نظام . كامل برسته . والعلوم الطبيعية كالنيوفا . والكيمياء
والأحياء وصلت مرحلة التضيق . وضع النظريات ولكن قبل . يختص بالعلوم
الاجتماعية يمكن القول أنه الاقتصاد . ربما . كان العلم الوحيد الذى
أمكن التوصل فيه إلى ما يشبه النظرية . إنه علم السياسة يختلف بمقتضى
الفروق ع العلوم الطبيعية . و زمن . يبلغ عدة عقود عن علم الاقتصاد .
ولكن ليس هناك مانع من إستخدام أكثر الطرق تواضعاً وأكثر الأساليب
كذلك . متاحة لنا فى الوقت الحاضر فى العلوم الاجتماعية ككل . وتوقعه
فأوليتها فى البحث .

وسوف يعتمد الكثير على معاملتنا لعلم السياسة على أنه نظام مستقل
أو مجرد مجال من المجالات التى تطبق فيها النظريات العامة لفقرسات
الاجتماعية . فإذا أخذنا وجهة النظر الأخيرة فإن تطور علم السياسة
يجب أن يعامل على أنه معتمد على التاوم الاجتماعية الأخرى . لأن هذا
يساعد على التمييز بين علم السياسة ع العلوم الأخرى الإجتماعية .

إن النظرية السياسية — طبقاً لايتون تنجر عدداً من الوظائف

(١) تمكيننا من التعرف على المتغيرات السياسية ذات الدلالة وأن نصف العلاقات المتبادلة بينها . (٢) وجود وقبول إطار نظري يساعد جميع الباحثين في نفس المجال من الوصول إلى نتائج وتحقيق تلك النتائج وفق نتائج من سبقهم . (٣) وجود إطار نظري — أو على الأقل وجود مجموعة متسقة من المفاهيم — يجعل عملنا أكثر قوة وصدقاً ويعمل عليه .

٤ - معنى النظرية السياسية ، النهج الكلاسيكي

يجدر بنا في هذه المرحلة أن ندخل إلى معنى أكثر عمقاً في معنى كلمة النظرية السياسية — وليس بالمعنى الذي عرفه إيستون Easton وغيره من الداركين — ولكن بالمعنى الذي تطور منذ أيام أفلاطون وأرسطو حتى هيجل وماركس وبالمعنى الذي نراه يضمحل أو يتدثر اليوم . لقد عرف جرمينو Germino النظرية السياسية ، دراسة نقدية لأسس النظام الصحيح في الوجود الإجتماعي الإنساني ، . وهي بهذا المعنى ليست ، علماً سلوكياً ، إنها ، علم ، ولكنه ليس العلم الذي تحده فروض يمكن التحقق منها حياً .

وبالنسبة لأفلاطون كانت الفلسفة السياسية البحث عن المعرفة السياسية أو الحكمة السياسية . وفي الحقيقة حتى بداية القرن التاسع عشر لم يكن هناك تمييز بين الحقائق ، و ، القيم ، وعلى ذلك فإن مسألة وضع خط فاصل بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة لم يبق بعد . لقد كانا جريئتين متكاملتين في فرع واحد من فروع المعرفة . ويرجع الفضل إلى أرسطو في تجديد الحد بين المعرفة النظرية والمعرفة العملية والمعرفة المنتجة ، ووصف المعرفة النظرية بأنها المعرفة من أجل ذاتها . ويستطيع الإنسان — حسب

ورأى أرسطو - أن يفرق بين النظرية السياسية والعمل السياسي ولكن لا يمكن وضع حد علم السياسة والفلسفة السياسية . إن النظرى أو الفيلسوف هو الذى يميز المعرفة عن الرأى ، وأن ينظر إلى الأمور من وجهة نظر مستقلة إنفصالية لسيا . والمفروض فى النظرى السياسى أن يفصل نفسه عن الصراع السياسى المباشر ، وأن ينظر إليه من بعد ، حيث أن مهمته معرفة الحقيقة بين المتقاتلين لا الإشتراك فى الصراع الحقيقى . ولا معنى للإبتعاد كما يذكر جرمينو Germino ، لا مبالاة غير إنسانية أو حساد أخلاق أو إفتقاد العاطفة السياسية ، ولا معنى الحروب من مشاكل العالم . إن الفيلسوف السياسى بالمعنى التقليدى لا يفصل عن الصراع السياسى فى عصره كما يفصل السلوكى أنه لا يعيش فى برج عاجى بعيداً عن عالم السياسى العمل ، أنه جزء من الصراع والفرق الوحيد بينه وبين المتصارعين هو أنه يحاول أن يكتشف الحقيقة فى موقف ما وأن يسميها فى ظروف أخرى تؤيده فى ذلك كل العواطف التى لديه (٧) .

٥ - النظرية السياسية كشطاف فكرى :

ربما يتفق الإنسان مع فلاسفه القلة بأن ثمة قدر كبير من الهراء فى النظريات السياسية خلال العصور إبتداء من أفلاطون حتى هيجل وماركس ، ولكن ألم يكن أيضاً فيها شيء ذو معنى بالمعنى العلمى ؟ حتى بعد زوال ضباب اللبس فى النظريات السياسية ، فإن النظريات سوف تستمر فى دراستها بسبب التأثير الذى مارسه على العقل الإنسانى كما أن لها قيمتها الكبيرة بسبب ما قد تكون أدخلته من تنوير عميق فى التاريخ الإنسانى . ويشير ماركس Marx وبلاينافز أن مثل هذه الانحطاط لم تكن لتظهر فى العصور المظلمة Dark Ages ، إن كلا من النظرية والعلم يحدما البيئات التى توجد فيها .

لقد انتقد بيرك *Burke* وماركس النظرية السياسية ولكن من زوايا مختلفة ورأى بيرك أن النظرية السياسية التي لا تبرر النظام الإجتماعى القائم صائفة . ولكن يبدو أنه لم يفهم الثورة الكبرى في فرنسا التي كان يأسف لها ويكرهها ووصفها بأنها كارثة كبرى قام بها الشعب وحلله فيها الفلاسفة . والفلاسفة - كما يجب أن نلاحظ - لم يخلقوا الظروف كي يطالب المتهورون بحقوقهم ولكنهم فقط صاغوا تلك المطالب التي كانت « نائمة » .

وربما لو لم تشرح هذه المطالب من جانب الفلاسفة بصورة منظمة ربما لم يكن التغيير الجندى ليتخذ شكلا حاداً كالذى حدث . إن الذى حدث بالضبط أن هؤلاء النظريين كانوا إستجابة ورداً على الظروف السائدة في المجتمع وكان الشعب يؤيدهم والفلاسفة أعطوهم التبرير فقط . لقد سمى ماركس النظرية السياسية صورة من صور « الأيديولوجية » أو « الوعى الزائف » وضمنها على طرفي تقريض مع « العلم » الذى يعطينا المعرفة الحقيقية وكان يتوق إلى اليوم الذى نستقنى فيه عن « الإيديولوجية » ويحل محلها العلم الإجتماعى الحقيقى . ومع ذلك فقد نسب إلى « الإيديولوجية » السبب في إحداث التغيير الإجتماعى والسياسى الواسع المدى . كتب ماركس يقول : « إن الإيديولوجية وهم » ومع ذلك فإن الناس إذا لم يكن عندهم هذه الآواهام فإن مصادر الثورة الإجتماعية لن يكون كما يجب » .

وقد أخطأ كل من بيرك *Burke* وماركس *Marx* في مرفقهم من إحتقار النظرية السياسية - وأخطأ بيرك في تصوره أنها أبخرة عقل الفيلسوف وليست وطيدة الصلة بطل المجتمع - كما أن ماركس أخطأ عندما تصور أن الحاجة للنظريين سوف تتلاشى فور أن ينفش نظام إجتماعى

وفى خلال تقدم المجتمع الإنسانى تقدماً كبيراً مع نمو التكنولوجيا والإتصالات السريعة، فإن الناس يحتاجون إلى النظرية السياسية أكثر من ذى قبل . وفى المجتمع البدائى يستطيع الإنسان أن يهين عمله على ضوء العادة — وما سماه برك *Burke* — التجزى وبدون فلسفة عملية منتظمة . ولكن مع تحضر الإنسان يحتاج إلى أكثر من مجموعة من العادات والممارسات فهو يحتاج — بمعنى آخر — إلى فلسفة عملية . إذ أن المجتمع المتزايد فى التعميد والنمو يتحدها فى أن يجد طريقه ومركزة فيه والذى يتطلب منه فهم ما هو المجتمع وكيف يتغير وهو شئ لا يستطيع أن يفعله إلا بمجموعة متشاككة من القيم أو فلسفة عملية تفتطم فيها تلك القيم كما أن النظرية الإجتماعية والسياسية هى فقط التى تستطيع أن تجعل من الفلسفة العملية شيئاً كافياً مقتناً . والرجل الماصر — على عكس الإنسان البدائى — سوف لا يرتاح فى المجتمع ما لم يفهمه .

ومع ذلك فكلما تقدم المجتمع كلما إستمر فى المحافظة على تطوير . ما أسماه جرمينو *Germino* — المستويات المختلفة فى الفكر السياسى . ويتما يظل أغلب الناس يتمتعون فى الحياة — ومهما كان مستوى الفكر السياسى مرتفعاً، فإن البعض لا يزال يستجدى أو يستدين أو يسرق فلسفته السياسية من المنظمات الدينية والأحزاب السياسية أو الامتطاء والبعض الآخر سوف يلتقط بهوده ويقبل — من بين البدائل الفلسفية المتاحة — الفلسفة التى تروقه دون الدخول فى أصلها أو عمقها أو كيفية وصولها إليهم . ولكن سوف يظل دائماً أفراد قلائل فى المجتمع هم الذين سوف يقيمون نظريات سياسية ويدافعون عنها بحماس . إن الكتابة عن مثل هؤلاء الناس يقول بالانبياز *Pimenton* : أنهم لا يفحصون المبادئ

ويقارنوها لحسب ؛ بل إن مثلهم مثل التاجر الشريف الذى يمرض تشكيلة كبيرة من السلع ويصفها لعملائه وبعفاً دقيقاً ويشرك الفرصة للزبون كي يختار ما يناسبه . إنهم يتكروّن تسلسلاً هرمياً من المبادئ ويحاولوا أن يشرحوا كيف يمكن للإنسان أن يختار ما يناسبه إنهم ليسوا مجرد شاردين للأفكار بل هم واعظون ودعاة . إنهم أناس يملكون — أو يعتقدوا أنهم يملكون — قدرة كشف كيف يجب أن يعيش الإنسان . ثم إنهم لن ينصت إليهم ما لم يكن كلامهم مقنعاً ، . ويستطرد فيقول : إن النظرية السياسية — كما يجب أن نسميها عن علم السياسة — ليست عملاً ترفيهاً أو ، فتنازياً ، كما أنها ليست لعبة فكرية . ولكن لا زالت — فى محل أقل — تحليلاً لغوياً . إنها مهمة كاملة صعبة مفيدة والحاجة إليها شديدة مثل حاجتنا إلى أى علم من العلوم (١) . إن الرجل أو الإنسان السوفسطائى سوف تستمر حاجته إلى فلسفة عملية ونظرية سياسية بنفس حاجته إلى العلم والفن — أو ربما — التحليل اللغوى .

الفصل السادس

أوضاع النظرية السياسية اليوم : هل إلى الأفل أم الانبعاث؟

١ - معنى النظرية ودورها :

على الرغم من الأهمية التي إكتسبتها الفلسفة السياسية خلال العصور إلا أن التقليد الكبير الذي إرتبط بكتابات فلاسفة السياسة الكبار يبدو أنه في طريقه إلى الزوال . ويرى كل من دافيد إيستون *David Easton* والفريد كوبان وعدد من الكتاب المعاصرين الآخرين، أن النظرية السياسية — والتي يربطون فلسفتهم بها — في حالة تدهور وانحدار مستمر، وبينما تكلم دافيد إيستون والفريد كوبان *Alfred Cobban* عن « تدهور » النظرية السياسية نجد أن بيتر لاسلت *Peter Laslett* وغيره قد أعلنوا أنها أندثرت بل ماتت تماماً، وحتى في أكسفورد — مقبل النظرية السياسية الكلاسيكية — قد يصادف الإنسان من آن لآخر عبارات تنم عن موت النظرية أو على الأقل أنها في حالة خطرة من الانهيار، وتأكيداً لهذا المعنى أوجها منذ ماركس ، ميل *Mil* (وربما منذ لاسكي أيضاً *Lascki*) أنه لم يكن ثمة فلاسفة سياسية بارزين . إن الأفكر السياسية — كما يرى إيستون *Easton* قد ازدهرت بشكل عام خلال فترات الإضطراب الإجتماعي والتغير كما أنها تحمل حقيقة كتابات المفكرين السياسيين في اليونان قديماً، حيث كان المجتمع يمر بتحولات كبرى أو يمكن أن ننسبها إلى انجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث كانت تمرقها

الصراعات الديفية والسياسية أو تشير إلى فرنسا في القرن الثامن عشر حيث أدت الأفكار السياسية إلى نشوب ثورة عظمى فيها . وفي منتصف القرن العشرين - يرى إيستون Easton أننا أصبحنا من جديد في خضم الصراعات الإجتماعية التي تنفجر هنا وهناك ، وفي خضم التغيرات الثقافية الأساسية ومع ذلك فإن الشيء المدهش هو أن الفكر السياسي لم يردهر بنفس القدر في أى بقعة من بقاع العالم . ويكتب إيستون Easton « إن الفكر السياسي المعاصر يحيا حياة طفيلية على أفكار قرن معنى والذي ثبت العزيمة أكثر أننا نلاحظ أمل قليل في ابتكار تراكيب سياسية » (٧) وما هو أسوأ من ذلك حتى أن الأرضية ليست صالحة لخلق فكر خلاق يحتمل قيامه . وحيث أن هذا دلالة على حالة شاذة من الواقع فلقد حاول تدد من انكتاب الكشف عن الأسباب .

٣ - أسباب إنهيار النظرية السياسية :

ما سبب هذا « الفقر » أو « الإفقار » و « تدهور النظرية السياسية » ؟ يصف ديفيد إيستون David Easton هذا الوضع لعلماء السياسة اليوم بأنه : « العيش عيشاً طفيلياً على أفكار قرن سابق » (ب) الفضل في تنمية « تكوين سياسى جديد » . إن علماء السياسة المعاصرين - حسب ما يراه إيستون - كانوا مشغولين أكثر من اللازم في تحليل الفكر السياسي في القرون السابقة وتفقر آثار الفلسفة السياسية والمفكرين السياسيين وردود أفعالهم إزاء الظروف الشاذة في بلادهم أبان ذلك ولربما كان هذا تدريجاً متنازلاً في سبيل الكشف عن الحقائق التاريخية ، ولكن لئى ما يذكره إيستون في ذلك « إن هذا النوع من التحليل التاريخى لعب دوراً هاماً في تحطيم أصل أنواع النشاط العقل الذى كانت تسود في المحاضرات المتصلة والذى

ينشأ عن الحاجات الإنسانية الشاملة، (١) ومن ناحية أخرى دكر فلاسفة السياسة على العلاقة بين القيم وبين البيئة التي تحدث فيها أكثر من تركيزهم على مهمة خلق مفاهيم جديدة لتلك القيم - حتى تتواءم مع احتياجاتهم . ولقد حول ذلك الإهتمام وطاقت علماء نظرية السياسة عن مهمتهم التقليدية ألا وهي إعادة صياغة مضمون القيم ومحتواها حتى تناسب العصر، وأن يبقوا نظرية منتظمة عن السلوك السياسى وتشغيل المواقف السياسية فى حينها، وهى مهمة حاول علاجها كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع فى مجالاتهم . وبينما حاول علماء الاجتماع إعطاء واضفاء الوحدة والتفاسك لأبحاثهم التجريبية وذلك من خلال بناء نظريات عامة تنظم عملهم، نجد علماء السياسة قد أهملوا هذا الجانب . ولا يخطئ ايستون Easton النظرية السياسية الحديثة على هذا النحو ولكن يخطئها فى نطاق النظرية السياسية ككل وبما انتهت اليه الآن . ان النظرية - حسب مفهوم ايستون Easton (٢) - يجب ألا تقتصر على معالجة القيم فقط بل تمتد الى الحقائق أيضاً - واذا كان لابد لها من أن تعالج الحقائق فلا بد أن تقيم شيئاً من التوازن بين معالجة القيم والحقائق كل ذلك على أساس تجريبي . ويشكو ايستون Easton من أن النظرية السياسية فشلت فى أحداث هذا التوازن . لقد أصبحت تنغم بالجانب التكني أو التصورى أكثر من التركيز على الملاحظات التي تظهر عن المسرح السياسى المعاصر ومعرفة التاريخ الإنسانى . أن الإنسان لا يقتصر اهتمامه على ما حدث فى الماضى لحسب ، بل أنه يتطلع كذلك الى ما يحتمل حدوثه مستقبلا . ويتضمن هذا تيارات أو تيارات موجة - القيمة أو كما وصفها ايستون نظرية القيم وايستون Easton - على المكس من السلوكيين الآخرين - ليس نافداً لنظرية

القيم - ومع ذلك فهو يعطى أهمية كبرى للنظرية المعارضة . وهو يرى أن نظرية القيمة مهمة ولكنه يرى - للأسف - أنها هي الأخرى فى حالة تدهور فى الكتابات السياسية المعاصرة .

٣ - المذهب التاريخى « Historism » :

نلاحظ أن إيستون شديد التقدير لكتاب مثل داننج Dunning وسابين Sabine وماكلوين McIlwain وليندس Lindamy الذين قضوا وقتاً طويلاً على دراسة الأفكار السياسية فى الماضى ولقد كان هؤلاء الكتاب أقل اهتماماً بالتحليل وصياغة نظرية قيم جديدة أكثر من تقديم معلومات عن المعنى والتماثل الداخلى والتطور التاريخى للقيم السياسية المعاصرة أو فى الماضى ويقسم إيستون علماء نظرية السياسة المعاصرين الى فئات أربعة :

١ - التأسيسيون من أمثال كارلايل Carlyle وماكلوين McIlwain الذين يبدو أنهم اهتموا بتتبع تاريخ الأفكار من وجهة النظر الخاصة بهم أو التى كانوا يرجعونها بدلا من تحديد كيفية تأثير تلك الأفكار على الأحداث المعاصرة حينذاك .

٢ - التفاعليون Interactionists من أمثال Allen وأحياناً كارلايل الذين حاولوا مناقشة التفاعل أو الترابط بين الأفكار والمؤسسات وأن هذا الترابط يؤثر على كل عملية التغير الاجتماعى فى كل مرحلة.

٣ - الماديون من أمثال إيستون Easton وداننج Dunning وسابين Sabine وعدد كبير من العلماء الذين يهتمون هدفهم الأول فى دراسة النظرية السياسية هو الكشف وتسمية الظروف التاريخية والثقافية التى أثرت على الفكر السياسى لعصر ما من العصور. ويمثل هؤلاء الكتاب الأغلبية ، وقد حاولوا فهم الأيديولوجية على ضوء عديدات ثقافية شاملة .

٤ - أما المجموعة الرابعة فيمثلها لندس Lindsey وآخرون الذين يئلب عليهم الإهتمام بقيم معاصرة مينة مثل الديمقراطية ويريدون أن يفسدوا صائتهم في التاريخ . ويرون أنه لو ثبت قيم معينة وتحملت ظروف العصر التي تعيش فيها فإنها تستحق القبول .

ويشتر إيتون Boston كل هؤلاء الكتاب المعاصرين ، مؤرخين ، يقصدو أنهم لا يستخدمون التاريخ الخاص بالقيم كوسيلة لتعزيز أفكارهم حول تعاريف خلاقة لأهدافهم السياسية ، ولكن الذي ثبت أنهم يحاولون مجرد فهم الظروف القائمة التي تؤدي إلى ظهور نظرية معينة أو نظام من القيم . وقد يكون هذا عملاً صالحاً للمؤرخ ، ولكنه لا يستحق أن يستحوذ على (كل) إهتمام العالم السياسي . ولاكثر من ألقى عام ابتداء من السوفسطائين وسقراط إلى هيجل وماركس ، انار فلاسفة السياسة مشاكل أساسية كبرى وحاولوا الإجابة عليها بهدف إرساء قيم معينة في المجتمع . ولم يحدث إلا في القرن العشرين فقط أن أظهر إيتون Easton رأيه بأنه على المفكر السياسي أن يتحمل دوره التاريخي (المؤرخ) ورفض إيتون مراجعة المشاكل الاجتماعية المعاصرة ، أو أن يبذل أية جهود للبحث عن حلولها . وقد يكون هناك عدد من الكتاب من أمثال ديوي Dywey وباركر Barker وكروس Croce ولاسكي Laski هم الشواذ ، ولكن أغلب الكتاب في علم السياسة في القرن العشرين كانوا منقادين بما يعرف بالمنهج التاريخي ، وهذا هو السبب - في رأى إيتون - الذي أدى إلى سحق (وأهلك) الحياة وأفرغها من نظرية القيم .

٤ - « الفلسفة الاجتماعية » ، (١) :

يميل لستون إلى أن يعزو التدهور الحال في النظرية الساسية أيضاً إلى نمو الإجماع النسبي - في التقييم ، الفلسفة الخلقية ، كما يسميها هو . وكما ظهرت في كتابات هيوم Hume و تيلور في العلوم الاجتماعية في القرن العشرين على يد ماكس وير Max Weber . وإذا بدأنا بهيوم Hume وإنتينا بكومت Comte وماركس Marx نجد أنه قد أجريت محاولات لفصل التقييم عن الحقائق . وكانت التقييم تعامل كمجرد تفسير فردي أو اجتماعي عن الأشياء التفاضلية ، وهذه الأشياء بدورها تمكس خبرة الحياة سواء لدى الأفراد أو الجماعات . وإذا كانت التقييم تعكس تفاضلات فردية أو جماعية ، فما على الكاتب إلا أن يقوم بربطها بظروف المجتمع الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وإذا حددنا التقييم على هذا النحو - كما يرى إستون Easton - فإنه لا يمكن إقتلاعها ، كما تنرس في فترة أخرى من فترات التاريخ وعلى ذلك فإنه يكون مضيق للوقت . إذا استمرنا بالإهتمام بها فيما بعد . وحيث أنها تمثل تفاضلات أو رغبات فردية أو جماعية ليس إلا ، فيجب على الإنسان ألا يجهد نفسه بحثاً عن كيفية تطبيقها عملياً في الوضع المعاصر ، وترجع قلة الإهتمام بالتقييم بالخلقة ونمو الفلسفة الخلقية إلى الظروف التاريخية التي نشأت في أوروبا بين عام ١٨٤٨ حتى عام ١٩١٨ . إذا كان هناك إجماع لم يسبق له مثيل حول التقييم في العالم الغربي . وصارت الرأبالية والقومية والديمقراطية فيما مقبولة في أوروبا كلها ، فكانت تنتشر بالتدريج إلى فترات أخرى . وإستمر الأمر على هذا النحو حتى عام ١٩١٧ إلى أن ظهر نظام سياسي ، ونظام قيمي جديد في روسيا والذي كان يتحدى مفاهيم الرأبالية والقومية والديمقراطية (ولكنه كيف نفسه

بسرعة مع مفهوم القومية) وفي أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وظهور الأنظمة الفاشية والنازية العسكرية في إيطاليا وألمانيا واليابان وتصميم لمفهوم الديمقراطية برمتها إلى الدرجة التي نشأ عندها صراع شديد بين تلك الأنظمة القليلة المختلفة . وأن موقفا من هذا النوع كان من الممكن أن يثير ردوداً عنيفة من جانب المفكرين السياسيين . ويندهش ايستون Easton . في هذا الموقف الجديد . لعدم وجود محاولات لإخضاع للقيم القديمة للتحليل النقدي وإعادة صياغتها .

ويرجع ايستون هذا إلى التأخير على علم السياسة مثله في ذلك مثل العلوم الاجتماعية الأخرى مثال ذلك رأى ماكس وبر Max Weber في فصل القيم السياسية عن البحث التجريبي . أما كارل مان هايم Karl Mannheim وعلماء اجتماع آخرون فيرون أن القيم جزء مكل للمنخبة . ولا يمكن فصلها عن الشخص كما لو كان الإنسان يتخلل عن معطفه . أنها تؤثر علينا في جميع المراحل ومراحل العمل بالذات . وذلك عندما نختار ونحدد مشكلة البحث وبالكيفية التي نقرر بها النتائج التي نتوصل إليها وبالافتراضات التي يمكن أن يقدمها بشأن الإستفادة من النتائج في المجتمع . . وبمعنى آخر إن العالم السياسي ليس عملاً للقيم ولكنه بناء قيم في نفس الوقت . ويكون من المستحيل على عالم السياسة أن يعزل نفسه تماماً عن المشاكل الاجتماعية المثبتة في عصره . وإذا أجرى عالم اجتماع أبحاثه في بيئة منغلقة على ما يؤثر على القيم فلا بد أن يكون هناك خطر أن يقضى وقته هباءاً في مشاكل ليست لها صلة بالمجتمع . إن إحتطاد المعرفة مناصرة هامة ولكننا لا نستطيع حقيقة أن المعرفة تكتسب لرفض ما أو لآخر . إن المعرفة كما ذكر روبرت سى. ليند Robert S. Lynd مسألة هامة .

والأصف ففي خلال أبحاث علم السياسة المنحصر من القيم ، نجد أن العديد من النظريين السياسيين إبتعدوا عن سؤال أنفسهم هذا السؤال .

إن فكرة أن البحث حول القيم وتطورها وبنائها تعتبر أمور لا تتجراً في دراسة علم السياسة ، وقد قام إيستون Easton ببلورتها في خطاب الرئاسة في اجتماع عام ١٩٦٥ في اتحاد العلوم السياسية الأمريكي American Political Science A.S.S. وبالتالي يمكننا أن نعود الى الوراء قليلا كي نعرف على كتاباته السابقة حول الموضوع والتي دافع فيها عن فكرة تدريب علماء اجتماع على تحليل القيم وإعادة بنائها ، ان العالم السياسي — طبقاً لراي إيستون Easton يجب أن يستجيب بشكل حساس الى المشاكل العاجلة الملحة في المجتمع والحاجات الإجتماعية الطارئة ويحاول أن يضع نظاما قيمياً دقيقاً وصريحاً . وبذكر في ذلك : ان النظرية السياسية البناءة في الماضي كانت مشغلة في محاولة تنظيم المفاهيم والحاجات لكل عصر وربط المعرفة — معرفة الحقائق السياسية — بالاهداف السياسية (*) . واذا تعرضت للنظرية التقديرية فسوف تقدم د جسراً بين حاجات المجتمع وبين معرفة العلوم الإجتماعية ، وليس ثمة سبب — يستطرد إيستون في القول — في أن يقصر عالم السياسة مجاله على محاولة فهم العلاقات السياسية حيثما هي ولا يقسامه حول ماهية القديم أو أن يخاف تراكيب سياسية جديدة . ان نظرية القيم اذا فهمت بهذا المعنى البناء يجب أن تلعب دوراً هاماً في الدراسات السياسية . وحسب وجهة نظر إيستون Easton أنه ليس فقط أعمال نظرية القيم كغناط بناء واستبدالها ، بالتاريخية ، ولكن يضاف الى ذلك عدم الاكتراث بالنظريات العارضة الإنتظامية أو الموجة توجيها تجريبياً من

أمثال ما ينطق بالسلوك السياسي ، وأدى كل ذلك الى تدهور النظرية السياسية .

٥ - الخلط بين العلم والنظرية :

Confusion Between Science & Theory

وهناك سبب آخر يسوقه إيستون Easton لتدهور النظرية السياسية ، وهو أننا خلال الثلاثة أرباع الأخيرة من القرن الماضي كنا نستخدم كلا من العلم والنظرية بصورة خاطئة ، وكنا نخلط بين العلم والنظرية ونسبنا أن النظرية يمكن أن تتخطى العلم ومن الممكن تطبيق الطريقة العلمية في أعمال البحث وهو أمر مهم في حد ذاته ولكنه مختلف ، ومن الصعب تطوير نظرية من خلال بحث تم إجراؤه مها كان طبيعياً في ذاته . ان الذين وجعوا أنفسهم بعلماء السياسة حاولوا عموماً بجميع الحقائق وعلى ضوء تلك الحقائق حاولوا أن يطوروا الميكانيزمات (الآليات) البديلة لتحسين البنيات والعمليات السياسية . وقد تكون هذه العملية عليية تماماً ولكنها لا يحتمل أن تقود في حد ذاتها - الى تطوير نظرية ؛ ما لم تكن قادرين على التعرف على المتغيرات الرئيسة في الحياة السياسية وإقامة علاقات فيما بينها . وإذا تركنا جانباً بعض علماء السياسة مثل ميريام Miriam ، وفردريك Ferick وسيمون Simon ولاسويل Laswell وآخرين نلاحظ أن معظم علماء السياسة المحدثين وقد انتحوا عن عمد من المؤسسات الى العمليات وأحياناً تحولوا الى الدوافع - ذلك تحت تأثير علم الاجتماع وعلم وظائف الأعضاء -- فلم يتقدموا بعد بقدر كاف لتطوير اطار تصوري كاف لدراسة السياسة . ان دراسة العمليات والدوافع أمر هام - بل أكثر أهمية من دراسة المؤسسات - ولكنه لا يكفي في حد ذاته في بناء نظرية . ان التقليديين والسلوكيين اشتركوا في جعل بعد

المدى حول ماهو الاكثر أهمية ما يجب أن يكون هما ، والمعكس وما اذا كان الاستبصار وحده (بعد النظر) ضروريا لفهم السياسة فما صحيحاً أو أن ملاحظة الظواهر السياسية المملوءة مهم أيضاً . ولقد أيد السلوكيون بالإجماع أهمية ما يجب أن يكون ، ولكنهم لا يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن ماذا يكون ؟ وكيف يكون ؟ ولماذا يكون ؟ وهنا يأتي دور النظرية .

ان علم السياسة في رأى إيستون Easton كان محكوما لفترة طويلة بما يعرف **Hypofactuality** . ويهتمون برايس Bryce عموماً بأنه وضع تأكيداً غير مناسب على هذه الطريقة . ولكن يجب أن نذكر شيئاً في صالح برايس Bryce خاصة في أهله الأولى - في الكومنولث الأمريكي مثلاً - أنه لم يحمل النظرية ولكنه كان عند بناء نظام - خاصة عند فلسفة التاريخ الألمانية والتحليل القانوني . لقد أكد برايس Bryce في كتاباته الأولى الحاجة الى الحقائق من خلال الفروض والنظريات كما أنه كان ينمى التعميم التاريخي . ولقد أكد أن دراسة الحقائق يقصد به إقامة استنتاجات والسيطرة على المبادئ وما لم تؤدي لذلك فليس لها أى قيمة علمية ، واستطرد في أعلاه الأخيرة وحاول أن يعيد صياغة النظرية حتى يعطيها التوجيه التجريبي ، وبالتالي تكون النظرية في وضع ثانوي بالنسبة لجمع الحقائق والبيانات الإيجابية .

وبجهد الوقت الذي قدت فيه النظرية أهميتها تماماً . إن برايس Bryce في الواقع كان نتاج الإيجابية التاريخية التي ازدهرت في آخر القرن التاسع عشر والتي كانت تؤكد على جمع الحقائق الإيجابية كوسيلة لإعادة خلق الماضي ، ووجد نفسه لا يستطيع أن يرفع عنها . وأهمية

كتأنياته السياسية تكن في وصف الموقف الذي يراه ويفهمه في ضوء
ملاحظة الحقائق ودراستها . ولقد تم قبول هذا على أنه طريقة تاريخية
ولكنه على العكس من هيجل Hegel وآخرين - الذين حاولوا
استخراج فلسفة من التاريخ - ظل برايس Bryce قائماً بقصر نفسه
على التجريبية الخام .

وأسفر هذا الاتجاه في التأثير على علم السياسة في العشرينات عندما
كان الاتجاه العام في جانب العالم السيامي هو البحث عن المشاكل والمهام
دون محاولة لصقها بظاهرة سياسية ما ولكن وصفها وليس على
أساس المتغيرات التجريبية فوضع العمل ولكن من خلال تحليل المتغيرات
التي يكتشفها الإنسان وتكون نمطاً مشتركاً في كل المواقف السياسية .
ان المؤتمرات الدولية حول السياسة (١٩٢٢ - ١٩٢٤) مثلاً
ركزت في الغالب على تطوير أساليب جديدة لجمع البيانات . وعلماء
السياسة بلا شك قدموا تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة في
ابتكار أساليب معقدة لفهم سلوك التصويت والاقتراع والرأي العام
والقيادة التشريعية . ولكنهم صعب عليهم إعطاء توجيه نظري لدراساتهم
وهو موقف وصفه إيستون Easton بأنه مثل سوء التنفيذ النظري
وافقار الحقائق ، وفي بحثهم عن التفاصيل نلاحظ أن علماء السياسة
يبدو أنهم فقدوا النظرة الشاملة للسياسة وأنفقوا في تطوير الأدوات
والوسائل التي تستخدم بصورة لها معنى في الدراسة . وظلت اهتماماتهم
مركزة على مشاكل معينة وأصبحوا أقل فاعلاً لرؤية العلاقة
الخاصة بكل مشكلة في النظام السياسي . والإنسان اذ ذاك قد يجد
صعوبة في الاتفاق مع إيستون Easton عندما يقول ، ان النظرية

بعون حقائق قد تكون على هيئة سفينة يقودها قبطان ماهر ولكنها ذات جسم غير سليم . ولكن إذا قلت الطاقة في البحث عن جمع الحقائق وضعت رؤية الحقيقة في مغزاها النظرى نجد أن القيمة النهائية للبحث على الواقع قد تفقد، (٦) .

٦ - الظروف في العالم المعاصر

Conditions in the Contemporary World

إن الفريد كوبان Cobban كذلك يرى أن النظرية السياسية في طريق التدهور وهو ليس متفائلا عن أحيائها مستقبلا (١٧) . ولقد وجد تقليد فحصى في الغرب يمتد ما يزيد على ٢٥٠٠ سنة مؤداه دوام الإحصال والتفاعل بين الأفكار والمؤسسات وتغير الأولى إلى أخرى . ولكن مثل هذا التكوين لم يظهر في يومنا هذا أو حتى في الماضي القريب ويذكر كوبان أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر كان الفرد يستطيع أن يلاحظ صعوبة ترتيب فلسفة السياسة الكبار وظهرت فترة أو فترة فصل إلى نحو قرن أو يزيد في تاريخ النظرية السياسية ذلك مثلما حدث في القرون التي نلت لإزدهار الأفكار السياسية اليونانية خاصة في كتابات أفلاطون وأرسطو . وحتى لو عاجل الإنسان مدرسة القانون الطبيعي والمفاهيم الرومانية في القبة كنوع من الإستخرازية نجد أن الفكر السياسي قد توقف عن الصدور خلال خريف الإمبراطورية الرومانية . ويحاج كوبان Cobban الحوف من أن تؤدي ظروف العالم المعاصر إلى التذكير بما حدث في الإمبراطورية الرومانية وأن هذه الظروف إذا استمرت أكثر من ذلك ، فثمة خطر كبير لأن منابع الفكر السياسي قد تجف . ومن الظروف التي يراها معادية للفكر السياسي في العالم اليوم ، يذكر التوسع الذي لا يقاوم في نشاط الدولة والتحكم الشامل

البيروقراطية على كل أنشطة المجتمع ونظمه . الأجهزة العسكرية
الضخمة ، .

ويسترف كوبان Cobban بأنه لا في الغرب ولا في الكتلة الشيوعية
لم يصل الجيش بعد إلى مرحلة السيادة كسلطة مدنية . ففي العالم الشيوعي
نلاحظ أن تنظيم الحزب يعنى حكم الأقلية الأوليغارشية ويعنى ظهور رئيس
يشرف على جميع السلطة البيروقراطية ويقيم جهاز قمع كي يستخدمه عند
من تسول له نفسه الخروج عن خط الحزب . وإذا صدق هذا على النصف
الشيوعي نلاحظ أن الوضع يختلف في العالم الديمقراطي . ولكن كوبان
ليس مقتنعاً . فإدراكه للإختلافات بين النظامين نجده يندش لأوجه الشبه
في نصفي العالم . إن الفكرة السياسية السائدة في العالم الغربي هي فكرة
الديمقراطية ولكن لا يوجد نظريون سياسيون الديمقراطية في عالم اليوم .
ولقد نشأ المفهوم في القرن الثامن عشر ولكن القرن التاسع عشر لم
يحاول إعادة صياها وصوغها طبقاً للإحتياجات المتغيرة ولذلك توقفت
الديمقراطية عن أن تصبح « فكرة سياسية حية » . والذي يمكن تتبعه
في القرن التاسع عشر هو بدايات القومية والشيوعية والفاشية وليس نمو
الديمقراطية . وفي غيبة هذا الجهد أصبحت الديمقراطية مجرد « نوع من
التعاويد ، أو « معادلة بنهر معنى » . ويكتب كوبان في هذا المقام فيقول
« إن العملة يمكن أن تظل سارية حتى لو تأكلت ودرقت أوراها أما
الأفكار السياسية فحتاج إلى تجديد دوري حتى تظل عتقطة بقيمتها » .
ولقد ظهر كتاب خلال العقود الأخيرة — والذين كان لديهم طول باع
في مناقشة الموقف السياسي المعاصر ، ويذكر كوبان منهم فريرو
Ferrero وبرتراند دي جوفيلل Bertrand de Teouvenel وبراتراند راسل ،

١. أ. ه. كار E. H. Carr ودانينهورل مايبور Reinhold Niebuhr وهارولد لازويل Laswell وهانز مورجنتو Hans Morgenthau ولكنهم كانوا ينظرون إلى الدولة على أنها السلطة وأخرجوا التقييم الخلقية خارج حلبة السياسة ، إن الذرات الفردية البائسة التي يتكون منها المجتمع تجمع معاً وتدفع بعنف . تفرق بينها السلطة التي لم يخلقونها ولا يستطيعون السيطرة عليها ، (٧) ، وليس من المدهش كذلك أن تتدهور النظرية السياسية . وأن أحداً من إتباع توينبي Toynbee قد يعزى نفسه بفكرة أن «موت الحضارة ربما يكون ميلاد الدين» ، ولكن هذا لا يرضى عالم السياسة . ويحاول كوبان فيما بعد بأن يعدل من موقفه قليلاً ويبنى فكرة أن كل شيء لم يذهب هباءاً بعد (على الأقل في جزء من العالم) . «إن البيروقراطية ليست بعد الحقيقة الرئيسية في الحكم في أى بلد غربي ولا حتى الأحزاب السياسية هي سيدتنا أو سيدنا أكثر من كونها خادمة لنا» .

حالة وضع نظام علم السياسة

State of the Discipline of Political Science

ولكن إذا كانت الظروف الخارجية في المجتمع لا يمكن اعتبارها العامل الحاسم في تدهور النظرية السياسية فإن التفسير البديل لابد أن يكون كامناً في بعض الظروف الداخلية في النظام ، أى ثمة شيء خطأ في طبيعة التفكير السياسي نفسه . وكوبان Cobban مقتنع بأن الحال هو ذلك ، أى أن ثمة «سوء توجيه كامن في الفكر المعاصر في مجال السياسة» .

ويؤمن عن يقين بأن إفتقاد الهدف أو الفرض بين علماء السياسة اليوم مسئول عن التدهور الحال في النظرية السياسية وكل مفكرى السياسة النظام في الماضي مثل ميل Mill وبنام Bentham وبيرك Burke وروسو Rousseau ومونتسكيو Montesquieu ولوك Locke وهوبز Hobbes

وسبينوزا Spinoza ويمكن أن نعود حتى أفلاطون وأرسطو الذين كتبوا
 وفي ذهنهم هدف على واضح يفرض للتأثير على السلوك السياسي التقسيم
 . إنهم كتبوا كي يدينوا أو يؤيدوا المؤسسات القائمة أو يبرروا نظاما
 سياسياً أو يقتنعوا أخوانهم المواطنين بأن يغيروه . لأنهم كانوا في الملجأ
 الأخير مهتمون بالأهداف وبأغراض المجتمع السياسية ، ولم يفعلوا المفكرون
 السياسيون عن حقائق الحياة السياسية المعاصرة كما يدهى ذلك علماء
 السياسة المحدثين . إن مفكرى السياسة القدامى كانوا رجال أهداف — فهم
 يبنون تغيير وإعادة تشكيل المجتمع — والأهم من كل ذلك كانوا رجال
 عواطف . لقد كرموا أنفسهم لما اعتبروه النظام الإجتماعى المناسب وأتوا
 بكل وسعهم بالأفكار واللغة كي يعطوا الناس وينشروا آراءهم التى رأوا
 فيها الصواب الخلقى . إن النظرية السياسية لإبتداء من ميل Mill أو ماركس
 كانت أساساً فرعاً من الأخلاق أو الجمال ، ويعزو كوبان التغير فى المنظور
 لدى مفكرى السياسة — من الإلتزام العاطفى إلى إلتزام الهدف إلى تأثير
 المنهج التاريخى .

إن المؤرخ يرى كل الأفكار وأساليب السلوك بأنها ذات تطبيع تاريخى
 وأنها عابرة إنتقالية ولكن ليس لها حظ من القيم ولكن حظها يكون فى
 النجاح وحتى هذا الحظ من النجاح لا يتأتى إلا بانوصول إلى السلطة أو
 بقاء قلة من الأفراد أو المؤسسات التى تبقى ذلك . . إن إعتناء
 النظرية السياسية على التاريخ فى السنوات الأخيرة يربطها بالماكيافليه والفجة ،
 ولكن الموقف يصبح أكثر خطورة عندما تتدخل الأخلاق فى العمل التاريخى
 وذلك مثلما فعل هيجل وماركس — مع إختلاف وجهات النظر والهدف .
 فكلاهما نظر إلى جزء صغير من الكون ، فالأول ركز على البعثة الإقتصادية

والثاني ركز على طبقة البروليتاريا وحاولا أن يخطا بين ما هو مرغوب فيه من وجهة نظرهما بما قدره التاريخ سلفاً .
وما تركه المؤرخون دمره العلماء تماماً . ففي حالة المفكرين السياسيين الأوائل بدءاً من أفلاطون وأرسطو قد قبلوا بعقل مفتوح أى مساعدة قدمتها أنظمة أخرى كالرياضيات أو علم النفس في سبيل فهم السياسة ولكن لم يفكروا مطلقاً في أن طريقة أو منهج العلوم الطبيعية يمكن أن يطبق بحذافيره على دراسة السياسة . ولا يمكننا أن ننكر حقيقة أن علم السياسة يشتمل ضمناً على عرق علمي وليس هناك ما يمنع أبداً من أن تعامل الظاهرة السياسية — كالظواهر الأخرى — معاملة علمية . ولكن علماء السياسة يبدو أنهم كانوا إعتقاداً عاماً هذه الأيام بأنه من الممكن ومن المرغوب فيه دراسة السياسة بمنهج ثبت نجاحها في العلوم الطبيعية متناسين أو متجاهلين أن ثمة أسئلة في مناهج البحث في العلم الطبيعي . على الرغم من ذلك — لم يصل إلى إجابات لها . أن العلم يساعدنا على فهم وتحليل الأشياء ولكنه لا يقدم معايير الحكم والتي يفترض أن تكون في النظرية السياسية ولا يعتقد كوبان Cobban أنه من الضروري لعالم السياسة أن يسهم في السياسة النشطة Active إلا بالقدر الذي يحتاجه متدرب على التجارة لفهم حرفته لا إلى إدراك الأسس الهندسية التي تقوم عليها ، ولا بد أن يكون صريحاً وواضحاً لإزاء مسألة عدم التورط الخلقى . « إن العلم يستطيع أن يعطينا توجهاً ذو أهمية قصوى في بلوغ الأشياء التي نريدها : ولكنه لا يستطيع أن يساعدنا على تقرير ما يجب وما لا يجب من تلك الأشياء » . إن العلم قد يزودنا بمعدات وأدوات فنية رائدة كي تحرك

فى أى مكان ولكنه لا يدنا الى أين يجب أن نتجه . أنه لا يعطينا معنى الاتجاه أو الإحساس بالهدف الذى هو أصلاً مسؤولية النظرية وحدها وعلى النظرية أن تقدمه أن الفلسفة السياسية قد ماتت — بل قد يستطيع كوبان أن يضيف — قتلها المناطقة ، ومن خلفهم .

٧ - التدهور الايديولوجى :

I Ideological Reductionism

مثل ايستون Easton وكوبان Cobban يرى زميلهم جرمينو Germaine أن النظرية السياسية تمر بفترة تدهور فى أغلب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ويعزو هذا التدهور — مثل الفريد كوبان — الى ما يعرف باسم الـ Postivism فى الفترة الأخيرة ولكنه يدخل شيئاً باسم « الايديولوجية » أو سيطرة « المبادئ السياسية » ، والتي توجهت فى الماركسية Marxism . ومع ذلك فهو يختلف مع ايستون وكوبان فى أنه يرى أن النظرية السياسية هى الآن فى حالة ارتقاء وأنبعثت (٨) . أن النظرية السياسية التقليدية التى حجبت خلال المائة والخمسين عاماً بسبب القوى الفكرية المناهضة والحركات السياسية من ناحية وبسبب الإفتتان « بالعلم » من ناحية أخرى قد أدت حسب تصور جرمينو Germaine الى صحوة ملحوظة هذه الأيام . وحتى فى أيام الخريف التى عاشتها النظرية السياسية على أيدي الـ Positivist كانت هناك تيارات فلسفية مقاومة تراها فى كتابات بنديتو كروس Benedetto Croce وهنرى برجسون Henry Bergson وجوليان بندا Benda وماكس شيلر Max Scheler وآخرين . وقد تبع ذلك الاحياء الجوفى النظرية السياسية فى المدرسة الصفوية elitist school أو مدرسة الصفوة ويمثلها جينيو دورمو

Guido Doro ومايكل أوكشوت ، وهانا أرندت ، وبرنارد جوفيل ،
وليو شتراوس ، وأريك فوجل . ونستطيع هنا باختصار أن نبين
الأسباب التي أدت إلى أنزواء النظرية السياسية في القرن التاسع عشر
وأوائل القرن العشرين .

من بين تلك الأسباب التي يقدمها جرمينو Germino الأهمية الأولى
و للإخفاض الإيديولوجي ، عند تراس Tracy وكونت Conte وماركس
Marx . وكان تراس Tracy أول من استخدم لفظ « إيديولوجية » ، على
أنه « علم محدد أصل الأفكار » . لقد شرح تراس Tracy ذلك بقوله
بأن كل ما تفكر فيه ما هو إلا إنعكاس للخبرة والشعور بها وأن عالم
الإحساس الفيزيائي والشاهد هو الحقيقة الوحيدة . والإيديولوجية الفلسفة
لتراس Tracy تمثل جزءاً من علم الحيوان وأن الفكر الإنساني يمكن
ملاحظته ووصفه ، كما يلاحظ الإنسان ويصف غايته أو خواص معدن
أو دُخَانٍ ، أو يصف ضرباً ملحوظاً في حياة حيوان .

أما الميتافيزيقا . عند تراس Tracy . فهي وهم وخيال ، ويقصد بها
التسلية والتسويف عن الناس لا تقيدهم . . والمعرفة عند تراس تتكون
من تلك الأفكار التي تنتمي إلى ما هو « حقيقي » أي ما يقع تحت الخبرة
الحسية . ومثل كوندillac Condillac وعلفيتيوس Helvetius ومفكرين
أوربيين آخرين في فرنسا كان تراس يرى أنه ليس ثمة مصدر للأفكار
سوى الحس . وأن جميع صور الفكر يمكن ردّها إلى الشعور
(Sentio ergo sum) (أنا أشعر ، إذن فأنا موجود) وأنه بتبسيط
وإسناد جميع الأفكار إلى الخبرة الحسية يمكن خلق علم جديد للإنسان
يستطيع أن يوجه الحياة السياسية والإقتصادية للجنس البشري . ولأن الإنسان

الذى يقدر أن يشرح ، الأفكار (مع ودما إلى أصولها) فى الخبرة الحسية) . يستطيع أن يستخدم تلك المعرفة فى إعادة بناء نظام اجتماعى جديد يلائم حاجات هذا المجتمع أو ذلك وفى هذا المجتمع يستطيع الأفراد أن يتلقوا تعليمًا ملائمًا لذلك .

ويرجع الفضل إلى أوجست كونت فى أنه أضاف إلى «أيدولوجية» ترانس اصطلاح Positivism وخرج منها بأنه من خلال الخط السليم من التعليم يمكن للإنسانية أن ترقى إلى مدارج تحقيق هدف نظام جديد إلى حد كبير . ومثل ترانس حاول كونت Coute أن يقيم « علم العلوم » ، للإنسان والذى أطلق عليه علم الاجتماع Sociology ويقوم على أساس أن الخبرة الحسية فقط هى الحق . وقد عرف أن Positivism على أنها تطبيق الطرق العلمية والتجريبية فى مجال من مجالات البحث . وتبنى رفض أى شكل من أشكال المعرفة يقوم على فرض وجود أى حقيقة وراء وجود المادة . وعلم الاجتماع عند كونت هو علم اكتشاف القوانين التى تحكم السلوك الإنسانى بمبارات دقيقة مثلما يحدث فى العلوم الطبيعية تماماً . ويعتقد كونت أن (١) العالم مرتب ترتيباً منطقياً وأن ثمة قوانين تحكم التطورات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية (ب) أن اكتشاف هذه القوانين يمكن حيث أن لدى الإنسان من الأسباب ما يمكنه من الاصطلاح بهذه المهمة (ج) إن الناس ليسوا عقلاء لآداء هذه المهمة لحسب بل عليهم الاستفادة من المعرفة التى يتوصلون إليها لمنفعتهم . (ج) لقد ساعدنا العقل ليست فقط على اكتشاف قوانين السلوك الاجتماعى بل مكنتنا من كشف الأهداف التى يناضل من أجلها الأفراد . ولقد فسر كونت التطور التاريخى فى ثلاث مراحل : (١) المرحلة اللاهوتية : والى ترى أن مصير الإنسان محكوم

بقوى سماوية. تمتد من بداية التاريخ حتى الإصلاح البرونسى .
(د) المرحلة الميتافيزيقية : وهي عصر النقد والتمرد التي توجتها
الثورة الفرنسية (ج) المرحلة العلمية أو الموجبة Positive. والتي يمكن
أن تطلق على التاريخ المعاصر حيث سادت المعرفة عن الإنسان والطبيعة
على الجبل والجرايات وأوهام العصور السابقة أى عصر المزج والتخليق
بين « النظام والتقدم » .

وبينا كان سبنسر Spencer كذلك يؤمن بالبحث عن قوانين التطور
والتفاعل ويطلق عليه أحيانا هوو كونت Comte وماركس بأنهم فرسان
القرن التاسع عشر إلا أن ماركس هو الذى سار فى الإنخفاض الايديولوجى
— الذى ظهر على يد تراس وكونت Tracy & Comte إلى مدهاء. وعند
ماركس قليس لحقيقة كيان خارج عن النشاط الإنسانى الانتاجى العمل به —
إن الإنسان نفسه ليس له جوهر ولا طبيعة ولكنه يتغير خلال تفاعله مع
بيئته الطبيعية والاجتماعية . وكل الأفكار ما هى إلا إنعكاس للبيئة التى
يوجد فيها الإنسان وبينا أوضح تراس Tracy أن الظروف تتحكم فى
الإنسان نجد أن ماركس كذلك رأى أنه خلال العصور التاريخية كان
الإنسان عبداً لقوى إقتصادية خارجية وأوهام دينية وفلسفية وسياسية
وقد استمرّد فى الأخيرة كثيراً لدرجة أنه دّعم أن الإنسان إذا كان لديه الفهم
العلمى للمجتمع لاستطاع تحديد ظروفه . وأن هذا التغير الثورى فى طبيعة
أو Positivism يمكن أن يأتى به العلم الشيوعى (الماركسى) . وبينا
رأى كل من تراس وسبنسر وكونت أن قوانين النظر الإنسانى يمكن
إكتشافها ، دّعم ماركس أنه إكتشفها فعلا .

وقد رفض ماركس المصادر الثلاثة الكبرى ذات الطابع المركزى
الدينى السائدة فى الغرب وهى : الفلسفة اليونانية واليهودية . والمسيحية وأعلن
بدلاً من ذلك أنه فى المستقبل فإن الإنسان يمكن أن يصبح أقوى سلاح
فى التغيير الاجتماعى وكان ماركس يؤمن بوحدة النظرية والتطبيق (١) .

• Postivisation of Social Sciences •

مراجع الباب الثاني

الفصل الثالث :

(١) راجع : دكتور / حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق من

٢٤٥ - ٢٩٨

(٢) عبد الرحمن بن خلدون المغربي ، تاريخ الصلاة أبن خلدون ، مرجع

سابق من ٢١٠

(٣) لزبد من التفصيلات حول النهج التاريخي ، راجع :

— George H. Sabine, A History of Political Theory,
New York, Henry Holt, 1937.

(٤) لزبد من التفصيلات حول النهج الدسولوجي راجع :

— George E. G. Catlen, "Political Theory : What is it "
in Gould and Thursby, eds., op. cit, pp. 20 - 25;

(٥) لزبد من التفصيلات حول النهج الفلسفي ، راجع :

Leo Strauss, "What is Political Philosophy" ? in Gould
and Thursby, op. cit., pp. 45 - 50.

— Varma, S.P. op. cit., p. 13.

(٦)

(٧) لزبد من التفصيلات حول النهج الكامل ، راجع :

— Carl J. Friedrich, "Political Philosophy and the Science
of Politics" in Roland Young, ed; Approaches to the Study
of Politics, Northwestern University Press 1958, p. 175.

— Ibid. p. 176

(٨)

(٩) لزبد من التفصيلات حول الطابع المتكامل لعلوم السياسة ، راجع :

— Norman, Jacobson, "The Unity of Political Theory " =

"Science, Morals and Politics" in Rotand Young, ed., *Approaches to the Study of Politics*, Northwestern University Press, Evanston, Illinois, 1958 pp. 115 - 124.

الفصل الرابع :

(١) لزبد من التفصيلات حول النظرية التجريبية في مواجهة النظرية المعيارية

راجع :

— A. Dahi, *Modern Political Analysis*; Englewood Cliffs, N.J. Prentice - Hall, 1963 pp. 90 - 100.

— George E. G. Catlin, "Political Theory, what is it? (٢) in *Could and Thursby*, ed op. cit, p. 24.

— Ibid. (٣)

— Ibid. (٤)

— Varna, op. cit, pp 20 - 28. (٥)

(٦) لتوضيح أكثر لوجهات نظر هؤلاء الكتاب ، راجع :

— Dante Germino *Beyond Ideology, The Revival of Political Theory*, New York. Harper & Row, 1957.

(٧) لزبد من التفصيلات حول التجريب في العلوم الاجتماعية ومما وعلاقت بالنظرية

السياسية على وجه الخصوص ، راجع :

— Arnold. Brecht *Political Theory : The Foundations of Twentieth Century Political Thought*; Princeton Univ., press 1959, Chapters V - VII.

Ibid, op. cit., p 211. (A)

— Edward A Shils and Henry A. Finch and Inc- (٨)

Included in *Max Weber on the Methodology of the Social Science*, Illinois, The Free Press of Glencoe, 1949.

الفصل الخامس :

(١) راجع لي تفصيل ذلك :

— P. H. Patridge, "Politics, Philosophies, Ideology" in Anthony Quinton ed., Political Philosophy, Oxford University Press, 1967, pp. 30 - 40.

— Isaiah Berlin, "Two Concepts of Liberty" in Four (٢) Essays on Liberty, Clarendon Press, 1958.

(٣) حول إستراتيجيات النظرية السياسية ولغيرها ، راجع :

— John Flamenatz, "The Use of Political Theory" in Anthony Quinton ed., op. cit., pp. 15 - 25.

— Isaiah Berlin, in Gould and Thureby ed., op. cit., pp. (٤) 340 - 348.

— Ibid., p. 357. (٥)

— David Easton, The Political System. An Inquiry (٦) into the State of Political Science, op. cit., pp. 320 - 330.

— Dante Germino, op. cit. p. 6. (٧)

— John Flamenatz, op. cit., p 28. (٨)

وراجع أيضا :

— Varma, Modern Political Theory, op. cit. pp. 144 - 149.

الفصل السادس :

— Peter Laslett, ed., Introduction to philosophy, (١) politics and Society, New York, The Macmillan Co., 1958.

(٢) حول انبعاث النظرية السياسية راجع تفصيلا :

— David Easton, "The Decline of Modern political Theory" in Gould and Thureby, eds op. cit., pp. 385 - 405. —

ونقدتم نفعها أصلاً في المرجع الآخر :

- Political Science, Quarterly, Vol. LXVIII, No. 3, September 1953.

وذلك تحت عنوان :

“The Decline of political Theory” pp. 320 - 340.

- David, Easton, op. cit., pp. 308. (٢)

- Ibid, p. 315. (٤)

- David Easton, The Political System, An Inquiry (٥)
into the State of Political Science, 2nd edition, Calcutta,
Scientific Books Co.

- Ibid, p. 78. (٦)

(٧) في تفصيل ظروف النظرية السياسية في العالم المعاصر، راجع :

- Alfred Cobban, in Gould and Thureby, eds. op. cit, pp
200 - 305.

(٨) في تفصيل حالة الدور الأيديولوجي في النظرية السياسية، راجع :

- Dante Germino, Beyond Ideology, The Revival of Political
Theory, New York, Harper & Row. 1967.

(٩) راجع في تفصيل آراء هؤلاء الكتاب :

- Varma, Modern Political Theory; op. cit., pp. 127 - 149.

الباب الثالث

التحليل السياسي الحديث : الأنظمة والمناهج

الفصل السابع

نظرية الموند (١) في التحليل السياسي الحديث

من افلاطون وأرسطو إلى الطريقة الحديثة للتحليل :

أن الدراسة التجريبية لما يمكن أن تقبله النظم السياسية في البيئة الاجتماعية والدولية يمثل تجديداً في النظرية السياسية . فقد تناول افلاطون وأرسطو وظيفة النظم السياسية كما تناولها من بعدم من جاء من المفكرين والسياسيين إلا أنهم كان محور اهتمامهم هو بما يجب أن يكون عليه النظام وليس ما هو قائم بالفعل ، لقد اتخذ افلاطون وأرسطو من القانون معياراً لتصنيف النظم السياسية بين نظام قانوني وآخر غير قانوني ، واهتم أيضاً بعدد الذين يمارسون السلطة السياسية فرداً كان أم طبقة أرستقراطية أم أغلبية ، تبعاً لاستخدام السلطة السياسية لصالح فرد أو طبقة معينة أو الصالح العام ، وتناول افلاطون بالتفصيل قضية أنواع السياسات التي يجب أن يقيمها الحاكم الفاضل أو اسحكم الرجال . وتناول أرسطو بالتفصيل كيف أن هيكل المجتمع وخاصة طريقة توزيع الثروة التي تؤثر على هيكل واجراءات السياسة ، وأن هذا بدوره يؤثر على نوع السياسة العامة التي يتبعها النظام . كما تناول المفكرون السياسيون اللبراليون في القرن ١٨ والقرن ١٩ اداء ووظيفة النظام السياسي وفقاً للقواعد الموضوعية والحلقية وقدموا المبرر على أن نظام الحكم الجمهوري والديمقراطي يجب أن تسير كخطوط معينة للسياسة العامة أن النظرية السياسية اللبرالية والكلاسيكية تؤكد أن أفضل انواع الحكومات اقلها حكماً ، وحبذت النظم السياسية التي تحصر مهامها في حفظ الامن في داخل المجتمع والدفاع ضد الاعتداء الخارجي . وغاوي هذه الحدود فإن النظم الاجتماعية غير الدولة مثل الاقتصاد والمجتمع المدني والامرة يجب أن يقوم

بالدور الاساسى ، ثم نجىء النظرية الماركسية فنرى ان الهيكل الطبقي فى المجتمع يحدد هيكل وعمل النظام السياسى . وادائه فى المجتمع ، وفى البيئة الدولية أيضا ، ونرى الماركسية ان الشكل الرأسالى للمجتمع ينتج عنه نظام سياسى يسيطر عليه البورجوازية يعمل لتحقيق اغراضها وينتج سياسة المدوان فى البيئة الدولية من أجل الحصول على أكبر قدر من الاسواق وبالتالي الارباح . . هذه المناقشة تصور بعض الطرق التى حاولت النظم بواسطتها ان تفهم وظيفة النظام السياسى فى الداخلى والخارج . أما الجديد الذى اتت به الطريقة الحديثة للتحليل فهى تركيزها على أن قضية ما يستطيع ان يقوم بها النظام من وظائف ، هى مشكلة المنهج التجريى ، وانه من الخطأ القول ان النظم السياسية تنتج سياسة يمينها فى الداخلى أو الخارج إذ أننا نعرف أن بعض النظم الرأسمالية اتبعت سياسة الرفاهية الاجتماعية . وسياسة التأمين للشاريع الاقتصادية الكبرى بينما تمسك البعض الاخر بسياسة عدم التدخل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتركها للمبادرة الخاصة ، كما أن هناك بعض النظم الرأسمالية قد غورت انماط سياستها العامة من حقبة إلى اخرى خاصة فى فترات الازمات الاقتصادية الدورية التى تعيب النظم الرأسمالية .

هناك اسلوب لتحليل قدرات النظام السياسى تمكنا من تحليل الظواهر السياسية والاحاطة (٧) بها أو اكتشافها بطريقة أكثر دقة وشمولاً ، وهذا الاسلوب يمحصر فى ان تصنيف النظم السياسية بطريقة أكثر فعالية ، ففى ذلك الحين فاننا نصنف النظم السياسية تبعاً للنظم والممارسات التى تاتر على عملها الداخلى ، مثلاً وفقاً لنظمها الحزبية أو شكل حكوماتها برلمانية أو رئاسية أو نظام الجمعية ، أما عندما نتخذ من تحليل قدرة النظام معياراً للمقارنة فاننا نستطيع أن نطامن إلى مستوى الاداء وانماط التفاعل مع البيئة الدولية والبيئة المحلية . أن تحليل

القدرة بمدنا بدقة متناهية ، إذ يسهل أن يكون لتحليلنا المقارن دلالة أكبر بالنسبة لمناقشة قيم وخصائص النظم السياسية المختلفة ، وبالرغم من أن الاداء السياسى هو مركز الاهتمام فى الدراسة ، فإنه يمكن القول ان التصنيف المقترح وفقاً لمعاير الاداء السياسى لم يساعد فى تقديم أساس منظم أو منهجى للمقارنة ، ان إضافة معيار القدرات التحليل السياسى يجعلنا نضع تصور القواعد على أساس تجريبي ، فعلى حساب تغيرات ضئيلة فى الهيكل السياسى وفى أدائه والى تستطيع ان تحددها بسجل النظام السياسى فإنه يفضل فى الاستجابة وفى مستوى الاداء والى تستطيع أيضاً أن تحددها ، هذه التغيرات المختلفة ؛ ويمكن أن نريد من قيمتها وأهميتها النسبية إلا ان هذا التحليل القيمى خطير مالم نتمكن لدينا فكرة معينة عن ماهية التغيرات التى حدثت وفى أى المجالات حدثت .

ولقد انزعج الامريكيون المحافظون من الاتجاه الاشتراكي للنظام البريطانى خاصة فى ظل حكم حزب العمال . وإذا كنا نود ان نصل حقيقة إلى تحديد الاختلاف بين اتجاه النظام السياسى البريطانى والنظام السياسى الامريكى فإنه يتحتم علينا ان نفحص نمط الاداء الكلى لكلا النظامين . فالنظام البريطانى يخصص جزءاً أكبر من موارده للضمان والأمن الاجتماعى والرعاية الاجتماعية والبرامج الطبية أكثر نسبياً من النظام الامريكى ، ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار أمر الانفاق على التعليم فى خلق مستوى أعلى من تكافؤ الفرص فإنه يمكن أن نجادل بأن القدرة التوزيعية للنظام الامريكى ، إذا نظرنا إليها بطريقة اوسع أو بصفة عامة قد تعكس جماعية أكبر إذن المسألة تحتاج إلى ان تتناول بمنهج منظم مستخدمين أفضل المقاييس والمعايير التجريبية للإدواء الفعل ، وإذا لم تقارن الظواهر المختلفة للاداء بطريقة دقيقة ومنظمة لتحديد خصائص النظم السياسية لا يمكن أن نضع لتحليلنا دليلاً .

التغير السياسى ومصادره :

ان دراسة قدرات النظام السياسى تمكنتنا من ان نتناول بطريقة مباشرة وفعالة مشكلة التغير السياسى . ان مصادر التغير السياسى تتبع من ثلاث حقائق: من النظام السياسى نفسه (النخبة^(٢)) ومن الجماعات الاجتماعية ؛ فى البيئة المحلية ثم من النظم السياسية فى البيئة الدولية ، وعادة ما تتفاعل هذه المصادر الثلاث لتغير السياسى مع بعضها ، فعلى سبيل المثال ، الضغوط التى تأتى من النخبة السياسية وتؤثر على التغيرات فى قدرات النظام السياسى يمكنها ان تحدث تغييرات فى المجتمع أو فى النظام السياسى الدولى والتى بدورها يمكنها ان تغير نظام العرض والطلب . وحين ننظر إلى النظام السياسى على مستوى تفاعله مع البيئة فإن أنبأنا سيته إلى التغيرات فى حجم وكمية التدفق فى المدخلات والمخرجات ، وهذه التغيرات فى الحجم والكمية قد تكون المنبأ لتغير السياسى وهكذا إذن نظرنا إلى تدفق النظام السياسى فإنه يمكن ان تصدر أحكاما على مدى طاقة النظام السياسى ، وإذا ما كانت فوق قدرات هياكل وإداء النظام السياسى فإنه يمكن ان تقدر احتمالات التغير فى الهيكل ونمط العمل ام لا ، وبالمثل إذا فحصنا مخرجات النظام السياسى ويجب ان نلاحظ ان تغير البيئة الاجتماعية المحلية أو البيئة الدولية يمكنها من الحكم على كيفية تأثير هذه التغيرات على تدفق للمدخلات فى النظام السياسى ، وما إذا كانت عرضه لان تقلل من هذا التدفق أو تغير فى مضمونه .

وبين نعتد على مستوى تحليل القدرات ليس فقط بهدف القدرة على التنبؤ والتفسير العلى ولسكن أيضا القدرة على الحديث عن النظم السياسية لانها قد تؤثر على التغير السياسى فى الإتجاهات المطلوبة . . . فإذا افترضنا انه طلب

من أن تُصحح رجل الدولة فيا يتعلق بقضية كيف تزيد معدلات الاستثمار في التنمية الاقتصادية وفي التحديث، هنا نستطيع ان نحول أهداف السياسة العامة — عن طريق تحليل القدرات — إلى مستويات إداء معينة ويمكننا أن نستخدم القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية التي يحتاج إليها النظام لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم يمكن القول ان زيادة معدل النمو الاقتصادي يتطلب زيادة معدل إداء النظام السياسي . . . والسؤال هو كيف يمكن ان تؤثر على إداء النظام السياسي في الاتجاه المطلوب . . . نحن هنا كفتقاء سياسة يجب ان نحدد المطالب البيكليه والثقافية ومستويات إتمام القدرة المختلفة للقدرة . . . ماهو نوع المواطنين الذين يتولون الإدارة السياسية العامة واللازمين لتحريك جماعات الضغط والاحزاب السياسية ونواب المجالس التمثيلية، والبيروقراطية، والمحاكم بالطريقة التي تحافظ على نوع المخرجات المطلوبة لسياسة التنمية الاقتصادية .

« نظرية » [المدخلات - المخرجات] inputs outputs .

يقدم جابريل الموند لنا إطاراً نظرياً لدراسة هذه القدرات بحيث يحدد كل من جالبي المدخلات والمخرجات، والقدرات التي تسمح بالاستجابة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية لأنماط جديدة من المشاكل .

أولاً : للمدخلات [مطالب وتأييد]

(١) المطالب : وتأخذ بدورها عدداً من الأشكال :

- ١ — مطالب مادية تتعلق بسلع وخدمات .
- ب — مطالب تتعلق بتنظيم السلوك الاجتماعي كعلاقات العمل . ووضع الأمرة .
- ج — مطالب تتعلق بالمشاركة السياسية والمساهمة في وضع السياسة العامة .
- د — مطالب رمزية تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية .

(ب) تأييد : وهو الذى يعبر عن نفسه فى عدد من الاشكال :

أ - تأييد مادى يتمثل فى دفع الضرائب وإداء الخدمة العسكرية أو التطوع فيها .

ب - طاعة القوانين والحرس على تنفيذها .

ج - المشاركة السياسية والعمل فى المنظمات التطوعية .

د - إحترام رموز السلطة العامة .

ثانياً : المخرجات [قدرات وسياسات]

أما المخرجات فتتمثل فى مجموعة القرارات والسياسات التى تصدر والتى يتم على أساسها تقييم أداء النظام وتحديد قدراته ويمكن تحديد هذه القدرات فيما يلى :-

- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| ١ - القدرة الاستخراجية . | Extractive Capability |
| ٢ - القدرة التنظيمية . | Regulative Capability |
| ٣ - القدرة التوزيعية . | Distributive Capability |
| ٤ - القدرة الرمزية . | Symbolic Capability |
| ٥ - القدرة الاستيعابية . | Adaptive Capability |

ومنه القدرات محددة كيفية إداء النظام وانجازته ، وقصد قضية تحديد درجة القدرة أو تقييم قدرة نظام مامن اعقد المسائل التى تواجه عالم السياسة.

والآن كيف نحكم على نظام سياسى ؟

يحاول الموند (١) تقديم أجابة علمية على السؤال الخاص بتقييم النظام السياسى وهو لذلك يضع مياراً يجمع بين مؤشرات متعددة وليس مؤشراً

واحدًا . فهو يرى أن الحكم على النظام السياسى يجب ان يكون فى إطار إداء النظام السياسى وهل هذا الإداء يحقق الوظائف المنتظر منه تحقيقها أم لا .

هذه المؤشرات أو المعايير التى يحكمها على النظام السياسى هى :

١ - القدرة الاستخراجية :

ويقصد بذلك مدى قدرة النظام السياسى على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له ، سواء على المستوى المحلى أو الدولى ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة كما ، بمعنى قدرة النظام السياسى على أستخراج الموارد من البيئة المحليه والدولية . ويشمل ذلك الموارد الاقتصادية والإجتماعية أى قدرة النظام على أن يجعل الأفراد فى المجتمع ، يعطون كل ما لديهم من مجهود ، ونشاط ، وقدرته على استغلال ذلك ، فى أستغلال موارد المجتمع ، ثم قدرته على أستخراج موارد البيئة الدولية ، بمعنى حصوله على التأييد ، والدعم الاقتصادى ، والسياسى من البيئة الدولية بمؤسساتها المختلفة .

أن مقدرة النظام على أستخراج هذه القدرات ، والحصول عليها ، يؤثر على القدرات الأخرى ، وقد تقل أو تزيد من سرعة تحقيق أهداف النظام السياسى ، وفى تحديدنا للقدرة الاستخراجية ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كمية المصادر المتدفقة ، والجهاز الحكومى على المستويات القومية والإقليمية واستعداد السكان ليقدموا موارد فى ظل ظروف معينة ، كذلك من المهم ، معرفة من يتحمل دفع الموارد المستخرجة ، هل الجنود من جماعة أو فئة أجنبية أو طبقة معينة أم هل يعتمد النظام على المرتزقة ؟ من هم الفئة التى تتحمل عبء الضرائب ؟ كذلك يجب معرفة الوسائل التى يستخدمها النظام للحصول على استخرجاته ! هل هناك تهديدات باستخدام القوة والاكراه ، مع المجموعات المسلحة التى

مُصاحب محض الضرائب ؛ هل من الضروري اعلان مناشدة أو نداء وطني قوى
يصاحب اغراءات جوائز مادية كما يحدث عندما يصدر النظام سندات جهاد أو
حرب *Ware Bonds* ؛ ومن هذه التساؤلات أيضا هل هيكل واجراءات
الاستخراج لها أهميتها في تحليل القدرة الاستخراجية هل يعتمد النظام على
بيروقراطية ، لسيا الصلاحية للقيام بششاط مستمر عال ، وذو فعالية على مدى
فترات طويلة ، أو انها تعتمد على دافعي الضرائب من المزارعين الذين يحتفظون
بكل ما يمكنهم الحصول عليه بعد دفع حصة معينة للسلطة العامة (الحكومة) .
هذه بعض التساؤلات ، التي ترد عند تحديد خصائص القدرة الاستخراجية ؛
وأحيانا قد يكون من المفيد أن نشرح بطريقة أكثر عمقا الموارد الاستخراجية
الاساسية وهي سبل المثال نظام كنظام الكويت أو السعودية يعتمد إلى حد
كبير على مورد وحيد هو النفط وبعض الدول الأخرى قد تعتمد على محصول
زراعي واحد وضياح هذا المحصول نتيجة لآفة معينة أو لمبوط أسعاره ، قد
يسبب انيارا في القدرة الاستخراجية .

٢ - القدرة التنظيمية :

وتعنى مدى قدرة النظام على ضبط السلوك الاجتماعي لعلاقات الافراد
والجماعات ، ويمكن دراسة هذه القدرة من حيث هدف عملية التنظيم ،
واساليب التنظيم ، ومدى تكرار استخدام هذه الأساليب ، وحدود التسامح التي
تتيحها ، ومدى التزام المواطنين بها .

ويمكن في هذا الإطار التمييز بين نوعين من الأنظمة السياسية ، أحدهما
يغلب عليه الطابع الاستخراجي ، مثل النظام السياسي الاستعماري في علاقته
بالمستعمرات ، والآخر له طابع استخراجي تنظيمي ويمثل ذلك الامبراطوريات
البيروقراطية .

ان القدرات التنظيمية تعنى أيضا أداء النظام السياسى فى تنظيم المجتمع ، والحفاظ على الأمن ، والعلمانية ، وللمثال الواضح على ذلك هو قدرة النظام السياسى على مواجهة الجريمة مثلا ، ولاشك ان القدرات التنظيمية تقاس بعدد وأنواع الانشطة التى يتدخل النظام السياسى فى تنظيمها ، ومدى دقة وسلامة التنظيم الذى يأخذ به النظام السياسى ، ثم اخيرا الضمانات الاجرائية بسلامة العملية التنظيمية .

كما تعنى قدرة النظام على معارسة الرقابة على ساوك الأفراد والجماعات . هذا التعريف العام هو ما يميز مقدرة النظام السياسى ، وعند تحديد خصائص القدرة التنظيمية ، يجب ان تأخذ فى الاعتبار الافراد والجماعات التى ستكون عرضة للتنظيم ، ما هى مجالات النشاط الفردى (القطاع الخاص) ، والنشاط الجماعى (القطاع العام) فى الحياة ومدى تأثيرهما فيها . وما مدى تكرار وعمق ونطاق التدخل الذى يمارسه النظام فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليم . . الخ (٧) بل ايضا تنظيم العلاقات الشخصية كالزواج . . أن كل المجالات يمكن أن تخضع لتنظيم حكومى ، ولكن هناك حدودا على قدرة التنظيم فى بعض النظم ، كالنظم الرأسمالية . . أن مجالات كثيرة فى الحياة ، ابتداء من قيادة سيارة ، إلى إستخدام العمال ، إنما تقع فى نطاق النظام السياسى ، وعلى هذا فالقدرة التنظيمية مازالت غير محددة ، بوضوح ، كما أن المجال الخاص لا يكون خاضعا لسيطرة الرقابة الحكومية الكاملة . فلو افترضنا حالة ذات قدره تنظيمية عالية ، فإن النظام السياسى سيجاول ان يسيطر على كل نواحي ومجالات حياة المواطنين ، وستقوم الحكومة بإدارة مجالات الإنتاج والخدمات ،

كما ستحاول أن تلتفى بعض دور الاسرة ، وستهتم الحكومة مباشرة برعاية الأطفال والتقاليد الاسرية ، وستصبح كل الصلات الشخصية عرضة للقيود ، بما فيها حرية الكلمة ، والحركة ، والاجتماعات ، والصحافة ، وبالطبع ستكون هناك حدود على مدى هذه الرقابة ، ولاشك أن هذا التنظيم لمجالات الحياة هو ضرورى وحيوى للفرد ، فاذا كان هذا المجال من مجالات الحياة مفتوحا نسبيا ، فإن التظاهرات الأخرى يمكن أن تهاجم أو يدافع عنها . فإذا منعنا النشاط السياسى ، وإذا كانت هناك رقابة صارمة على الصحف ، (٨) وإذا قيدت حرية الكلام والرأى والتنقل ، هنا بلاشك يصبح الفرد تحت رحمة النظام .

٣- القدرة التوزيعية :

وتشير إلى تخصيص السلع ، والموارد ، والخدمات ، والمكانة الاجتماعية (٩) والفرص على اختلاف اشكالها بالنسبة الافراد والجماعات فى المجتمع فالنظام السياسى يلعب فى هذا المجال دور الموزع للقيم المرغوبة ، والمتنازع عليها ، بين أفراد الجماعة ويمكن التعبير كيا عن بعض جوانب هذه القدرة مثل سياسة التعليم أو الضرائب أو الاسعار .

وبمعنى ذلك مدى تدخل النظام السياسى فى توزيع الموارد القومية والدولية توزيعا عادلا على أفراد المجتمع .

كما تعنى القدرة التوزيعية ، تخصيص السلع ، والخدمات ، والالاقاب الشرفية ، والتفاوتين ، والفرص بانواعها ، من النظام السياسى على

الأفراد ، والجماعات ، في المجتمع . إنه نشاط النظام السياسي كموزع للمزايا بين الأفراد ، والجماعات . أن أهم مقاييس القدرة التوزيعية ونجاحها ، يجب أن تتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء ، التي يقوم النظام بتوزيعها ، ومجالات الحياة البشرية التي تمسها ، والجماعات الخاصة من السكان التي تستفيد من المزايا المختلفة ، والعلاقة بين الاحتياجات الفردية ، والتوزيع الحكومي . إن بعض نواحي التوزيع يمكن قياسها بسهولة ، فالانفاق الحكومي في غالبيته ، يشكل توزيع أنواع معينة يمكن تمييزها وفقاً لنوع الحياة وقطاعات السكان التي تستفيد من هذا الانفاق ، وعلى السبيل المثال ، يمكن أن نميز بين الانفاق على مجالات الرفاهية الاجتماعية ، وبين الانفاق في مجالات الاستثمار في الاقتصاد القومي ، كإعانات المزارعين ، والانفاق المخصص للخدمات العامة ، كالصحة والتعليم ونفقات الأمن القومي ، والانفاق العسكري .. وهناك أنواع عديدة من الانفاق الحكومي ، ويجب أن نأخذ في الاعتبار أصحاب الدخول والوظائف المختلفة ، وقطاعات الأعمال والخدمات المختلفة . أن القدرة التوزيعية للنظام السياسي ، تزداد كلما زاد حجم الانفاق وزاد اتساع نطاق الأفراد ، والجماعات المستفيدة من هذا الانفاق ، وعلى سبيل المثال ، فإن النظام السياسي في السويد تقوم الحكومة من خلاله بتوزيع جزء كبير من السلع والخدمات ، على أفراد المجتمع .. والملاحظ أن نفقات النظام السياسي تمثل فقط جزءاً رئيسياً من التوزيع . مثال ذلك ؛ النظر إلى الوظائف الحكومية كتوزيع بصرف النظر عن المرتبات والأجور ، أن هيكل الضرائب كتوزيع يمكن أن يعيد توزيع الدخول ، والثروات في المجتمع كفرض الضرائب

التصاعدية مثلا ، وجعلها نفقات تمويلية ، كذلك فإن خدمات كالتعليم ، يمكن أن تكون بمثابة توزيع مهم في زيادة تأخير النظام السياسى ، على توزيع الطبقات الإجتماعية في المجتمع . . . أيضاً النواحي التنظيمية يمكن أن تنتظر إليها من الناحية التوزيعية . والنظام السياسى أيضا يمكنه أن يوزع الألقاب الشرفية ، الحقوق القانونية بإعطاء ميداليات وأوسمة وغيرها .

٤ - المقصود الرمزية :

وتشير إلى تدفق الرموز من النظام السياسى للمجتمع ، والجماعة الدولية ، ويتمثل ذلك في الحفلات الرسمية ، التي تقيمها الدولة والأعياد القومية ، ومراسم تنصيب زعيم أو وفاة زعيم ، والحفاظ على الآثار القومية ، كما تقوم النخبة الحاكمة ، بتكوين وتأكيد قيم معينة ، يمكن بواسطتها ، تعبئة وحريك أحتياطي التأييد في المجتمع ، مثلا فعلت خطب تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية .

وتشير قضية الرموز الإجتماعية في البلاد المتخلفة مشكلة أساليب الاتصال ، فقد تستخدم النخبة الحاكمة رموزا لايفهمها ولايعترف بها المواطن العادى ، لأن رموز السلطة المحلية هي التي يقر بشرعيتها ، بحيث لا يكون لرموز السلطة القومية أو المركزية أى معنى أو دلالة وتأثير لديه . ومن ثم فإن القدرة الرمزية تعنى أيضا معدل التدفق الرمزى الذى ينساب من النظام السياسى إلى المجتمع والبيئة الدولية (١٠) ، وتضمن المخرجات الرمزية تنظيم النخبة القيم ورفع الأعلام والشعارات والاستعراضات العسكرية والنظب والبيانات السياسية وهذه القدرات الرمزية يمكن النظر إليها كنوع من التوزيع ولكن ذو طبيعة خاصة

لأنها نفقة ضئيلة مباشرة بالفئة النخبة ، ولكنها تعتمد إلى حد كبير على القيم ، والمعتقدات والشعبيّة ، والاتجاهات والتطلعات نظرا لفعاليتها .. والملاحظ أنه من الصعب قياس مدى فعالية المخرجات الرمزية هذه ، ولكن النخبة السياسية والصحفيين والعلماء كثيرا ما يحاولون أن يفعلوا ذلك بإحصاء الحشود والجمهير والشاهدين وتسجيل قوة واستمرار التصديق بدلا من إجراء مسح للاتجاهات .. وبطبيعة الحال فإن المخرجات الرمزية ليست نفس الشيء ، مثل القدرة الرمزية على أستخراج الرموز التي قد تكشف عن أن تكون مدبرة مهددة أو توحى بالثقة ، بل قد يتوقف أستقبالها . أنت كبار الملاك وكبار الموظفين قد يسقطوا ، والقوانين بل والدساتير قد تلغى ، والراديو والتلفزيون قد ينقطع إرسالها ومن ثم فإن الرمزية — في الدول الحديثة — هارمين ضئيل ، وقد لا يكون لها رنين على الأطلاق . وقد ترسل الرسائل الرمزية ولكنها لا تستقبل . أن رموز السلطة المحلية قد تكون هي الوحيدة التي لها الشرعية ، بينما المخرج الرمزي المركزي ، قد يكون ضئيل المعنى أو الاثر ، وهكذا فإن نشاط الحكومة في القيام بمروض وفي إصدار قرارات وألقاء خطب وبيانات للدولة ، لا تنجم إلى مستوى القدرة الرمزية ، ان أهمية قدرة رمزية عالية ، لنظام معين ، يجب الانتقل من شأنها وأهميتها ، فبواسطة خلق واستئثار حكيم لمجموعة من الرموز الشعبية والقومية ، يمكن للنخبة السياسية أن تحصل على الموافقة على السياسات ، التي تعتبرها ضرورية وأن كانت مؤلمة أو غير جاذبة في تقبلها . . . على سبيل المثال فإن الكلمات والشعارات على الطرق ، قد تستخدم القدرة التوزيعية والرمزية ليقوى بعضها البعض الآخر (الرمز كعلم أو راية النظام) ؛ لنشيد

القومى . . الخ وهكذا فالقدرة الرمزية هى القدرة على خلق رصيد سياسى .
بمعنى قدرة النظم على خلق وإبقاء رصيد من التأييد ، والدعم لدى
الجمهور ، وتتوقف هذه القدرة على عوامل أصلية ، مثل القدرة على
السلام ، والطمأنينة الفردية والجماعية . والقدرة على حسن توزيع
المنحرجات ، والثروة الاقتصادية ، والنجاح فى حل مشكلة قومية . كما
أن هناك وسائل ، وأساليب ، لخلق وتنمية الرصيد السياسى للنظام لدى
الجمهور ، مثل خلق مناسبات وطنية للاحتفال ، وأقامة الاستعراضات
العسكرية ، وأعطاء الاجازات القومية . ومن الواضح أن قياس قدرة
النظام على خلق رصيد يقوم على متغيرات يصعب قياسها وهى ترتبط بالعوامل
الاربعة الساب ذكرها وأن كانت مستقلة عنها من حيث أنها فى ذاتها
أحد العوامل الهامة فى إداء النظام السياسى (١١) .

(٥) القدرة الاستجابية :

وتشير إلى العلاقات بين متغيرات النظام بغض النظر عن مصدرها
(عملية أو خارجية) والمنحرجات ، ومدى قدرة النظام على الإستجابة
للمدخلات الجديدة التى تثيرها الظروف والمتغيرات الناشئة بسياسات
وقرارات ملائمة .

ان قدرات النظام السياسى فى جوهرها ما هى إلا أنماط العلاقة بين
المدخلات والمنحرجات فى إطار أداء معين للنظام ، ويمكن التمييز من حيث
جمال ممارسة التددات بين القدرات الداخلية والقدرات الدولية ، فالنظام
السياسى يمتلك وينشر نفس القدرات التى نحددتها عنها على المستوى الدولى
ولكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى ، فالقدرة التنظيمية الدولية
تبدو فى عمليات النزول والاستقبال لأقاليم ولشعوب من جانب دولة

لأخرى، والقدرة التوزيعية الدولية ، تتمثل في أنظمة الجمارك والتمريفات والمساعدات الفنية .

ويمكن تحليل المدخلات من ثلاث جوانب :

١ - من حيث الكم : حجم المدخلات .

ب - من حيث الكيف : (مضمون المدخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأيد أو الرفض للنظام السياسى) .

ج - من حيث المصدر : داخلى أو خارجى :

والتغير في هذه المدخلات على أى من هذه المستويات ، يؤثر بالطبع على عرجات النظام ، وعلى نمط السياسة ، ومن ناحية أخرى فإن الإختلال الوظيفى ، على مستوى العرجات ، يؤثر على نمط التنمية (١٧) السياسية ، عبر تأثيره على المدخلات ، ومن هنا يتضح دور النخبة الحاكمة التى يمكن أن تصبح عنصر الإبتكار والالهام فى المجتمع بمعنى إبتكار أهداف جديدة وتطور قدرات جديدة لتحقيق هذه الأهداف .

وتتباين ردود فعل النخبة الحاكمة فيما يتعلق بالمطالب الجديدة ، فهى قد تحاول التكيف وإقامة النظام Adaptive أو ترفض المطالب الجديدة ، بشكل مباشر وصرح ، وتمارس سياسة عدم الإكتراث ، واللامبالاة تجاهها Regective أو تحاول نتيجة مجزما عن الاستجابة لهذه المطالب بطريقة مباشرة أن تقوم بعملية تسوية عن طريق الاستجابة إلى مطالب أخرى .

• Substitutive

مؤشرات النظام السياسى والتجاوب الشعبى :

والملحظ أنه إذا كانت القدرات الإستخراجية ، والتنظيمية ،

والتوزيعية ، والرمزية مجرد طرق لوصف أنماط من المدخلات النظام السياسي في البيئة المحلية والبيئة الخارجية فإن القدرة على التجاوب هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات . فالتجاوب الشعبي له أهمية كبرى عند علماء السياسة ، في تحليلهم لقياس ، وتفسير والتنبؤ في النظام السياسية . ومن المؤكد أن كثيراً من الأحكام التي تصدر عادة عن الدكتاتوريات والحكومات الإستبدادية والشمولية قد بنيت على أساس تقدير مدى التجاوب . وفي الحقيقة فإن معظم النخبة السياسية الحديثة ، تدعى بأنها تعطي الشعوب ما تريد من النظر عن مدى التجاوب الذي يبدونه ، أن هناك نوعاً من المطالبة للتجاوب الكلي ، حلت محل العادة أو المعتقد الديني ، كالأسس الشرعية للتأييد ، والطاعة الشعبية ، ومما كانت الطريقة ، فإن كل نظام سياسي يتجاوب مع شيء . قد يكون هذا الشيء مجموعة من الضغوط ، والمطالب الداخلية ، والخارجية ، وأمثلة هي : مع من يتجاوب النظام ؟ وما هي مجالات السياسة التي يتجاوب معها ؟ كيف يستطيع النظام أن يحافظ على نمط السلوك المتجاوب ؟ وهكذا في إمبراطورية ييوقراطية ، فإن الأذلة الحكومية قد تخضع لزوجة ملك إمبراطور ؛ وحاشيته ، وعدم إهتمام كبير بالمطالب والضغوط — إن وجدت — من موارد أخرى بمعنى أن النخبة السياسية تشكل تقريباً المورد الوحيد لمدخلات السياسة ، ويوصف هذا النظام عادة بأن قدرته على التجاوب منخفضة ، على الرغم من أن الموارد الخاصة لمدخلاته ، (النخبة) مازالت محلاً للإهتمام والدراسة . وبالمقارنة فإن نظاماً سياسياً ذا مجموعة قوية ناجمة من جماعات المصالح والأحزاب السياسية التي تتأثر بها وتتجاوب معها النخبة عند وضع السياسة يمثل نظاماً ذا قدرة عالية على التجاوب ، ولكن هناك

بطبيعة الحال مدى واسع للتجاوب يقع بين هذين الحدين ؛ ... ونحن نشير فقط إلى بعض الإمكانات في هذا المجال .. فأولاً يجب أن نحدد ما هي الجماعات التي تشترك في تشكيل الطلب على النظام السياسي ؟ وما هو نوع الإستجابات التي تقوم بها النخبة ؟ وهكذا فإن المطالب يمكن حصرها في مجموعة صغيرة من أصحاب الأملاك أو المال أو الضباط العسكريين وأعضاء النخبة السياسية كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية (١٣) . أو قد يكون هناك مجال واسع . والطلب ، من معظم مجموعات المجتمع ؛ ولكن جماعات خاصة أفريقية عنصرية أو دينية يمكن إستجابتها ، من عملية التدخلات السياسية ، كما هو حال السكان الوطنيين في جنوب أفريقيا الذين يشكلون أكثر من ثلث السكان ، وأيضاً حالة الزوج في كثير من الولايات المتحدة الأمريكية . إن الهياكل والجماعات الثقافية ، التي تستمر خلف أداء عمليات التحويل الداخلية ، للنظام السياسي لها تأثير كبير على قدرته الإيجابية على التجاوب ، فإذا كانت هناك جماعات منظمة جيداً ، يمكن أن يكون لها إحصالات خاصة بالنخبة السياسية . فإنه من المتوقع أن يكون النظام متجاوباً مع مطالبها أولاً وليس مع مطالب الجماهير الشعبية ، إن التكتلات البشرية يمكن إثارها إلى حد العنف والاضطرابات قبل أن يكون لها أثر .

إن مطلباً سياسياً معيناً لاحتياجات معينة ، قد يواجه النظام السياسي في شكل إستجابة ، والتي لا تقدم فقط مزايا مباشرة معينة ، ولكن تمثل إستجابة النظام في هذا المجال . أن النخبة السياسية توافق على أن الهياكل السياسية لديها المسؤولية لمواجهة إحتياجات معينة ، وأن تضع أذواراً سياسية معينة مركبة مستمرة لمواجهة إحتياجات مستمرة ، وهكذا يصبح

التجاوب أوتوماتيكياً ، فقد تكون هذه الأفراد والجماعات مازالت تطالب بالتدخل الحكوى ، أو تظهر أنها تجابه معايير معينة ، كأن تظل بدون عمل لمدة عدة أسابيع ، لتحصل على تمويض عن عدم التوظيف أو أن توجه الاستجابة مباشرة لقياس معين من الاحتياجات وتحصل البيروقراطية على المعلومات التى توضح ضرورة الأداء فى هذا الصدد . فرجال الأمن الذين يقومون بالتفتيش على الأطمعة فى وزارة التموين ، أو الزراعة يستمرون فى أداء عملهم ، وحتى ولو لم تكن هناك شكوى معينة .

إن قدرة النظام على الاستجابة للمطالب الشعبية ، تعنى قدرة النظام على الاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية المختلفة . ونلاحظ أن هذه القدرة أكثر صعوبة فى قياسها بالمقارنة بالقدرات السابقة . لأنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية . حيث أن الاستجابة ، هى الوجه الآخر لعملية المشاركة . وهنا نجد أن قياس هذه القدرة يتوقف على نسب وصلات بين الجماعات الاجتماعية والفئات والطبقات لتحديد علاقاتها بمراكز السلطة ويرى جابريل الموند^(١٤) أنه رغم صعوبة هذا الجانب فى عملية تقييم النظام السياسى إلا أن تطور أساليب البحث فى العلوم الاجتماعية والدقة المتزايدة فى نتائج الأبحاث الميدانية وأساليب الملاحظة والقياس يمكن أن يعطى الأمل فى أن تم عملية تقييم أداء النظام السياسى بناء على هذه المحددات .

(٦) القدرات الدولية :

وأينا كيف أن النظم السياسية تتفاعل مع البيئة المحلية ، ومع النظم السياسية فى البيئة الدولية . إذن يجب أن ننظر ليس فقط إلى النظم

السياسية في أداؤها المحلى ، بل والدولى أيضاً (١٥) ... وفي البداية يمكن استخدام نفس نماذج القدرات ، لتحليل سلوك النظم السياسية في البيئة الدولية ، فيمكن أن نتحدث عن القدرة الاستخراجية الدولية ، بمعنى دخول النظام من التجارة الدولية ، أو السياحة أو فوائد رؤوس الأموال المحلية في الخليج . والمنع والهباء من الدول الأجنبية ، ورسوم الخدمات من الأجانب ... هذه هي بعض مظاهر القدرة الاستخراجية للنظام السياسى من البيئة الدولية . أيضاً يمكن أن نتحدث عن القدرة التنظيمية للنظام ، في المجال الدولى ونعنى بها مدى قدرة النظام على التغلغل في نظام آخر وتوجيه سياسته وتسمى هذه الدول الكواكب التى تسمى في فلك دولة معينة . أما القدرة التوزيعية فقد تأخذ شكل إعانات ومنح وقروض ومساعدات فنية يقدمها النظام الى النظم الأخرى . أما القدرة الرمزية الدولية فهى تقاس بمدى فعالية تدفق الشعارات ، الصور ، البيانات السياسية من نظام الى نظام آخر ، فبعض النظم يهبها مكانتها الدولية في الخارج ، ولذا فإنها تتابع ما يفشر في الصحف الأجنبية عنها بعناية ، وتتابع أيضاً ما يذاع في الاذاعات الأجنبية عنها . وبذلك أيضاً يتضمن دراسة الرأى العام الخارجى والانعكاسات الأجنبية لأنها تتأثر بما يقوله النظام أو يفعله ، ذلك أن التأييد في التصويت في الأمم المتحدة وتأييد التحرك الدبلوماسى ، بل والتحرك العسكرى تتعلق إلى حد كبير بالقدرة الرمزية للنظام في المجال الدولى .

كما يجب أن نهتم أيضاً بمدخلات القدرة الدولية ، إن القدرات الدولية ، الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية والرمزية للنظام السياسى قد تأخذ شكل مدخلات من الطلب والعرض في نظام سياسى آخر ،

والعلاقة بين المدخلات الناشئة من النظم السياسية الأخرى في المحيط الدولى ، والخرجات لنظام سياسى معين فى المحيط الدولى ، يمكن أن نطرق إليها على أنها القدرة الإيجابية للدول لهذا النظام .

إن لحص تدفق الأداء من النظام السياسى البريطانى إلى البيت الدولى ومن البيت الدولى إلى النظام البريطانى يمكننا أن نميز قدراته الدولى وفقاً لمعايير مختلفة .

ومكذا فإن القدرة الدولى المتجاوبة تكون هى القدرة التى يكون فيها الطلب على النظم السياسيه الأخرى بنفسه معينه يتفق مع مطالب النظم السياسيه الأخرى ، أن دراسة أنماط التفاعل المختلفة بين النظم السياسية ، وفقاً لتفادج القدرات هذه ، يجب أن تكون أكثر فعالية فى التمييز - عن الماضى - والفرق بين السياسات الخارجيه للنظم السياسيه المختلفة .

إن هناك مجموعة من العلاقات بين قدرة وأخرى ، فيما يتعلق بالبيئة المحلية ، كما أن هناك نوعاً من العلاقة ، بين نماذج القدرات المحلية والقدرات الدولى ، ففى سبيل المثال ، النظام السياسى ذو المورد العالى من القدرة الإستراتيجية المحلية ، قد يستطيع أن يطالب بالكثير من النظم السياسية الأخرى ... ورغم ذلك فإن القدرة الدولى للنظام ، لا يمكن أن نستخلصها مباشرة أو نستنتجها مباشرة ، من القدرة المحلية ، والعكس صحيح ، وعلى الرغم من أن هناك علاقات هامة بين الاثنين ، فيجب أن نطرق إلى التدفق الفعلى ونكتشف حقيقة هذه العلاقات فى كل حالة على حده .

« الموند » بين الدراسة التجريبية والقيم المعيارية :

ويرى الموند أن هذا الأسلوب العلمى فى تقييم أداء النظام السياسى يستطيع أن يحل المشكله الصعبه الخاصه بالعلاقه بين الدراسه التجريبية وبين القيم للمياريه فشكله العلم أنه يجب أن يعتمد عن مجال القيم لأن هذا المجال يدخلنا فى الفلسفه حيث أن القيمه هى شئ بشئ وهو موضوع يخضع فى النهايه للتقدير الشخصى والتفضيل الذى لا أساس موضوعى له .

على أن الموند يرى أن هذا الأسلوب التقييمى يستطيع أن يتخطى هذه العقبه وأن يخلق جسراً يربط ما بين الدراسه العلميه للظواهره السياسيه والتقييم السياسيه مثل العداله والحرية والرفاهيه . فهو يرى أنه بتطويع هذا الأسلوب فى الحكم على النظام السياسيه وتقييمها يستطيع أن يصل إلى قياس العداله والحرية باستخدام أسلوب تجريبي ومؤشرات عديده يمكن أن ترتبط بالظروف المحليه والدوليه المجتمع والنظام السياسى بحيث يمكن أن يقضى إلى رأى فى عداله نظام سياسى معين ومدى إلتزامه بقيمه الحرية السياسيه وقد يختلف كثيرون مع الموند ويرون أن هذا الطموح مبالغ فيه فشكله نقيم لا يمكن أن نحل بوساطه الأسلوب العلمى .

ويجب فى هذا المجال التأكيد على أهمية إدخال القدرات بالنسبه للنظريه السياسيه للمياريه أو القيميه normative political theory من حيث ربطها بالدراسه العلميه ، وسد الفجوه بين الجانب المياري أو التقييمى والجانب العلمى من الدراسه السياسيه كما أن مدرك القدره يمكننا من بحث العلاقه بين القدرات الداخليه والدوليه بطريقه أكثر علميه ، وكذلك معالجه العلاقه بين القدرات السياسيه المختلفه ، أو علاقه القدرات السياسيه بالقدرات الاجتماعيه الأخرى ، على أساس أن النظام السياسى هو أحد

الأنظمة التابعة أو الفرعية في المجتمع ويمكن للدراسات التي تنهج هذا المنهج أن تصدى لعدد من التساؤلات من بينها :

(١) الكشف عن مقارنة قدرات النظم السياسية من حيث تدفق

المدخلات والمخرجات من البيئة المحلية والدولية على السواء .

(٢) الكشف عن مقارنة الأبنية والعمليات التي تحول المدخلات إلى

مخرجات .

(٣) الكشف عن ومقارنة عمليتي التحديد والتنشئة السياسية اللتان تحافظان

على استمرار توازن النظام السياسي ، وتمكنه من إدامة ذاته

والتكيف مع عناصر التغير ، التي تلعب من داخله ، أو تلك

القادمة من البيئة المحيطة به .

ومن ثم يمكن القول بأن تحليل القدرات يقدم لنا مؤشرات لنظرية

في التنمية السياسية تمكننا من الربط بين أداء النظام السياسي في بيئته

الداخلية والى من ناحية ، والخصائص الثقافية المتميزة له من ناحية

أخرى ، وأبنية النظام من ناحية ثالثة وأن المتغير Variable في مستوى

القدرة يتحدد بنتيجة التفاعلات بين المدخلات وهذه العناصر الثلاث .

إن تحليل القدرات إذن يتناول جانب المخرجات من النظام السياسي

ويشور التساؤل عما إذا كانت كل القدرات على درجة واحدة من الأهمية ؟

بعبارة أخرى ما هي القدرات التي يجب زيادتها وتطويرها حتى يبرز

الحديث عن تنمية سياسية ؟

وهناك تساؤل ثان يدور حول ما إذا كان من الممكن لنظامها أن

« ينمو » بمعنى زيادة القدرات اللازمة لمواجهة التغير وحل المشاكل دون

أن يكون بالضرورة « حديثاً » ، أو « عصبياً » ، الأمر الذي يفرض على

تحليل القدرات المزد من التحديد بخصوص أى نوع من التغير ؟
وما نوع القدرات المطلوب زيادتها ؟ وهل توجد نقطة يمكن القول عندها
بأن النظام توقف عن النمو ؟

يرتبط بذلك إنتقاد آخر ، فى غياب تحديد كمى للقدرات فإن هذا
التحليل ينتهى إلى القول بأن التنمية السياسية هى قدرة النظام على البقاء

إتجاهات التحليل السياسى :

إلى جانب تحليل جابريل الموندى يرى البعض أن هناك إتجاهات ثلاثة فى التحليل
السياسى . الإتجاه الأول يعبر عن الرغبة فى تحويل ميدان الدراسات السياسية
إلى علم حقيق وذلك بواسطة تكديس المعارف وفق أساليب محددة ، فيه أن هذا
الإتجاه لم ينل سوى موافقة الأقلية . أما الإتجاه الثانى فيؤكد أن هدف التحليل
هو إكتشاف نوع من المذهب الإنسانى ، - على حد التعبير الفرنسى ،
بمعنى أن التفكير الحدى المبني على التجربة هو أفضل السبل لبولوج
نتيجة ، وهذا الإتجاه هو الآخر لم ينل سوى تأييد الأقلية ، أما الأكثرية
الساحقة من الباحثين فى علم السياسة فقد أعلنت تأييدها لطريقة ،
إختيارية تساعد على إنتقاء أفضل نظريات الإتجاهين السابقين بإختيار
طريقة الحل الوسطى بمعنى المزج بين الإرتباط الإحصائى والحكمة الموجهة
وهو ما يجعلنا نتعرض ضمناً على الأقل لخطر الوصول إلى وضع تتمدد
فيه النظرة التقريبية ويساعد على إدراك إزدواجية كلتا النظريتين ، فى علم
السياسة المعاصر ومن خلال الإعتبارات الأساسية الآتية :

أولاً : الموضوعية :

يتأرجح علم السياسة بين التوصية الأخلاقية والشرح الموضوعى ،
ومذا التعموض يفصل علم السياسة ليس فقط عن العلوم الفيزيائية

والطبيعية ولكن عن فروع أخرى من المعرفة الإنسانية كعلم النفس وعلم الاقتصاد ، ومن الثابت أن الشئون الأخلاقية تزد أحيانا بحوزة هذه العلوم بشكل مجزئ ، مثال ذلك المحاولات غير الناجحة التي بذلتها مدارس إقتصاد الرفاهية Welfare Economics وقليلون هم الاختصاصيون في العلوم الاجتماعية الذين يرفضون اليوم أن تنحصر مهمتهم في عرض سبب العلاقات الاجتماعية وليس في إقترح مبادئ تساعد المجتمع على الوصول إلى أفضل نظام ممكن وهذا الميل إلى التحليل الإيجابي يتعرض للتقد حين يتطرق إلى الأحداث السياسية . وهنا تتضح ضرورة الالتزام بالموضوعية والحياد ، وهذا شيء نادر في قطاع علم السياسة فأكثرية المناقشات والتأكيدات الشائعة التي تدور حول الحياة السياسية ترتدى طابع التحزب والتعصب المفرط فكل شخص يدعى أنه أصبح يعرف هذه الحياة السياسية ، غير أن هذه المعرفة في حقيقتها ليست سوى كتلة ضامنة من الإنفعالات والرغبات والأحكام الخوية المتميزة .

ثانياً : التجربة :

من الخطأ الاعتقاد بأن العالم التطبيقى يتمتع بملكة فهم تفوق العالم النظرى . ونظرة رجال السياسة تقف في الغالب عند بعض أوجه الأساليب الحكومية وعند مسائل ثانوية يتعلق بها سبب مهمتهم وهم يفتقرون إلى اوقت الكافي ليفكروا تفكيراً نظرياً كما تموزم لقدرة على إستخدام المبادئ النظرية المجردة ، والمجهود التي يستطيع رجال السياسة تقديمها لا تعدى في الحالات العادية (المقابلات - المذكرات - التصريحات) وهذه - المادة الخام - لا يمكن إخضاعها لعملية إنتقادية دقيقة أضف إلى ذلك أثر العوامل الخفية في السياسة وخاصة في الدول الشمولية والدكتاتورية

حيث يعتمد التعرف - مثلا - على تحديد الأهداف الحكومية بواسطة تحليل الصحافة أو أجهزة الإعلام الأخرى بمعنى أن الملاحظة لا تساعد على معرفة كل نواحي التحليل، ومثال آخر هو السلوك الانتخابي ومفارقاته الخطيرة .

ثالثا : إتساع ميدان التحليل السياسي :

مثل إنتشار الوظائف الحكومية وإتساع رقعة العلاقات العامة وظهور ما يطلق عليه بالمجتمعات الكلية التي لا يمكن تشييدها - مع ذلك - بالذكائيات المعروفة ولا بد من الإشارة إلى المواد ذات الطابع السياسي التي تقدمها بكميات متزايدة علوم كالناريخ والفلسفة والإقتصاد والقانون والإجتماع وهنا تفتأ مشكلة إدخال المعطيات الخاصة بمجتمعات مختلفة عن مجتمعاتنا في التفسير ، وبدى أن العالم النظري لا يتوصل بشكل حقيقي إلى الإلمام بمبدأ أن علمه الواسع المأما وقتياً إلا إذا بذل جهوداً مستمرة وإذا أعد بشكل خاص إطاراً للعمل يستوعب جميع الحقائق المكتشفة ، والافتقار إلى هذا الإطار يوضح الصعوبات التي يصادفها علم السياسة في حالة تتبع الحركة السياسية وتفسيرها . فعلم السياسة يشكو من سوء التنظيم ولو كان منظماً كبقية الفروع لنغلب على هذه الصعوبات والسبب هو أن الإدارة التحليلية غير كافية كما أن الصياغة النظرية تنقص بالضعف ، وفي هذا الخصوص تجدد الإشارة إلى أن العلماء الأمريكيين قد بذلوا جهودهم للبحث عن الوقائع غير أنهم قد بالغوا في كلامهم عن مذهب متطرف يعتمد على الوقائع أما العلماء الأوروبيون فإنهم لم يصلوا إلى هذا الحد رغم إعترافهم على دراسة الأحداث دراسة واقعية .

٦ - ماهية النظام السياسى ومن أين يستمد قوته ؟

يرى فريق من الباحثين إستقلال علم السياسة ، *Political Science* عن سائر أنواع المعرفة فى حقول العلوم الاجتماعية ، غير أن هناك من العلماء السياسيين من يجمعهم قاسم مشترك من أن النظام السياسى وهو فرع من علم السياسة إنما هو جزء من النظام الاجتماعى وهذا الاتجاه يسلّم بوجود صلات بين علم السياسة من جهة وبين سائر أنواع المعرفة فى العلوم الاجتماعية من جهة أخرى ، وبالتالي فإنه فى داخل النظام السياسى نجد تشابكاً فى مكونات متعددة من إجتماعية وثقافية وإقتصادية وعقائدية ونفسية وتاريخية وقانونية وجغرافية كما وأن مقدار التقدم الفنى والحضارى يؤثر فى النظام السياسى أيضاً ، وكل ذلك مرجعه إلى أن النظام السياسى إنما يفتأ وينمو ويحيا فى محيط ، وهذا المحيط هو العوامل والمكونات المشار إليها والنظام السياسى ليس بمعزل عنها وإنما هو يتفاعل معها وفيها : تؤثر فيه ويؤثر فيها (١٦) ، ومن هنا أصبح النظام السياسى لا يقتصر على المشاكل الدستورية وإنما يشمل أيضاً الابنية السياسية غير الرسمية وعمليات الاتصال ، كما أصبح ينظر إلى النظام السياسى كجزء من النظام الاجتماعى الكلى وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالتنظيم الاقتصادى ونظام القيم ، وفى نفس الوقت فإنه يؤثر فى النظم الأخرى عن طريق ما يمارسه من رقابة سلطوية (١٧) على النظام الاجتماعى الكلى من خلال الإكراه المادى المشروع والتخصيص السلطوى للقيم ، ويمكن إجمال الوسائل فى داخل أى نظام سياسى فى ملكية الأرض أو الملكية بصفة عامة والجيش والجماعات الدينية ووسائل الإعلام والسيطرة على عمليات صنع القرارات ، وقد ينطب عنصر على آخر فى داخل النظام

السياسى فقسود وسيلة على أخرى ، كل ذلك يسهل وفن طليمة النظام السياسى ومقدار تقدمه .

ويستمد النظام السياسى قوته وشميته من القرارات التى يتخذها الترجيع كفة المصلحة العامة على المصالح الخاصة وتحقيق العدالة والأمن فى الدولة ، فنحن أعضاء فى المجتمع وعلى مباشرة بتنظيمات تمارس أنشطة متعددة كالحكم والقضاء والتشريع وجباية الضرائب وحفظ الأمن ، ومن الثابت أن هذه التنظيمات لها تأثيرها على أحوال حياتنا فضلا عن أن هذه التنظيمات لا توجد فى فراغ ولا تؤدى وظيفتها فى عزلة ودائما تتداخل وتتفاعل وتربط بعضها ببعض داخل بناء السلطة والنفوذ أو التأثير يطلق عليه : الحكومة Government ، وتشير الحكومة بالتالى إلى تنظيم الأفراد والجماعات فى مجتمع بعينه عن طريق جهاز يضم طائفة من الموظفين فضلا عن القواعد القانونية المقررة فى المجتمع ، والحكومة بهذا المعنى ليست كيانا جامدا وإنما هى عملية ديناميكية ذات نشاط منظم ، وهى جهاز يحقق التواصل بين الشعب وأصحاب السيادة ولها الحق فى وضع القوانين وحماية الحرية السياسية والمدنية وعادة ما تضم الحكومة ثلاثة فروع أساسية تنفيذية وتشريعية (١٨) وقضائية .

ومن الثابت أن أى نظام سياسى لا يستطيع البقاء بدون قوة كافية لإلزام الأفراد والجماعات على الإمتثال لقراراته ومن ناحية أخرى فإن هناك إعتبار أساسى بالنسبة للنظام السياسى وهو أنه يسمى لإستمراره ، ومن هنا تأتى أهمية قوة النظام السياسى فى الحصول على طاعة الأفراد سواء بالنسبة لقبول القرارات الصادرة عنه أو الإعتراف به كسلطة عليا ، والملاحظ أنه إذا لجأ النظام السياسى إلى تخويف الأفراد وفرض سيطرته

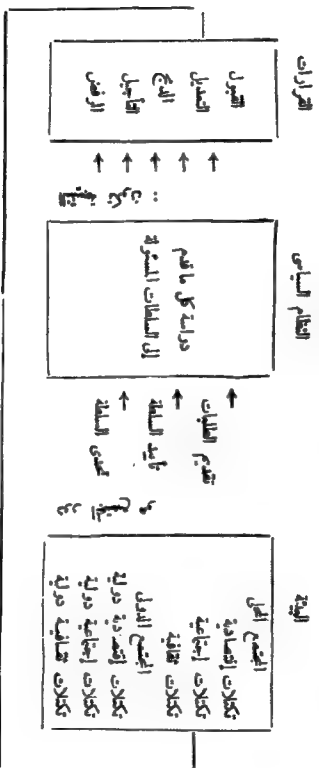
عليهم فإنه يكون معرضاً للخطر ويصعب عليه أداء مهامه في جو مضطرب بالخوف والاضطراب النفسى . ويمكن أن نسوق العوامل (١٩) الآتية دليلاً على الأسباب التى يستمد منها النظام السياسى قوته وشعبيته :

١ - طاعة النظام السياسى لأن العادة جرت على إحترام القرارات الصادرة من القيادة السياسية .

٢ - قبول كل الاجراءات التى يتخذها النظام السياسى بطريقة عفوية لأن الأفراد تتفق كاهلة فى الرئيس .

٣ - الخوف من العقاب يعتبر أيضاً أحد العوامل الاساسية لقبول القرارات التى يتخذها النظام السياسى ولكن الأفراد الذين يرضخون للقوة فقط لا يعتبرون أوفياء ومؤيدين حقيقيين لنظام الحكم السائد . ومن البديهي أن العوامل السابقة بالرغم من أنها قد لا تتوافر كلها فى أى نظام سياسى معين إلا أن التأييد الذى للنظام السياسى يأتى من مصادر متعددة وبذلك يتحصن من تدعيم نفوذه وكسب ثقة مختلف الهيئات الإجتماعية من منيعين ومثقفين وعمال وفلاحين وطلاب ، كذلك نجد الإشارة إلى أن هناك خصائص لكل نظام سياسى من الصعب إرضاح مفرداتها فى كل نظام سياسى عن حده ولكن يمكن إجمال هذه الخصائص فى أربعة هى : الشكل أو البناء والهدف أو الغور والتمتعص وتعتيد التركيب ، وهذه الخصائص متواجدة فى كل النظم السياسية بصرف النظر عن إنسانها بالتقليدية أو بأنها نظم متقدمة وبصرف النظر أيضاً عن العقيدة السياسية التى تحكم طبيعتها والقرارات السياسية المتفاعلة مع النظام السياسى ودائخله (٢٠) .

الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي



إجابة النظام السياسي في شكل قرارات

الفصل الثامن

المفاهيم المختلفة للنظام السياسى^(١)

١ - تمهيد : نعود مرة أخرى للسؤال . . ما النظام السياسى ؟ كيف يمكن التعرف على أبعاده وحدوده ؟ ما الذى يكسب النظام السياسى شخصيته المميزة وخصائصه التى تحدد قسماته ؟ يختلف علماء السياسة فى تفاصيل هذا التعريف إلا أن هناك شبه أجماع على ربط النظام السياسى باستخدام أدوات الاكراه المشروع فى الجماعة السياسية .

فايستون Easton يحمل محور أهتمامه سلطة تخصيص والمويل Laesswell وكابلان Kaplan يحملان محور أهتمامهما الحرمان القاسى وداهل Dahl يحمل مراكز أهتمامه القوة وسلطة الحكم ، كل هذه المفاهيم تدور حول الارغام الشرعى للقوة مثل حق الجزاء الاكراهى ؛ وكثيرون يتفقون مع Max Weber فى أن القوة والاكراه للمشروع هما الخيط الذى يظهر فى أثناء وظيفة النظام السياسى وعمارته لدوره وهى التى تعطيه وتكسبه سمعة خاصة وبمأسكا وانسجاما كنظام . فالسلطة السياسية فقط هى التى لها الحق المشروع وللقبول لاستخدام الاكراه الذى تنبـ فى وتؤسس عليه علاقة الأمر والطاعة ، فالقوة هنا مشروعة لأن مبرراتها ومبررات أستخدامها من طبيعة مشروعة . . وهكذا نجد أن التدخلات التى تلمس داخل النظام السياسى كلها تتعلق إلى حد ما بالاكراه الطبقى المشروع سواء كانت هذه المطالب للحرب أو لتقديم تيسيرات وخدمات ترفيحية . . . كما أن المخرجات التى تتدفق من النظام تتعلق

وتصل إلى حد كبير بالأكراه الطبيعي المشروع ، مهما كان بعد العلاقة ،
ومكنا فإن التسييرات الترفيفية العامة تساندها عادة الضرائب وأى أخلال
أو شرق للنظام أو التنظيم الذى يحكم استخدامها يعد أساءة إلى
الشرعية ، ونحن حين نتحدث عن النظام السياسى نأخذ فى الاعتبار كل
انفعالات التى تؤثر على استخدام أو التهديد باستخدام الأكراه الطبيعي
المشروع . . فالنظام السياسى لا يتضمن فقط المؤسسات الحكومية كهيئة
التشريعية والمحاكم والدوائر الإدارية ، بل كل الهياكل ذات المظهر
السياسى وبين هذه الأشكال لها صفة التقليدية كصلات القرابة والتجمعات
ذات المظاهر العدائية كالقتل ، والشغب والمظاهرات ، والمنظمات غير
الرسمية أيضا كالأحزاب وجماعات المصالح الخاصة ووسائل الاتصال ،
فنحن لا نذهب أن النظام السياسى يهتم فقط بالقوة والأكراه وإنما
علاقته بها هى خاصيته المميزة وسنتم الرئيسية ، قد تهتم النخبة السياسية
بأهداف معينة كالتوسع القومى أو الأمن الاجتماعى والرفاهية الإجتماعية
إلا أن فرض سيطرتها على جماعات أخرى يريد من أهمية المشاركة
الشعبية فى السياسة ، إلا أن أهتمامهم بهذه القيم كسياسيين يتعلق بالأعمال
الحيرية الضرورية كوضع القوانين وتنفيذها وسياسة الدفاع والسياسة
الخارجية والضرائب . أن النظام السياسى ليس هو النظام الوحيد الذى
يضع القواعد ويفرضها ، إلا أن تنفيذ القواعد يذهب إلى حد الأكراه على
الطاعة والخضوع ، هناك مجتمعات بها القوة المقبولة وهى استخدام
الأكراه الطبيعي منها الأسرة والعشيرة والهيئات الدينية وغيرها إلا أن
هذه النظم السياسية هى من طبيعة عامة وتقارن بالسياسات التى فيها نوع من
الاحتكار للأكراه الطبيعي المشروع . . هذا فيما يتعلق بنصف المصطلح

د السياسى ، ... فإذا قصد د بالنظام (٢) ، ؟ قصد بالنظام الاعتماد للتبادل الاطراف الذى يوجـد من نوع ما بينه وبين البيئة ، وقصد بالإعتماد المتبادل أنه إذا ما تغيرت مواصفات وخصائص جزء من النظام فإن كل الاجراء الأخرى والنظام ككل يتأثر ... وهكذا فمتما تأكل عجلات سيارة فإن السيارة تحرق الزيت وعمل باقى أجزاء نظام السيارة يتدهور ومن ثم تقل وتضعف قوة السيارة . مثال آخر قد يحدث نشاط متزايد فى نمو الأعضاء وذلك عندما يتأثر أو يتغير نظام التدد بما يؤثر هذا التغيير على النمو ككل على وظائف باقى أجزائه الجسم وعلى السلوك العام للجهاز ... وفى النظام السياسية يتغير ظهور أحزاب جماهيرية أو وسائل اتصال جماهيرية فى إزاء كل الهياكل الأخرى فى النظام ويؤثر أيضاً على القدرات العامة للنظام فى البيئة المحلية والدولية ، بعبارة أخرى عندما يتغير أحد المتغيرات فى المجمع أو النوعية فى النظام فإن المتغيرات الأخرى تكون عرضة لضغوط وتغيير أيضاً ، ويغير النظام نموذج ونمط أدائه أو يخضع الجزء للنظام عن طريق الأجهزة المنظمة (٣) . أما البعد الثانى لمفهوم النظام هى فكرة الحدود ، فإن النظام يبدأ عند نقطة ما وينتهى فى مكان ما ، وعند دراسة جهاز أو سيارة يكون من السهل نسبياً أن نحدد أبعادها وأن نعتين التفاعل بينها وبين البيئة ، الغاز يذهب إلى د التنك ، ويقوم الموتور بتحويل الطاقة وتحرك السيارة . ولكن عندما ندرس النظم الإجتماعية التى تشكل النظم السياسية أحد أنواعها فإن مشكلة تحديد الأبعاد لا تكون بمثل هذه السهولة والبسر . ، فالنظم الإجتماعية لا تكون من أفراد بل من وظائف وإدار . على سبيل المثال د الأسرة ، مثلاً تكون من وظائف ؛ وظيفة

الأب وظيفة الأم وظيفة الأبناء . . فالأسرة مجموعة من الوظائف المتداخلة لأعضائها ولكن قد يكون لأعضاء وظائف أخرى خارج الأسرة . . في المدرسة في دائرة العمل ، في الحرب . . النخ وبنفس الطريقة فإن النظام السياسي يتكون من وظائف متداخلة للمواطنين ، لمرطابا ، للناخبين ، للمشترعين ، للبيروقراطيين ، للقضاة . . . ونفس الأشخاص الذين يؤدون هذه الوظائف في النظام السياسي يؤدون أدوارا أخرى في نظم لاجتماعية أخرى كالأسرة والجمعيات الخيرية . . . ولكن إذا قام الأفراد بالاتصال السياسي وكونوا جماعات مصالح ويصوتون أو يؤدون الضرائب فانهم ينتقلون هنا من أدوارهم الضيق سياسية إلى إدوار سياسية ، ففي أيام الانتخابات عندما يترك المواطنون مزارعهم ومكاتب دوائهم ليذهبوا إلى أماكن الانتخاب فانهم يعبرون الحدود من الاقتصاد إلى السياسة . . . مثال آخر قد يحدث الانتقال من النظام السياسي عندما ينخفض الدخل الحقيقي للجماعة معينة نتيجة للتضخم ؛ عندما يحدث هذا التغير في الوضع الاقتصادي لهذه الجماعة فانه يتحول إلى مطالبة بسياسة عامة ؛ عندئذ يحدث التفاعل بين الاقتصاد والسياسة إذ تتحول وتقل حالة نفسية وسلوكية معينة ناجمة عن التغير في الموقف الاقتصادي إلى مطالب على النظام السياسي ، مطالب على النقابات العمالية وعلى رؤساء جماعات الضغط للمطالبة بإجراءات خاصة تتخذها الهيئة التشريعية أو الإدارة التنفيذية هذه العملية يمكن أن نسميها عبور من حدود النظام الاقتصادي إلى النظام السياسي ، وهكذا فإن حدود النظم السياسية وأبعادها ليست أبدا أو حدودا جامدة وإنما هي عرضة لتذبذبات وتقلبات وتغيرات هائلة عتيفة نسبياً وفي أثناء الحرب تتسع

هذه الحدود لإضمام عدد كبير إلى المجهود الحربي والخضوع الشركات والمؤسسات لتنظيمات معينة ولا اتخاذ إجراءات أمن داخل . . أيضا أثناء العملية الانتخابية تنسج هذه الحدود إذ أن الناخبين يصبحون نياسيين لمدة يوم واحد وبالعودة للظروف الطبيعية فإن حدود النظام تكتمش . أن مشكلة أبعاد وحدود النظام السياسي مسألة لها اعتبارها إذ أن نظرية النظم عادة ما تقسم عمليات النظام إلى مراحل ثلاث : المدخلات - التحول - المخرجات . أى مجموعة من الإجراءات المتفاعلة - أى نظام يتأثر بعوامل بيئية . ويمكن أن تنظر في هذا الصدد أن المدخلات والمخرجات التى يشابه ويشترك فيها النظام السياسى بالنظم الاجتماعية الأخرى فى معاملات بين النظام والبيئة ، وتفسح عمليات التغير فى النظام السياسى داخلية عندما نتحدث عن مصادر المدخلات فإن العدد والمضمون للمخرجات وكيف تتدفق من النظام السياسى لتؤثر على النظم الاجتماعية الأخرى . . عندئذ تكون نتحدث عن حدود النظام السياسى وأبعاده .

٤- تعريفات دافيد إيستون وجابيريل المونه وهارولد لاسويل :

يعرف دافيد إيستون النظام السياسى بأنه مجموعة الظواهر التى تكون نظاماً فرعياً من النظام الاجتماعى النظام الرئيسى ، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالانشاط السياسى فى الجماعة باعتبارها جزءاً من حياة هذه الجماعة (النظام السياسى) وهى تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيم الجماعة السياسية والسلوك السياسى (١) ، ويرى إيستون أن حدود النظام السياسى يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التى تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع ومن ثم فإن كل عمل

اجتماعى لا تتوفر فيه هذه الخصيصة لا يعتبر داخلاً في مكونات النظام السياسى .

ويعرف Harid Laswell « هارولد لاسويل » النظام السياسى بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع .

أما الموند Almond فيرى أن النظام السياسى هو ذلك النظام الذى يتضمن التداخلات المتواجده في جميع المجتمعات المتقدمة والى يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة إستخدام القوة الاجبارية الشرعية أو التهديد بإستخدامها .

إن القاسم المشترك الأعظم بين كل هذه التعاريف هو النظر إلى النظام السياسى باعتباره جزءاً من نظام كلى هو النظام الاجتماعى ولكنهم يختلفون في تمييزهم للنظام السياسى بخاصة رئيسية فنجد دافيد ايستون يظن ظاهرة القوة في توزيعها في مؤسسات النظام السياسى والسلوك الذى تسلكه جماعات هذه المؤسسات في سبيل صنع القرار السياسى ، أما لاسويل فقد ركز على مفهوم النفوذ ، والموند يركز على مفهوم الوظيفة وما يحتاجها من قوة تتضمن عنصر الجراء (*) .

وعلى كل فإنه يمكن تعريف النظام السياسى بأنه « الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة لصنع القرار السياسى في الجماعة السياسية والنظام هو إطار ينظم فيه إتجاه القوى السياسية إسهامها في العمل السياسى فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار والمناصر التى تقع خارجة تشمل محيطه أو يئته التى ينشأ وينمو فيها النظام والى تسمى نظاماً رئيسياً أما إذا إشتراك النظام كمتنصر في تكوين نظام آخر أكبر ؛ سمي نظاماً فرعياً ،

فالنظام الاجتماعي يشمل كل مجالات النشاط الإنساني الماثلة والفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . . الخ . هذا النظام الكلي الشمولى هو نظام عام أصلى تفتتح منه نظماً فرعية أخرى مرتبطة به هى مكوناته كالنظم الاجتماعية الفرعية (الأسرة) أو الاقتصادية أو السياسية . وعليه فإن النظام السياسى هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بعمليات صنع القرار السياسى والى تترجم أهداف وغايات ومضامات المجتمع الناتجة من خلال الجسم المعائدى الذى أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية غولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة تمثلت فى المؤسسات السياسية ومن ثم فإن النظام السياسى يختلف عن القانون المستورى الذى ينحصر نطاقه فى الدراسة الشكلية الهيكلية للحكومة ولبناء السلطات فيها وعلاقة هذه السلطات ببعضها وعلاقة الأفراد بها ، هذه الدراسة الشكلية تقوم على أساس منهج قانونى ؛ أما النظام السياسى فيهدف إلى دراسة ما وراء الشكل ويؤسس على مفاهيم سياسية ، ويشمل من حيث الموضوع الأفكار والمبادئ التى تكون الجسم المعائدى فى الجماعة والى تضاف صفة الشرعية على القوة السياسية فتحوّل إلى سلطة شرعية خالقة بذلك الطاعة فى نفوس الجماعة السياسية لما يصدر من قرارات من مؤسسات النظام السياسى بل محاولة هذه الطاعة إلى واجب ، والسلطة إلى حق .

لقد إجتاحت دراسة النظم السياسية المقارنة ثورة فكرية منذ الخمسينات بقصد التجديد وتنقية المناهج المقارنة السابقة ، يشوبها من عوامل قصور هذه الثورة الفكرية تأثرت بالثورة التى إجتاحت الدراسات الاجتماعية بصفة عامة وبالذات ما يسمى بالثورة البروكية ، إن دراسة النظم السياسية المقارنة يوقع لها أن تبدي العمق والمعرفة للعمليات التى إستمرت منها

وذلك بعد بناء نظرية فكرية عامة ، أن هناك عوامل قصور شابت الدراسة المقارنة للنظم السياسية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى : أولها إقتصار دراسة النظم السياسية على الحضارة الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا ، أما دراسة النظم السياسية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فلم تكن تحظى بإهتمام يذكر إذ كانت هناك بعض الدراسات المتناثرة لا يحكمها نظرية أو نظام فكري واحد وإنما كانت تتقارن بأشكال النظم السائدة في غرب أوروبا . ثانياً : أن منهج الدراسة المقارنة للنظم كان مركز إهتمامه إبراز خصائص معينة للنظم بطريقة جزئية يستثناء كتاب « فيردريش » :

(Friedrich) — Constitutional Government and Democracy

وكتاب فايزر :

(Finer) — Theory and Practice of Modern Government

حتى دراستها في النظم السياسية كتحليل مقارن كانت لا تعدى عرض نماذج من مؤسسات الحكم أمام بعضها لتوضيح العلاقات والتأثيرات الإرتباطية بين الظواهر السياسية والظواهر الإجتماعية . ثالثهما : أن الدراسة كانت هيكلية أى تنصب على مجرد شكل مؤسسات الحكم ، أشكالها وقواعد عملها دون الإهتمام بالعقيدة السياسية أو التداخل والتفاعل الذى يؤثر في سلوك النظم وذلك بفضل النقص في الإتصال بين عتلف فروع العلوم الإجتماعية والسياسية .

أن هذه الدراسة الشكلية والهيكلية للنظم السياسية تحتملت تحت معاول التجديلات في السياسة بدأها لا سويل Laswell كانت نتاجاً خاصاً بالجمعية الأمريكى (والتطورات الداخلية فيه) فالصنيع والتحديث السريع ثم

إشتراك أمريكا في الحرب العالمية الأولى وما صاحب ذلك من تغيرات في هيكل النظام السياسي الأمريكي وجهت القوى الصاعدة فيه والمتنامية علماء السياسة الأمريكيين لدراسة نواحي النقص والقصور في النظام الرئاسي الأمريكي مؤسسته وجماعات الضغط والرقابة على وسائل الإتصال الجماهيرية والسلطة القضائية ؛ ففي الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية تركّزت الدراسات على التغيرات السياسية والاجتماعية الداخلية ، وما ولدتها من محكلات ، ولذا تركّزت حول الدراسة التجريبية أو المنهج التجريبي في الدراسة وإلى دراسات تتمتع في العلاقة بين الهيكل أو الشكل الإجتماعي وتشكيل الشخصية والبلوك السياسي والمنهج السيكلوجي في التحليل ونظريات الإجتماع السياسي لدوركايم Durkheim وفبر Weber حيث لاف هذه النظريات رواجاً في الدراسات الأكاديمية الأمريكية .

٣ - الارتباط التاريخي بين النظم المقارنة والنظرية السياسية :

ورغم هذا التطور في الدراسات الاجتماعية إلا أن دراسة النظم السياسية ظلت تشير وفق منهج شكلي بل تدهورت دراسة النظم السياسية وذلك لأن النظم المقارنة والنظرية السياسية مرتبطان تاريخياً . . لقد كانت أشكال النظم السياسية مركز الإهتمام الرئيسي للنظرية السياسية منذ الأغريق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين حيث بدأ فصل الميدانين فأصبحت النظرية السياسية أساساً موضوعاً تاريخياً بينما أصبحت الدراسات المقارنة للنظم دراسة وصفية شكلية للنظم السياسية الكبرى في أوروبا الغربية ، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ساد الاعتقاد في الولايات المتحدة الأمريكية بتمتية الدولة الديمقراطية في المستقبل وبالذات في أمريكا ، هذه النظرة التفاؤلية جعلت الدراسات السياسية للنظم المقارنة تتجه إلى الإهتمام بعرض

طبيعة الديمقراطية ومؤسساتها وخطيتها الأساسية ، أما النظم غير الديمقراطية فهي غير مستقرة ولذا فهي تدور في إطار مقدار بعدها أو إصرافها عن العقيدة الديمقراطية أى مقارنتها بنوعين من النظم المستقرة تاريخياً وهما النظام البرلماني في بريطانيا والنظام الرئاسي (فصل السلطات) في أمريكا . ولذا لم يكن هناك إهتمام بالنظم غير الديمقراطية فقد كان ينظر إلى الشيوعية والنازية والفاشية كاضطراب وقى ، وكانت المقارنة بين الديمقراطية والدكتاتورية بحيث تمثل الدكتاتورية مرضاً أو خطأ أو إختلال في النظم السياسي بينما تمثل الديمقراطية صحة وسلامة النظم السياسي بل والجسد السياسي ، غير أن هذا المفهوم الساذج للتقدم والانماء الديمقراطي والنظام البيكى النظرى للنظم المقارنة الذى أوجدته الديمقراطية الأمريكية السياسية ودعّمته ، لم يصمد أمام ثلاث حروب متتالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أولها : أذكاه الروح القومية في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وظهور عديد من الدول متعددة الثقافات والبيئات والتركيبات الإجتماعية والإقتصادية والنظم السياسية . ثانیها : إنحسار المد الاستعماري الغربي تحت ضربات الحركات الوطنية الثورية . ثالثها : ظهور الشيوعية كنافس قوى في الصراع الفشكى للسياسات القومية والنظم السياسي الدول ، هذا الموقف الجديد المتحرك النائر أدى إلى إستئلاط الأشكال السياسية ونطق نوعاً من الشك والتساؤم بدلاً من التفاؤل الساذج الذى ساد الدراسات الأكاديمية الأمريكية بما أدى إلى ظهور إجماع فكرى جديد لتبسيط وإحتواء هذه التعقيدات الجديدة في النظم السياسية من طريق خلق إطار فكرى نظري جديد لدراسة النظم السياسية .

٤ - عناصر جديدة لدراسة النظام السياسي (٦) :

إن المنهج الجديد يتضمن أربع عناصر أساسية تحدد معالمه كإطار فكري : **العنصر الأول** : البحث عن مجال أرحب وأوسع للدراسة المقارنة وهو تحميم دائرة دراسة النظم الأوربية الغربية وفلكها على أساس الاهتمام بدراسة النظم غير الأوربية على أساس منهجي ونظري رغم أن هذه الدراسة لم تتحرر كلية من الإطار النظري الغربي للدراسة خاصة وأن معظم علماء السياسة في الدول الغير أوربية تأثروا أو عملوا في الغرب إلا أن هذا الاتجاه أعطى نماذج وعينات عن أنواع من الخبرة الإنسانية في مجال النظم السياسية مما أدى إلى الاهتمام بالدراسات العنصرية والتاريخية وهكذا لابد من التحرر من رتبة محور الاهتمام الغربي أي بالنظم الغربية المقارنة . **العنصر الثاني** : البحث عن الحقيقة : وهذا يتطلب — أي كشف الحقيقة — البعد عن الشكلية والهرج من محور الاهتمام القانوني والأيديولوجي ومؤسسات الحكم إلى كشف ودراسة كل الهياكل والعمليات التي تتضمنها العملية السياسية ووضع السياسة ، كالمعاملات الحكومية وجماعات المصالح الخاصة والعمليات الانتخابية والاتصال السياسي والمشاركة السياسية التي تتناول المناطق الأوربية وغير الأوربية ، إن الوصول إلى إكتشاف جوهر الحقيقة في النظام السياسي يتطلب أن نحيط ونحدد القوى الديناميكية في النظام السياسي والعملية السياسية سواء كانت تتمثل في الطبقات الاجتماعية أو في الثقافة أو التأثير الاقتصادي والاجتماعي أو في النخبة السياسية بل والبيئة الدولية التي يعمل فيها النظام أيضاً .

إن الإطار الذي يحدد هذا المنهج الواقعي التجريبي هو : المنتج السلوكي ، ونقصد به ببساطة دراسة السلوك الفعلي لهذه القوى السياسية

المية في الأدوار والوظائف السياسية أكثر من الاهتمام بمحتوى القواعد التشريعية أو الأنماط الأيديولوجية ولكن هذا لا يعنى إغفال القواعد القانونية والأيديولوجيات وهيكل المؤسسات السياسية نهائياً ولكن سيكون اهتمامنا بها بقدر ما تمكنه أو تؤثر به في العمل السياسى .

العنصر الثالث - البحث عن الدقة : وهذا رد فعل لانتشار الاتجاه العلمى والتكنولوجى إنتقل إلى الدراسات الاجتماعية ، ومن ثم العلوم السياسية حيث شاعت الدراسات الكمية كدراسة الاتجاهات الانتخابية على أساس إحصائيات الأصوات ودراسة العوامل التى تؤثر على سلوك الناخبين على أساس المسح النوعى ، ودراسات تربط بين البيانات الاجتماعية ، الكمية وبين خصائص النظم السياسية ودراسات للثقافة السياسية والمشاركة وملاحظه وقائع أكليفيكية وملاحظات ميدانية أنثروبولوجية ودراسات كمية للنتجة وعلية الاتصالات السياسية وتطوير النماذج الرياضية لتتفق وتناسب تحليل العمليات السياسية حيثما أمكن القياس الدقيق والتحكم فى الملاحظة .

العنصر الرابع : البحث عن اطار وبناء فكرى نظرى : أن العناصر الأربعة فى البحث عن الشمول وعن الحقيقة وعن الدقة تلقى عنظلا وهظلا متزايدا وملحا فى ضرورة إيجاد البناء النظرى — أى التجريد النظرى بحيث لاتضيق فى مفاهيم مثل الدولة ، الدستور ، التمثيل السياسى الحقوق والحريات ، لاتضيق فى هذه المفاهيم مفاهيم أخرى مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وطرق الاتصال الجماهيرى أن التجارب النظرية تعتمد أساسا على مفاهيم وهيكل اجتماعية وسيكولوجية وأنثرو بولوجية أن المفاهيم الجديدة مثل الثقافة السياسية والوظيفة السياسية

والمشاركة السياسية أصبحت شائعة في هذا المجال ، ومن الذين أثروا بصفة رئيسية في تطور هذا التجرید النظرى ماكس فيبر Max weber وهارولد لاسويل Harold Lasswell ؛ هذا التطور في الدراسات السياسية له أثره على الدراسة المقارنة ليس للأنظمة الفرعية فقط بل أيضا في النظم السياسية الأساسية وإيجاد نظرية عامة للنظم السياسية ، وهكذا تعود مرة أخرى العلاقة التقليدية الكلاسيكية بين النظم السياسية المقارنة وبين النظرية السياسية ، كما أنه يمكن أن نعتبر المجتمع الدول نظاما سياسيا فرعية تطبق في دراسة نفس العناصر النظرية ، كما أصبح هناك قياس لدور النظم السياسى الدول وأثره في تشكيل وبناء النظم السياسية القومية وهكذا فقد زال الفصل بين النظم السياسية المقارنة والسياسة الدولية ، وبالمثل توجد دراسات منظمة لآثر النظم السياسية على النظام الدول وطريقة عمله ووظيفته ؛ وأخيرا فإن النظم الفرعية للنظم السياسية من هياكل وبيروقراطية وتشريع وأحزاب سياسية وجماعات المصالح الخاصة والرأى العام قد أصبحت مقارنة ومعقدة نظريا إلى حد كبير . . . كل هذه اتجاهات لم تتم بعد ؛ فلم يتكامل حتى الآن بناء نظرى متكامل . . . أن كتابات الموند تعتبر أسهاماً له اعتباراً في هذا المجال . وهو إذ يتحسس المنهج الوظيفى لدراسة النظم السياسية وهو أحد من النتائج العديدة في دراسة النظم السياسية في محاولة إيجاد نظرية للنظام السياسى وطريقته في التحليل واعمية تجريدية إذ تهتم بالداخل في العلاقات بين الهيكل الاجتماعى ووظائفه والهيكل السياسى ووظائفه أكثر من الاهتمام بايديولوجية النظام وأنماطه القانونية .

٥ - المنهج الوظيفي والنظرية السياسية (٧) .

أن جذور المنهج الوظيفي تتبع مباشرة من التقليد الكلاسيكي النظرية السياسية وبالذات ذلك الجزء الخاص بتحليل العملية السياسية والتمييز بين العمليات الفرعية ومراحل القرار والعمل السياسي وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر أدى هذا الاهتمام الى صياغة نظرية الفصل بين السلطات ، نظرية أن العملية السياسية تتضمن التمييز بين وظائف التشريع (الإدارة) والقضاء ، هذه النظرية مهدت لظهور مؤسسات تنحصر في هذه المهام لحماية الحريات الفردية وصيانة الممتلكات وإقامة العدل ، هذه النظم السياسية مهدت لتمثيل الجاد والحقيقي الطبقات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في ظل نظام الفصل بين السلطات يتوقع منه أن يكون أكثر استقراراً وحرية . أيضاً فإن النظرية الفيدرالية هي في الأساس نظرية وظيفية إذ أنها تهتم بطبيعة كل من الساحة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وكذلك البحث عن أفضل طرق المحافظة على هذا الفصل والمحافظة أيضاً على القيم الناشئة عن هذا الفصل ، وايضا أفضل الطرق لتنمى هذه المؤسسات المنفصلة للحكومة مع هيكل المجتمع ، لقد كان واضعوا النظام الفيدرالي نظريين إذ أنهم في وصفهم للنظام السياسي تناولوا التفاعل والتوازن للنظام الاجتماعي الأخرى مع النظام السياسي وتفاعل النظم الفرعية مع بعضها البعض ، إذ المحافظة على هذا التوازن قدموا نظاماً للتوظيف متعدد الأطراف عديد من الوظائف والتي تمتع أى شخص أو نمو هائل في أى مؤسسة على حساب المؤسسات الأخرى وبذلك يظل التوازن دائماً بين القوى المختلفة .

أن المنهج ذو الأطراف الثلاثة لعملية السياسة قد بدت مناسبة

التحليل السياسى ولبناء المؤسسات فى وقت كانت فيه الطبقات النشيطه سياسياً محدودة ومثاقفه إجتماعياً .. إلا أنه قد حدثت تطورات كثيرة منذ القرن الثامن عشر إذ ولدت ونمت أحزاب سياسيه جماهيرية إتجهت إلى تعبئة القوة الانتخابيه وقيام جماعات ذات مصالح خاصه منظمه تهدف للإفصاح والتعبير عن مصالح القطاعات التى يتكون منها المجتمع ولتؤثر على سير وإتجاه القرار السياسى وعلى تطور وسائل الاتصال الجماهيرى ، كل هذه التطورات أدت الى وجود مهام جديدة لم تكن تقدر بإحتبار خلال القرن ١٨ والقرن ١٩ ونظراً لتلك الاحتياجات زاد التعقيد بين فصل السلطات الثلاث التشريعيه ، التنفيذيه القضائيه . بإضافه وظائف ثلاث أخرى تمكن من مقارنة وأبراز الخصائص المعيزة للمماريات التى تسبق أو تواكب الوظائف الثلاث وهى :

(١) الإفصاح والتعبير عن المصالح Interest articulation

(٢) تجميع المصالح Interest Aggregation

(٣) الاتصال Communication

وأصبحتنا نشير إلى التصنيف السداسى لوظائف . عمليات التحويل للنظام السياسى أى المماريات التى تحول تدفق للطلب (المداخلات) إلى داخل النظام السياسى وتحولها إلى تدفق (مخرجات) تنظيم ، توزيع .. الخ من النظام السياسى إلى المجتمع أو إلى البيئة الدالية ، وذلك متأثرين بالنظريات الاجتماعية والاشروبولوجية والانصالية المعاصرة والتى تؤكد مفهوم النظام الاجتماعى .

أن المنهج الوظيقي قد تعرض لانتقادات لها اعتبارها وقيمتها ، ذلك لأن المنهج الوطنى جاء متأزراً بملى البيولوجى والحركة (الليكانيكية)

إذ أنه يجب النظام السياسي بكائن حتى أو بآلة لها وظيفة معينة ونسبه وفق حركة معينة أو نظام حركى معين . وهذا صحيح لا يمكن إنكاره . إلى جانب ذلك فإن المنهج الوطني يعنى التوازن أو الانسجام بين أطراف القوى وأن هذه الاطراف أو الأبعاد لها اتجاه ثابت وعماض ومستقر . ويرد على ذلك أن نظرية المنهج الوطني للنظم ليست إحدى نظريات الانسجام والتوافق ولكنها تعنى الاعتماد المتبادل ولها فعاليتها المختصة على سبيل المثال إذا كانت توجد فى النظام السياسى اتحادات عمالية فإن الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية والتشريعية والتنفيذية سوف تأثر بهذه الاتحادات .. احتمال موجود .. أن نظام التفاعل الذى يوجد لا يمكن أن يكون مفصلاً ومستقراً ولكنه متداخل ، ومن وظيفة المنهج فى العلوم السياسية أن نوضح أو نكتشف كيف أن أى تغيير فى عنصر أو جزء من النظام السياسى قد يؤثر على الأجزاء الأخرى بل وعلى الكل . . أما النقد الخاص بالمضمون الثابت والمحافظة لنظرية النظم قد أثر فى صياغة المنهج الوطني ليشمل دراسة النظم السياسية فى الدول النامية ولتكتشف كيف تتغير النظم ولماذا تتغير النظم ،

أن هذا الاتجاه الثابت الجزئى للصياغات الأولى للاتجاه الوطني التقليدى لنظرية السياسة يثير فى الحاضر تساؤلات عديدة ، أن السياسة كنظام تجريبي اتجه إلى الاهتمام بمشاكل السلطة فى التطبيق العملى .. من يصنع القرار السياسى ؟ كيف يوضع القرار السياسى ؟ ما هو مضمون القرار ؟ ما هو اتجاه السياسة العامة ؟ هذه التساؤلات عولجت فى حدود ماذا يجب أن تفعله وما لا يجب أن تفعله النظم

السياسية ؟ والذي استنتج من الهيكل أو الشكل ومن مضمون الحركة والعمل .. هذا الاتجاه لمخرجات النظام السياسي والتعرف على المخرجات بأكملها وعملياتها فصاغ بطريقة أكثر وضوحاً عما جاء في كتاب أرسطو « السياسي » ، حيث يستخلص اتجاه السياسة العامة للنظام السياسي من عدد الذين يحكون ، إذا كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو الشعب كله ، وإذا كان الحاكون يهتمون بالصالح العام أو المصالح الخاصة ..
أنتا إذا أرنّا أن نخطر خطوة رئيسية في التحليل للدراسة المتقدمة للنظم السياسية يجب أن ننظر إلى أن النظم السياسية ككل تشكلها البيئة ، فعلى سبيل المثال فإن نمو ديموقراطية متخصصة وجيش متخصص في نظام سياسي ما قد يكون نتيجة تفاعل هذا النظام مع دول أخرى في بيئتها ، وحكام هذا النظام يمكن أن ينمو طموحاً متزايداً أو يضطرد إلى تنمية قدراتها العسكرية الدفاعية بالتهديد أو بالفتور الفعلي من بيئتها أو قد يكون كرد فعل لحكام النظام السياسي للتغيرات التي بدأت تظهر في مجتمعاتهم من ازدهار اقتصادي أو أزمات وكوارث اقتصادية ، مثل هذه التغيرات الداخلية تضغط بشدة على النظام السياسي وتدفق إلى التحوّل إذا كان يرغب في الحياة ... ولذا لابد أن يمكننا مفهومنا للنظام السياسي من التعامل مع تفاعل النظام في بيئته المحلية والدولية حتى نحقق تقدماً في الدراسة المقارنة للنظم السياسية ومن ثم يجب (١) أن ننظر إلى أنشطة أو وظائف النظام السياسي من ثلاث جوانب أولها الوظيفة التحويلية *The Conversion Function* في الاهتمام بالتنظيم والإقصاد عن المصالح وتجميع هذه المصالح ثم الاتصال السياسي ..

صياغة لموضع القواعد القانونية ثم تطبيق وتنفيذ هذه القواعد وأخيراً تفسير هذه القواعد . . . (٢) أن النظام يعمل كفرد في بيئته وهذا يتضمن قدرات النظام (٢) ما هي الطريقة التي يحافظ بها النظام على بقاءه وتكيف نفسه مع الضغوط ليتغير في المدى الطويل .

الفصل التاسع

نماذج محددة ورؤى مختلفة لوظائف النظام السياسي

يمكن أن نميز بين نماذج ثلاثة رئيسية لتحديد وظيفة النظام السياسي كل منها ينبع من منطق مختلف ويقدم تفسيراً وأطراً مختلفاً وهي :

١- النموذج الفرنسي : بدأه جان بودان الذي أشار إلى أن النظام السياسي لا يقتصر على الشكل فالنظام قد يكون ديمقراطياً من حيث الشكل وغير ديمقراطي من حيث المثالية ، والمعيار هو هل يسمى النظام لتحقيق مصالح مجموع الشعب أم مصالح فرد واحد ، وكان بودان يبنى من ذلك الدفاع عن شوعية النظام الملكي . ثم يأتي مونتسكيو فيميز بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية . ومهمة النظام ووظيفته تحقيق التوازن بينهما ، هذا الاتجاه غزا الدراسات الدستورية والسياسية خلال القرن التاسع عشر أي فلسفة الفصل بين السلطات فالتوازن النظامي عند مونتسكيو هو أن النظام السياسي يجب أن يقوم على تعدد القوى النظامية بحيث أن كل قوة تواجه الأخرى فتحدث نوعاً من الضبط بمعنى أن يصبح المجتمع أوزاناً مضادة كل منها تقف في وجه الأخرى ليس فقط موقف الوسط بل أيضاً موقف الوزن المقابل ، كالبرلمان يجب أن توجد في كل من دفتيه وزن قريب من الآخر وإلا فلابد من الاختلال . ويرى أرسطو أن التوازن في المجتمع المعتدل الذي يقوم على حكم الطبقة الوسطى ولكنه لا يشير إلى أساليب الوصول إليه أما مونتسكيو في كتابه « روح الشرائع » فانه يقدم لنا أدوات ثلاث تسمح بتحقيق الصورة المثالية للوجود السياسية هي : النظم المهنية (التجمعات النقابية)

ثم اللامركزية النظامية وأخيراً فصل السلطات ، ويرى مونتسكيو أن وظيفة النظام السياسي هي ثلاث وظائف متوازنة وهي : أما وضع القانون الذي يوضح ويحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقات الاجتماعية . وتنفيذ هذا القانون بمعنى متابعة إنتقال القانون من أمر تشريعي إلى قواعد واجبة الإحترام في الحياة اليومية . . . غير أن المواطن بطبعه قد يسعى لتخلص من القانون وعدم إستوائه ولذا تنشب الخلافات والمنازعات حول تفسير القانون وتنفيذه ، هذه المنازعات تتولى السلطة القضائية الفصل فيها . . . إذن - حسب رأي مونتسكيو - فإن وظائف النظام السياسي ثلاثة وظائف مستقلة . . . تشريعية مجردة ، تنفيذية واقعية ، قضائية فردية . . . هذا الفصل في السلطات يؤدي إلى نتيجة مزدوجة فهو يمكن من التخصص في الوظيفة الملقاة على عاتق النظام . ثم هو يمكن المواطن من الحماية لأنه يسمح بالوقاية للتبادلة بين السلطات لحماية الحريات الفردية .

٢ - النموذج الألماني :

ترفض نظرية مونتسكيو في التمييز بين السلطات كأساس لتحديد وظيفة النظام السياسي لأنه تمييز بالأدوات المضوية للنظام وليس بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، التقاليد الألمانية تعرف الوظيفة على أنها الغاية التي يسعى النظام إلى تحقيقها وترفض أن تقف أمام الآداة التي تمكنه من أداء تلك الوظيفة ومن ثم تصير مهمة النظام السياسي المحافظة على وجوده وتمكين المجتمع من المحافظة على وحدته وإتباعه الحضارى ، فالوظائف الثلاث (تشريعية - تنفيذية - قضائية) هي أدوات لتحقيق وظائف أخرى أكبر وأشمل ، وهنالك التقاليد الألمانية فكر مونتسكيو بالتقدم ترى أنه يجب

يميز بين السلطات الثلاث إنما هو في الواقع غلط بين الأداة والوظيفة ، فالسلطات الثلاث كل منها أداة وكل أداة لها وظيفة في نطاقها ولكن أباً منها لا يمكن أن يمسح حقيقة وظيفة النظام السياسي الذي تعمله الأدوات ولا يتحدد بها ؛ وهذه الأدوات قد توجد بشكل معين ومع ذلك يظل النظام (الدولة) قائماً كمفهوم مجرد مطلق . فالوظيفة التشريعية مثلا ليست سوى أداة لتحقيق وظيفة أخرى أكبر وأعم ، هذه الأداة بطبيعتها الحال بدورها لها وظيفة ولكن تلك الوظيفة التي هي وظيفة الأداة ليست هي وظيفة النظام . إن الدولة كحقيقة نظامية تعنى تشكيل الإرادة الجماعية في سبيل تحقيق قسط من الأهداف مهما اتسع فهو مفيد زماناً ومكاناً ، وإن سلطات الدولة أو أدواتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية هي قنوات الدولة لتحقيق تلك الأهداف وقد إزدادت نسبتها وزاد تخصيصها ليس فقط من حيث الزمان والمكان بل ومن حيث طبيعة الأداة ، أما التقييم كأهداف للنظام وغايته فإنها تقدم تصوراً المثالية الحركية فوظيفتها مجرد بناء الإطار الفكري لأبعاد الحركة في مفهومها الأخلاقي .

٣ - النموذج الأمريكي :

المدرسة الوظيفية في الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الوظيفة مرادفاً لكلية الحركة وهنا تحتل وظيفة الدولة بوظيفة القوة السياسية التي هي أحد عناصر المجتمع السياسي مادية كانت أم نظامية وإذا كان نشاط الدولة قد يحتل بهذه القوة وقد يتحدد بها إلا أن كلاهما ليس مرادفاً للآخر . ولا شك أن جعل الوظيفة مرادفاً للحركة غلط مع المنهج السلوكي ، كما أن التعاليد الأمريكية تجعل من منطلق الواقعة

أساساً له وبأسم هذه الواقعة تنتهى إلى الخلط بين الممارسة بمعنى
الأداة والوظيفة بمعنى الهدف . . بدليل إننا نجد لاسويل يقدم
تحليله المشهور للوظيفة السياسية على أساس التمييز بين سبع متغيرات
في دراسته لعملية صنع القرار ومى (المعرفة بالموقف - التصنيف
بهدف تقديم البدائل للحركة - تأصيل القواعد - تقديم القصور
للحركة - تطبيق هذا التصور على الواقع - تقييم الحركة من حيث
النجاح والإخفاق - إنهاء الحركة من حيث المعالجة الختامية من خلال
عملية التوفيق المتحددة) هذه التعبيرات التى يحدد لاسويل من خلالها
مفهومه لوظائف الدولة تدور كلها حول عملية إتخاذ القرار السياسى
التي هى فى اواقع ليس إلا منطقتى السلطة فى تعاملها بالموقف ؛ ولقد
أشرنا من قبل إلى أن فكر مونتكسكيو يخلط بين وظائف الدولة
وأدوات تحقيق تلك الوظائف . وعملية صنع القرار ليست أداة
تحقيق الوظيفة ولكنها أحد مراحل تحقيق الوظيفة ولذا نجدنا نقسام :
ما هدف إتخاذ القرار السياسى ؟ ما الوظيفة التى يسعى النظام إلى تحقيقها
من خلال إتخاذ ذلك القرار . . إن تحليل لاسويل ينبع ويدور فى إطار
منظمات سياسية فرعية : الكونجرس الرئيس ، الأحزاب السياسية .. الخ . .
ولكن أين النظام السياسى (الدولة) ؟ ومن هنا يمكن القول أن فكر
لا سويل هو عماد لأفكار مونتكسكيو من خلال المنطقة الاجتماعية الحركية
دبن أن ترتفع إلى مستوى التصور العام الشامل المجرد الذى يلقى
الزمان والمكان الوجود السياسى . وعلى كل فإن الوظيفة تعبر عن
ديناميكية معينة تتمثل فى برنامج سياسى تسعى الجماعة إلى تحقيقه ،
ومن ثم فالنظام السياسى هو أداة تمكن الجماعة من تحقيق ذلك البرنامج

السياسى وقد انطلق فاضحى خطة توجه إلى المستقبل .
والملاحظ أن الدراسة التجريبية لوظيفة النظام لا تمثل تجديدياً في الفقه
السياسى فقد تناول أفلاطون وأرسطو وظيفة النظم السياسية ومن جله
بعدم حتى الخمسينات ولكن عود لإهتمامهم كان هو ما يلقى أن يكون عليه
النظام وليس ما هو قائم بالفعل ، فعلى سبيل المثال نجد أفلاطون وأرسطو
يتخذان من القانون مياراً لتصنيف النظم السياسية بين نظام قانونى وآخر
غير قانونى ، كما إهتموا أيضاً بعدد من يمارسون السلطة السياسية فرداً
أو طبقة أو حكم الشعب . وتناول أفلاطون وظائف حكم الرجال
وتناول أرسطو كيف أن طريقة توزيع الثروة على شكل النظام ومن
ثم على السياسة التى يمارسها النظام ، والمفكرون البرليون فى القرنين الثانى عشر
والثاسع عشر تناولوا أداء وظيفة النظام على أساس أن أفضل النظم هو أفضل وظيفة
(أمن — دفاع — قضاء) وترك باقى الوظائف للنظم الاجتماعية الفرعية
— الماركسية تأتى فتحدد وظيفة النظام وسلوكه الداخلى وفى البيئة الدولية
(بورجوازى — داخلى — عدائى فى البيئة الدولية الاستثمار) . هذه
النماذج توضح كيف أن دراسة النظام السياسى على أساس الوظيفة ليس
جديداً والجديد هو طريقة التحليل التجريبى الواقعى .

كما أن تصنيف النظم إلى رئاسية وبرلمانية وجمعية ليس دقيقاً فضلاً
عن أنه تابع عن الحضارة العربية ولا تصلح للمقارنة فستوى أداء الوظيفة
هو مركز الإهتمام فى الدراسة ، الإدارة بالأهداف ، أى دراسة الأداء
الفعلى للنظام السياسى ولقد تمكنا من تناول مشكلة التنمى السياسى
، التنمية ، إذ سيح على الوظيفة لا الشكل ، ومن ثم نخرج على
التقاليد العربية ونرفضها لأنه لا تدخل فيها الدول النامية ، وإستحدثتم

الملاحظات الرياضية. ومن ثم القدرة على التنبؤ .

وقد يستخدم مفهوم الوظيفة في الدراسات السياسية قديماً ؛ أما الآن فهو يخصص في الآثار والنتائج الرئيسية لميكمل النظام في وقت معين (ويعرف ببيان النظام بأنه نمط من تداخل الأنشطة والأدوار أو الوظائف) . على سبيل المثال صوت دقات القلب هو أحد آثاره ، هذه ليست وظيفة القلب لأنها ليست لها أهمية بالنسبة الى النظام الفسيولوجي الذي يعتبر القلب جزءاً منه ، كذلك فإن آثار النظام قد تكون تنفيذ عقوبة الاعدام في شخص ثبت أذاته ولكن فرض عقوبة الاعدام في ذاتها ليست هي وظيفة النظام ولكنها جزء من نشاطه فالنشاط وما يؤديه البنيان (النظام) والوظيفة هي ما يقوم به البنيان (النظام) ويكون له أثر على النظام الذي يشكل جزءاً منه . وعلى ذلك فالنشاط لا يمكن تمييزه عن الوظيفة على أساس الدارك الملموس ولكن فقط في علاقته بإطار المفهوم وسلسلة الآثار التي يتركها هذا الإطار . فإذا فرضنا على سبيل المثال أن المحافظة على القيم الأساسية في المجتمع مطلب فعال للنظام الاجتماعي ؛ وإذا كانت النظرية المفترضة للضبط الاجتماعي تعترف بعقوبة الاعدام عند الخروج على قواعد أساسية كأدلوب للمحافظة على القيم ؛ فإن نشاط النظام في تنفيذ الاعدام في جريمة قتل تعتبر مساهمة من النظام في تحقيق وظيفة المحافظة على النظام فالنشاط هو تنفيذ حكم الاعدام أما الوظيفة فهي المحافظة على النظام .

والملاحظ أن روي مكريدس Ray Macridis ، هو من أوائل العلماء السياسيين المعاصرين الذين اهتموا بدراسة النظام السياسي ؛ وقد انتقد فكرة إيجاد معيار واحد لتصنيف النظم السياسية ذلك لأن الحكومة

كأحدى مؤسسات النظام السياسى تتضمن متغيرات متعددة لا يمكن لمعيار واحد أن يكفى لتغطية دراستها وإذا يقترح مكريدىس معايير ثلاثة هى أ - تنظيم السلطة السياسية . ب - العلاقة بين السلطة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية . ج - مركز الفرد فى النظام السياسى . وإذا كانت محاولة مكريدىس قاصرة لأنها تقوم على وسائل وأدوات تحقيق وظائف النظام السياسى بصرف النظر عن طبيعة هذا النظام فإن الموند قد تصدى لمشكلة تصنيف النظم السياسية محاولا إتخاذ المعيار الوظيفى الشكلى كما فعل مكريدىس وإن كان أيضاً قد إنتقد هذا المعيار الوظيفى لأنه لا يكفى بل لابد من معايير أخرى ؛ إلا أن الجديد الذى جاء به هـ الموند ، هو أنه أول من أدخل فى تصنيفه النظم السياسية فى الدول التامية وحديثة العهد بالاستقلال وهكذا فتصنيفه أكثر إتساعاً ، ويرى الموند أن المحللين السياسيين إعتدوا فى تصنيفاتهم للنظم السياسية على تجربة واحدة هى تجربه الديمقراطية الغربية رغم أن هناك تجارب عديدة فى عالم اليوم وتوجد نظم طلقت الديمقراطية الغربية وأخرى ترفض هذا النظام وتبحث عن بديل يتفق وظروفها الخاصة ولاشك أن الاختلافات والتعدد فى الحكومات داخل النظم السياسية زادت من درجة تعقيد إبراز الخصائص المشتركة للنظم السياسية ولذا يرفض المعيار الشكلى ويلجأ إلى المعيار الوظيفى ورغم أن كثيراً من علماء السياسة يفتشون لإتجاه الموند الذى يرى هو نفسه أنه قاصر . ويقترح للموند أن هناك سبع وظائف يمكن على أساسها تصنيف نظم الحكم ومن ثم إتخاذها معياراً لتصنيف النظم السياسية ودراستها دراسه مقارنه وهى أ - وظائف تتعلق بالميكمل وهى ما يسميها Output Function وهى الوظيفة التشريعية ، والوظيفة التنفيذية ،

والوظيفة القضائية . ب - وظائف تتعلق بالجهاز والإدارة المملية ذاتها وهي ما يسميها Input Functions وهي : المشاركة السياسية في إدارة الجهاز والتوظيف ، رعاية المصالح ، ضبط المصالح وتنسيقها وتحقيق عدم التعارض بينها ، وأخيراً الاتصالات السياسية . ويرى الموند أن النظرية الوظيفية في دراسة النظم السياسية نفعي نظرية الاحتمالات في السياسة وتساعد على تحديد عناصر التنظيم السياسية وأشكالها في صورة نهائية قد يستطاع معها وبها إقامة نماذج إحصائية ورياضية لها وهذا هو ما يحتاج إليه علم السياسة في تطوره المعاصر ومن ثم يمكن تحديد العناصر الشكلية والعناصر الوظيفية كل على حده ويمكن مقارنة النظم السياسية على أساسها والتنبؤ باحتمالات ما يمكن أن تؤديه النظم السياسية من وظائف معينة من خلال أشكال معينة ووسائل محددة .

٤ - رؤية الموند لوظائف النظم السياسي :

يقدم الموند ، الاطار التالي حيث يميز بين نوعين من الوظائف أولهما :

الوظائف للدخلات Input Functions ويعددها بأربعة وظائف هما :

(١) التنشئة والتطويع الاجتماعي

Political Socialization and Input Functions recruitment

Interest articulation (٢) تحديد المصالح

Interest aggregation (٣) ربط المصالح

Political Communication (٤) الاتصال السياسي

ثانيهما : الوظائف المخرجات out Put Functions وهي :

Rule - Making.

(٥) وضع القاعدة القانونية

Rule - Application

(٦) تطبيق القاعدة القانونية

Rule - Adjudication

(٧) الفصل في المنازعات

أن نموذج الموند (٧) يعتبر دون شك خطوة إلى الأمام وأكثر تقدماً ذلك أنه ميز بين الوظائف السابقة على الحركة التي تمثل الباعث على الحركة وأدوات الحركة أو المسالك التي من خلالها نستطيع أن نحقق تلك الوظائف وبعبارة أخرى « الموند » ، ميز بين الوظائف بمعنى الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة (النظام) والأدوات التي تسمح لها بتحقيق تلك الأهداف . والملاحظ أنه الموند يعود مرة أخرى إلى أفكار مونتسكيو حول الفصل بين السلطات تحت تسميات جديدة ، فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفاً لكلمة التشريع وتطبيق المساعدة يصير بديلاً عن السلطة التنفيذية ولكن المفاهيم واحدة والمداول واحد ، فإذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التي يسميها الوظائف المدخلات وهي التي تمثل كلمة الوظيفة في معناها الحقيقي وجدناه يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركة النظام السياسي . من حيث علاقته بالوسط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحتمله النظام السياسي ويتفاعل معه ، فهو يتساءل كيف تتطور المطالب السياسية ؟ كيف تتعاقب المصالح ؟ كيف يتم الاتصال بين مختلف أجزاء القوى السياسية ؟ كيف يستوعب النظام السياسي القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسي ؟ كلها أسئلة حاسمة وضرورية إلا أنها لم ترتفع بعد إلى مستوى وضع التجريد الذي يربط بالأهداف العامة التي تفسر وتبرر وجود النظام (الدولة) . أنها جميعاً جزئيات تنبع من الواقع الاجتماعي وترتبط بتلك الخلفية

التي عند تسهيل أداء الوظيفة أو تصعب منها. ولكننا لا نمثل أكثر من ذلك ،. وهكذا نجد الموند ، ورغم أنه استطاع أن يميز بين الأداة الضمنية والوظيفة المستترة خلف الأداة الضمنية إلا أنه عندما تعرض لتلك الأخطاء اختلط عليه الأمر فلم يستطع أن يميز بين الأهداف المرتبطة بالواقع الاجتماعي وقد تحدد مكاناً وزماناً وتلك المرتبطة بالدولة ، وقد انطلقت ك مفهوم مجرد يسر عن الحقيقة السياسية دون أن تنقيد لامن حيث الزمان ولا من حيث المكان .

الخلاصة أن الفقه الأمريكي تحت تأثير ما أسماه بالواقعية والمنطق التجريبي في التحليل خطط أولاً بين نظرية القيم السياسية ونظرية الدولة ثم خطط ثانياً بين الأهداف المطلقة المجردة للدولة ثم مسائل تحقيق هذه الأهداف .

وظائف النظام السياسي في المجتمع المعاصر :

ما هي وظائف الدولة أو النظام السياسي في المجتمع المعاصر تغير عن علاقتها بنظام القيم السياسية ؟ وظيفة الدولة تنفي تحديد الأهداف البعيدة التي يسمى النظام السياسي إلى تحقيقها ، الدولة ك مفهوم مجرد للإدارة الجماعية وبعض النظر عن مراحل تحقيق تلك الأهداف ، صنع السياسة ، صنع القرار السياسي ، تنفيذ القرار السياسي ، وبعض النظر عن مضمون تلك الأهداف من حيث تميرها عن فلسفة سياسية معينة تدور حول تفضيل مصلح معين أو آخر كتصوير حضارى وتاريخى عن القيم الديمقراطية ومن خلال تصور إيديولوجى معين قد يختلف ويتنوع. ولكنه يظل دائماً منبع تلك القيمة المطلقة : للتطور الديمقراطي . ويستطيع الفـنـنـيـمـز بين وظائف أربعة بعضها أصيل وبعضها تابع .

الأول يحدّد حول مبادئه وقيم سياسته والثانية تعبر عن أدوات تحقيق تلك المبادئ والقيم السياسية هذه الوظائف هي :

أولاً - الوظيفة العقائدية . ثانياً - الوظيفة التطويرية .

ثالثاً - الوظيفة التوزيعية . رابعاً - الوظيفة المهادية .

هذه الوظائف الأربع يندرج تحتها العديد من الوظائف الأخرى الفرعية ، كذلك كل من هذه الوظائف لها أشكال متعددة ، فالوظيفة العقائدية تتبع منها الوظيفة الثقافية وكذلك الوظيفة الاتصالية ، والوظيفة المهادية تتبع منها الوظيفة التشريعية ، كذلك جميع هذه الوظائف تتحدد نجاحاً وإخفاقاً بالعديد من العوامل من بينها خصائص الایدولوجية المسيطرة على المجتمع السياسي وكذلك الخلفية الاجتماعية المربطة بالركيزة التي تحرك في داخلها الدولة فالوظيفة التطويرية لا يمكن أن تصادف قص المقبات في المجتمع المتقدم ذي التقاليد الثابتة وذو التطور المتوازن كما تصادفها في المجتمع المتخلف أو المجتمع الجديد الذي في حاجة إلى التدخل المستمر من جانب الدولة كمصدر وحيد لاجداث عملية التغيير السياسي .

أولاً - الوظيفة العقائدية :

هي أول الوظائف الأصلية النظام السياسي المعاصر . فالنظام السياسي هو التعبير عن الجماعة والدولة تعبير قانوني للجماعة ، بمثابة أخرى الأداة الحكومية هي وسيلة الجماعة لتأكيد وجودها القانوني وكل جماعة تمتلك مثالية معينة ، هذه المثالية قد تكون جملدة تقتصر على روح الشعب وقد يتعدى ذلك فتعبر عن ديناميكية معينة تشمل في برنامج سياسي تسعى الجماعة إلى تحقيقه ، ومن ثم فإن النظام السياسي يصبح بهذا

المعنى - الإدارة التي تمكن الجماعة السياسية من تحقيق ذلك البرنامج السياسي وقد انطلق فأضحى خطة تتجه إلى المستقبل والنظام يصبح هو المسؤول عن تحقيق تلك الوظيفة العقائدية سواء اقتصر على حماية القيم والتقاليد الموروثة أم تعدت إلى بناء مجتمع جديد والتغيير في المجتمع القائم طبقاً لبرنامج قرارته الجماعة وارتضاه ضميرها السياسي .

أن المجتمع المعاصر لم يعد يقبل فكرة الدولة غير المكافئة ، فقط يعرف الدولة المؤمنة بعقيدة معينة أي الدولة العقائدية هي التي تقبلها الجماعة المعاصرة فالدولة جعلت من دفاعها عن مبدأ سياسي معين وعن صورة معينة من صور الوجود الحضارى أحد أسسها القانونية الدولة التي انكسرت في مركزها السياسي كحقيقة حية وكبدأ من مبادئ الإيمان العقائدى فأضحى وجودها الدولى مرتبطاً بذلك المبدأ من حيث النجاح أو الاخفاق ، هذه الدولة هي الصورة الطبيعية للتنظيم السياسي كما يفهمه المجتمع المعاصر .

ثانياً - الوظيفة التطويرية :

ونعني بها وظيفة النظام في أن يسعى لجعل نظامه القانوني وإطاره التشريعي في تطور دائم لينتجبه التور الذي يمكن أن يحدث نتيجة لوجود أي نوع من التثاقق بين الهيكل السياسي والقوى الجديدة التي يفرضها إدخال عامل الزمان في الحياة السياسية . . . ذلك أن التطور السياسي يعني عملية التفاعل الذاتي التي قد ترتب على صدام مستمر أو توافق ظاهري ولكنها دائماً ترتبط بحقيقة التغير الاجتماعي والاقتصادي وما يرتبط بذلك من تقلبات متتابعة من وضع إلى آخر ، بعبارة أخرى فإن التطور السياسي هنا يعني تغييراً في مقومات الوجود السياسي هذا التغير

لابد وأن يؤدي إلى اختلال في علاقة التوازن التي تربط بين مختلف
أجواء المجد السياسي . المجتمع بطريقة تلقائية لابد وأن ينعى إلى العودة
إلى حالة التوازن عن طريق لاشعورى أحيانا وشعورى أحيانا أخرى .
وثارة تلقائياً أو عن طريق تدخل الادارة الحكومية ثارة أخرى ، الدولة
إذن يقع عليها عبء التدخل بتعديل النظم بحيث يصير الأطار الدستوري
صالحاً لإستيعاب جميع القوى السياسية الجديدة والتعبير عن الحقائق
الاجتماعية المتحددة بحيث يصير الأطار النظامى رداءً صالحاً لذلك المجد
في صورته الجديدة . أن الثورة ليست إلا نتيجة لإختلال علاقة التوازن
حيث هناك قوى جديدة لا يستطيع الإطار النظامى أن يستوعبها بأسلوب
سلمى فتجأ إلى القوة والعنف لتفرض وجودها على المجتمع السياسي ؛
مثال ذلك التطورات الدستورية المرتبطة بالعلاقة بين الدول المستعمرة
وملحقاتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهنا نجد الفارق بين دولة
تؤمن بالواقعية السياسية فتجنب الأزمات وبصير تطورها تلقائياً متتابعاً
متدرجاً ودولة لا تعرف كيف تؤدي هذه الوظيفة فإذا بها تواجه القوى
الجديدة بأسلوب الصنف الذي لا يمكن أن يؤدي الى نتيجة واحدة هي
الاضطراب وعدم الاستقرار ان غير النماذج السياسية التي تعكس مرونة
واضحة من حيث أداء الدولة لوظيفتها التطويرية هو النظام السياسي
الانجليزي ، ذلك لأننا لو تتبعنا التطور السياسي الإنجليزي لوجدنا أنه
منذ القرن الثاني عشر حتى هذه اللحظة لم يواجه ثورة واحدة عذيفة سوى ثورة
كرومويل التي لم تؤثر كثيراً إذ كانت محدودة الأهمية . حتى الحركات الهائلة
أخذت الطابع الثقافي والاصلاحي ولم تصف بأي صفة من صفات العنف

والاشهرية ، وكنه من المحللين عندما يقارن بين النظامين الانجليزي والالمانى يسوق تلك الملاحظة؛ لقد بدأت بريطانيا دائماً متقدمة قرنين من الزمان ولم تبدأ ألمانيا مواجهة الحوادث إلا متأخرة قرنين من الزمان وهذا سر نجاح الاولى واخفاق الثانية فى تاريخها الحديث والمعاصر .

ثالثاً - الوظيفة التوزيعية :

هذه الوظيفة الاصلية الثالثة ترتبط ارتباطاً مباشراً بكلما الوظيفتين الاولى والثانية وتصور امتدادا . ويقصد بالوظيفة التوزيعية تحقيق ما أصمعه الفقه اليونانى الكلاسيكى العدالة التوزيعية ، التقاليد المعاصرة ترفضه فتجعل منها إحدى وظائف الدولة ، فالدولة اليوم لم تعد تقبل أن تقف مكتوفة اليدين إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعى التى ترتب على سوء توزيع الملكية أو الدخل ، وإذا كانت العقائد السياسية تفصل بين الدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية (الشيوعية) فإن الواقع السياسى يربط بينهما ويجعل كلا منهما تتجه نحو الاخرى ، فالحياة تثبت مرة أخرى أن الواقع ليس هو النظرية لأن الحياة تأبى إلا التوفيق والاعتدال . بهذا المعنى فإن الوظيفة التوزيعية تنبع من الوظيفة العقيدية ذلك لأن المثالية التى تحكم الجماعة هى وحدها التى تحدد أبعاد الوظيفة التوزيعية كذلك ترتبط الوظيفة التوزيعية بالوظيفة التطويرية لأنها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تطوير النظم السياسية القائمة ، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية ، كلاهما لا يستطيع أن يؤدىها سوى الدولة ؛ لأنها فقط بما لها من تنظيم يصنف بصفى القوة والانسجام تستطيع باسم الجماعة السياسية أن تواجه مقتضيات التطور بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع

من مستوى المصالح العردية أو الذاتية ، هذه الحقيقة أكثر وضوحاً إذا
الوظيفة التوزيعية :

رابعا - الوظيفة الجزائية :

وهي وظيفة تابعة على خلاف الوظائف الثلاث الأولى الأصلية .
ونقصد بالوظيفة الجزائية تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على
حائقي الدولة بخصوص الاختلالات التي قد يحدث داخل المجتمع للنظم
والتي تضمن انتهاكاً لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة في حياة
الجماعة وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية وظيفة تابعة أى تسعى
لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتحدد بها ، فالوظيفة الجزائية قد
تعبّر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز في الإدارة
التشريعية ، وهكذا نجد تنابها منطقياً معيناً يسمح لنا بتحديد وضع
الوظيفة الجزائية في الاطار الفلسفي لنظرية النظم ، فالنظام أداة الجماعة
السياسية لتحقيق مآليتها الحضارية ؛ والمثالية الحضارية تعنى عقيدة سياسية
معينة ، والعقيدة السياسية لا تنفصل عن التطوير من جانب والعدالة من
جانب آخر . . الوظيفة الجزائية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق أى من
هاتين الغايتين تطور وتوزيع .

والخلاصة أن الوظائف الثلاث الأصلية للدولة كحقيقة مجردة
إنما تعبّر في الواقع عن مبادئ وقيم سياسية مترابطة ومتكاملة ،
العدالة أى الوظيفة التوزيعية . التوازن أى الوظيفة التطويرية ،
تحقيق المثالية السياسية أى الوظيفة العقائدية . بل نستطيع أن نلاحظ
أنه في داخل هذه الوظائف هناك تدرج داخل كل وظيفة . الوظيفة

المقابلة هي المفهوم العام المجرد المتسع الذي يضم كل نظام القيم ،
ثم تأتي فئتين بين قيمتين كل منها لها بعدها المستقل . العدالة كمحور
لوجود الفردى والتوازن كنطلق لوجود الجماعى ، والملاحظ أن
وضع العدالة فى مرتبة القيم الفردية التابعة لا يعنى التقليل من
أهميتها ، وإنما هو تشكيل لحقيقتها بمعنى صين ينبع من طبيعة الوجود
السياسى .

التصنيف العاشر

التنمية السياسية : النظريات والمفاهيم والمشكلات

١ - التحديث السلسي ونماجه :-

إن قيام عدد كبير من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية فتح أبعاداً جديدة في نظام علم السياسة . وقد قام الأنثروبولوجيون وعلماء الأنثروبولوجيا الوصفية والمؤرخون والمستشرقون بأجراء بعض الدراسات في هذه البلاد ولكنها كانت دراسات عن مجتمعات أكثر منها دراسات عن دول . وعندما أخذ العديد من هذه المجتمعات شكل الدول شدد إليهم انتباه علماء السياسة . ولقد كان علم السياسة في الغرب في ذلك الحين تحت تأثير نظرى النظم Systems الذين حاولوا أن يبرزوا أن النظام السياسى عبارة عن نظام فرعى للنظام الاجتماعى وأنه يتلقى تحدياته من النظام الاجتماعى على شكل مدخلات inputs وهذا بدوره أثمر عن مخرجات Outputs تشريعية وتنفيذية وقضائية والتي كانت تنفذ من جديد في النظام الاجتماعى من خلال عملية تعرف باسم عملية التغذية المرتدة food - back . وتقوى وتضعف وتتحدى عوامل مختلفة . وفي الوقت الذى ساد فيه الاعتراف باختلاف العمليات السياسية في الدول غير الغربية عن مثيلتها في الدول الغربية ، إلا أن النموذج العام لمناهج النظم كان مستخدماً في أى منهما .

ولقد زعم الكتاب عموماً - الذين طوروا هذا النوع من المجال المعرفى في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أن العمليات السياسية الغير

— غربية — حتى مع اختلافها عن العمليات الغربية ~~تمكن~~، لهؤلاء الكتاب دراستها على أساس خلفية اجتماعية — اقتصادية — ثقافية على أساس ماورثوه من الغرب عبر القرون ومن خلال المؤثرات التي تعرضوا لها في الغرب . وكون هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الجذور والخلفيات الثقافية فقد دفعهم هذا إلى توسيع دراساتهم كي تنطى كل المظاهر التاريخية والثقافية للدول النامية . ولقد توسع المنهج الجديد في الدراسات السياسية المقارنة حتى يشمل — إلى جانب تحليل المؤسسات والتركيبات — مدى واسع من القوى الايكولوجية ecological . ولذلك أُنشئت « دراسات البيئة » في العديد من الجامعات الأمريكية ككلار متداخل التنظيم لفهم « المناطق العالمية المختارة » .

ولقد ظهرت دراسات ملحوظة عن الدول النامية خلال هذه الفترة قام بها علماء بارزون يحددون فيها طبيعة النظم السياسية في هذه البلاد ونذكر منهم كولمان Clemen ، ريجنز Wriggins ، وبابندر Binder ، فايت Faith ، باي Pye ، وينر Weiner ، آبر Apter وآخرين أجروا دراسات ممتازة عن نيجيريا ، وسريلانكا ، وباكستان ، واندونيسيا وبورما والهند وغانا ودول نامية أخرى . كما أجروا دراسات عميقة على القوميات التي تسود تلك البلاد والمخن التي واجهتها على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية ودور البيروقراطية أو الجيش أو الدين ودور هذه العوامل مجتمعة في السياسة ولماذا تدهورت الديمقراطية الدستورية والدور الذي تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردي في عمليات بناء الدولة وكيف أثر التخلف الاقتصادي على طبيعة السياسة . ولما كانت هذه الدراسات قد أجريت في نطاق الإطار الواسع للنموذج البنوي — الوطيق الذي قيمه جابريل

الوند Almond إلا أنهم أضافوا كثيراً إلى معلوماتنا وفهمنا لهذه البلاد
هنا إلى جانب وسائل الدراسة للمنازة التي استخدمت .
وفي الوقت الحاضر قد توفر لدينا قدراً هائلاً من المعلومات الإحصائية
والكمية عن البلاد الجديدة . وقد استخدمت بيانات المسح الشامل في علم
السياسة منذ وقت طويل وأن دراسات الرأي العام وأنماط التصويت قد
تقدمت كثيراً ولكن المعلومات عن البلاد الجديدة في هذه الأيام أصبحت
تدفق بكيات غزيرة . وقد أُنشئت كثير من المراكز مثل برنامج ييل Yale
للمعلومات السياسية ومركز الدراسات الدولية وكونسورتيوم بين -
الجامعات للأبحاث السياسية بجامعة ميتشجان ومكتبة المعلومات الدولية وإدارة
المراجع التي أقيمت في بركلي Berkeley ومراكز عائلة في ستانفورد بولاية
ميتشجان وجامعات بنسلفانيا وييل Yale وجامعات أخرى وقد أشرفت على
دراسات مقارنة غير دولية وقدمت قدراً كبيراً من المسح أو العرض
والمعلومات الإحصائية المجمعة . كما أن إنشاء مجلس أرشيف المعلومات
الخاصة بعلم السياسة في نيويورك ساعد على تقوية أرشيف المعلومات أكثر
ما قامت به اثنتا عشرة من الجامعات في الولايات المتحدة .

وقد ظهرت التنمية السياسية . على ذلك . كبادرة جديدة لدراسات
علم السياسة . وإن المشكلة المباشرة أمام علماء السياسة الذين يسالجون
قضايا الدول النامية كانت تكن في إيجاد تصالح بين المعلومات الإحصائية
والكمية quantitative مع التطورات الحادثة في مجال النظرية . ولقد كان
من الممكن بمساعدة المعلومات الإحصائية قياس مستوى التنمية - سواء
كانت تنمية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية . الخ في قطرمعين
ولكن لا داعي لتفسير لماذا ؟ وكيف ؟ ونحت أي ظروف وخلال أي

مراحل حدث هذا التطور السياسى . وكانت الآمال مقودة إلى أنه إذا أمكن تطوير نظرية سياسية من خلال الدراسات التى أجريت فى الدول النامية فإنها قد تشرى المنهج النظرى برمته الذى طوره فلاسفة الغرب السياسيين - إنه منهج يجمع بين النظرية السياسية التجريبية مع الفلسفة السياسية العرفية . وفى الوقت الذى قدم فيه ألدولد Almond وكولمان Coleman إطاراً لدراسة النظم السياسية بصفة عامة دون بذل أى مجهود لتأوير نظرية ولا حتى اقتراح معايير قياس التنمية السياسية ، نحمد أن كتاباً آخرين قد أتوا بمجهود بناء أكثر . وأحسن وأكثرها سبقاً تلك المجهود التى قام بها دانييل لونر Lenner فى مجته :

« تحول المجتمعات التقليدية ، تحديث الشرق الأوسط »

• *Passing of Traditional Societies, Modernisation of the Middle East*

الذى أجرى بالتعاون مع لوسيل . و . بفسنر Pevsner . فكانت هذه الدراسة تقوم على بحث ميداني أجرى فى اليونان و ٦ دول فى الشرق الأوسط وهى مصر وإيران والأردن ولبنان وسوريا وتركيا بمساعدة الاستفتاءات الاسقاطية والمقابلات الشخصية . والدراسات السابقة على ذلك فى هذا المجال تمت فى نطاق إطار نمط المتغيرات التى قدمها لأول مرة تالكوت بارسونز parsons فى كتابه : النظام الاجتماعى ثم قام بتطويره بالاشتراك مع روبرت . ف . بولز Boles وأدوارد . إى . شلز shils ونيل . ج . سمسل smelser . وقد أجرى سمسل مع ر . ن . بلاه Bellah دراسات مماثلة حول تأثير التصنيع على مجتمعات مثل إنجلترا واليابان وحاول بلاه Bellah أن يصف نظام القيم فى اليابان وأن يتعرف على طريقة ماكس فيبر - على القوى العاطفية - الدافعية والتي سهلت عليه

تفسير نفس القيم (ومميزها عن الأعراف norms) والتي أدت إلى دفع عملية التصنيع السريع في اليابان وإعاقتها لتحديث مؤسساتها السياسية . وكان سمسر مهتما أساساً بدراسة التغيرات التأسيسية الحادثة في المجتمع كنتاجية للتصنيع . وفي الوقت الذي استطاعا فصل مظاهر معينة في التغير الاجتماعي بسبب التصنيع فقد نجح ليرنر Lerner في اختبار القيم التي تسير مع التصنيع ودرس التغيرات في تفاضل القيم إلى جانب التوجيه النفسى - الثقافي نحو الحياة التي تحدث مع إدخال التكنولوجيا الصناعية . وفي الوقت الذي يصف فيه سمسر تأثير التصنيع في المجتمع بأسلوب أو اصطلاحات تركيبيه - تأسيسية نجد أن ليرنر Lerner يتحدث عن التغيرات فيما هو أفضل أو في القيم . ويذهب فيما وراء دراسة الحركة الفزيائية والاجتماعية الناشئة عن التغير الاجتماعي ويتحدث عن التحرك النفسى على أنه السمة الأساسية . ويضع ليرنر Lerner كذلك تمييزاً بين تحديث نفسى - ثقافى والذي قد يظهر مستقلاً عن المؤسسات الحديثة - وهو موقف يؤدى إلى دوران الإحباط المتزايد ، في الدول النامية . ولكنه ليس قادراً أن يشرح كيف تسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية التوجيه النفسى - الثقافي الجديد . وكل ما يقوله هو أن النموذج التصنيع يتبع منطقاً تاريخياً ذاتياً وبأن كل طور يميل إلى أن يولد طوراً آخر يبيض الآليات mechanics والذي يعمل مستقلاً عن التفاوتات المبدئية . .

وبجميع بيانات أكثر ؛ أصبحت أدوات دراسة المجتمعات النامية أكثر إرتقاءً ، وكارل دويتش Denitch مثلاً حاول أن يطور معايير قياس مستوى التطور السياسى في بلد ما . وحاول هوارد ويجنز Wiggins

أن يخلق شروطاً أو متطلبات وظيفية لازمة للتنمية السياسية في بلد جديد ولقد أصدر فيليبي كوت رايت Catright فبرساً إحصائياً عن مستويات التنمية السياسية بأسلوب تفاوت درجات التصنيع وكما تقيسها سجلات الانتخابات والسجلات البرلمانية والاستقرار السياسي ومعايير أخرى .

وفي سنة ١٩٦٣ قامت لجنة السياسة المقارنة تحت رئاسة جابريل ألوند بهدف تجميع الكتاب الذين يعملون في مجال التنمية السياسية وما يتصل بها من دراسات على مستوى المفاهيم والبيروقراطية والتحديث السياسي والتعليم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية . . الخ ودخلوا في برنامج نشر كبير عن الدول النامية ، وبين أعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٦ أخرجت اللجنة ٦ مجلدات في جامعته برنستون حول مظاهر متعددة في التنمية السياسية . وقد حوت المجلدات الستة الكثير مما هو صحيح وما هو خاطئ غير مضموم . ولكن من الخطأ أن نظن أن المجهود أدى إلى أي نجاح . وكل ما يمكن أن نقوله هو إمكانية بناء نظرية منها .

٣ - البحث عن نظرية : الجهود الرائدة :

كان لوسيان باي Lucien Pye من بين فريق الكتاب الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق وظل يطور أفكاره حول الموضوع وترك إطباعاً لا يمحي على علم السياسة برمه . وفي كتاباته الأولى كان باي Pye يرى أن تطور السياسة من وجهة النظر الثقافية ومواءمة ودمج وضبط الأنماط القديمة في الحياة حتى تتماشى مع المطالب الجديدة ، والخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هي تطوير نظام على مستوى الدولة والذي اعتبره د مفهوم أساسياً يؤيد للزج التدريجي في جميع المجتمعات والذي يمكن أن نسميه ثقافته عالميه . . وفي عام ١٩٥٣ وفي كتابه « الثقافة السياسية

والتنمية السياسية ، استعمال باي Pye أن يطور ما اعتبره مفتاح عناصر التنمية السياسية ، وأن علامات التنمية السياسية يمكن تقني أثرها — في رايه — على ثلاث مستويات (١) بالنسبة للسكان ككل (٢) وبالنسبة للأداء الحكومي وأداء النظام نفسه (٣) وبالنسبة لتنظيم الوحدة السياسية Polity والتغير الأساسي في طبيعة السكان ، هو أن المواطن لم يعد يتصرف كواحد من الرعية ؛ يتلقى الأوامر ، بصودة سلبية من السلطات العليا ؛ وأن ينفذ تلك الأوامر ، ولكن يعتبر مساهما نشطا فعلا لأمر تشكيل القرارات السياسية والمشاركة فيها . وبمعنى آخر يوجد تورط أو انخراط أكبر من جانب الجماهير في النظام السياسي وتطوره وهذا يؤدي بالطبع إلى حساسية أكبر من جانب الشعب للأسس الخاصة بالمساواة وقبول أكبر للقوانين ثانياً : مع التنمية السياسية تزايد طاعة النظام السياسي بحيث تسيطر وتحل شؤون الشعب أو الناس إلى جانب السيطرة على الجدل والفتن مع المطالب الشعبية . إن أي نظام سياسي غير متطور لا يحظى بالتأييد الخلاق والمشاركة من جانب الجماهير وهو ليس بالطبع فعالاً أو كفءاً أو قادراً على حملهم على السير معه . وفي النهاية بالنسبة لتنظيم النظام السياسي فإن النظام السياسي المتطور يعني عملية تفضيل كبرى والتحدد الوظيفي وتكامل المؤسسات للمساهمة فيه . وكانت نصيحة باي Pye . البحث عن خصائص المساواة والتقدم والتفاضل وتقرير درجة تقدمها .

إن الكتاب الأوائل في التنمية السياسية كانوا مهتمين أكثر بالتعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات النامية وأيضاً تلك التي تميز تطور مجتمعات العالم الثالث عن دول الغرب أكثر من التركيز على المراحل التي تمر خلالها المجتمعات نحو التطور أو التركيز على القوى التي تعمل من

عملية التنمية . وقد وعد Ward وروستو Rustow أن يبحثا في (أ) العمليات التي مرت بها المجتمعات المتقدمة حتى وصلت إلى التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (ب) إمكانية ملاحظة أي تغير ونتائج (ج) احتمال مصادفة مشاكل أو أزمات خلال عمليات التطور ولكنهم للأسف لم يفوا بما وعدوا . وكان الفضل لباي Pye الذي تعرف على هذه الأزمات كأزمات التعرف على الشخصية والشرعية والمساهمة والتكامل والتوزيع كل ذلك كان على أساس دراسة على إنجلترا ولكن يلاحظ نشوء مثل هذه الأزمات في بلاد أخرى ولكنها قد يعقبها نتائج مغايرة لما هو في إنجلترا . وقد وجه كينيث أوريغانسكي اهتمامه إلى أزمات التنمية السياسية واقترح أن المجتمع المتطور - كى يصل إلى أهداف هذا التطور - يجب أن يمر بأربعة مراحل (١) الاتحاد السياسي الذي يهدف إلى الوصول إلى تركيز أو مركزية السلطة في يد الدولة (٢) التصنيع بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية (٣) الرغاء والرعاية القومية حيث تحصل ثمار التنمية إلى الجماهير . (٤) الوفرة حيث يصبح لدى الأفراد مستويات مادية مرتفعة .

إن احتمال أن تتبع الدول النامية أنماطا سياسية مختلفة ونظما سياسية مختلفة لم يقب عن أذهان علماء السياسة . فقد تحدث شيلز Shils عن خمس فئات هي :

- الديمقراطية السياسية والديمقراطية الحارسة Totalary
- والأوليغاركية للمجددة أو التحديثية Modernizing
- والأوليغاركية الكلية الشمولية Totalitron
- والأوليغاركية التقليدية Traditronal oligarchy .

وقد حول جون كوتسكى *Kautsky* الموضوع : من سلطة أوتقراطية تقليدية إلى مرحلة انتقالية يسودها المفكرون الوطنيون وإلى كلية وشمولية الأرستقراطية وإلى كلية وشمولية المفكرين وإلى الديمقراطية . إلى التركيز المتزايد على التنمية السياسية والذي أصبح يطلق عليه التحديث أصبح أمراً عاماً وهو الموضوع المتكرر عند عدد من الكتاب وأشهرهم ويفيد آيتر *Apter* . ولربما كان آيتر متقاداً بالنماذج السائدة في عدد من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تخلت عن الديمقراطية وتحولت إلى الكلية *Totalitarianism* وقد ذكر في كتابه « سياسة التحديث » عام ١٩٥٥ أنه يفكر في تيجتين مختلفتين من نتائج التنمية السياسية في المجتمعات التقليدية وذلك حسب (أ) نوع الحكومة والتي هي حكومة سلطوية هيراركية *Hierararchical* أو هرمية (ب) نظام القيم الموروثة والذي قد يكون آلياً أو إجتهدادياً خلال فترة التحديث . وقد تبع آيتر وخاصة في مجلده « سياسة التحديث » كتابات مرضية عن التحديث ، فقد ظهر مايرورن *Myron Weiner* وبنر *Black* وروستو *Rostow* وغيرهم ممن قدموا مناقشة مستفيضة ذات نتائج إيجابية .

وفي منتصف الستينات بدأ المراقبون المتحمسون في التأكد من أنه بدراسة التنمية السياسية كان هناك اعتماد كبير على علم الاجتماع . ومحمد تأثير بارسونز *Parsons* ظهر ميل عند علماء السياسة على إعتبار النظام الحكومي كمتغير غير مستقل تحدد حدوده العوامل الاجتماعية والبيكلوجية والثقافية والاقتصادية وأن موهته الأساسية هي معالجة المدخلات *inputs* التي تولتها هذه القوى وأن يحولها إلى « مخرجات » *outputs* حكومية .

وكافة الحياة فاعمل على أنها طوع القوى الإجتماعية أو مجرد أداة لتحدى من الخارج ثم تفرد هذه المادة إلى المجتمع من جديد سواء كان في شكل صالح أو غير صالح وذلك حسب النظام السياسي . إن أرادة وتجربة الزعماء السياسيين في إتخاذ المبادرة لوضع أهداف مرغوبة وتطوير النظام السياسي الذي يستطيعون به تنفيذ الأهداف الاقتصادية والإجتماعية وبينما كان الشعب ينظر إلى نهرو Nehru وهو محرك عجلات التصنيع في الهند أو سوكارنو وهو يضع أفنونيسيا على طريق العدالة الإجتماعية ومثله عبد الناصر في مصر أو زعماء في دول عديدة أخرى في آسيا وأخرى يشكون بصورة فعالة لمصير أو أقدار بلادهم . وليس بالصورة التي فرضها عليهم الميراث التاريخي أو العقائد الإجتماعية . الاقتصادية الثافية — ولكن بالصورة التي يرونها ومن هنا جاء الرأي الذي يرى أن الحياة يمكن التفكير فيها كتغير مستمر والتي تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في الإسراع بعملية التنمية السياسية .

ولا يعني هذا أن الدراسات في التنمية السياسية التي أجريت في أوائل السبعينات لم تفرد أو تفرز عن نتائج مثمرة . فقد كان هناك تقدم مستمر في النهج الذي يدور حول هذه الدراسات . وإذا بدأنا بالنهج التأسيسي والذي يستخدم فيه أجهزة الحكم الشرعية الرسمية وفيه أكد العديد من الكتاب أن التنمية السياسية كانت أساساً وظيفة مستوى للتنمية الاقتصادية وأشاروا إلى أنه إذا كانت المؤسسات السياسية في بلد ما ؛ نامياً ؛ لم تصبح أملاً للشعب الاقتصادية ؛ فلي يكون هناك إنسجام معقول ؛ بين الطبقات المختلفة ؛ في المجتمع ، وهذا الإنسجام ضروري ، كي يعطى النظام شريعته ، وطاقته ، المتأخفة . إن القدوة الإدارية للنظام السياسي ضرورية

لحفظ القانون والنظام ولتنفيذ القرارات الحكومية . وقد لفت كثير من الكتاب النظر إلى أنه كي يصبح النظام السليم يؤتي ثماره فلا بد من تبعية النظام الإجتماعي كله الأمر الذي لا يمكن أن يتم دون إشراك الشعب ويجب النظر إلى التنوير في الإنجازات ونصائص الشخصية عند المواطنين. إن ارتباط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية في تشكيل التنمية السياسية لا يمكن إنكاره ولكن كان من الصعب تحديد الثقل النسبي لأي عامل في المتغيرات . وكثير من المفاهيم لا يمكن إخضاعها للاختبار التجريبي . وفي أغلب الأحوال نجد أن البيانات اللازمة لإختبارها غير متاحة . وأسوأ عيوب هذه الدراسات - مع ذلك - أنها عالجت التنمية السياسية كمختبر غير مستقل ، ينشأ عن غيره آخر ، مثل الموجة العالمية في التصنيع ، أو القومية ، أو الديمقراطية . ولا يرون أنه متغير مستقل أو متغير متداخل ذلك الذي يستطيع بهذه الصورة أن يشكل الأشياء . ألم يكن من الممكن - كما بدأ بعض الكتاب في التساؤل في منتصف الستينات - أنه في الوقت الذي تأثرت فيه التنمية السياسية بالتركيبة - التحتية Infra-Structure الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أنه لعب دوراً هاماً في إعادة تشكيل هذا التركيب - التحتي ووضعه في حالة توافق مع الأهداف الجماعية التي تحددها الصعوبة السياسية .

٣ - البحث عن نظرية : التحول في الاهتمامات :

Search for a Theory : Shift in Focus :

في أواخر الستينات تحول مركز دراسات التنمية السياسية من الدراسات التركيبية - التحتية إلى تحليل لإرادة وقدره الممثلين والمؤسسات السياسية .

ولقد تم التخليق من أنه في الوقت الذي لا تستطيع فيه القوى الاجتماعية والاقتصادية والبيكولوجية أن تلعب دوراً ولا يمكن أن تترك خارج التحليل السياسي ؛ نجد أن الأمر أصبح يرجع إلى الزعماء السياسيين في كيفية التعامل مع القضايا والمطالب وإحتياجات المجتمع والذي ألقته عليه قوى التصنيع . والتنمية السياسية - بمعنى آخر - لم تكن متجانساً ترفيلاً . أو متبياً ولكنه عملية مستمرة .

ويبدو أن سامويل هنتنجتون Huntington لعب دوراً هاماً في تحرير التنمية السياسية من التحديث الاجتماعي فقد مهدى الفكرة التي تروم أن التنمية السياسية يمكن التفكير فيها على مراحل أو عمليات ذات خط واحد . وإذا إقتصرت التنمية السياسية على مجرد التفكير في الوضع الحالي للدول الغربية - وإفترضنا أن كل المجتمعات تتحرك في نفس الاتجاه فما الذي نستطيع أن نقوله إذن عن الأنظمة السياسية الراقية التي حدثت في الصين واليونان وروما ومصر في العصور القديمة ، بأنه في سياق الزمن ، والظروف ، التي زرعت فيها تلك الأنظمة ، فإنها بالطبع قد حققت المعايير المرتبطة بالتنمية السياسية .

ويرى هنتنجتون Huntington أن هناك مفهوماً الذي يتصل بالتدهور السياسي . إن المؤسسات تفكك ، وتذوى ، كما أنها أيضاً قد تتطور ، وتنضج ، وكان هذا المفهوم هو موضوع بحث هنتنجتون . وقد عارض ربط النظرية السياسية بالتصنيع ليس في المجال السياسي لحسب بل في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبمعنى آخر فإنه لم يعالج التصنيع في حد ذاته كميّار للتنمية السياسية ، ولكنه ركز أكثر على : التفاعل المتبادل ، بين العمليات الاجتماعية الحادثة في

التضيق من ناحية وقوة ، وإستقرار ، أو ضعف الحكائات السياسية التقليدية ، أو الإنتقالية أو الحديثة ، من ناحية أخرى ، وطال الأجيال على أنها عامل أكثر حساساً ، وأما معايير التنمية السياسية في وجود المنظمات السياسية والإجراءات السياسية على نظام المؤسسات Institutionalisation

ويرى منتج تون أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عال من التكيف ، والتقدم ، والتماسك ، ومع ذلك قد يتقصه التمييز ولكنه قدم إسهاماً قيمياً ، في نظرية التنمية السياسية وعلى الرغم من وضوحه الشديد إلا أنه لم يستطع أن يخرج عن الإطار البنوي — الوظيفي Structural Functionalism وإن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغير كي يحافظ على التوازن ويصير نظاماً متحركاً .

أما فرد و. ريجز Fred W. Riggs في إحدى مقالاته حاول أن يدمج فكر التنمية السياسية كلها ابتداء من الموند Almond ولويسيان باي Pye وينوك pennock . وقد بدأ بمنافسة ، وإدحاض ، الرأي القائل بأن إستخدام المؤسسات في الغرب ؛ يؤدي إلى الإستسلام للأنماط الثقافية ، كما حاول أن يضع تمييزاً واضحاً ، بين التغير التكنولوجي ، والتغير الثقافي والمؤسسات السياسية عنده كانت تتصل بمسائل « التكنولوجيا » أكثر من إتصالها « بالثقافة » . فثلاً قيام الأحزاب السياسية هو مسألة « تكنولوجيا » ، وأصبح شكلاً مقبولاً ، سواء في الدول الشيوعية ؛ أو الغربية . وقد ميز ريجز Riggs كذلك بين التحليل البنوي Structural والتحليل الوظيفي . ويرى أن الكتاب قد أعطوا إهتماماً كبيراً بالتحليل الوظيفي ونحاً باللائمة على الذين جرفهم تيار الخماس الوظيفية « Functionalism » إلى درجة أنهم نبفوا كل إهتمام يمكن أن يقدمه التحليل البنوي Structural . إن التغير

التكنولوجيا الذى وجد صدى له من التأثير البنى *Structural* يمكن أن يكون سريعا ، أما المتغيرات الوظيفية فإنها يمكن أن تكون بطيئة .
وقد أخذ عن لوسيان باي *pye* فكرة المساواة والقعدة أو الطاقة والتمايز . ويرى أن المساواة ، تمكس الحد الذى تباح فيه ، الفرصة لأفراد الوحدة السياسية ، كي يشكلوا سياستها وأن يلتفموا بشأ عملهم هذا ، أما القعدة أو الطاقة *Capacity* ؛ فإنها تمكس ، قعدة النظام — سياسيا وإداريا — على تبنى أهداف ما وتنفيذها . ومع ذلك ، فإذا لم تكن الوحدة السياسية تفاضلية بدرجة كافية ، تصبح المساواة والقعدة لاقيمة لها . لأنه من خلال المؤسسات الحكومية المتطورة ، فى مجتمع تفاضلى ؛ تصبح للعمليات السياسية ، مستوى دفع من القعدة ، إلى المساواة الجمهورية ، بين المشتركين . وقد حاول ريجز *Riggs* ، أن يوازن بين المساواة والقعدة ، وما لم يكن هناك توازن ، فإن التنمية السياسية ، فى رأى ريجز *Riggs* ، يمكن أن تقع فى أساءة . بالفخ التتموى *Developmental Trap* ، وطالما إنخضت السياسة ، شكل النضال ، أو الصراع ، بين اليمين واليسار ، فإن كلامها سوف يغلب واحدة من إثنين ، أى المساواة على القعدة ، أو العكس ، وسوف يفقد أنصار اليمين ، وأنصار اليسار ، القعدة على بلوغ التمايز ، أو التفاضل البنى ، وبالتالي ، سوف تتحقق ، إما أهداف المساواة ، أكثر من أهداف القعدة ، أو العكس . ويرى ريجز *Riggs* ؛ إن التركيز الشديد ، على قيام الدولة على نظام المؤسسات *Institutionalisation* قد يصعب فى حد ذاته دفع التتموى . . وحرب ريجز *Riggs* لنا مثالين ، بالصين ، والهند . فى الأولى يوجد تركيز على الشمولية ، أو العمومية *Universalism* والمركزية ، وفى الثانية ، يوجد تركيز على الخصوصية ، *particularism* ، واللامركزية ؛ ولإشارة ريجز

Riggs إلى أن كلا النظامين قد إنهارا وتحطما . أما التاريخ الأوربي ، فقد تميز بالتحويلات السريعة ، في المؤسسات ، إلى جانب تأرجحه - بين الحين والحين ، إلى اليمين ، أو إلى اليسار ، ولكن مع الحفاظ على التوازن بين المساواة والقدرة .

٤ - التماذج الشيوعية في التنمية السياسية :

ثمة أنماط من التنمية السياسية لم يلق لها كتاب الغرب إلا حتى وقت قريب وأعنى بها النماذج الشيوعية فوجد لينين *Lenine* في كتابه « تطور الرأسمالية » ، في روسيا ، ، قد واجه ، نفس مشاكل الدول الثامية ، ولكنه كان يبحث ، عن أقصر الطرق ، للوصول بروسيا إلى مستوى الغرب في التحول الاقتصادي ، ومن الصعب القول ، بأنه كان يرى ، عن أخلاص ، أن الماركسية ، هي الحل ، ولكنه مع ذلك ، يريد أى مسلك ثورى ، ولم يجد أمامه ، سوى الماركسية ، التي وجدت مدى بين عال المصانع ، بمركزية السلطة ، في يد الدولة ، واستخدامه أجهزة الحكومة ، في التعجيل بالتنمية الاقتصادية . ولقد أدرك أنه في عدم وجود طبقة برجوازية ، في روسيا ، فمن الممكن ، أن يحل محلها حزب سيمى منظم . وكان هدفه ، في ذلك هو : ملامة الماركسية ، - والتي هي تتاج الثرب الصناعى - لطروف بلد غير نامى . وقد أتمد لينين في ذلك ، على المفكرين والحزب الشيوعى لقيادة ثورة البروليتاريا .

ولقد كان لينين على وعى تام بحقيقة ، أن روسيا عام ١٩١٧ تقع ، على خط الحدود ، بين الدول المتقدمة . . والشرقية والدول غير الأوروبية ، وكانت أقرب إلى الدول الغير ثامية ، أكثر من قربها من الغرب . وحيث كان الهدف : هو نفس الهدف : في الخط

العام للتنمية. والمفروض أن تنجم روسيا ، كي تلحق بالدول الأخرى ،
بملاحظ أن الوسائل ، والطرق ، التي سلكتها كانت عظيمة . وكان
لابد لتلك الطرق والوسائل ، أن تكون مستعدة ، ، ، ثورية . ،
واعتقد لينين أن نفس الطرق ، يجب أن تحتذيها الدولة الشرقية ، ،
كذلك على الرغم من استخدامهم ، بعض الشذوذ في ثورتهم . وأول
ذلك الشواذ هو تهجم لينين على طبقة البرجوازية ، في الدول الاستعمارية ،
وما يمكن أن تفصل بين الفلاحين ، والبروليتاريا ، إزاء التغيير ، الذي
تفشده الشيوعية . وبينما ركز ستالين على بناء الاشتراكية ، في دولة
واحدة ، وسحب نفسه من جميع الالتزامات ، على المستوى الدولي ،
إلا أنه أجمع الأهداف ، وسلك السبل ، التي قررها لينين في إحداث
لتنمية الاقتصادية والسياسية في روسيا . وهو الوقوع في الخط العام
لتنمية الدول ، وأن يستمر حتى يتجاوز الدول (الغربية) الأخرى .
ويقول ستالين : « وإنا نقع على مسافة ٥٠ أو ١٠٠ سنة خلف الدول
المتقدمة . » قال ذلك عام ١٩٣١ ، ويجب علينا أن نقطع هذه المسافة
في ١٠ سنوات . فإما أن نفعل ذلك وإما أن يسحقونا .

ونظرا لانشغال ستالين ، كثيرا ، في تصنيع بلاده بهدف تحقيق
استقلالها الاقتصادي ، وتقوية قوتها الدفاعية ، وخلق الظروف الضرورية ،
لاتنصار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي إلا أنه كان يكره ، أن يقدم
أي مساعدة ، للدول المختلفة الأخرى ، التي لها نفس الظروف . ونظرا
لسيطرة فكرة الشيوعية على الروس ، وتناميهم الدور العملي ، الذي
لعبه في بلد ، فإن زعماء كانوا يتوقعون فترة ٣٠ سنة للبروليتاريا
في الغرب . — أكثر من توقعهم لمتى الشرق — في أن يشنوا المرحلة

الثانية ، والقادمة ، فى سلسلة الثورات العالمية . ورفضوا ، أن يمانوا
الحركات الشيوعية ، فى الصين ، والمند ، واندونيسا ، واليابان بحديثه ،
وفى نفس الوقت إنتشرت الشيوعية ، فى الصين ، ويوغسلافيا ؛
وفتاتم وخدمتهم ، كما خدمتهم الشيوعية فى روسيا كوسيلة ، من
وسائل التنمية . ومثل الثورة الروسية ؛ نلاحظ أن الثورات فى هذه
البلاد كذلك ، قام بها المفكرين ، وساعدتم فيها الفلاحون ،
والبروليتاريا . وفى كل هذه البلاد — بصرف النظر عما إذا كانت قد
حققت الاشتراكية أولا — إلا أنها نجحت ، فى الوصول ، إلى الوحدة
الوطنية ، والاستقلال ، والثورات الزراعية ، لتحرير الفلاحين ، من
اضطهاد أصحاب الاراضى ، والاستثمار — الرأسمالى ، والصنيع —
وكلها تغير أساسيات التنمية الاقتصادية ، فى الغرب . إن الطليعة المختلة
لنظام الحياى ، الشيوعى ، تمت حكم ستالين ، وتقرر البحث للميدان ،
فى المجتمع السوفيتى ، أدت إلى اساءة فهم كتاب الغرب ، لنموذج
السوفيتى فى التنمية السيلية .

ومنذ موت ستالين ، بدأ الكتاب السوفيت ، فى مناقشة ، دور
الثورة الروسية ، كنظرية عامة ، فى التنمية ، ويبدو أن هذا ، قد أدى ،
إلى تغير فى وجهة نظر كتاب الغرب .

ولقد جذب اهتمام كتاب الغرب ، أكثر كتاب د الطبقة الجديدة ،
للكاتب ميلوفان Milovan Djilas الذى وصف الثورة فى الصنيع
نفسها ، وما حوّلها ، فى أوروبا وآسيا ، د على أنها حقيقة ، ذات
دلالة ، لتلك الثورة . وأشار أيضا ، إلى بعض أوجه القبح ، بين
الأنظمة السياسية ، الغربية ، والسوفيتية ، خاصة ، فى ظهور طبقة

الديمدين ، التي سيطرت ، على القلاع الكبرى ، في السلطة وفي وقت سابق ، كانت رؤية الغرب ، للنظام السوفيتي النظام الفاشي الكلي Totalitarianism ولكن حدث تحسن في الستينات ، بين النظام الغربية والسوفيتية ، حسب رأى برينز نسكي Brzezinski ومنتج تون . وكانا من الوافية الثقافية حتى قالوا ، أنه مع اختلاف الثقافات فلا يوجد أشتال لتلاق النظامين .

وربما كان واطسون Watson أول كاتب يصيب الشيوعية على أنها من مثال هام ، الظاهرة كبيرة ، وثوراة الشعوب المتخلفة ، بقيادة قلة من المثقفين ، الهجوم على الغرب ، ويرى كوتسكي Kautsky أن ، الشيوعية متطابقة ، ومكاملة ، للقومية ، في دورها ، في أحداث التنمية السياسية ، في بلد متخلف .

ومها كانت دوافع زعماء الثورة الشيوعية ، في روسيا إلا أن نتائجها الصليه ظهرت على يد الوطنيين في الدول النامية اليوم خاصة ، إذا نظرنا إلى . . . مفهوم ستالين ، « الثورة الثانية » ، التصنيع السريع ، ومعاداة الغرب . وقد كان ذلك أكثر وجنوحا في الصين ويوغسلافيا وفيتنام ، ونفسى الشيء في أوروبا الشرقية . ولم يكن أخميتوف Achimov عندما كتب عام ١٩٥٠ ، أن الهدف الإيجبابي أن الهدف الإيجبابي للشيوعية ، ليس هو إزالة الصراع الإيجتماعى ، أو خلق مجتمع لا - طبقي ، ولكن التغلب ، على تخلف قطر ما بين الأنظار . والذى الدول النامية الآن نموذجان للتنمية : النموذج الغربى والنموذج السوفيتى .

في بداية القرن العشرين وأجهت روسيا نفس مشاكل التصنيع التي واجهها الغرب . وترجع إلى الاختلافات في الظروف الإيجتماعية ، الأمر

الذى دعاها إلى استخدام إسميت ، وإستراتيجيات مختلفة . وقد لعب الحزب الشيوعى ، نفس الدور ، فى تحديث روسيا وتنمية الأطوار الخاص بالمؤسسات ، الذى لعبته الطبقة الوسطى ، فى الغرب . والذى نتج عنه ، نمو إقتصادى سريع ، وتكامل سياسى ، وتنمية إجتماعيه وكانت الطرق ، التى إستخدماها السوفيت ، عفيفه ولكنها ، كانت حتمية ، لسبب الظروف . ومن الواضح ، أنه قد تعددت ، أوجه التنمية السياسيه ، داخل الكتلة الشيوعيه ، فلم تعد قاصرة على النمط السوفيتى ، أو الصينى ، ولكن ، حسب ظروف كل بلد ، تتخذ الشيوعيه ، أسلوب حياه . وقد أخذت الشيوعيه الصينيه أسلوبا مختلفا ، عن مثيلتها ، فى الاتحاد السوفيتى . ويرجع ذلك ، إلى تركيب المجتمع الصينى ، وتأثر مفكره بالغرب .

وحيث إنتشرت الشيوعيه ، فى بلاد أخرى ، مثل كوبا ، ويوجسلافيا ، وفيتنام ؛ ظهرت نماذج مختلفة من الشيوعيه ، ويرجع ذلك إلى تفاوت ، الخبرات ، والمصالح الوطنيه ، والثقافات . وتظهر مؤسس الشيوعيه ، فى ذلك البلاد ، بأنهم أقاموا نظاما مستقلا ، عن نظام إموسكو ، ووضعوا نظريات خاصه ، بهم . أما الشيوعيون فى فرنسا ، وإيطاليا ، فيحاولون ، الوصول إلى السلطة ، من خلال القوات البريطانيه . ونجد تشيكوسلوفاكيا صعبه ، فى تقبل نظام ستالين فى التميز ، على الرغم من نجاحه فى بلغاريا ، فى مجال التصنيع وترى كوبا ، أنه لاداعى للتركيز على الصناعات الثقيله ، وأما بولندا فتواجه مشكله ، فى صعبه تطبيق الزراعة الجماعيه ، ولقد حذت دول اشتراكيه متعدده ، تلك الطرق المتصده ، إلى الإشتراكيه وذلك حسب التركيب الاجتماعى ، والتقاليد الثقافيه والخلفيه التاريخيه .

٤ - مشكلات التنمية السياسية :

تعتبر التنمية السياسية كمتطور حركي يتضمن الاتجاه نحو التمايز الوظيفي والتخصص وزيادة القدرات وكحركة نحو مثل أعلى يتمثل في المساواة وأن متغيرات عملية التنمية السياسية تتحدد في عملية التهيئة الاجتماعية (المدخلات) وبناء المؤسسات (عملية التحويل وتحليل القدرات (المخرجات) ونتيجة للتفاعل الذي يحدث بين عملية التهيئة الاجتماعية من ناحية بما يترتب عليها من مطالب وقدرات الفسق السياسي من ناحية أخرى تواجه البلدان المختلفة عددا من الازمات .

أن مفهوم الازمة يرتبط بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات في إطار الفسق وتكون الازمة عندما يحدث انهيار أو خلل في هذه العملية ، بمعنى أن الازمة تحدث إذا تغير بناء المطالب والمدخلات بشكل يفوق للوارد المتاحة أو بسرعة أكبر مما تستطيع مؤسسات التحويل مواجهته والتكيف معه ، وتعنى الازمة في هذا الإطار تحدى السلطة أو شرعية بناء صنع القرار وتمثل في عدم احترام النظام والأمن أو احترام القانون والخروج منه (عصيان مدني ، مظاهرات ، أضرابات ، اغتيالات) ، بعبارة أخرى فإن مفهوم الازمة يتضمن نظريا :

(١) نقطة أو مواجهة ظروف جديدة لم يهدمها النظام من قبل ، فالازمة الدستورية في الدولة الرومانية أدت إلى ظهور دكتاتورية مؤقتة أو أزمة النظام السياسي الفرنسي في عهد الجمهورية الرابعة أدت إلى ظهور ديجمول بعبارة أخرى هي تتضمن ظهور موقف جديد . هذا الموقف يمكن أن يكون نتيجة زيادة كمية المدخلات عما تستطيع المؤسسات استيعابه أو نتيجة ظهور موقف

جديد لم تواجهه المؤسسات من قبل . وتحدى التوازنات القائمة ومن ثم لا يمكن مواجهته بالاساليب القائمة ومن ثم يؤثر على القيم الاساسية والتوازنات التي يشهدها النسق .

(ب) هي موقف حاد إلى رفع درجة التوتر بين متغيرات الفنق ويقود في التحليل الأخير الى تغيير في العلاقات القائمة بينها أو الدور النسبي لها .

ونعرض فيما يلي لأم الأزمات التي تواجهها البلدان المختلفة :

١ - مشكلة الهوية أو تحديد الذات :

ونتناول المشاكل المختلفة بانتقال الانسان من التقليدية إلى أشكال إجتماعية أكثر حداثة والانتقال من القرية إلى المدينة والتعامل مع القطاعات الحضرية في المجتمع ، بما يتضمنه ذلك من تغيير في الولاءات والقيم وأنماط السلوكية . كما تثير هذه الازمة قضية صهر الولايات الاقليمية والقبلية والسلالية في موقعه الولاء القومي .

بمعنى أن المجتمع لا بد وان يتحدد نطاقه سياسيا فالدولة المصرية تقوم على الاعتراف بشكل معين للمجتمع السياسي بحيث يكون ولاء المواطن للدولة القومية وليس لقبيلة معينة أو لمجموعة عرقية أو عنصرية داخل الكيان السياسي للدولة ، وازمة تحديد الذات هي المرحلة الأولى التي يواجهها المجتمع السياسي ، وتوضح هذه الازمة في بعض الدول الافريقية التي تجمع العديد من القبائل والجماعات ذات الاصول الحضارية والدينية المتباينة ويمكن أن تأخذ الحرب البناية على أنها صورة عنيفة لازمة تحديد . الذات فكيان دولة لبنان تهدده هذه الحرب .

٢ - مشكلة التوزيع : Distribution problems

ونعني بمشكلة التوزيع دور الحكومة في توزيع الثروة وصدى تدخلها في عملية التوزيع هذه ، وتطور هذه الازمة في الدول النامية في زيادة حدة التفاوت في الدخل بين النخبة الاقتصادية والجمهير ، ولعل انتشار الانجذامات الاشتراكية في الدول النامية تعبّر عن رد فعل هذه الازمة .

هذا للوضع يمثل إحدى النقاط التي يلتقي فيها علم السياسة بعلم الاقتصاد وكما ذكرنا من قبل فإن النظام السياسي يقوم بدور « الموزع » في المجتمع ، وبصفة عامة فإن كل القرارات السياسية ذات طابع توزيعي ، وإن كانت أزمة التوزيع تشير على وجه التحديد إلى تلك القرارات والسياسات المتعلقة بتخصيص وتوزيع الموارد ، ويشور هنا الصراع في عملية التوزيع بين الاعتبار الفني والاقتصادي وهو أن يكون التوزيع على أسس تتعلق بنوعية العمل ، والاعتبار الإجتماعي أو الايدولوجي الذي يفرق الالتزام بمفهوم العدالة الاجتماعية في التوزيع وفي الحقيقة أن كلاهما مرتبط ببعض البعض ويدعم أحدهما الآخر في الأجل الطويل وأن كان ذلك لا يحول دون بروز تناقضات بين الاعتبارين في الأجل القصير .

٣ - مشكلة الشرعية : Legitimacy problem

أي خلق سلطة ذات سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة ، على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي . وأزمة الشرعية ترتبط بأزمة تحديد الذات وهو التعبير السياسي والقانوني لشكل السلطة التي يقبلها المجتمع الجديد وقد تحدت إطاره الاجتماعي وولاء المواطن فيه لمصدر واحد يتم قبوله على أنه الممثل للسلطة السياسية ، ويمكن

توضيح أزمة الشرعية في المجتمعات النامية إذا تصورنا أن السلطة السياسية هي مطالب لمختلف الجماعات والفئات السياسية الموجودة وإن أيا من هذه الفئات التي يمكن أن تدعى حقها في السلطة ستجد من يتحداها في هذا العدد .

فنية الشرعية تثار في أي علاقة سياسية بمعنى مدى شرعية أولئك الذين يقدمون مقاليد السلطة واتخاذ القرار ، وتتوفر الشرعية عندما يشعر المواطن بأن يخضع للقانون والسلطة لأن ذلك واجبه إزاء السلطة الواجب الخضوع لها حتى وأن كان لا يوافق على كل ما تقوم به من إجراءات .

وتنشأ أزمة الشرعية أثناء عملية إحلال مؤسسات جديدة محل المؤسسات التقليدية في المجتمعات المختلفة ، بل إنها تثار في المجتمعات المتقدمة عندما تنشأ مؤسسات جديدة أو وظائف جديدة لم تمارسها المؤسسات من قبل . وإذا كان القائد التاريخي يمثل حلا لأزمة الشرعية لفترة مؤقتة إلا أنه في الأجل الطويل لابد من إرساء مؤسسات سياسية جديدة قادرة على كسب ولاء المواطنين وإكساب شرعية ذاتية .

٤ - مشكلة التغلغل (إدارة الدولة) : Penetration Problem

وتشير إلى مدى القدرة التنظيمية للنظام السياسي ، ومدى قدرة المؤسسات على التغلغل ، في الإطار الاجتماعي والاقتصادي المحيط بها وتنفيذ السياسات والقرارات للحكومة . ويتضمن ذلك السيطرة الفعلية على إقليم الدولة بما يشمل من جمع الضرائب وتعبئة تجنيد القوات ووضع خطط النخبة الاقتصادية ومدى تواجد السلطة المركزية

في الاقليم وممارستها للسلطاتها .

أى تنفيذ السياسة الحكومية ، بمعنى أن البرامج التى تتضمنها السياسة العامة لن تكون مجرد خطط أو مشروعات على الورق وإنما سيتم تحويلها إلى واقع ملموس ويتطلب ذلك وجود جهاز إدارى كفء وقادر على التنفيذ أى أن يتغلغل العمل الحكومى والادارة العامة فى نسيج المجتمع ويصل إلى المناطق الريفية وأن تصبح الحكومة مؤسسة محسونة وقادرة على فرض سياساتها وتوصيلها إلى أعماق المجتمع .

٥ - مشكلة المشاركة : Participation Problem

وتشير إلى المشاكل المترتبة على إزدیاد حجم الراغبين فى المشاركة السياسية ونوعية هذه المشاركة نتيجة لعملية التمتع الاجتماعى مثل ما هى القوى الراغبة فى المشاركة فى العملية السياسية ؟ وما هى الآثار المترتبة على ذلك من حيث قدرة المؤسسات السياسية على استيعابها ؟ وما هى نوع المطالب الجديدة وأثارها على العملية السياسية من حيث المدخلات والمخرجات ، ثم ما هى القوى أو النخب التى ترحب بالنخبة الحاكمة باشتراكها فى صنع القرار (نخبة وظيفية أى معيار تكوينها الانتماء إلى وظيفة ما مثل قادة الجيش أو زعماء النقابات ، أو نخبة جغرافية ، أو نخبة طائفية) .

وتظهر أزمة المشاركة حين يزداد عدد أولئك الذين تشملهم العملية السياسية أو بمعنى آخر حين تبلور جماعات مختلفة ذات مصالح وتعتبر عن هذه المصالح فى صورة مطالب تقدم إلى الحكومة وغالبا ما تصاحب هذه العملية بلورة أحزاب سياسية أو تنظيمات سياسية

جماعية ، على أن أزمة المشاركة لانتهى بالضرورة خلق مجتمع ديمقراطى بالمعنى الغربى أى تعدد الاحزاب وجماعات المصالح المختلفة ولكن تمى حل أزمة المشاركة عن طريق تنظيم جماهيرى يستوعب المصالح المختلفة ويحدد أسلوب المشاركة ويقدم القناة اللازمة للتعبير عن هذه المصالح ، وفى هذه الحالة يكون أسلوب المشاركة هو التنبؤ ذات المضمون السياسى والاجتماعى .

٦ - مشكلة الانصماج :

أقوى صورة من صور الوحدة وأكثر أبعاد عملية التقارب بين الشعوب تكاملا وشمولية . فالواقع أن مايميز عملية الاندماج عن التوحيد هو أساسا أن التوحيد لايعتد أن يكون نقلا لفكرة الولاء من مجتمع سياسى معين إلى صورة جديدة أكثر عمومية وشمولا وهى الإرادة الحاكمة الجديدة . أما الاندماج فهو مستقل عن عملية الولاء وأن كان يؤدى إليها فى الأمد الطويل . جوهر الاندماج هو إلغاء التناقض فى مظاهر التعبير عن الوجود الاجتماعى . ولذلك فالاندماج يمكن أن يوصف بأنه حالة Situation تعبر عن نفسها فى مستمر يبدأ من أضعف الدرجات وينتهى إلى أقواها : وهو فى خلال تلك المراحل المتعددة من التقليل بين الضعف والقوة قد ترتبط بالتوحيد وقد لايرتبط .

وتعتبر أزمة الاندماج عن التوفيق بين أزمة إدارة الدولة وأزمة المشاركة ، وتهدف بالاندماج خلق نوع من التوافق بين مختلف القطاعات التى تضغط على الحكومة فى صورة مطالب معينة وقدرة الجهاز الحكومى على التجاوب مع هذه المطالب وتنفيذها . هذه

الآزمة يمكن أن تنظر إليها على مستويات ثلاث :-

أولها - العلاقات بين مختلف أجهزة الحكم ومؤسساته بمعنى توضيح الدور الذي تؤديه الأجهزة الحكومية المختلفة في مجال تنفيذ السياسة العامة والعلاقات المتبادلة بين هذه المؤسسات .

ثانيها - العلاقة التفاعلية بين مختلف الجماعات والتنظيمات التي تشكل مطالب أو ضغوطا على الحكومة .

ثالثها - العلاقة بين الجماعات التي تتطالب وبين الأجهزة الحكومية التي تستجيب وتستجيب إلى هذه المطالب أن ظاهرة الاندماج السياسي تعني أحد شروط التنمية الإدارية ، وتنفيذ الاندماج عدة مظاهر :

أولها - اندماج حضارى :

بمعنى أن المجتمع الذى يشمل جماعات ذات أصول حضارية أو قبلية مختلفة لابد وأن تحقق اندماجا بين مختلف هذه الجماعات ، والتغلب على النزعات الإقليمية أو اللامركزية وبناء سلطة مركزية موحدة ، وبعبارة أخرى أن الاندماج يعنى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية رغم اختلاف العناصر الحضارية أو الأصول العرقية لمجموع سكان الدولة ، ويلاحظ أن هذه المشكلة تعد من أصعب المشاكل لأنها تقتضى الوصول إلى الوحدة الوطنية من خلال التمدد الحضارى ، وهذا يتطلب إيجاد ولاء موحد من جانب المواطن لثالثيات المجتمع السياسى ، وقد يتطلب تحقيق الاندماج السياسى وحدة أراضى الدولة وهذا يعنى أن الأمة بالمعنى الدقيق للكلمة لا يمكن أن تقيم قبل أن توجد الدولة نفسها بمعنى أن شعور المواطن بالولاء لأمة معينة أو ما يسمى بالرجعية لا يمكن أن يتم

قبل أن يتحدد الاطار الجغرافي في المجتمع السياسى أى يشهد إقليم الدولة ويضع هذه المشكلة في النول التى تعانى من فرض سلطة موحدة على أراضيها والمثال على ذلك هو الكونغو أبان ازمتها سنة ١٩٦١ .

لأنها - قد يعنى الاندماج إجماع حد أدنى من الاجماع على القيم السياسية والاجتماعية التى يهدف المجتمع لتحقيقها والتى يمد الاتفاق عليها شرطا أساسيا للاحتفاظ بالنظام الاجتماعى ، وقد تتصرف هذه القيم إلى تحقيق أهداف معينة أو إلى تنمير الاساليب التى تحقق بها الأهداف ... أن الاندماج في القيم بين أجزاء المجتمع يعنى أنه في أى مجتمع يوجد صراع قيم، كما توجد أساليب حل هذا الصراع وفي المجتمعات النامية التى تتميز بالتنفيذ السريع والمجذرى في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات والفئات المختلفة في المجتمع ، نجد أن هذه الصراعات أو الاختلافات تتزايد وتتضاعف فعلى سبيل المثال سيحاذى كبار الملاك سياسات الإصلاح الزراعى ، كما سيحاذى أصحاب صناعة المنسوجات اليدوية مصانع النسيج التى تفتشها الحكومة ، وهكذا يوجد العديد من الصراعات الاقتصادية والاجتماعية تكشف عن صراع قيم بين الجديد الذى لابد أن يغزو المجتمع حتى تحدث التنمية ، وبين القديم الذى لا يريد أن يموت دون صراع . على أن ما يميز المجتمعات النامية أيضا هو ان أساليب حل هذه الصراعات مختلفة ، فالمجتمع المتقدم يتميز بأنه من الناحية السياسية - وبعض النظر عن الشكل الديمقراطي أو الشمولى - تتعدد فيه أساليب ومؤسسات حل الصراع ، بينما المجتمع النامى يتميز بضعف الأساليب والمؤسسات القادرة على حل الصراعات فيه ، فالقدرات الاندماجية لهذا المجتمع ليست متطورة بالحد الذى يناسب شتى

أنواع صراع القيم الذى يشهده المجتمع .

ثالثها - قد يتخذ الاندماج مظهر التغلب على الفجوة التى توجد فى العوة بين الحاكين والمحكومين أو بين الصفوة والجاهلير ، وليس معنى ذلك أن مجرد وجود إختلاف فى الأهداف والقيم بين الحاكين والمحكومين سيوجد انفصالا ، فوجود هذا الاختلاف أمر طبيعى ، ولكن الاندماج يعنى وجود مظهر الرضاء عن السلطة ، ولا يوجد مجتمع يستطيع فقط أن يعتمد على استخدام السلطة أو القهر وحده دون أن يكون هناك قبول ولو جزئى من جانب المحكومين لهذه السلطة ، وفى الدول النامية نجد أن الفجوة بين الصفوة (الحاكين) والجاهلير لاتكمن فى إختلاف الأهداف بقدر ماتكمن فى العلاقة بين الحكومة والمواطنين حيث تعتبر الحكومة أن الجاهلير بسلوكلها وقيمها التقليدية عقبة فى سبيل تنفيذ سياسات التنمية . أما فى المجتمعات المتقدمة فان العلاقة بين الحاكين والمحكومين تتميز بالحماسية والتفاعل السريع وذلك بنض النظر عن نوع الحكم الديمقراطي أو شمولي فالحاكون يستطيعون التأثير فى المحكومين بأستخدام أساليب توفرها لهم المؤسسات القائمة كالأحزاب وجماعات الضغط وأدوات الإعلام والجامعات . . . الخ . كما أن هذه المؤسسات ذاتها تعد من الناحية الأخرى مظهرا يعكس تأثير المحكومين على الحاكين أو الحكم بصفة عامة . هذه الحماسية الشديدة وسرعة الاستجابة بين طرفى علاقة الحكم تميز المؤسسات المتقدمة على المجتمعات النامية التى تم شدة الحاجة فيها إلى الاندماج فإن وسائل تحقيق ذلك الاندماج والتأثير المتبادل بين الحاكين والمحكومين غير متطورة بما فيه الكفاية ويعمد أنمازها أحد مظاهر تحقيق التنمية الإدارية .

رابعها - قد يعنى تحقيق الاندماج وجود قدرة لدى أفراد المجتمع على التنظيم المشترك يفیه تحقيق أهداف معينة ، ويرتبط الاندماج السياسى بالتنمية الاداريه إذ أن الأخيرة تعنى أن الإدارة العامة ستصبح لها وظائف جديدة متعددة . وقدرتها على القيام بهذه الوظائف يرتبط بتحقيق مستوى معين من الاندماج السياسى ولذا فان التنمية الإدارية تعالج مشاكل تحقيق ذلك المستوى من الاندماج السياسى الذى يعد شرطاً لقيام الإدارة العامة بوظائفها .

وهناك خلاف حول مدى إلحاح هذه المشكلات ومدى إهتمام الحكومات بها فإزمة الهوية مثلاً لا تثار بشكل متكرر كما هو الحال بالنسبة لأزمة التوزيع ، كذلك تعرض الدراسات لمدى تسابع هذه الأزمات وتزامنها وكذا للعلاقات بين هذه الأزمات بعضها أو بعض .

هذه المشكلات التى اطلقنا عليها مشكلات السياسة ليست قاصرة على البلدان المختلفة وإنما تشهدها كل المجتمعات بدرجات متفاوتة حسب درجة وحدة عملية التغير الاجتماعى فيها ، وهى مجال التقاء أكثر من علم اجتماعى فتحليلها يحتاج إلى مختلف العلوم الاجتماعية وهى فى التحليل الأخير تمثل مشاكل الساوك الإنسانى والجماعة السياسية .

وعلى كل فإن التنمية الإدارية تتلخص بتوفير قدرة النظام السياسى على مواجهة مشاكل التغير المتعددة الجوانب الذى يشكل جوهر عملية التنمية الشاملة ويستلزم تحقيق التنمية الإدارية رفع قدرة نظام الحكم على حل الصراعات التى تتضمنها عملية التغير الشامل عن طريق أيجاد المؤسسات اللازمة لحل هذا الصراع ، وأيضاً بلورة قيم

وأعذاف يتم الاتفاق عليها وتمد معيارا تقاس به قرارات السلطة السياسية .
هذه الأزمات المختلفة تشكل في مجموعها عملية التنمية السياسية
والإدارية ، والملاحظ أن هذه الأزمات قد يواجهها المجتمع على إمتداد
فترة زمنية طويلة ، على سبيل المثال نجد أن إنجلترا واجهتها على مدى
قرنين من الزمان ، إلا أن الصعوبة في عملية التنمية الإدارية للدول
النامية أنها تواجه هذه الأزمات كلها تقريبا في وقت واحد بحيث أن
البناء السياسي لهذه المجتمعات يواجه ضغوطا قوية ومتعددة من البناء
الاقتصادي والاجتماعي تتبلور في تعدد هذه الأزمات ، ولعل هذا ما يفسر
اضطراب الحياة السياسية والإدارية في الدول النامية .

٧ - « الموند » والتنمية السياسية :

الموند أحد أوائل علماء السياسة الذين أهتموا بظاهرة التنمية السياسية
وتوفر على دراساتها منذ منتصف الخمسينات من هذا القرن .

ويتميز الموند من بين الرواد الأوائل الذين بحثوا ظاهرة التنمية
السياسية بأنه يجمع بين الاهتمام بالنظرية وبين عارسة الأبحاث الميدانية
التجريبية في المجال . لذلك فهو ينتقل بين البحث التطبيقي والتفكير
النظري وتجميع الوقائع التاريخية في محاولة لخلق بناء نظري يربط
ما بين التنمية السياسية ودراسات النظرية السياسية والعلوم السياسية بالمعنى
التقليدي . ويهدف هذا المجهود العلمي إلى مثل ما يهدف إليه أى منجز على
وهو الوصول إلى قدرة معينة على التنبؤ بمجرى التطورات السياسية ؛ ومن
ثم التأخير في هذه التطورات باستخدام ما يمكن تسميته بالتخطيط
السياسي .

والموند من أنصار المنهج الوظيفي وهذا فانه يرى أن دراسة التنمية السياسية تقتضى دراسة النظام السياسى من زوايا مختلفة .

(١) أنه نظام مرتبط ببيئته الإجتماعيه والاقتصادية بحيث أن هذه البيئة بمكوناتها المختلفة تعتبر التغير المستقل والنظام السياسى نفسه يعتبر المتغير التابع .

(٢) دراسة النظام السياسى على أنه متغير مستقل مع ملاحظة عملية التحول فى داخل ذلك النظام والى يتم بمقتضاها مقابلة المطالب أو المداخلات السياسية وتحويلها إلى نواتج أو مخرجات سياسية (فى صورة قوانين وقرارات سياسية) .

(٣) دراسة النظام السياسى على أنه نسق يتعرض لتغيرات مستمرة ومن ثم يحتاج دائما إلى التكيف لكي يضمن إستمراره وبقائه وذلك فى إطار علاقة تفاعلية بقوة من النظم الاقتصادية والإجتماعية والمضاربة داخل المجتمع نفسه .

ويقول الموند أن المنهج الوظيفى - وهو من أنصاره - الذى يقوم على تحليل النظم هو المنهج الأكثر شيوعا فى مجال دراسات التنمية السياسية التى تتم فى النظم السياسية للدول النامية . على أن هذا المنهج يتعرض لانتقادات كثيرة يعترف الموند بأهميتها ويدعو إلى التغلب عليها .

وأول هذه الانتقادات وأهمها أن منهج تحليل النظم هو منهج عاقل من أساسه (أو بمعنى أدق منهج رجبى) لانه يحاول دراسة النظام من الوجهة الوظيفية مع التركيز على عوامل إستمراره وبقائه

وعملية التكيف التي تتم في هذا الإطار . لهذا فإن هذا المنهج لا يستطيع التصدى لعمليات التنمية الجدوى أو بمعنى آخر الثورات التي حدثت من الناحية التاريخية في دول مثل روسيا القيصرية وأنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والتي تحدث في بعض دول العالم الثالث الآن .

لذلك يعرض المؤند لمنهج آخر يتصدى لدراسة ظاهرة التنمية السياسية وهو منهج يقوم على فكرة أن التنمية عملية مواجهة مشكلات أو أزمات بما يترتب عليه ذلك من ضرورة إتخاذ قرارات سياسية ترتبط بالظروف الحضارية والاجتماعية مما يحدد مجال الاختيار أمام الصفوة السياسية التي تتخذ القرارات . وهذا المنهج يركز بصفة رئيسية على مفهوم « القيادة » وعلى مفهوم « الأزمات » كظهور رئيسي من مظاهر عملية التنمية السياسية . وهناك رأى ينادى بأن هذا المنهج يفضل منهج تحليل النظم في التصدى لمشكلات التنمية السياسية لانه يركز على الظاهرة الأساسية في عملية التنمية وهي الضغوط التي يواجهها النظام في صورة أزمة أو أزمات متتالية وضرورة وصول الصفوة الحاكمة إلى عدة إختيارات في صورة قرارات لابد من إتخاذها لمواجهة هذه الأزمات وتصبح التنمية السياسية هي مجموع هذه القرارات وقد تم تنفيذها .

على أن المؤند يميل إلى المزج بين المنهج الوظيفي الذي يتبناه هو أصلا والمنهج الذي ينظر إلى التنمية السياسية في إطار مفهوم حل المشكلات ودور القيادة في إطار هذه العملية وهو يرى أن منهج حل المشكلات لا يمكن أن يكون بديلا كاملا لمنهج تحليل النظم أو الإنساق والتحليل الهيكلية الوظيفية ذلك لأن الأزمات أو المشكلات

التي يواجهها النظام السياسي إنما ترتبط بمكونات ذلك النظام والمنهيات
المختلفة (العسكرية والاجتماعية والاقتصادية) المؤثرة على هذا النظم .
ويفضل د الموند ، أن تأخذ نظرية التنمية السياسية تطورها المستقبلي
بناحيتين رئيسيتين : أولا — الاستفاده من المناهج والتطور الذي لحق
بمجال الاقتصاد ودراة ظاهرة النتيجة الاقتصادية ، وثانيا : استعمال
التاريخ كخزن تجريبي لظاهرة السياسة .

مراجع الباب الثالث

الفصل السابع :

(٧) راجع في الملحق ذلك :

Almond, Gabriel, "A Developmental Approach to Political Systems" in *World Politics*, Vol XVII, No. 2, January 1965.

(٧) راجع :

Young, Oran, *Systems of Political Science*, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, Inc., 1958, pp 28 — 44.

(٣) حول دور التنمية في التنوير السياسي راجع :

Dahl, Robert, *Who Governs*, Yale Univ. 1961 & Polsky, Nelson, W. *Community Power and Political Theory*, Yale Univ press, 1963.

Almond, Gabriel, "A. Developmental Approach to (٤) Systems", op. cit., pp. 32 — 35. & Almond, Gabriel A. "A. Functional Approach to Comparative Politics". in Gabriel A. Almond and James S. Coleman, (eds), *The Politics of the Developing Areas*, Princeton, N.J., Princeton Univ. press, 1960, pp. 24 — 62.

(٥) راجع سلسلة من الدراسات السياسية للبروفيسور Gabriel Almond والتي نشرتها دار ليتل براون Little Brown ، ومركز حله للدراسات أيضا على أنواع الحكومات عموما .

(٦) حول دور المنهج التنويري :

Almond, Gabriel A. and Powell, Jr. G. Bingham., *Comparative Politics. A Development Approach*, Boston and Toronto, Little Brown & Co., 1966.

Ibid & Almond, Gabriel A. "A Functional Approach (v) to Comparative Politics". op. cit. pp. 50 — 56.

Ibid & Almond and Powell, op. cit., 200 — 208. (٨)

(٩) حول الفرق بين المسكاة الاجتماعية والتفوذ الاجتماعي ، وابع :

Robert Maciver, The Webs of the Government op. cit. pp. 52 — 55.

(١٠) وابع في تفصيل ذلك ، دكتورو احمد مامر ، مذكرات (غير منشورة)
لطلاب شعبة العلوم السياسية جامعة اسب. ط ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ م س ٧٣٩ - ٢٥٧ .

Almond, Gabriel A, in Almond and Coleman, eds, (١١)
op. cit., pp. 6 — 11.

ورابع أيضا :

— Robert Maciver, The Webs of the Government op. cit pp.
80 — 92.

(١٢) لمزيد من التفصيلات حول التنمية السياسية ، وابع الفصل المامر من
الكتاب :

(١٣) حول دور التنمية السياسية في المجتمعات النامية عموما وابع :

Mansur, Fatma. Process of Independence, London, Routledge and Kegan Paul, 1962.

Almond, A. Functional Approach to Comparative (١٤)
Politics, pp. 45 — 5.

(١٥) دكتورو احمد مامر ، مرجع سابق م ٢٥٤ .

Almond, Gabriel A, A Functional Approach to (١٦)
Comparative Politics", op. cit., pp. 45 — 50.

Lasswell, Harold D. : The Analysis; of Political (١٧)
Behaviour, London, Routledge, 1943.

- (١٨) من أفضل الدراسات العربية حول هذا الموضوع ، راجع :
دكتور إبراهيم درويش : النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية . القاهرة ،
دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ٢١ - ٣٤ .
وراجع أيضا :
— شمران حماد ، مبادئ النظم الحاسوبية ، بغداد ، شركة الطبع والنشر ١٩٦٧ ،
ص ١٢ .

— Easton David. The Political System. Alfred A. Knopf,
New York, 1960 pp. 97 — 98 .

Jaen J. Link, An Authoritarian Regime : Spain, (١٩)
in Frank Lindenfeld (ed.) Reader in Political Sociology,
New York : Funk & Wagnalls, 1168 pp. 130 — 142.

(٢٠) راجع في تفصيل ذلك :

- دكتور محمد علي عبد المطلب محمد ، دكتور محمد علي عبد السياسة بين النظرية
والتطبيق . الاسكندرية - دار الجامعات المصرية ١٩٧٦ ص ١١ - ١٤ .
— Neumana, Robert G European and Comparative Govern-
ment, McGraw Hill 1960.
— Field, G. Lowell, Government in Modern Society, McGraw
Hill 1951.

— احمد حامد الأفتندي . النظم الحكومية المقارنة ، الكويت ، وكالة المطبوعات ،
١٩٧٢ .

(٢١) دكتور هادي درويش . تطور النظريات والأنظمة السياسية . الجزائر . الحركة
الوطنية للنشر والتوزيع ص ١٠ - ١٤ .

(٢٢) دكتور إبراهيم درويش ، النظام السياسي ، دراسة فلسفية تحليلية ، مرجع
سابق ص ٦٠ - ٦٤ .

الفصل الثامن :

- (١) حول النظرية العامة والأنظمة وأطر التحقيق السياسي ، راجع :
- A Study of Ludwing Von Bertalanffy, General System Theory, General Systems, Vol. 1 (1956).
- (٢) دكتور إبراهيم درويش ، النظام السياسي ، دراسة فلسفية تحليلية ، مرجع سابق .
- (٣) راجع في تفصيل تحليل النظام السياسي :
- دكتور إبراهيم درويش ، النظام السياسي ، مرجع سابق مرس ١٠ - ٥٠ .
- (٤) راجع في تفصيل ذلك :
- Hall and R. Fager "Definition of a System", General Systems, Vol. 1, 1956 pp. 15—25.
- (٥) راجع في تفصيل ذلك :
- Laswell Harold D. The Analysis of Political Behavior, op. cit.
- David Easton, The Political, System, An Inquiry into the Political Science, op. cit. pp. 55—60.

الفصل التاسع :

- (١) في تفصيل ذلك ، راجع :
- David Easton, The Political System, op. cit. pp. 10 — 56.
- (٢) راجع :
- Almond, G.A., and Coleman. J.S. The politics of the Developing Areas, Princeton Univ, 1969,

المصدر المباشر :

(١) راجع : في تمثيل نظريات التنمية السياسية ومفاهيمها وعملاتها :

- Almond. Gabriel A ; "A Functional approach to Comparative Politics", in Gabriel A. Almond and James S. Coleman. eds. The Politics of the Developing areas. Princeton N.J. Princeton Univ. Press. 1960.
- S. P. Varma, Modern Political Theory, A. Critical Survey, VISAS Publishing House PVT. LTD., New Delhi 1977.
- Bottomore, T.B. : Elites and Society; London, Penguin Books, 1964.
- Levy, Marion J. : Modernization : Late - Comers and Survivors, London, Basic Books Inc., 1972.
- Fien, Leonard, I., Politics in Israel, Boston. Little Brown. 1967.

البَابُ الرَّابِعُ

صور من الفكر السياسي المعاصر
في العالم الثالث

النتيجة :

أن ملهاتما غاندى وماوتس تونج من المفكرين السياسيين الذين لا يلتزمون إلى العالم الغربي والذين تطورت نظرياتهم وسط هزال وطنى مظلم قادهم بأنفسهم فى بلادهم ولكنهم كانوا يهدفون ليس فقط إلى أحداث تغيير كامل فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة فى مجتمعاتهم .
لأنهم فلاسفة فى التغيير الاجتماعى بمعنى أوسع وأعمق أكثر من الزجوردين واليسار الجسديد والنقاد الاجتماعيين الذين شنصخوا على المجتمع الصناعى المتقدم وعبروا عن إستيائهم بالحل الماركسى ولكنهم لم يستطيعوا أن يدخلوا نظرية شاملة فى التغيير الاجتماعى . ومع ذلك فقد أستطاعوا تنظيم الجماهير الفقيرة فى بلادهم وألقوا بهم فى صراع أو نضال الحياة أو الموت ضد قوى الإمبريالية والاستعمار والرأسمالية والملكية الفردية الإقطاعية ونجحوا إلى حد كبير فى صوغ طرق فعالة فى التحول الاجتماعى (١) . وبينما نجد إختلافاً كبيراً فى أهدافها وأساليبها إلا أنهمما بلغا نجاحاً ملحوظاً - خاصة ماوتس تونج .
فى إحداث تغييرات جذرية فى مجتمعاتهم ، وإذا كان غاندى لم ينجح بنفس القدر الذى نجح به ماوتس تونج فراجع ذلك إلى أن الطرق التى أتبعها لم تكن فعالة بل إلى أنه لم يقدر له أن يعمل طويلاً ويعمل من أجل بناء وطنه خاصة بعد الإستقلال فى حين تمتع ماوتس تونج بخلاف ذلك .

وثمة قدر معين من التقارب بين المشاكل الإستراتيجية الأساسية التى واجهتهما إذ كانت الهمة تتن تحت حكم ونظام أمبريالى . مستبد . عند ما ظهر غاندى على مسرح الأحداث - أطل الصين -

فعلی الرغم من إستقلالها سياسياً — إلا أنها كانت عرضة للتدخل الأجنبي من القوى الأوربية في القرن التاسع عشر ومن اليابان في مطلع هذا القرن ومن الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينات من هذا القرن أيضاً . وثمة وجه شبه آخر بين البلدين وهو أنه القيادة السابقة في كل منهما سواء بصورتها المعتدلة أو الأرمائية في الهند ، أو حكم الكومنتاج برعاية من بات من في الصين — قد فشلا في إتخاذ الطرق السليمة في مواجهة مشاكلهما ، وثمة شبه آخر وهو أن كلا البلدين زراعيين في المحل الأول يتراوح عدد سكان المناطق الريفية فيهما بين ٨٠ — ٨٥ ٪ من عدد السكان وكان السبيل الوحيد لأحداث اليقظة هو من خلال جلفنة وتعبئة هذه الجماهير الريفية النفيرة ، وكانت طبقة الصفوة أو المثقفين في كل من الهند والصين في حالة أحباط وتشقت شديدين وكانت متطلعة إلى الانقياد إلى زعماء وإيديولوجيات تعمل على مساعدتهم في حل مشكلاتهم . وفي حالة الصين فعلی الرغم من كبر الطبقة المثقفة إلا أن طبقة الفلاحين كانت أكثر رغاء من الإقتصاد ونسوبة في الفكر وتجالساً في الحياة الإجتماعية أكثر من نظرائهم في الهند هذا على الرغم من شدة وطأة الاضطاع في الصين أكثر من الهند .

وعلى الرغم من أن غاندى وماوتس تونج قدما قيادة وزعامة فعالة لكل من المثقفين والطبقات المتوسطة وجماهير الفلاحين إلا أن تربية وشخصياتهما والظروف التاريخية التي أساطت بيلديهما قد فرضت عليهما تنكب مثالب مختلفة نوعاً . أن السمة المميزة للفلسفة السياسية عند غاندى وماوتس تونج — على الرغم من وجود اختلافات بينهما — والتي تميزها عن فلسفة ماركسى ولينين — هي انهما كانا متساهلين ومتأثرين

بالوطنية . ففي الصين كانت الحركة الوطنية ضد حكام مانشو وكذلك ضد الإمبريالية الغربية . وعلى أساس القاعدة السابقة للقومية الصينية حاول ماوتس تونج أن يقيم بنية أو تركيبه عليا من الماركسية الليبية . وفي البداية أُنجمت نيران القومية الصينية ضد اليابان ثم بعد سنوات ضد الولايات المتحدة ومنذ عام ١٩٥٦ ضد الاتحاد السوفيتي (٢) . وفي حالة غاندى كان الكفاح موجهاً ضد الإمبريالية البريطانية . ولأنه بسبب تواجد عدو خارجي في كلتا الحالتين هو الذي جعل التركيز الأولي على إنشاء جبهة متحدة أكثر من التركيز على الحزبات الشعبية . وعلى النقيض من الثورة الماركسية - الليبية والتي أوجدت إنسلاخاً تاماً عن الماضي نجد أن غاندى وماوتس تونج حاولا التفكير بأدلوب التغير التدريجي ، ومع ذلك فإنه بسبب حالة عدم الإستقرار السياسى السائدة وكذلك الفراغ الأيديولوجي الذى ساد الصين كان وجود حزب سياسى ذو برنامج سياسى قوى أمراً لازماً . أما في الهند حيث سيطرت السلطات البريطانية على وسائل النقل والمواصلات وتغلظها في القطر فتلاحظ حدوث فترة ، طوالة من الإصلاح الإجتماعى والنضال الوطنى وقد سبقت النصر الذى أحرزته الشيوعية في روسيا حيث أن المناخ لم يكن مهيأ لتقبل الحركة الشيوعية في الهند . وكذلك في الصين ، كان هناك ثورات للفلاحين ونجد أن ماوتس تونج الذى أجرى دراسة عميقة حول هذه الثورات قد تأثر بها إلى حد كبير ومن ثم تبنى الإيديولوجية الشيوعية من أجل التنظيم الأفضل والأكثر فاعلية .

الفصل الحادي عشر

ماوتسى تونج والتغير الاجتماعى فى الصيف

١ - ماوتسى تونج والماركسية اللينينية :

مع قبول ماوتسى تونج لمبادئ الماركسية اللينينية وترديدتها من آن لآخر إلا أنه أدخل بعض الاختلافات الدقيقة عند وضع هذه المبادئ فى حيز التنفيذ وثمة إختلاف أساس بين كل من ماركس وإنجلز من ناحية وماوتسى تونج من ناحية أخرى أن الأول كان يرى أن ، دكتاتورية البروليتاريا يجب أن تكون عملية قصيرة الأجل ويجب أن يتبعها بسرعة ثلاثى الدولة تدريجياً أما ماوتسى تونج فيرى ، أن الصراع الطبقي يجب أن يستمر كقانون موضوعى لإرادة الإنسان ويختلف فى الشكل فقط عما كان سائداً قبل الإستيلاء على السلطة ، والسبب فى ذلك حسب رأيه يرجع إلى أن الثورة الاشتراكية على الجبهة الإقتصادية (التى أنهت بملكية وسائل الإنتاج) لم تكن كافية فى حد ذاتها ومن الصعب تشكيلها ، إذ يجب أن يكون هناك ثورة لإشتراكية كاملة على الجبهات السياسية والإيدولوجية والى تحتاج إلى المزيد من الوقت بل أن ، عدة عشرات من السنين لا تستطيع أن تحقق ذلك إذ يستلزم التجراح فى ذلك من قرن إلى عدة قرون ، ويرى ماوتسى تونج عكس ما يرى ستالين وخروشوف - أن الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية خلال مرحلة الإشتراكية فى المجالات السياسية والإقتصادية والإيدولوجية والثقافية والتعليمية ، أنها عالية كفاح متعددة متكررة متتدة ، إنها مثل

أمواج البحر أحياناً ترتفع عالياً وأحياناً تنجو إلى أسفل وبين هذه وتلك قد تسكن وقد تضطرب ، . أن القصد من الجدول حول دكتاتورية البروليتاريا هو إستمرارها لفترة طويلة غير محددة الأجل إلى جانب الحرب الشيوعي ، الذي يعتبر طليعة البروليتاريا الذي لا بد من وجوده طالما وجدت دكتاتورية البروليتاريا ، (٣) .

وعند ماوتسى تونج لا يفتى الصراع بإنشاء الدولة الشيوعي ولكنه يتخذ شكلاً جديداً . إذ تستمر المتناقضات حتى بعد قيام الاشتراكية في بلد ما (تلك المتناقضات بين التقدم والحفاظة بين التقدمية والتخلف بين الإيجابية والسلبية) تناقضات حتى بين قوى الإنتاج وظروف الإنتاج . كتب ماوتسى تونج عام ١٩٥٦ يقول أن ، الإنسانية لا زالت في شبابها وأن الطريق الذي عليها أن تقطعه أطول بكثير من ذلك الذي قطعه ، (٤) .

وعند معالجة هذه التناقضات على الدولة أن تمارس سلطات أكثر فأكثر وعند تعليقه على قول برتراند راسل حول ، الشانجشا ، الشيوع وما زعمه راسل بأن الوسيلة إلى الشيوعية تكون في التربية والتعليم وليس في الثورة كوسيلة لتغير اتجاهات الطبقات المعنية ولكن ماوتسى تونج أبدى رأيه بأن ، الثورة الروسية وكذلك التغير الجندري في كل قطر سوف ينمو يوماً بعد يوم أكثر قوة وتعدداً وتنظيماً ، (٥) .

أن اللغز الخفي بين الماركسية اللينينية وماوتسى تونج تجاه الثورة الشيوعية هو أن ، الأول يرى إن الثورة عملية سريعة وتتطلب منها أحداث: التغير الجندري بين يوم وليلة أو على الأكثر في ظرف بضعة سنوات أما الماوتسيه فيرى أنه على أي قطر يستمر في الثورة المستمرة .

٤ - مفهوم الحرب الشعبية

يرجع نجاح ماوتسى تونج ضد فشل تشانج كاي شيك إلى دمج الثورتين اللتين كانتا تعملان حينذاك في البلد وهما الوطنية والسلطة الامبريالية والديمقراطية كما سماها ماوتسى تونج ضد أصحاب الاملاك الانقطاعيين واعتبرهم ماو أنها متداخلتان فيما يعتمدان على بعضهما (وكتب يقول : إذا لم تُم الإحاطة بحكم الامبريالية فان حكم هؤلاء الانقطاعيين لن ينتهى ولا يتأتى ذلك إلا إذا ساعدنا الفلاحين على الإطاحة بهم ، (٦) أن السبب واضح إذ أن الحرب ضد عدو أجنبي وآخر على كان لابد أن تكون حربا ثورية وطنية تشنها الجماهير المنظمة سياسياً ، لقد تطور مفهوم الحرب الشعبية من جانب ماوتسى تونج من الفلسفة الماركسية اللينيّة حقاً . أن المفهوم قد نشأ تحت ظروف القهر للموقف في الصين حيث كانت القوى الثورية أقل نسبياً من القوات المسلحة للعدو ، ومن المثير أن نذكر أن ماوتسى تونج قد ركز كل اهتمامه على الجماهير أكثر من تركيزه على السلاح ، أن السلاح عامل هام في الحرب . . كتب ما ذات يوم ، ولكنها - أى الأسلحة - ليست العامل الحاسم وأنه الشعب وليس الأشياء هي الحاسمة ، ومن ثم كانت الحرب الشعبية تركز على أكبر جبهة متسعة من الجماهير . واعتقد ماو أنه لابد من أن يأخذ معه أكبر عدد من تلك الجماهير . ويلاحظ أن شكل الحكومات في الصين يختلف عنها في الاتحاد السوفيتى . أن قيام دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد - كما هو الحال في روسيا لم يكن بالفلسفة لماو كافياً لمقابلة المتطلبات الصينية .

كتب ماو عام ١٩٤٥ يقول : أن التاريخ الروسى هو الذى خلق النظام الروسى كما أن التاريخ الصينى لابد أن يضع النظام الصينى ، وإذا

كان هناك أى حزب أو جماعة أو فرد خارج الحزب الشيوعي فليس لدينا ما يمنع من التعامل معه ، ومن هنا نرى أن ماو قد تصور د نموذجاً ديمقراطياً جديداً للدولة والحكومة ، وذلك من خلال اتحاد الطبقات الديمقراطية العديدة . وكان يرى أنه بالانشاء د كتله من أربع طبقات ، تشمل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية أنها تصالح كأساس لبناء السلطة فى الصين (٩) وحلول ماو تطويع جبهة متحدة فى بلده وأن يحصر التناقضات الطبقة ويسيطر عليها بنفسه على مستوى يقل فيه العداء نسبياً .

٣ - ماوتسى تونج : وسائل الثورة :

تكن الخاصية المميزة لثورة ماوتسى تونج الشيوعية فى الصين فى أنه اعتمد أكثر على التبعية السياسية للفلاحين أكثر من اعتماده على البروليتاريا . ويرى جميع الماركسيين أن الفلاحين يمثلون قوة ثورية هامة ولكن لم يستطع أحد منهم قبل ماو أن يدرك أن الفلاحين يمكن أن يصبحوا طلائع الثورة الشيوعية . بل أن ماركس كان ينظر إلى الفلاحين على أنهم طبقة توجهها الملكية وتتصف بالرجعية النفسية كما تصور هو وأنجز أن الثورات الاشتراكية قد بلغت نموها الكامل فى ظل البلاد الرأسمالية المتقدمة بعد أن وصلت قوى الإنتاج إلى درجة قصوى من الإنتاج والى يسمح بها النظام . وتصور لينين قيام بعض الثورات فى مجتمعات آسيوية يغلب عليها الزراعة ولكن كان رأيه أن ذلك ممكن أن يتم بمساعدة البروليتاريا . وطبقاً لما ذكره ستيفارت شرام أنه تصور لينين يقرر لإدخال عدد جوهري من الفلاحين إلى الحزب الشيوعي ولكن تحت قيادة البروليتاريا وليس تشكيل حزب من الفلاحين فقط يطلق على نفسه الحزب الشيوعي (١٠)

أن ماو كان أول زعيم شيوعي هوى يعترف بأن الفلاحين قادين على القيام بعمل ثورى مستقل وبهذا نراه يتخطى تصور لينين وستالين في هذا الشأن . وفي أوائل عام ١٩٢٦ ، كان قد تأثر تأثرا عميقا بما كان يعانيه الفلاحون في مقاطعة كيانبو ومقاطعة تشكيانج وحركات المقاومة عندهم (١١) . كان ماو يعتقد ويؤمن بالمساعدة الريفية والطبقة الزراعية للثورة ومن ثم استخدام مصطلح « الثورة الديمقراطية الجديدة » قبل عام ١٩٤٩ ودكتاتورية الشعب الديمقراطية ، (أكثر من استخدام دكتاتورية للبوليتاريا) بعد ما وصل إلى السلطة .

ويؤمن ماو ببناء ووضع نواة تنظيمية للصراع الثورى في الريف وبعد تضامن هذه النواة يستخدمها لتطويق المدن . والأسلوب الذى اتبعه في الفترة المتقدمة والذي عرف بخط ماوتسى تونج كان يهدف به إلى :

- (أ) الوصول إلى منطقة معينة ووضعها تحت السيطرة الحياضية والمسكرية والإدارية للحزب الشيوعى .
 - (ب) إدخال نظام الإصلاح الزراعى الأول هناك .
 - (ج) مساعدة الناس في حياتهم اليومية بكل أنشطة الرخاء وكسب تأييدهم الكامل .
 - (د) تلقينهم مبادئ الشيوعية .
 - (هـ) تقديم التدريب المسكرى إلى أكبر عدد من الشعب .
 - (و) خلق وحدة عاطفية بين الشعب والحزب وقوانة المقابلة .
- وقد تلى هذا الأسلوب نجاح كبير في كل من مقاطعات بليان وشمال شنشى ومنطقة الحدود الشمالية الغربية وبني مخرع هذا النظام أولى ثماره .

٤ - دور الجماهير :

عبر ماوتسى تونج عن أهمية دور الجماهير واعتماد نجاح الثورة عليهم أكثر من اعتماد ذلك النجاح على أى من ماركس وانجلز بل وبصوره لم يدركها ماركس أو لينين أو ستالين . وإذا كان لينين يرى أنه لابد من استخدام المهارة التنظيمية والمعارف الفنية في كواد الحزب كي يحدث التأثير الاجتماعى إلا أن ماوتسى تونج يضح كامل إيمانه في حماس وقوة الخلق والابداع لدى الجماهير .

وفي منشور صدر في أول يونيو ١٩٤٣ كتب يقول : إن كل الزعامة الحققة هي بالضرورة من الجماهير وإلى الجماهير ، وهذا يعنى بأن تأخذ أفكار الجماهير (وهى مبعثرة وليس منتظمة) وتركز عليها (من خلال الدراسة حتى تصبح مبلورة منتظمة) ثم نذهب إلى الجماهير ونفشر بينهم هذه الأفكار ونشرحها لهم إلى أن يعتنقها الجماهير ويؤمنون أنها منهم ويتمسكون بها . ويرجعونها إلى عمل واقعى ثم نجمع من جديد أفكارا من الجماهير ونقدمها لهم مبلورة منتظمة . . وهكذا بحيث تصبح الأفكار أكثر صحة وحيوية وخصوبة في كل مرة (١٧) ويستطرد ماو فيقول : أنه كلما كان الصراع أكثر ضراوة كلما زادت حاجة الثوريين إلى أن يوفقوا الرابطة بين زعامتهم وبين مطالب الجماهير (١٨) وذلك بهدف إبطال مفعول الطرق العلية في الزعامة أو القيادة حتى لا تنقلب إلى طرق ذاتية شخصية أو بيروقراطية وإستخدام طرق الزعامة العلية للتغلب على مشاكل الأخيرة . إن الزعامة الفردية أو البيروقراطية لا تفهم مبادئ الجمع بين القيادة مع الجماهير أو إستخدام العام مع الخاص (١٩) .

لقد كان تركيز ماو الاساسى على ما أسماه تحول وعي الجملة . . إذ

يقول في حديث يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٤ : أن كل المفكرين يجب أن يتخلصوا تماماً من تلك العادة السيئة عادة عزل أنفسهم عن الجماهير إذ يجب أن يهبوا أنفسهم للجماهير بروح من إنكار الذات وأن يلتصقوا بالعمل والفلاحين والجنود^(١٥) ، « إن العمل من أجل الجماهير يجب ألا يبدأ بالأوامر أو الضغوط ، وما لم تفيق الجماهير من غفوتها وتصحوا لإرادتها فإن أى عمل يتطلب المساحة من جانبيهم سوف يكون عملاً شكلياً أجوفاً وسوف ييؤء بالفشل » ،^(١٦) .

إن معظم مهمة إعادة البناء الإقتصادي على مستوى القرية بل والمدينة كان يتم من خلال الجماهير والتي كان يقذف بها في تلك الحركات . فكان أن معظم الإصلاحات في الصين مثل الإصلاح الزراعي وإعادة تنظيم الزراعة وتطوير الصناعات الصغيرة قد تم من خلال آلاف من أعضاء الحزب الذين يحويون القرى ينظمون الفلاحين . ولأن أول مجهود في هذا الصدد قد تم في حملة التصحيح عام ١٩٤٢ ، والتي كانت تهدف ليس فقط لإعطاء التدريب الأساسي على الإيديولوجية (أيدولوجية ماركس ولينين) لعدد كبير من الناس من كافة الطبقات بل تلقينهم عليها من خلال تفسيراتهم وفهمهم للماركسية وقد تبيع ذلك الإصلاح الزراعي من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ ثم جملة الحملة ضد الثورة المضادة في المئة بين ١٩٥١ - ١٩٥٢ ثم الحملات الثلاث والخمس الخاصة بالعمل والمال ودوائر الصناعة في ١٩٥١ - ١٩٥٣ ثم حملة أخرى ضد « الثورة المضادة المستترة » ثم حملة هونغانج وحلة المائة زهرة وحلة ضد اليمينيين . ثم شفت حركة القفزة التقدمية الكبرى عام ١٩٥٧ بهدف تخطي وتحاوز البلاد الرأسمالية مثل المملكة المتحدة خلال ١٥ سنة وفي خلال شهور قليلة من عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ وطبقاً للتاريخ الرسمي

من يكين تم إرسال ١٠٠ مليون فلاح للعمل في مشروعات حفظ للياه
وقد أمهروا ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ ألف مليون متر مكعب من الأرض
والهجرة (١٧).

إن معركة الحديد والصلب تضمنت تجميع عام الحديد والكوك من
كل المصادر الممكنة وصناعة الصلب في أفران ذات أحواض خلفية ولقد
أخذت صناعة الصلب بشيء من الحساس لدرجة أنه في منطقة جبل تشنكج
لم يكن بهم أن يكون الفرد مجزواً أو طفلاً في العاشرة وما إذا كان حاملاً
أو فلاحاً أو من كرادل الحروب أو دبة بيت فالجميع يعمل المعركة والسلة
وسرى إلى الجبال عندما كانت مظلة لقد أصبح التور الآن في كل مكان
وصوت الانفجارات يستمر طوال الليل (١٨). وقد وصلت تقارير أخرى
لين - بي في إقليم كوانتونغ وحيث أن القفزة الكبرى ١٩٥٧ - ٥٨ لم
تنتج نجاحاً كبيراً في الإقتصاد قدما نصب كل إهتمام ماوتسى تونج على
مظهرها الخلفي أو الممتوى وانخراط الجماهير في عملية ثورية .

أما الثورة الثقافية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ كانت جهداً على نفس الاتجاه
على الرغم من عظم حجمها . وما تكن تلك الثورة الثقافية قد أحرزت
نجاحاً فإن ماو قد صبر بشدة عن رأيه بأنه سوف يكون هناك بالضرورة
ثورات ثقافية أكثر من ذلك . في المستقبل . أن قضية من سوف يكسب
في الثورة يمكن تقريره ، أو تحديده على مدى فترة تاريخية طويلة . وإذا
لم يتم معالجة الأمور بشكل سليم فإن ذلك يؤدي إلى بحث الرأسمالية كي
تعمل على الشيوعية في أي وقت مستقبلاً ، (١٩) . لأن الثورة عند
ماوتسى تونج ليست في الإستيلاء على السلطة فقط بل تنمى إستخدام تلك
السلطة لتغيير المجتمع . لقد كان ماو يحمل مفهوم مشاركة الشعب في إدارة

البناء الوطني وخطه أكثر مما تصور ماركس ولينين وستالين. في كان ماو يرى أن الوعي السياسي لا يظهر من تلقاء نفسه بين البروليتاريا ولكن يجب حثه أو تلقينه على أيدي الصفوة أو الطليعة إلا أن هذا الأمر عند ماو يمكن في أن المبادرة الحقيقية تأتي دائماً من الجماهير. إن الرجال ليسوا غيباً للحقيقة الموضوعية وأن وعي الإنسان يجب أن يكون متوافقاً مع القوانين الموضوعية بتطور الأشياء لكن النشاط الذاتي الشخصي للجماهير الشعبية تستطيع أن تعبر عن نفسها بكل مقياس كامل وأن تغلب على جميع الصعوبات وأن تخلق الظروف الضرورية وتستمر بالثورة قدماً إلى الأمام وهذا المعنى فإن «الذاتي والشخصي يخلق الموضوعي» (٢٠).

٥ - نظرية ماوتسي تونغ عن الثورة الدائمة :

يستمد ماوتسي تونغ أن الثورة أساساً تكون في الريف وفي جماهير الفلاحين وهذا هو السبيل الوحيد ، في نظره لإعطاء طليعة دائمة للثورة ولإزالة التناقضات الموجودة بين مختلف الطبقات في المجتمع أو بين الحكومة والمجتمع ككل أو بين القادة والمحكومين . ولقد استخدم تعبير « الثورة البائسة » أول ما استخدم في ٥ مايو ١٩٥٨ بواسطة ليوشو تشي في حديثه أمام مؤتمر الحزب . ولكن نظراً لأن أحداث الثورة الثقافية قد أوضحت أن ذلك كان نظرية ماوتسي تونغ وتعبير عن شخصية تومن يكتحل في كل من الإنسان والطليعة ، وكان ملوكس يرى أن الثورة يمكن أن تحدث من جلبب الطبقة العاملة في حين أن لينين قد تجاوزها إلى الفلاحين الآسيويين المتخلفين مع تحفظه على ضرورة لزعامة الأورزية والتي تكون من الطليعة العاملة . أما ماو فيرى أن جماهير الفلاحين في الصين والبلاد الآسيوية الأخرى قادرة على إضفاء المهور الثوري وكان تصريحه بأن الصين تتخلف

تقدم شيوعية كاملة قبل أن يقدمها الروس . وقد توجه بإقامة الكوميونات الشعبية التي تقوم على فكرة أن الفلاحين أكثر من الطبقة العاملة هم الذين يمثلون طليعة الثورة . ولقد نشأ هذا من وهي فلسفة ماوتسى تونج التي ترى أن الإرادة أكثر أهمية من المعرفة وأن العمل أكثر أهمية من النظرية . وفي الحقيقة نجد أن القدرة على تعبئة الجماهير إعتبرت ذات أهمية كبرى في الثورة الصينية أكثر من الإهتمام بالمعرفة الفنية . أن مقدمات الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى التي إنطلقت في نوفمبر عام ١٩٦٥ وأجتاح الصين من أوصالها إلى أوصالها كانت غنيمة لم يسبق لها مثيل ويمكن أن نعزوها إلى ماوتسى تونج وردود فعله الشخصية إزاء فشل القفزة التقدمية الكبرى عام ١٩٥٨ . إذ أن الحزب الشيوعي الصيني حينئذ - وطبقا لما كان يستأمنه ماوتسى تونج - قد استبدل ما عرف باسم عادة الفدائيين في تعبئة الجماهير من أجل الإنتاج في مجال الصلب إلى إتباع أسلوب الحزب المادي في دعم الإنتاج كما أن النتائج الاقتصادية كانت مؤثرة . ومن جهود ماوتسى تونج الشخصية كي يعيد تأكيد زعامته للثورة الصينية تلك المحاولة التي أراد بها أن يثبت أن زعامته للثورة تسمح على زعامته الحزب الشيوعي وذلك في سبتمبر من عام ١٩٦٢ وذلك في الاجتماع العاشر للجنة المركزية عندما حدث الشعب على ألا ينس الصراع الطبقي . وقد تمت مناقشة تلك المشكلة على نطاق واسع في المؤتمر التاسع لرابطة الشباب الشيوعي في يونيو عام ١٩٦٤ . وفي يناير من عام ١٩٦٥ عين ماوتسى تونج للمرة الأولى أسماء الأشخاص الذين هم في مراكز السلطة ولكنهم يسلكون سبيل الرأسمالية . وكان يقصد من تلك الإشارة أذكاء روح الحركة الطليعية الاشتراكية والتي وسفت بأنها « جهد المبراديه

تتمة المجالات السياسية والإقتصادية والتنظيمية والإيديولوجية ، في البلد (٣١) . وفي نوفمبر سنة الثورة الثقافية .

٦ - الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى :

في هذه الثورة كان ماو يتحدى دور الحزب والميكمل التأسيسي للثورة ومعنى إتساق ذلك حين إطار الماركسية - اللينينية (٣٢) . وقد أثار ماو مشكلة الحزب وتعارضه مع الشعب ومن ثم حاول أن يحقر ويهون من شأن الحزب ويسل من دور الشعب - ومثل هذه الحركة لم تحدث من قبل في تاريخ الحركة الشيوعية بأكملها . فالمعروف أن ستالين قد قلل من بيروقراطية الحزب كي يحتفظ لنفسه بالسلطة ومن ناحية أخرى فقد اعتبر نفسه على أنه يعكس الإرادة الجماعية الحزب ، أما في حالة ماوتسى تونج فلم يسمح بتاتا للحزب بأن يسيطر عليه - وكان ذلك يتم من خلال حملات التقييم المتكررة من ناحية والتي كانت ترغم فيها كوادر الحزب على المشاركة ، ومن ناحية أخرى تمرضه المستمر لتنظيم الحزب لرقابة أو نقد الشعب وذلك على ضوء المادة التي تقول : خط البهايمير ، وإستخدام ماوتسى تونج - خلال الثورة الثقافية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - إستنخدم الحرس الأحمر كي يشل تنظيم الحزب . ولكن الظروف الفوضوية التي سادت الصين خلال سنوات الثورة الثقافية لم يكن يسمح لها بأن تستمر طويلا ففي عام ١٩٦٧ أنشئت لجان ثورية تتكون من رجال من جيش التحرير الشعبي ومن ثوريي الحزب الجدد ومن كوادر الحزب والدولة القدامى أنشئت في عدة مدن ومقاطعات مختلفة وقد طلب إلى هذه اللجان أن تملك بزمام السلطة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الحزب ثم إلى الحزب الشيوعي الذي ظهر في الصين والذي تمخضت عنه

الثورة الثقافية والذي لم يدحزها بيروقراطيا حديدي الإطار بحكم البلد طبقا لما رواه البعض - كما يفعل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي - . ولكنه في الصين مسئول مسئول كاملة أمام الشعب وهذا يعني صراحة مسئوليته أمام ماوتسى تونغ الذى ظهر الآن بأنه لا يعكس آمال وإرادة الحزب الشيوعي فقط ذلك الزعم الذى زعمه ستالين من قبل - ولكنه يعكس آمال وإرادة الشعب الصينى بأكمله .

« ومن الناحية الجوهرية ، كما يذكر ستياورات شرام فإن « ثورة ماو الثقافية تهدف إلى تجاوز غطرسة الصفوة البيروقراطية والتكنوقراطية وإن تجتث أى جذور لآى تصنيف فئوى قد يطرأ مستقبلا ، وذلك بتدمير وتشويه أى إحترام قد يكنه البعض اوضع المتميز لآى عضو فى الحزب أو لآى خبير يتمتع بمعارف خاصة . وبذلك أصبحت الجماهير من ذلك الوقت فصاعداً تحت إرادته ماو وهو مصدر جميع السلطات السياسية وهذه الجماهير كما أوضح ماو إليها بأنها منبع الحكمة والذكاء والى سوف تتمكن الصين من شق طريقها قدما فى مجال التنمية الاقتصادية والفنية دون الإعتماد على (السلطات الأكاديمية البرجوازية الرجعية) ، أو أخصائين قد إنحدروا فى مزالق المعارف الأجنبية والنظريات الأجنبية (٢٣) . وظهر حديثاً قعد كبير من التركيز على الحاجة إلى زعامة الطبقة العاملة فى الصين ولكن مفهوم الطبقة العاملة فى الصين لا يعنى أولئك الذين يتمتعون بالمعرفة أو المهارة التنظيمية ولكن يقصد بهم الناس العاديون أو كما يصفهم ماوتسى تونغ « بالفقراء والمساكين للتغل ، وعقب الثورة الثقافية بذل ماو جهدا كبيرا فى إرسال الشباب المتعلم إلى الريف ليس لتعليم أبناء الريف والفلاحين ولكن لكي يناموا هم أنفسهم

من الفلاحين الفقراء سواء كانوا من الطبقة المتوسطة أو الدنيا . وكان هذا يعني بالنسبة للرد أن يحول دون التقذ وأن يؤدي تدريجياً إلى تقليل الفولوق بين المدينة والريف . ودور الفلاحين في ذلك هو تعليم هؤلاء الفلاحين الجدد كيفية زراعة الأرض وتزويدهم بالتعليم العميق الخاص بتلك الطبقة . وعلى ذلك فإن من مسؤولية الفلاحين في الصين تعليم الطبقات الحضرية المتدنية وأن يفرسوا فيهم على النوام الأهداف الثورية .

٧ - نظرة ماوتسى تونج إلى الماركسية اللينينية .

من الأمور التي يثيرها الجدل في فكر ماوتسى تونج ذلك التساؤل وهو ما إذا كان قد قام بإجراء تعديل على الماركسية - اللينينية حتى تتواءم مع الوضع في الصين أو أنه طور نظرية جديدة والتي أصر على أن يطلق عليها الماركسية - اللينينية ولكنها تختلف كثيراً عنها . ففي أوائل عام ١٩٣٨ تحدث ماو عن معنى الماركسية فيقول « أن الشيوعى هو الدول للماركسى ، ولكن الماركسية يجب أن تتخذ شكلاً وطنياً قبل إمكانية تطبيقها ، إذ ليس شئ اسمه الماركسية المجردة ، ثم أوضح ، بل هناك ماركسية ملبوسة فقط ، وقد عرف الماركسية الملبوسة بأنها هي الماركسية التي اتخذت طبعاً وطنياً أى ، تلك التي تنطبق أو تطبق على الصراع الملوس في الظروف الملبوسة السائدة في الصين وليست الماركسية مصطلحاً مبنياً على تعريدياً » .

ويستطرد ماو في صياغة هذه النقطة فيقول « إذا كان الشيوعى الصينى الذى هو جزء من الشعب الصينى العظيم مرتبط بشعبه لحماً ودماً ويحدث عن الماركسية تأنيلاً بها عن الخصائص الصينية فإن ماركسيته هذه تعتبر

تجويداً أجيوا: (٢٤) . وحدث بين سنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٩ تمديد مستمر في المطالب والإدعاءات التي وصفت منجزات ماوتسى تونج بأنه نظرى وحتى عام ١٩٦٥ — مع ذلك — نلاحظ أن الوضع الأساسى يبدو هو نفسه فى عام ١٩٣٨ بمعنى أن فكر ماوتسى تونج قد أعتبر على أنه « تطبيق الحقائق الشاملة فى الماركسية اللينينية ... وذلك فى الممارسة الملموسة فى الثورة الصينية ، ولكن فى أغسطس عام ١٩٦٥ نجد أن فكر ماوتسى تونج قد توحّد أو تطابق تماماً مع الفكر الماركسى اللينينى (٢٥) .

ويبدو أن التغير فى الموقف يرجع إلى ذلك الشقاق المتزايد بين الصين والإتحاد السوفيتى وأدعاء الصين بأنها هى — وليس الإتحاد السوفيتى — الوريث الحقيقى للماركسية اللينينية .

وفى السنوات الأولى كان من رأى ماوتسى تونج أن الماركسية اللينينية — أو المادية كما يحاو البعض أن يسميها تشتمل على مفاهيم الحرب الشعبية وخط الجماهير والثورة الدائمة وأنها أكثر إنطباقاً على الظروف القربية فى الصين فقط . ولكن فى نهاية الخمسينات نجده قد كون مفهوماً بأنها تتعلق على المناطق الريفية فى العالم ، أو على كل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وفيها تتطلب وتنمو وتطوق وتستول على « مدن العالم » أو أمريكا الشمالية ودول غرب أوروبا . وفى عام ١٩٦٧ إعتبر هذا المبدأ بأنه « سلاح قوى لتغيير العالم » (٢٦) . وفى عام ١٩٧٠ رأى ماوتسى تونج فى تزايد الممارسة لسياسة الرئيس نيكسون فى الولايات المتحدة « بأنها السنة الذهب لحركة الجماهير الثورية » وعبر عن وجهة نظره بأن « الصراع الثورى لشعوب أمريكا الشمالية وأوروبا ومادورا والمحيطات ينمو بضرارة » . وتعتبر فينتنام

درساً عظيماً في هذا الصدد . « إن الشعب في أي بلد صغير يتمتعه بقدرة أن يهزم العدوان من قبل قوة عظيمة ما دامت تتوفر له الجرأة على التضال وحمل السلاح وأن يملكوا بأيديهم مصير بلادهم ، (٢٨) .

٨- إنجازات ماوتسى تونج وأوجه القصور :

إن منجزات ماوتسى تونج هي ملحوظة في الحقيقة . أن إقتصاد الصين ونموه وتطوره كان أكثر سرعة من بلد آسيوى آخر لا يتبع الخط الشيوعى في التنمية . لقد أقام ماو في الصين نظاماً سياسياً قوياً له جذور عميقة بالإحساس بالولاء لأهداف الشيوعيين في الصين بل حتى ولاء له أولاً . لقد حول الصين إلى قوة عسكرية كبرى لديها أسلحة رهية لها طابع التدمير الشامل ولكن مع محاولاته لترشيد الشيوعية وبناء نمط جديد من الحضارة ولكن هل نستطيع القول بأن الصين قد أخذت نمطاً في الحياة الوطنية يختلف عن نمط الحياة في الغرب ؟ إن ما أراد أن يفعله لينين في روسيا فعله ماوتسى تونج في الصين ومثل مايمه في بادئ الأمر بناء نظام قوى في الدولة يقوم على الإستخدام الكامل للعلم والتكنولوجيا . وأزاء التناقضات الخارجية والداخلية التي تواجهها الدولة يرى ماوتسى تونج معالجتها من خلال نفس أسلوب القوة والعنف التي إستخدمته روسيا - أما إدعاؤه بحل التناقضات الداخلية بتعبئة الجماهير والضغط بها على الخارجيين عن خط الجماهير يختلف هنا أن ماو يدرك تماماً أوجه القصور في الإتحاد السوفيتى ولكنه لا يدرك أوجه قصوره عنده هو في الحقيقة يتجاوز ماو وماركس ولينين في دفاعه عن سلطة الدولة . أن ماركس كان يرى أن ثلاثى الدولة تدريجياً في حين أن لينين يرى أن هذا الثلاثى سوف يستعرض وة أطولاً ولكنه كان يؤمن بها . ولكن ماو يرى أن التناقضات من نوع ما أو

آخر سوف تظل قائمة طالما أن العالم بأكمله لم يتغير — ربما على الطريقة الصينية — وأن التحول الإجتماعى لآخر فرد فى الصين لم يحدث بنى حتى الآن .

ويعتقد ماو لذلك فى إقامة بناء إقتصادى سياسى قوى جداً أقوى من البناء السوفيتى أو الولايات المتحدة اليوم .

إن نظرية ماو عن الجماهير — على الرغم من إبتعادها كثيراً عن مادكس ولينين يعتقد أن تعمل عملها داخل زعامة الحزب ، فيدون الحزب لا يمكن أن تكون هناك ثورة ، « وبدون حزب ثورة » يقوم على النظرية الثورية والأسلوب الثورى لماركس ولينين وستالين ، كتب ماو فى نوفمبر ١٩٤٨ ، لا يمكن قيادة الجماهير العامة والجماهير العريضة لشعبنا كي يهزموا الإمبريالية وكلابها المسمومة ، (٢٩) . ولقد ردد هذا كثيراً فيقول أيضاً : « بدون جهود الحزب الشيوعى الصينى وبدون الشيوعية الصينية كمين لا ينضب للشعب الصينى لا تستطيع الصين أن تحصل على الإستقلال والحرية والتصنيع والتحديث فى الزراعة . كما أن تعريف ماو « الشعب » و « عدوه » يتعلق على تلك القطاعات من الجماهير التى تنفذ السياسات الإقتصادية والسياسة للحزب الشيوعى أما « العدو » فهو الذى يرقل أو يمارض هذه السياسات .

وبما يعتقد ماو نظرياً فى إخضاع الجيش للحزب إلا أنه يعامل الجيش الأحمر الصينى كهيئة مسلحة لتنفيذ المهام السياسية للثورة وهو على هذا النحو يكون فى إطار السيطرة السياسية الكاملة أو الشاملة إذ أنه من خلال كل هذا المركب وعلى رأسه ماو لابد من تنفيذ خط الجماهير

ويؤمن ماو بالتركيز الديمقراطية/المبادئة - التي تنفرد بها - بالتركيز على الديمقراطية .

ومن خلال كل ما قيل عن خط الجماهير والتطوع وحرورية حدوث المبادرة من الشعب إلا أن مذبحه المحصوم اليسيين في الصين كانت تتم على نطاق واسع . وحسب التقديرات السوفيتية يصل العدد إلى ٤٨٤ ثم ٢٨ في السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٢ وتصل ٢٠٦ في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٧ ، ١٩٥٧ - ١٩٥٧ في السنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ، ٦٣٣ مليون في السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

أما التقديرات الأمريكية فهي ٣٠ مليون قتلوا بين الأعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٩ وعلى أي حال لا تعتمد كثيراً عن الخطأ وثمة تقدير ثالث يرى أن الرقم المحتمل يتراوح بين ٣٤٣ ، ٣٧٨ مليون نسمة . ولكن حتى لو كانت هذه التقديرات مبالغ فيها فلا شك أن ملايين عديدة قتل في الصين بهدف مسايرة الآراء مع السلطة . وبالمثل فإن عدد المعارضين للثورة في سجون الصين التي يبلغ عددها ١٠٠.٠٠٠ سجين ومعسكرات العمل قيد عام ١٩٥٥ بأن هؤلاء السجناء أكثر من ٣٢٥ مليون . وإذا هذه الأرقام من الصعب التمسك بوجهة النظر التي ترى أن النظام الصيني يقوم على التأيد الإرادي الحر من جانب الجماهير .

وبالقطع فإن ماو يرى أن الأسلوب الوحيد لحل التناقضات العدائية هو أسلوب العنف على الرغم من أنه على بسبب اد التناقض بين التناقضات التي عدائية يمكن حلها من خلال الانضباط التنظيمية الشورية .

أن الإيمان بالتحف كوسيلة تغيير الإحصاءات كان الخرافة

فى فلسفة ماركس . نحن الدولة حينذاك كانت وسيلة إستغلال فى يد الرأسمالين والطريقة للوحيدة للاستيلاء عليها . طبقاً لماركس - هى الإتجاه إلى الثورة المسلحة . ولقد ناقش ماو ذلك فى عام ١٩٢١ مع برتراند راسل . وفى عام ١٩٢٧ عبر عن رأيه بأن الثورة ليست د مشابهة لدعوة شجيرة على حفلة عشاء أو كتابة مقال أو رسم صورة زينة أو التزين بالزهور . وبهذا الشكل فلا تكون شيئاً مهذباً أو هادئاً . إنها عمل من أعمال العنف تستطيع بها طبقة أن تطيح بسلطة طبقة أخرى . بل فى ١٩٢٨ ظهر ماو أكثر وضوحاً إزاء مسألة العنف فيقول : « إن السلطة السياسية تنبثق وتلعب من مأسورة مدفع إن بعض الناس سخروا منا لأننا د دعاء سرب ، نعم نحن كذلك . . . إن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تهزم على البرجوازية المسلحة وأصحاب الأراضي إلا بقوة المدفع . وفى هذا المعنى يمكننا أن نقول أن العالم كله يمكن إخضاعه تشكيله وصياغته بالمدفع إن الحرب لا يظنها (يلعبها) إلا الحرب . . . ولكن نتخلص من المدفع فلا بد أن نمسكه فى أيدينا . د أن الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة د قديم . وفى غناسية أخرى ، قال هو المهمة الأساسية وأعلى نموذج وصورة للثورة فإن هذا المبدأ الماركسي - اللينيني للثورة أصبح على الإطلاق ويطبق على الصين وجميع بلدان العالم . »

الفصل الثاني عشر

غاندى والتغير الاجتماعى فى الهند

١ - غاندى وساسة اللائعف :

إذا كان لائعف هو الفكر السياسى الأساسى ضد ماو فإن اللائعف هو مركز الفكر السياسى عند غاندى . ولم يرى غاندى فى أى تناقضات ؛ أنها عدائية بل بالعكس أنه يرى أن أى عتف لا يلقى الظلم فيقول : أولئك الذين يبحثون وراء تدمير الإنسان أكثر من تدمير ساركه كلاهما يتعان فى الخطأ إلا وهو عدم معرفة مصدر الشر الحقيقى . أن اللائعف عند غاندى يرتبط بالصدق الذى كان حشالة غاندى المشودة وحيث إن الإنسان لا يستطيع بلوغ الصدق المطلق فليس فى مقدوره إذ أن يعاقب بغيره . إن الصدقة الحقيقى هو الناية واللائعف هو الوسيلة وبدون الإيمان والالتزام باللائعف لا يمكن الوصول إلى الحقيقة أو الصدق أن اللائعف عند غاندى ليس أمطلاحاً سلبياً ، ولكن هذا لا يعنى ترك الخطيء ولا مساعدة على الخطأ أو الاستمرار فيه بل أن الأمر يتطلب منك ألا تصاحبه أو تشاركه حتى لو أدى ذلك إلى إيذائه بدنياً وبالفلسفة لغاندى أن اللائعف والحب يسهران جنباً إلى جنب كما يسهر الحب مع الحقيقة والصدق . ويقول فى ذلك أنها : تواتم ، متداخلة من الصبب فصلهم وهما مثل . وجهى السمة ،

٢ - الغايات والوسائل :

إن تركيز غاندى الكبير - كما أشارت جون بوتنبروات - هو إقامة علاقة صحيحة بين الغايات والوسائل وهى مشكلة فشلت النظرية السياسية التقليدية فى معالجتها . فإذا كانت الغايات طيبة فلا يمكن الوصول إليها بوسائل شريرة . ومن ناحية أخرى إذا أخطأت الوسائل الصحيحة فإن الإنسان لا بد أن يتحرك فى اتجاه الغايات الصحيحة مهما كان التحرك بطيئاً . ونملقاً على الاعتقاد بأنه ليس هناك صلة بين الوسائل والغايات كتب غاندى عام ١٩٠٩ ، أن هذا القول يساوى فى معناه أن نحصل على وردة بزرع نبات ضار . أن الوسيلة يمكن تشبيها بالبذرة والغاية . . بالشجرة . . إننا نمسك بالضببط ما نغرس وبعد عدة سنوات كتب ، أن تحقيق الهدف يتناسب تماماً مع تحقيق الوسيلة .

إن الغايات والوسائل فى فلسفتى الحيايين متبادلتان ، إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تأتى من خلال وسائل عنف غير شريفة . إذ أن العنف يودى إلى الطغيان والإستغلال بصورة ما أو بأخرى . ولكن نوصل العلاقة بين الصدق والغاية واللاعنف والوسيلة كتب غاندى يقول ، إن اللاعنف فى صورته الدينامية يعنى المعاناة الواعبة فهو لا يعنى مجرد الخضوع لإرادة مرتكب الشر ولكنه يعنى إقاء الروح كاملة ضد إرادة الطاغية وإن العمل تحت قوانيننا الحالية يجعل من المستحيل على فرد واحد أن يتحدى سطوة امبراطورية ظالمة . . إن الصدق أو الحقيقة بالإضافة إلى اللاعنف زائدا المعاناة الذاتية تشكل مفهوم ، الساتياجراها ، عند غاندى . أن المعاناة الذاتية

لبست بديلاً لعدم القدرة على استخدام وسائل العنف لكسب نصر على الخصم . وبينما يؤدي العنف إلى إلحاق الضرر إلى التمدد إلا أن المعاناة الذاتية تتخذ من إيذاء الشخص لذاته ، والتي عند غاندى « جوهر اللاعنف » ، وهى سياسة إيجابية وليست مسألة الملائم الآخر . وقد فرق غاندى بين هذه الحالة وتلك الخاصة بالمقاومة السلبية والتي تنفى قوة أو نقص القدرة على استخدام العنف أو ربما تميل لأن تصبح خطوة إلى العنف . وكان دائماً ينتقد « لاعنف الضعفاء » ولكنه كان يقدر موقف أولئك الذين يستخدمون اللاعنف وهم قادرون على استخدام العنف ولكنهم يتعاقلون عنه ويلتقون بالمعاناة على أنفسهم . أن المقاومة السلبية يمكن أن تسير جنباً إلى جنب مع استخدام السلاح . إن المقاومة السلبية تتضمن فكرة مفاوضات الطرف الآخر . فلا توجد أدنى فكرة عند غاندى لإيذاء الخصم . يوجد إختيار بين الجبن والعنف ، كره هو دائماً « وفى هذه الحالة أنصح بالعنف » وكما كان الحب عند غاندى هو الوجه الآخر « للاهيزما » فإن الشجاعة تعنى الوجه الآخر للمعاناة الذاتية ، ، .

٤ - الساتاجراها كالمطوب فى الصراع القوى :

« أن وسيلة اللاعنف عليها أن تترس القدرة على التضحية من أذرع طراد . كيف يتحرر الفرد من الخوف « لأن الذى لا يستطيع أن يطلب على الخوف لا يستطيع أن يصل مرتبة الكمال » ولم يرفض غاندى الصراع ولكنه رفض العنف كوسيلة الحل ، وربما كانت هذه أم شكلة فى كل الصور ، حيث يفكر كعاقوب عب السلام ويرجو ألا يساء فيه فحينه يرجب « بموقف الصراع ، بنفس القدر الذى يشعر فيه الطبيب للكشف العلاج لمرض مزمن . ومطباً لما يقوله أرنى هايسى « كان غاندى ينحذب إلى

مراكز الصراع ، ان الهندي لا يعزل نفسه عن الصراع بل يظل في قلب الصراع منغمسا في صراع اخوانه المواطنين كواحد منهم . ومن امراكو الصراع يحاول أن يؤدي إلى تقليل العنف بدلا من تجنبه ، أن أسلوب غاندى في حل الصراع من خلال وسيلة اللاعنف ، أن العنف طبقا لخصيصة الشديدي سوف يزيد ويؤدي إلى تفاقم الصراع بلا حدود . وأعتبر تجربة ماريتزبورج لعام ١٨٩٣ أنها انخسب تجربة خلاقة في حياته حيث أنه قرر أن يختار أسلوب الصرع ومواجهته بدلا من الهروب منه . ، أما أن أدافع عن حقوقى أو أعود إلى الهند أو أذهب إلى برتوريا دون - الاهتمام بالنتائج ، تلك كانت المشكلة التي شغلت ذهنه آنذاك والنتيجة التي توصل اليها هي ان أنه من الجبن الهروب إلى الهند دون ، أن أقوم بازفاء بالتزامى ، . أن الصعوبة التي كنت الاقياها صعوبة سطحية - إذ أنها مجرد عرض لمرض دفين من التمييز اللوني ويجب ان أحاول ان أستأصل شأقة المرض وعلى ان أحصل المصاعب في هذه العملية ، أن غاندى لم يهرب من الصراع ولا حاول إن يتجاساه إذ واجهه مواجهة عريضة في إطار اللاعنف .

أن اللاعنف يعنى عند غاندى عمل إيجابى وكما كرر مرارا ان اللاعنف يجب ألا يوازن أو تقاس بعدم العمل أو اللاعمل . أنه صورة نشطة من العمل ومارتن لوثر كنج وهو أيضا من أنصار غاندى يحاول ويسعى إلى ان يحظى أذمة ويفرس توترا يرفض المجتمع التفاوض فيه ولكنه رغمه حل مواجهته كقضية ، ويقول ، أننى لأنشئ كلمة التوتر ولقد كنت أعارض على الدوام اللاتجاه إلى التوتر العنيف . ولكن هناك من التوتر ما هو بناء ولا يتصف بالعنف وهو أمر ضرورى . وقد أشار أرنست بيكر بأن التوتر صحى طالما كان عاديا . ولا غنى

عنه النمو سواء في شخصية الفرد أو الجماعات . والتوتر عند كنج
وغاندى يعتبر جزءا مكملا لاسلوب اللاعنف في العمل المباشر . ويكتب
ف . ف . رامانا مورتى (إن المفهوم الغاندى للتغيير الاجتماعى يسمى
إلى تقليل الصراع فى مستوى التوتر . وبالمحافظة على موقف الصراع
فى أطوار التوتر فإن فكر غاندى يحول الصراع إلى د توتر بناء خلاق ،
لأنه لاسلوب اللاعنف . لقد وجد موقف صراع أساسى ١٩٣٠ -
١٩٢١ - ١٩٣٠ ، ٢٢ - ١٩١٢ وفى مناسبات أخرى عديدة --
بأن يصعد هذا الصراع حتى مستوى التوتر حتى يمكن حله
باجراء اللاعنف .

٤ - مفهوم غاندى لكلمة :

كان أسلوب اللاعنف لدى غاندى متاحا نظرا لأن مدفاه الأولى هو
قيام سلطة جماعة ما فوق سلطة جماعة أخرى هى النقطة المركزية فى
النتج الماركسى الماوتسى تونجى فيها عدا تحويل العلاقات الاجتماعية
فغاندى إن النظام ولم يدين الفرد وحاول أن يدمره - إذ لزم الامر -
ولكن بطرق اللاعنف واستبداله بنظام آخر . فقد صرح د أن ثورة
اللاعنف ليست هى برنامج للاستيلاء على السلطة ولكنها برنامج لتغيير
العلاقات ، وفسر أن عدم تعاون الهند لم يكن مقصودا ببريطانيا والغرب
بل عدم التعاون مع النظام البريطانى الذى أقيم فى الهند وأعتقد أنه
بنهاية الحكم البريطانى سوف تتحول العلاقات بين بريطانيا والهند إلى
مستوى جديد من الاحترام والفهم . وينطبق نفس هذا الكلام على
فكره حول التناقضات الطبقية كتب يقول د . أن المطلوب ليس قتل
هلاك الأذى والأسياء ولكن بحريه العلاقة بينهم والجماعه إلى شيء

أكثر ضحيا وصفاء ، ولم ينكر غاندى وجود « السلطة » السياسية ولم يرفض ظاهرة السلطة تماما وأنه كان فى موضع البحث عن المراكز البدلية للسلطة التى تتفق مع اللاعنف .

أن الصراع حول السلطة - كما يجب أن تفهم السلطة - يحدث دائما من فوز حزب على حزب آخر ، ويرى غاندى أن تقرير أو حل الصراع لا يتضمن هزيمة أى من الحزبين بل يودى إلى وجود فهم أكثر وسبب بين الحزبين . وبينما قضى غاندى حياته كلها فى صراع مع السلطة التى فى يد البريطانيين وروحها بقوة فى أبهى المنود إلا أنه لم يستخدم السلطة لأغراض التغيير الاجتماعى أو التنمية الوطنية . أن غاندى إستخدام اللاعنف كبديل للسلطة ، قضى الأشهر الأخيرة من حياته فى محاولة كبت وقمع الطائفة فى الهند ليس من خلال سلطة الدولة التى أقامه فى دلهى ولكن باستخدام اللاعنف كبديل لسلطة وأن نجاحه فى الجهد الذى بذله يبنى أكتصار اللاعنف وليس سلطة الدولة .

أن الفرق الاساسى بين كل من ماركس ولينين ومائى تويج وغاندى فى الحقيقة هو أن الثلاث الأول يركزون مبدئيا على الدولة ، أما غاندى فيعتبر المجتمع المجال الأول للعمل وإذا كان المجتمع أن على علم بحقوقه وواجباته يستطيع دائما أن يضع الدولة أمام مسؤولياتها . وإذا اخطأت الدولة يستطيع المجتمع أن يصححها دائما ، وإذا أصبحت الدولة مستبدة فإن المجتمع من خلال أصراره على الحقيقة واللاعنف يستطيع أن يثنيها تحت ضغط منه ومن ناحية أخرى إذا كان المجتمع ضعيفا غير منظم لا يعلم حقوقه غير مكثرت بالنظام السياسى فإن من السهل على السلطة السياسية أن تستحوذ

على حقوق الأفراد . ولم يكن غاندى فوضوياً ؛ أنه يؤمن بالدولة وبالسلطة
السياسية الذى تمارسها ولصكته أوضح للفارق بين الدولة والمجتمع .
وعلى العكس من علماء السياسة الغربيين . الذين يقسمون إلى رجل سياسى
ورجل غير سياسى ثم يقسمون الرجل السياسى إلى قسمين فرعى يضم
رجل السلطة والباحث وراء السلطة والذى لا سلطة له أما غاندى فىرى
أن جميع أفراد المجتمع ليس لهم الحق فى السلطة السياسية ولكن عليهم
واجب المساهمة فيها ولكن يتطلب ذلك بعض الرجال المتفرسين على
أدلوب الساتيا جراما الذين - من خلال جهودهم - تكون الدولة
مسئولة أمام المجتمع . ومثيها إلى المنظمات البناءة التى أقامها فى المجتمع
قال ذات مرة : « أئنى لم أرسلهم إلى البرلمان إئنى أريد منهم ان يكونوا
ضوابطا للبرلمان وذلك بتعليم وتوجيه الناضجين ، وقبل حصولهم بالهند
على الاستقلال من النادر ان قبل غاندى مركزاً رسمياً فى المنظمات
السياسية . أنه كان رئيساً للمؤتمر الوطنى الهندى مرة واحدة فقط .
ولكنه صدم بالصراع حول السلطة الذى ظهر فى المؤتمر وطلب من
العاملين ذوى القدرات البناءة بأن يعتمدوا عن سياسة السلطة وما
يتصل بها وتصحهم بأن « خلوا معكم جميع المنظمات البناءة ، وتوا
أنفكم من جميع الحزازات والضغائن وأطردوا من أذهانكم كل فكره
تعلق بالاستيلاء على السلطة . . وهنا يكون الخلاص وليس ثمة
طريق غير ذلك . »

نظرية الساتيا جراهة : Satyagraha بعض الملاحظات :

ان الساتيا جراهة كانت سلاح غاندى الرئيسى فى السكناح . ومن
خلال بحث عن الحقيقة واللاعنف لجأ إلى اتباعه فى جنوب أفريقيا

والذى حل به نزاع العمل في أحد أباد وكذلك معاناة الفلاحين في بار دول وفي أماكن أخرى قليلة . وكان غاندى يرى ضرورة إشراك أكبر عدد من الناس في الساتيا جراها . وكان يؤمن إيمانا قويا بأن النضال الصالح الجماهير كان يجب أن يتم بواسطة الجماهير أنفسهم . وعندما يتحدث عن الجماهير كان يعنى السياق الهندى أى ذلك الجمع الغفير من الفلاحين في بلده والذى يرى ضرورة اشتراكهم في الصراع . ولكن التكيف يمكن تطبيقه في حل الصراعات العمالية والطبقية أو حتى المئوية ولقد عاش غاندى حتى رأى الطاقة الذرية واستخدمت ضد الألمانية في اليابان ولكن هذا قوى إيمانه باللاعنف . وفي اواقع كان يرى أن للبدا الملقى الذى يجب رسم استراتيجيته ، لتحكم في القنبلة الذرية وان على الانسان أن يخرج من العنف من خلال اللاعنف فقط .

ورفع اللاعنف وأسلوب الساتيا جراها بل ويمكن أن يتخذ شكل الامتناع عن الطعام . أو الاضطراب العام أو تحدى الجماهير للقوانين بل حتى أفسامة حكومة موازية أو في الظل . أن عدم التعاون على ضرر اللاعنف كان هدف غاندى الاساسى ضد النظام وليس ضد الأفراد ولذا دعا شعب الهند إلى عدم التعاون مع السلطة البريطانية وحته على عدم تزويد تلك السلطة بالرجال أو المال حتى يكتسبوا حقوقهم في المساواة . وطلب من الشعب ألا يقرم بأى وظائف تهم الحكومة وطلب منهم الاستقالة من المجالس المحلية وأن يخرجوا أولادهم من المدارس والجامعات التى تديرها الحكومة . وطلب من الشعب بان يفكر في إقامة المدارس والكلية الوطنية على أساس التطوع . إلى بجانب مظاهرة

الحاكم البريطانية وإقامة محاكم وطنية والصنائع الأجنبية مع تنمية
الصناعات الزيفية . وحملات العصيان للدن التي شنها عام ١٩٣٠ ،
١٩٣٢ كانت أساليب رقيقة من عدم التعاون ، فيقول : أنك تساعد في
الإدارة بشكل فعال إذا اطلعت . . . كما أنت عصيان قوانين دولة
شريرة ظالمة هو واجب عليك .

وكان يرى في الساتيا جراها ردا على الامبريالية اليابانية والالمانية .
بمعنى أن على البلاد التي تعرض للهجوم عليها أن تجهز ملايين من
العواجر والأسوار البشرية على الحدود وأن يدعى المهاجم السير فوق
هؤلاء البشر بمدافعهم ودباباتهم ومدافعاتهم . وأن فلسفة الدفاع هذه كما
يقول : هو أنه لو ظهر نيرون جديد فإنه لا ينجو من قلب وأن موت
وجرح طوايح اللاتهامية من البشر العزل لا يملكون سوى الاحتجاج السلمي
فلا بد أن يؤثر فيه . فقد يقتل انسان في ميدان المعركة لأن شأن
المعركة هكذا أما قاتل أو مقتول ، ولكنه لا يستطيع الاستمرار في
قتل من لا يتوقع منه أن يقتله . وإذا حدث أن قام جيش بهذا
العمل مرة فلن يستطيع أن يكرر ذلك مرة أخرى .

وقد عرض غاندي فكرة إقامة هذا السور البشري من الرجال والنساء
والاطفال عام ١٩٣١ في محادثاته في سويمرا . وقدم نفس الفكرة إلى
الجمعية عندما غرتها إيطاليا عام ١٩٣٥ كما قدمها لليهود ضد متلر
في ألمانيا ١٩٣٨ . كما كانت نصيحته إلى الصينيين والتشيك علم
١٩٣٨ وكذلك البولنديون الصهاينة ، وحتى بعد أن تطلأ جيوش
الفزاه أجساد ملايين البشر وتمتلك كل البلاد فان سلاح اللاعنف

وعند التعاون بما في ذلك الصيان للدق وعدم التمثل أو التعامل مع
 الفزاة بأي صورة . ومن الصعب على المرء أن يتصور أن يقوم للفزاة
 بالدمار وسط جو اللاعنف . وكان غاندى متعلّقا في عاروانه ويسوق
 مثلا على ذلك بأن عدد الذين يقتلون في هولندا وبالجيك وفرنسا
 يصل إلى مئات الآلاف ولكن هل كان من الممكن أن الفزاة يقتلوا هذا
 العدد في حالة الدفاع السلبي باللاعنف .

٦ - الساتيا جراها كالملوب عمل :

لم يقصد غاندى إنباع هذا الأسلوب مع وجود حكومة محلة
 ولكن يمكن أن يتم هذا في ظل حكومة وطنية ظالمة ومن حق الشعب
 المطالبة بحقوقه على كافة المستويات ويطالب بتحقيق التنمية الاجتماعية
 والاقتصادية مما كانت تلك الحكومة . في جنوب أفريقيا ظهرت حركة
 عمال المناجم الهنود ولكن الحركة كانت موجهة للحكومة العنصرية هناك .

وعلى الرغم من أن الحركات قد تكون ضد حكومة أجنبية فإن
 الفرض هو أحداث عدل اجتماعي ولكن غاندى من حين لآخر يلجأ إلى
 الحركات الموجهة ضد الإدارة الصناعية أو الرجعية الاجتماعية وتوضح
 حملات غاندى في الهند أسلوبا مهنيا متطورا وأحيانا كان يرتكب
 الانطباع ولكنه في الحال كان يعترف بها ويتحاشاها في حملته المقبلة ،
 وما يميز أسلوب العمل في أحد أباد هو الالتجاء إلى الامتناع
 عن الطعام أو صوم غاندى كوسيلة قوية من وسائل الاعتصام . وكسب
 غاندى يقول : لقد أدركت أنه قبل أن يكون صلحا للقيام
 بالصيان الدنى يجب عليهم أن يفهموا مضامينه العميقة ومن الضروري

خلق جماعة من المتطوعين المختصين المدربين جيدا يفهمون الشروط الدقيقة للاعتقاد. ويستطيعون شرحها للشعب ومن خلال وعيهم الدائب يجعلونهم دائما على التزميد الصحيح وقصة باردوق التي حدثت في ١٩٢٨ كانت ظاهرة ملحوظة. وانضمت الجمعية الكافية لتعليم الناس معنى هذا النضال واستخدمت فيها وسائل الاتصال الجماهيرية وعقدت الاجتماعات الجماهيرية كما أن جدية الحكومة قد تركت أطباعا في القلوب حتى قبل أن تبدأ عملها. وأثناء غاندى حركة منظمة عام ١٩٣٠ كان فيها أنصار باردوق ومرموقين في ولايات مختلفة في الهند.

وقد أوضح ج. بانديو بادهايا أن الساتيا جراما لا ترمى وتحافظ على قيم الحرية والمساواة والاعلاء فحسب بل أنها الوسيلة الوحيدة لتمثيلها والحفاظ عليها إلى الحد الأقصى. أنها تنظف الفرد والمجتمع وان الماركسي أو الشيوعي الذي يشارك في اباداة العدو لا يعمل بصفته الشخصية ولكن بصفة عضو في جماعة تهدف إلى تدمير الحرية وحتى حياة الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الطبقة التي يحاربها وبالتالي فهو ليس مسئولا عن تصرفاته ولكن النتيجة تقع على الذين استخدموه أداة لذلك فقد ألغوا حريته في التصرف وهم ذوو مسؤولية اخلاقية تجاه ما يعمل. أما الساتيا جراما على العكس من ذلك فهي تدرب الفرد باستمرار على المسؤولية الخلقية لأحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية والمؤسسات ومن خلال ذلك فهو يأبى أن يخرق الحرية التي يتمتع بها الجسم ولكن يمتنع نفسه فقط لمماناة الساتيا جراما وهو بذلك يمثل هيئة كاملة حرة ذات مسؤولية اخلاقية فردية ومن هنا

يسمح للبدو بأن يتصرف بأسلوب مائل وفي النهاية يفرج شخصاً محرراً
في نهاية الصراع .

توكر الساتيا جراها على قيمة المساواة وتدريب الفرد على العمل
وتطلب منه أن ينظر إلى خصمه كئذ وليس أدنى أو أعلى منه . وفي
موقف مثل هذا تمنح كل أنواع عدم المساواة وأن الأخيرة هي
النتائج المحتمة للاحاساس بالحب والفهم وليس في نية أن يحصل على
السلطة أو السيطرة على الآخرين سواء كان ذلك على نفسه وفي حوزة
أو في الطبقة التي ينتمي إليها ولكنه مهتم فقط في ضمان وجود الأمن
والعدالة وهو يكون أصدق جدد حتى لو كانت تعطى بطلية تؤدي
في النهاية إلى تدمير النظام أن الاعاء عند غاندى هو شرط مسبق
للحرية والمساواة . وعندما يصل الساتيا جراها إلى نقطة تحقيق الأهداف
والقيم المرجوة دل ذلك على نجاحهما بل أنها تبرهن على أنها أمضى
سلاح لحل الصراع سواء كان بين أفراد أو صراع إجتماعى أو وطنى
أو عالمى .

٧ - غاندى والنظرية السياسية :

لم يكن غاندى بالتأكيد فيلسوفاً سياسياً ولم يكن تدعى لنفسه ذلك ،
ومن الصواب أن نصفه بأنه رجل عمل أكثر منه فيلسوفاً سياسياً والذي
يتضح من حقيقة أتمامه باوسائل الأكثر من النيات ولذا كانت
الساتيا جراها أسلوب عمل وليست فلسفة نشأت نتيجة لتجارب المستمرة
مع الحقيقة والصدق في حياة طويلة من المعاناة والتضحية وتخدم
الدولة . وكان غاندى يتعامل مع الأحداث والطرق والوسائل المقترحة
لتغييرها إذا أحس أنه غير راضى عنها وبالتالي يقوم بمباددة شخصية

منه في هذا الشأن . وحتى مع عدم كونه فيلسوفاً بالمعنى التقليدي
أسهم غاندى إسهاماً كبيراً في النظرية السياسية بتطوير وإقترح أجمع
الوسائل لأحداث أكثر تغير في الدولة والمجتمع . إن النظرية السياسية .
كما أوضح جون بوندمانت - تهتم بأهداف وغايات العمل السياسى
إلى جانب الوسائل التى تودى إليها . أما الفكر السياسى التقليدى
فيرى عزل الغايات عن الوسائل من خلال فلسفة العمل وأن هذا
الإسهام كما أشار بونديروانت . لم يكن الوحيد في تطوير المنهج
السياسى والإجتماعى أنه يمتد حتى يصل وينطى على الفكر السياسى
ويتحدى الأقراصات الجهورية والتيار الأساسى للنظرية السياسة .

٨ - غاندى : هل هو محافظ أم ثورى ؟

هل كان غاندى محافظاً ؟ إن خلفيته العائلية وتربيته توحى بذلك
ولم يكن تقليدياً بالمعنى البسيط لهذه الكلمة مع أنه أستخدم النمط
التقليدى من أجل أحداث التحديث . أن المحافظة مع ذلك هى نظرية
سياسية تقوم - كما أشار بونديروانت على خصائص أربع :
١ - احترام المؤسسات القائمة خاصة تلك التى تتصل بالدين
أو الممتلكات .

٢ - أحساس قوى بالاستمرارية في النظام الإجتماعى .

٣ - الاعتقاد بقله قدرة الفرد والمقل إلى الانحراف بالتغير الإجتماعى
عن مساره .

٤ - إحساس قوى بازلاء إلى وضع أو مركز الإنسان
في الحياة .

إن دراسة فكر غاندى توضح أن الوضع أو المركز الذى يتخذه الفرد

ونظرته إلى الأمور بعيداً جداً عن المحافظة . إن إهتمام غاندى الأساسى فى الحياة كان بالفرد كما أن احترامه للدين لم يكن بالامتنان التقليدى إذا كان يؤمن . بالحقيقة الأساسية لجميع الأديان فى العالم . . أما فيما يخص موضوع الملكية فقد كان يؤمن بالمساواة — الاقتصادية والى لا تمنى عنده أن يمتلك كل فرد نصيباً من السلع مساوياً للآخر . وكان يؤيد المقاومة بلا عنف لأصحاب الأراضى والأعماليين . وكان يؤيد إصلاح الأراضى .

وبدلاً من أن يؤمن بضرورة المحافظة على النظام الاجتماعى والمؤسسات الاجتماعية كما يفعل المحافظون ؛ قضى غاندى عملاً فى محاولة تغيير ذلك . وكان التحدى الذى أمامه هو النظام السياسى ، ووضعه بعيداً بين الدولة والمجتمع وكان يعامل الأخير أى المجتمع باحترام أكبر ولكنه لم يكن راعياً فى ذنبان الفرد فى المجتمع . أما نظريته إلى القانون فىرى فيه جوهر الإستمرارية ولكن غاندى لم يمانع فى خرق القانون سواء كان من وضع الحكومة الأجنبية أو المحلية إذا تعارض مع الحقيقة . وثمة مظهر آخر فى فلسفة غاندى المحافظة أنه يرى فى وسع الفرد أن يغير طبيعة التطور الاجتماعى والسياسى . وتركز فلسفته الأولى على إرادة الفرد مستقاة عن الإرادة العامة وهى عند غاندى غاية . ويرى المحافظون أن الناس يجب أن يظروا مواليين وأوفياء للواقف التى يحددان لهم النظام الاجتماعى والسياسى بمعنى أن المحافظ يضع تركيزاً أكبر على الحقوق . ولقد كرر غاندى كذلك فكرة الواجبات وأن الفرد يجب أن يؤدى واجبه تجاه المجتمع ولكنه (أى غاندى) كان حساساً لأن يعرف الفرد سحره فى المجتمع وهو على استعداد أن يساعده

في الصراع من أجل ذلك . أن الاعتبار الأسمى عند غاندى هو الإنسان ، وأن واجب الدولة هو الوفاء بواجبات أفرادها وإذا أمسكت الدولة ذلك فلا غبار على الفرد من أن يصاماً ويقاومها .

٩ - التقهيدية والتحديث عنه غاندى :

نظراً لنقد غاندى للبدنية الحديثة إلا أن هناك إنطباعاً يجعل من الصعب التفريق أو التمييز بين ما إذا كان غاندى تقليدياً أو عاصفاً . وكونه نشأ من تراب هذا البلد فهذا صحيح ولكن هذا لا يعنى أن فلسفته السياسية غير جذيرة بحل المشاكل المعاصرة بأسلوب ثورى وقد نوه رودولف بأن غاندى أكبر شخصية تمت على يديه عملية التحديث في الهند ، وكان يقتبس نصوحاً من الديانة الهندية والقرآن الكريم والإنجيل وديانات أخرى .

وفي الحقيقة أن لجوئه للعقل والمنطق كان قوياً وفعالاً كما أن تأثيره الأخلاقي والسياسي قد تجاوز كل الحدود في الهند وقد حاول أن يصد أولئك الذين وصفوه بـ " مهاتما " ، فيقول : " إننى لا ادعى النبوة ولكننى باحث متواضع وراء الحقيقة ومصر على الوصول إليها . . . إننى لست أستاذاً ولكنى عبيد متواضع خطأ سواء في الهند أو في الإنسانية . .

١٠ - هل كان غاندى فوضوياً ؟

يوصف غاندى أحياناً بأنه فوضوى . حقيقة أنه تكلم كثيراً عن تلاشى الدولة كهدف يتجه نحوه المجتمع ولكنه يرى ذلك مثلاً أعلى فقط بل على العكس من كثير من الفوضويين الكبار حاول أن يعطى تخطيطاً لتنظيم الدولة أو إعادة ذلك التنظيم . وكلل الفوضويين كان غاندى ينظر

إلى لزيادة السلطة في يد الدولة بفرع شديد ويؤمن بالحرية التصوي للفرد .
ذلك النظره الأخيه التي تميزه عن غيره من الفوضويين . فغندى غاندى
الإنسان هو د أساساً كائن اجتماعى ، ويتكامل مع المجتمع ان لم يكن مع
الدولة . أما الفوضويون فيرون أن الفرد كائن حى وحقوق الفرد عندهم
هى كل شئ . وإذا انتقصت لابد من العنف للحصول عليها . كما يرون أن
استخدام الدولة العنف خطأ . إما إذا استخدم الفرد العنف لتدمير الدولة
فلا بأس . أما غاندى فأن المسأله عنده خطأ في كلتا الحالتين . ويقع على
الطرف الآخر من هؤلاء من الفوضويين رجال مثل برودون (١٨٠٩ -
١٧٥٦) وميخائيل باكونين (١٨١٤ - ١٨٧٦) والامير كروبوونكين
(١٨٤٢ - ١٩١٩) ومنهم من هو أكثر إنسانيه مثل وليم جودوين
(١٧٥٦ - ١٨٣٦) وتولستوى (١٨٢٨ - ١٩١٠) يمكن اعتبارهم
جميعاً أقرب إلى منهج غاندى ، فجودوين مثلاً يؤمن بأسئقيه أو أولويه
د حكم أو تقدير ، الفرد الشخصى كما يركز على العقل والمنطق بصفته
القوة الديناميكية العامله في المجتمع . وهى وجهه نظر تقترب كثيراً من
غاندى وكذلك إيمانه بالتخلص التدريجى وبلا عنف من المؤسسات
السياسيه .

أما تولستوى الذى تعلم منه غاندى الكثير د فيرى أن العقل أو
المنطق هو فى السعى وراء الخير ، ولم ينكر غاندى ذلك ، ولم يرض
غاندى - بل رحب - بتدخل الدولة مادام فى ذلك رعا ورفاهيه الشعب
ولكن كلما قل تحكم الدولة كلما كان أفضل ، ومع ذلك فكان يرى
أن د هناك أشياء لايمكن ان تتم بدون سلطة سياسيه .

ولم يرفض غاندى الدولة ولا السياسه أى الانشطه التي فى صالح الدولة

والأنشطة التي في غير صالحها ، وعندما يختلف غاندى كثيرا عن الفوضويين سواء في التعارف أو الإنسانية ذلك بأنه استخدم وسيلة إيقاظ الجماهير والعمل الجماهيرى من أجل الشعب الذى يضع أى دولة منها كانت قوتها تحت السيطرة الملائمة ، وأمن غاندى بالسلطة السياسية . ولكن الفرق الوحيد عنده هو ألا تكون السلطة السياسية غاية ولكنها وسيلة لتمكين الشعب كي يحسن من حياته في مجالات الحياة . . وغالبا ما يخطط الفوضويون بين السياسة والعنف ، ولكن غاندى يرى أن هناك حدا يميزا فاصلا بين السياسة والعنف على أن ترتبط الإجراءات السياسية باللاعنف . والفوضوى باختصار يهدف إلى تدمير الدولة ، وليس إل بنائها ، ولكن تصور غاندى بل ان مهمته الأساسية هو تفويض النظام السياسى القائم الذى كان يقوم على العنف والاستغلال — ويتم هذا التفويض خطوة خطوة بطرق غير ضيقة وإعادة بناء النظام السياسى آخر من نوع جديد يقوم على التعاون الحر لكل فرد وأن يعمل للخير ولصالح الإنسان .

١١ - غاندى والماركسية :

مثل ماركس اعتقد غاندى في التحول الاجتماعى ويوجد عنصر دياكتيكى مشترك بينهما . ومع ذلك فإن هناك اختلاف أساسى بينهما . ان مبدأ ماركس يرجع أو يستند إلى نظام الظواهر ويصف نظاما يتأخر يقيا أما غاندى ففلسفته تجمد متفصلا في العمل الإنسانى .

ويرى سيدنى هوك ان تلك الفلسفة د هى كل الوحدة الكاملة أو الاستمرارية التي دمرتها عوامل الصراع القائمة ثم تم تشكيلها وأعيد بناؤها بصورة جديدة د وقد استخدم ماركس مبادئه هيجل وطبقها على التنجيم الاجتماعى ويقترح بأنه يتم د من خلال التأثير المتبادل والتعامل بين

الأفراد وبين ما هو مثالي وما هو فعلي أو واقعي ومن كل ذلك تتوفر لدينا مادة موضوعية تعطينا الوسائل التي تساعد على التغيير .

ان الوسيلة تفتح من التعامل بين البيئة الاجتماعية والحاجات الإنسانية وهذا حسب ما يراه ماركس — يؤدي إلى الصراع الطبقي — وربما لم يحدث خلاف أو نزاع بين غاندى وماركس إلا فيها يراه الأخير وهو ماركس في أن التغيير يتطلب توجيهها اجتماعيا . ومثل ماركس اعتبر غاندى مفهومه ليس فقط بناء أو تركيب منطقي — ذلك المعنى الذي استخدمه هيجل — ولكنه توسع فيه حتى يشمل تشكيل العمل الاجتماعي والسياسي . ولكن على العكس من ماركس لم يكن غاندى مستعدا لأن يقبل بأن يكون هذا العمل مخططا تاريخيا مسبقا أو أن يتخذ العمل شكل الصراع الطبقي فقط أو يمكن حله بأسلوب العنف .

ومثل المبدأ الماركسي في التحول الاجتماعي نجد ان مبدأ غاندى في ذلك يقوم على فكرة نقي التناقض على الرغم من أن غاندى لم يعبرح أو يفسح بتعبير دقيق — وأثناء حركة عدم التعاون التي حدثت ١٩٢٠ — ١٩٢٢ حيث دعا غاندى الشعب أن يتمتع عن إرتداء الملابس الأجنبية بل وطلب حرقها ووصف رايشدراات طاغور هذا العمل بأنه إجراء سلبي وكان رد غاندى عليه أن الحكم البريطاني نفسه يقوم على علاقة سلبية مع القطن (الهند) وأن لم تستبدل هذه العلاقة السلبية أو يحل محلها علاقة طوعية إختيارية فإن الهند لا يمكنها الحصول على الحرية الحقة أو المساواة . إن رفض اللاحققة — حيث أشار هو — أمر ضروري لبرهنة والتدليل على الحقيقة . وإن النهج الذي أرتآه لقيام علاقات مع البريطانيين يمكن تطبيقه على العلاقات داخل الهند . إن الصراع بين العمل ورأس

المال لا يمكن حله بدون التخلص من عدم المساواة بين الطرفين .

وكان غاندى يرى إتخاذ أسلوب الإجماع طاملاً أنه يساعد على الوصول إلى الحقيقة . وإن نظريته كانت جزءاً من أسلوب الإجماع والإقناع ولكن إذا لم تفلح هذه الطريقة لم يردد غاندى في إقتراح أسلوب اللاعنف وعدم التعاون وحتى العصيان المدني بين الفلاحين والعمال — أن الاختلاف بين المفهوم الماركسي والمفهوم الغاندى ليس إذن إختلاف في الشكل ولكنه إختلاف في المضمون . إن غاندى آمن بالتحول الإجتماعى ولكنه لم يؤمن بأن طبيعة وأساليب أحداثه تكن في التاريخ والصراع الطبقي والعنف . كما أن غاندى لم يحدد بالضبط نوع النظام الإجتماعى أو الإقتصادى والسياسى والذي يمكن أن يظهر . لقد كان غاندى واثقاً من أنه لو أتيحت وسائل اللاعنف فالنتيجة دائماً لا بد أن تكون طيبة .

إن الإختلافات بين غاندى والماركسية لم تكن حول الأهداف ولكن على وسائل . وقد أشار غاندى إلى محاولات شيوعى الهند أن يكسبوه إلى جانبهم عام ١٩٣٤ فكتب يقول : أن هؤلاء الأصدقاء البلاشفة ومحاولتهم بذل اهتمامهم بـ لن يجمعنى أوافق على إستخدام أساليب العنف مهما كانت الغايات المرجوة نبيلة ، وكانت ملاحظته حول النظام الروسى الذى يؤدى إلى سيطرة الدولة على الإنتاج والتوزيع أنه قد يكون محبباً إلى نفسه ما لم يتم على القوة والجبر والعنف . ويرى غاندى إن الفرد لا يستطيع بلوغ المكانة الكاملة في ظل نظام حكومى لم تدعى إلى المساهمة فيه وأن ينظر إليه بصفته عضواً محترماً . ويستطرد في ملاحظاته حول روسيا فيقول : عندما أنظر إلى روسيا أدرك أن الحياة هناك لا تروق لى وفى العصر الحديث 'إننا نطليج بكرامة الإنسان إذا قدعنا الفرد وأصبح

مجرد فرض في آله أنني أريد لكل فرد أن يكون عضواً كاملاً في المجتمع .

ولم يعارض غاندى أسس الشيوعية ولكنه عارضها من منطلق أنها مفروضة على الشعب ومن هنا كانت رفض غاندى لأي تغيير اجتماعي مفروض ولذلك رفض الأساس الذي تقوم عليه الماركسية ، وإذا كان هناك تمرد إنساني ضد الماركسية — حسب ماورد في كتابات الوجوديين والليسانس الجديد والنقاد الاجتماعيين — فعنى ذلك بأن غاندى قد يجمع في وضع أصبه بدقة على نقطة الضعف الكبرى في الماركسية أي أهمال الفرد واستبعاده ، ويمكن اعتبار غاندى فيلسوفاً عظيماً الذي لم يتوقف عن ابتداء سنخه واستيائه بالماركسية بل أنه قدم حلاً عملياً وجيداً للمشكلة ..

١٣ - غاندى والديمقراطية الليبرالية :

من بين النظريات السياسية المختلفة الحديثة وهي المحافظة والفسوضوية والماركسية والشمولية والديمقراطية وجد غاندى نفسه أقرب للديمقراطية عن غيرها . ان الديمقراطية تعنى أساساً عملية مستمرة تمتد فيها الحقوق السياسية والقدرة على التأثير في اتخاذ القرار في السياسة الاجتماعية إلى تلك الجماعات من المواطنين الذين حرّموا منها . وهذا يعنى عند برتو مور شيئان : أولها أن الديمقراطية ظهرت بمبدئياً كبداً وحركة سياسية من جانب الطبقات الدنيا في المجتمع ضد سيطرة الطبقات الغنية والاسترقاقية وثانيها تعتبر حركة نحو صورة مثالية للمجتمع يكون فيه الفرد حاكم نفسه . ان المعاناة العامة والمتنافسة بين عتلف الاحزاب السياسية والحكومات الليبرالية مما علت قيمتها على مؤسسات التنظيم السياسية الأخرى لا يمكن مع

هذا بأننا الكتابة الأخيرة أو القول الفصل في الديمقراطية . ولكن هذا المفهوم الدنيائى للديمقراطية حتى على مفهوم استائيكى عقب الحرب العالمية الثانية وفى كتابات فيشيل ومالدهايم وآرون شوميتز وآخرين حيث رأوا أن الديمقراطية هى حكم الصفوة الذى يتم عن طريق انتخابات دورية . وإذا كانت السارفودايا هى ايضا وجه نظر غاندى إزاء هذه النقطة نستطيع أن نقول ان غاندى لم يرى لزوما لوجود احزاب متنافسة لتحقيق الديمقراطية إذ طالما كانت تلك الاحزاب تمثل طبقات - لا بد من استأصالها لصالح الديمقراطية المثالية - فانها أى الاحزاب المتنافسة تودى إلى عرلة نمو الديمقراطية .

وعلى أى فان النظرية الديمقراطية اللبرالية فقط دون غيرها من النظريات السياسية الحديثة التى تتمتع بتصور واضح للتغير الاجتماعى وتقوم على مبادئ الحرية والمساواة . انها تمثل الحرية السياسية والمساواة أم القانون وحرية التجمع وحرية الانتخاب . ومع نمو مفهوم الديمقراطية - من خلال عمليات اللبرالية - ومن خلال كتابات لوك وجسون ستيوارت مل ، ت . ه . جرين هناك تركيز أكبر على الوسائل البشادة التى من خلالها تتحقق أهداف الديمقراطية اللبرالية . ولكن هل نجحت الديمقراطية اللبرالية فعلا فى تطوير وسائل مناسبة للتغيير أو حتى أساليب كافية للعمل ؟ ان تركيزها كان على بناء وتركيب الجهاز السياسى أكثر من الاهتمام بأساليب كافية للعمل . وأن المنتج أو الأسلوب المقبول لاحداث التغير هو من خلال الحوار والمناقشة والذى يذهب إلى حد إلى تأكيد توافق وتلازم ، جهاز الدولة مع إرادة التغيير لدى المواطنين . ولكنهم لم يتطرقوا بعيدا حتى يتحدثوا عن التهديد أو العدوان الخارجى أو حتى التخريب من الداخل -

وفي حالة إنبهاد الإحراءات الديمقراطية فإن الإحتجاج الذى يعبر عنه بالمظاهرات أو العصيان المدنى يندم إلى حد ما فى إستعادة العمليات الديمقراطية لأن تقوم بوظائفها المناسبة ولكن لا يتم هذا غالباً ما لم تكن الجماهير على وعى ودراية كافية وتكون متمسكة تماماً بهذه الوظائف .

ويلعب الحل الوسط دوراً هاماً فى الديمقراطية البرالية . وهو طريقة أساسية فى حل الخلافات . فى الإنتخابات وحل مختلف أنواع النزاع بين الحكومة والنواب من مختلف الإنجماهاات وحل الخلافات بين الأحزاب السياسية بل وفى حل الخلافات الدولية يلعب الحل الوسط دوراً هاماً . أنه أسلوب يهدف إلى الوصول إلى حالة من التكيف بين المصالح المتعارضة . وفى الديمقراطية البرالية أن الخط الفاصل بين الحل الوسط حول المبادئ الأساسية وغير الأساسية غير واضح كما أن الأحزاب السياسية التى تكون هدفها الوحيد البقاء أو الاحتفاظ بالسلطة تظل تضحى بالمبادئ الأساسية طالما أن الوصول إلى السلطة هو الهدف لإنباع الإجراءات الديمقراطية بمعنى أن الحل الوسط . وهو أمر ضرورى فى الحياة المتحضرة — قد فلت قيمته لدرجة وصوله إلى حالة المساومة والمقايضة من نوع غير أخلاقى مقيت . أما فى الساتياجراها لا يوجد تسليم لآى موقف تراه صحيحاً كما لا يوجد تنازل للنصم بقصد كسبه أو شرائه . وحيث أنه لا يوجد نصر كامل بطرف على الطرف الآخر فلا يوجد كذلك حل وسط بمعنى أن الساتياجراها تتنازل عن بعض مطالبها السابقة من أجل الوصول إلى هدف وحيد للحل . ومن هنا نرى أن فكر غاندى السياسى يصنع تقلا أكبر على الفرد بحيث يتخذ هذا الفرد قراراته على ضوء منطقة أكثر عا نتيجته الديمقراطية البرالية .

١٤ - غاندى بالانتماء العالمى :

إذا كانت الثورة تعنى طبقاً للقاموس ، التغير الكامل ، أو د قلب الأوضاع ، أو د إعادة البناء الأساسى . يمكن اعتبار غاندى أنه أعظم ثورى فى العالم . كانت ماركس يريد أن يحطم البنية السياسية العليا للرأسمالية ولكن مع الإحتفاظ وتطوير ببنيتها الصناعية والتكنولوجية . وكان هدفه فى إعادة تنظيم علاقات الإنتاج بواسطة البروليتاريا ذو ثلاث اتجاهات :

(أ) إزالة القيود عن الإمكانيات الإنتاجية التى فرضتها علاقات الإنتاج الرأسمالية .

(ب) تحرير الإنسان إلى أقصى درجة ومشاركته فى التقدم التكنولوجى وتحريره من أجل البقاء الذى يبدو أنه قد د عليه .

(ج) إعطاء الوقت الذى يعطيه د فرصة التنمية الإنسانية . ويرى ماركس أنه بزيادة الإنتاج مع الإستخدام الأقصى للعلم والتكنولوجيا ووضعها تحت سيطرة الدولة بهذا يستطيع أن يطلق الفرد من حالة الاغتراب هذه وأن يوائمه مع زملائه فى نظام إشتراكى شيوعى .

إن المجتمع الرأسمالى فى تصور ماركس بخدمته مصالح الطبقة البرجوازية يستغل الفرد . وعلى نهج ماركس كان هدف غاندى هو تحرير الفرد ولكنه لم يرى أن يتحقق ذلك من خلال سيطرة الدولة . ولكن مفهومه كان مهيوم بعرض على المدينة المادية ذاتها والتى تقوم كما هو معروف على التملك . ومثل ماركس كان غاندى يرى أن يكون المجتمع نحو طبقى

وبلا دولة أو تسلسل هرمي حيث يحى فيه الفرد في سلام مع الآخرين .
ولكن هذا كان بالنسبة للمجتمع الزراعي البسيط المكتفى ذاتياً به ، بل
بالسجام مع الطبيعة أكثر من تشابهه في صراع لا ينتهى مع رغباته في
التلك المادى . وبينما كان ماركس يرى ضرورة وجود نظام سياسى جديد
نجد أن غاندى يرى ضرورة وجود نوع جديد من الإقتصاد ونوع جديد
من النظام الإجتماعى .

لم يكن غاندى إنساناً خيالياً يقضى وقته في التأمل بل كان رجلاً
عملياً يعيش على مقربة من حقائق الموقف حتى وصل إلى إستنتاج أن
العنف لا يمكن أن يؤدى إلى الخير لقد كان غاندى رجلاً حساساً للغاية
يتفاعل بشدة مع التغيرات التى تحدث في البيئة . وبينما قد كتب كتاب
« هند سواراجيا » في جنوب إفريقيا عام ١٩٠٨ ويمكن وصفه بأنه
استجابة لشاب مثالى تأثر بالمفكرين الإنسانيين الكبار من أمثال توليتوى
وثوربر ومارسون وراسكين وكتاب غريبن آثرين . وفى تلك السنوات
شاهد نشوب موجات من العنف في ييشه المحلية والعالمية . لقد شاهد
الديمقراطية الرأسمالية الغربية في أسوأ صورها في الاستعمار البريطانى وقدم
الحزب الشيوعى فى روسيا وتملكه زمام السلطة واستخدام ستالين الوسائل
الإرهابية وأعمال القسوة التى تمارسها الفاشية والنازية في كل من إيطاليا
وألمانيا ومعارضتهما للشيوعية من ناحية وللديمقراطية الرأسمالية من ناحية
أخرى . إن خبرته بالصور المختلفة للدينية في أشكالها الديمقراطية الغربى
والفاشى النازى والشيوعى جعلت غاندى عدواً للحضارة الغربية نفسها التى
كانت تقوم — كما هو معروف — على التصنيع .

ولذلك كان غاندى أكثر إنتقاداً للأساس المادى الذى يقوم عليه

المحادثة الغربية .

إن العالم اليوم في حاجة ماسة إلى مناهج عمل للتغيير أكثر من حاجته إلى أهداف تكنية أو فكرية وأمام العالم اليوم شكلان يعملان هما : النموذج الرأسمالي الديمقراطي البرالي الغربي والنموذج الشيوعي الماركسي اللينيني المادى واللذان قسما العالم إلى عاشرين وخارج هذين العالمين يقع العالم الثالث الذى يتراوح سكانه بين ٢٠ ٪ - ٣٠ ٪ من سكان العالم والعالم الثانى الذى يشكل ٤٧ ٪ . ويقع مساراً متصبباً شيوعياً في التنمية والذى مارس جميع أشكال النماذج من قبل بدأ من الديمقراطية البرلمانية على النحو البريطانى حتى الدكتاتورية العسكرية التى تقسم بالطرف الشديد في السلطة ولكنه فشل في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويسود من الواضح إن جهود هذه الجهات مع بعضها في محاولتها السير في سباق التصنيع السريع قد باءت بالفشل . ولكن الشيء الذى لم يتضح بعد هو أن الدول النامية قد أجهلتها العمليات المادية التى أجهلتها في ظروف مناسبة . ولم يستطع الغرب ولا العالم الشيوعى حل النزاع الأساسى الذى يكن نطف الأزمة المعاصرة ونعنى به الصراع بين التكنولوجيا والثقافة . وإذا لم تتحول التكنولوجيا الآلية في الغرب كي تتحرك في اتجاه التكنولوجيا الاجتماعية والى قد يكون أحسن تنفيذ لها ما أرتآه غاندى ومهاجند في ذلك فإن البديل الوحيد الباقى هو الإنجاز النووى .

ويبدو المنف واضحاً في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء والسبب في الأولى هو أن الفرد يشعر بالغربة أكثر فأكثر وفى الثانية بسبب للفشل والأحباط المتزايد . والمنف كما أوضح غاندى ليس هو الحل .

وفي نفس الوقت لا بد أن نعي بأن غاندى لم يضع إجراءات قياسية أو
مقتناً لسياسة اللاعننف . وفي الحقيقة فإن كل صراع قام بحله نجده استخدم
تكتيكاً مختلفاً واستراتيجية مختلفة تناسب الوقت والظروف وفوق كل ذلك
تناسب للوازنة الفردية في موقف ما . وعلى الذين يريدون إتباع خطى
غاندى عليهم أن يطوروا أسلوباً جديداً عما إبتكره غاندى . ويؤكد ذلك
قول إريكسون : « إن الأسلوب الذى اجتناه غاندى ذلك الرجل النادر
تحت ظروف ثقافية وتاريخية محددة توجد الآن في خيال وبنين كثير من
أستطاعوا أن يفهمه . وعلى القادة الآن أن يحددوا فيه بحيث ألا يدخلوا
تلك الإعتبارات الثقافية والتاريخية التى عاصرها غاندى ، لأنه إذا كانت
الوسيلة فى الأصل هى الوصول إلى الحقيقة فإنها يمكن أن تكون وأن
تصبح فعلية وافية فى مواقف مختلفة حيث تختلف فيها الإدارة وحيث يخرج
من يحملون تلك الأدوات من من خلفه على أن تهمهم أهداف مشتركة
وإذا كانت الحقيقة هى الواقع أو الصدق أو العمل فإنها لن تتضمن تذكراً
أسمائر أو طقوس عرقية تقليدية . إذ أنها تتطلب إعادة بناء من خلال
مجمع جديد يتمتع بمبادئه وإجتماعية وحقائق شاملة .

مراجع الباب الرابع

الفصل الحادى عشر :

(١) ولجى فى تمثيل ذلك :

- Shanti Swarup, A. Study of the Chinese Communist Movement, 1927 — 1934, Oxford, Clarendon Press, 1966.
- S. P. Varma, Modern Political Theory, A. Critical Survey, VISAS Publishing House PVT. LTD, New Delhi 1977 pp. 394 — 409.

(٢) واهم فى تمثيل العلاقة بين القومية والشيوعية فى الصين :

- Chalmers Johnson, Peasant Nationalism and Communist Power, Stanford, Stanford University press, 1962.

(٣) البيانات الواردة فى المتن مقتبسة من :

- J. Bandyopadhyaya, Mao The Tung and Gandhi, Allied Publishers, 1973, pp. 23 — 24 from on Khrushchev's Phony Communism and its Historical Lessons for the World, Foreign Languages Press, Peking, 1964, pp. 5. 8. 13. 15.

(٤) البيانات الواردة فى المتن مقتبسة من :

- Stuart R. Schram, The Political Thought of Mao Tse-Tung, enlarged and revised edition, Penguin Books, 1969, pp. 303 — 304.

Ibid., p. 298.

(٥)

Shanti Swarup. op. cit., p. 7.

(٦)

Mao Tse-Tung, Selected Military Writings, Foreign Languages Press, Peking, 1963, p. 217.

A. Report Submitted by Mao Tse-Tung to the Seventh Party Congress, 1945. Selected Works, Vol. III. Foreign Languages Press, Peking. pp. 203 — 84.

(٩) حمد ماوتسوتونج هذه الإنجازات في ديمقراطية الجديد . ١٩٤٠ في

Selected Works, Vol. 11, op. cit.

Stuart R. Schram, op. cit., p. 53. (١٠)

(١١) راجع الترجمة الإنجليزية للتقرير :

Mao, Tse-Tung, Selected Works, Vol. 1, op. cit., pp. 23 — 59.

Stuart R. Schram, op. cit., pp. 316 — 17. (١٢)

Ibid. pp. 314 — 317. (١٣)

Ibid. p. 318. (١٤)

Ibid. (١٥)

Ibid. (١٦)

(١٧) الكلمات الواردة في المتن ملاحظة من :

— Renmin Rebao, May 3, 1958, in Chang-Chuyuan, People's Communes, V.R.I Press, Hong Kong, p. 97.

Remin Rebao, Sep. 30, 1958. Ibid. p. 109. (١٨)

Directives Regarding the Cultural Revolution", (١٩)

Published in the Chinese press between August 1966 and August 1968 by Stuart Schram, op. cit., p. 370.

Ibid. p. 136. (٢٠)

Ibid p. 104.

(٢١)

(٢٢) حول الثورة الثقافية الصينية - راجع :

— Jack Gray and Patrick Cavendish, Chinese Communism in Crises : Maoism and the Cultural Revolution, New York. Pall Mall Press, and Fredrick A. Praeger, 1968.

Stuart Schram, op. cit , p. 109.

(٢٣)

Ibid. pp. 112 — 113.

(٢٤)

(٢٥) راجع في تفصيل ذلك : تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في

١٢ أغسطس ١٩٦٦ في :

— Peking Review, 1966, No. 34. pp. 4 — 8.

Lin Piao. « Long Live the Victory of the people's » (٢٦)

War» in Peking Review, September 3, 1965.

Renmit Ribao Editorial on « People's War is » (٢٧)

Inevitable;» Reproduced in Peking Review, July 24, 1967, pp. 8 — 10.

Mao, Tee Tung, People of the World Unite and (٢٨)

Defeat the us Aggressors and their Running Dogs, Statement of May ١0, 1970. Foreign Languages Press. Peking, 1970 pp. 3 — 7.

(٢٩) ماوتسي تونغ في مقالته له أن اللومينغورم حول سلام وديمقراطية

الشرق ، في :

— Stuart Schram, op. cit., pp. 318 — 19.

(٣٠) «معنا الرئيسي أن الحرب له السيطرة على البنادق ولكن العكس غير

صحيح » ، راجع :

- Mao Tse-Tung, Selected Works, Vol. II, op. cit., p. 224.
 Ibid, Vol. I., p. 106. (٣١)
 Radio Moscow, April 7. 1967. (٣٢)
 New York Times June 2. 1959. (١٣)
 Richard Walker, The Human Cast of Communism in
 Chine, U. S. Government Printing Office, Washington,
 1971, pp. 8 — 16.
 (٣٥) الفقرات الواردة في المتن مقتبسة من :
 — Stuart R. schram, op. cit., p. 54.
 (٣٦) الفقرات الواردة في المتن مقتبسة من :
 — Human - Chi, Vol. 11, p. 511, by Stuart Schram, op. cit.
 pp. 290 — 91.
 Mao Tse—Tung, Selected Works, Vol. 17, op. cit., (٣٧)
 p. 220.

الفصل الثاني عشر :

- D. G. Tendulker, Moharrra - Life of Moharrda (١)
 Karamchand Gandi. Publications Division, Government of
 India, Delhi, 1966. Vol. 11, p. 255.
 Young India, January 19, 1921; (٢)
 Joan V. Bondurant; Conquest of Violence : The (٣)
 Gandian.
 (٤) من مختارات المأمانا غاندي مذكورة في :
 — Publications Division, Government of India, Delhi, 1963,
 Vol. X p. 43.

- Young Indi, July 17, 1974. (૫)
- Young India, August 11, 1920 (૧)
- Ibid. (૧)
- Harijan, February 1, 1942. (૪)
- Joan Bondurant op. cit., p. VII. (૧)
- Arne, Naess, Gandhi and the Nuclear Age, The (૧.)
Bedminster press, New Jersey, 1965. p. 39.
- M.K. Gandhi, an Autobiography, or the Story of My (૧૧)
Experiments with truth, Navajivan Publishing House
Ahmedabad, 1945, p 141.
- Martin Luther King, Jr; why we can't wait? (૧૨)
New York, The New American Library, 1964 p 78.
- Ernest Barker, Principles of Social and Political (૧૨)
Theory, Oxford Univ. Press, 1952, p. 278.
- V. V. Ramana Murti, «Gandhian Concept of social (૧૬)
and political change» in Inter. discipline, Vol. 7, No. 1,
spring 1970, p. 84.
- N. K. Bose, selection from gandhi, Navajivan Publi- (૧૦)
shing house, Ahmedabad, 1947, p. 93.
- V. V. Ramana Murti, «Gandhian Concept of power», (૧૧)
in Gandhi : Theory and Practice, Indian Institute of
advanced Study, Sunia. 1949, pp. 333 — 43.
- D. G. Tendn'kar, op. cit., Vol. V. p. 283. (૧૧)
- Op. Cit., Vol. VI. p 152. (૧૪)

- Op. Cit., Vol. VIII. p. 234 (۱۹)
- M. K. Gandhi, Satyagraha in south africa, trans. (۲۰)
- M. G. Desai Madras, S. Ganesan, 1938, p. 172.
- Jhaveri and Tendulkar, Mohatma, op. cit., Vol. (۲۱)
- VII, 1953.
- Ibid. p. 248. (۲۲)
- Young India, september 22, 1920. (۲۳)
- Ibid. March 27, 1930. (۲۴)
- Milovan Djilas, The Unperfect Society Beyond The (۲۵)
- New Class, London, Unwin Books, 1969, p. 184.
- (۲۶) المكتبات الواردة في المتن مكتبة من :
- K. Shridharani, War without Violence. Bharatiya Vidya Bhawan, Bombay, 1962, pp. 49 — 50.
- M. K. Gandhi, Non. Violent Resistance, Shochan, 1961, pp. 360 — 61.
- Harijan, October 12, 1935.
- Ibid. November 26, 1938.
- M. K. Gandhi, Non - Violence in Peace and War, (۲۷)
- Ahmedabad, Navajivan press, 1948, pp. 148, 152 and 173 Respectively.
- Ibid, pp. 177 — 78 and 131. 82 Respectively. (۲۸)
- Ibid. (۲۹)
- Erik H. Erikson, Gandhi's Truth, on the Origins (۳۰)
- of Militant Non - Violence, London, Faber and Faber Ltd., 1970.

(٢١) حول مزيد من التفاصيل حول لجانها جراحا ، واهم :

— Joan Bondurant, *Conquest of Violence, The Gandhian Philosophy of Conflict*, Berkeley and Los Angeles, University of California press; 1965, Ch. III, pp. 36- 104.

Varma, op. cit., p. 420. (٢٢)

Banciyopadhyaja, Meo Tee-Tung and Gandhi, (٢٣)
perspectives on Social Transformation, Allied publishers,
1973, pp. 64 - 66.

Ibid. p. 65. (٢٤)

Frik H. Erikson; op. cit., p. 448. (٢٥)

Joan Bondurant, op cit., p. 189. (٢٦)

Ibid , p. 1:9. (٢٧)

Young India, October 20. 1927. (٢٨)

Harijan, February 1. 1942. (٢٩)

Young India, August 13; 1925. (٣٠)

Varma, op. cit., p. 426. (٣١)

Lloyd I. Rudolph and Susanne Hofer Rudolph, (٣٢)
The Modernity of Tradition, Political Development in
India, Chicago, Muiversity of Chicago press, 1967, part
II. pp. 155 — 240.

Young India, September 11, 1924. (٣٣)

Ibid. March 17. 1927. (٣٤)

- Pyarelal, A. pilgrimage of peace : Gandhi and (१०)
 Frontier Gandhi Among N W. F. pathans, Ahmedabad,
 Navajivan press, 1950: p. 123.
- Young India; July 2; 1931. (११)
- Sydney Hook, From Hegel to Marx : Studies in the (१२)
 Intellectual Development of Karl Marx; Victor Gollancz
 Ltd.; 1936; p. 72.
- Jean Bondurant; op. cit.; p. 192. (१३)
- Young India, June 1 and October 31; 1921. (१४)
- Ibid.; May 10, 1928; and December 5 1929, and (१५)
 Hasijan, June 9, 1946;
- M. K. Gandhi; Communism and Communists; (१६)
 Ahmedabad; Navajivan Publishing house; 1959. p. 4.
- D. G. Temdulkar; Mahatma; Vol. III; p. 135 (१७)
- Ibid., Vol. V; p. 9. (१८)
- B. Bottomore; Elites and Society, Penguin Books; (१९)
 1964; pp 15 - 21.
- Socialism; Sarvodaya and Democracy; Selected (२०)
 Works of J-ya Frakash Narayan, Edited by Bimla Prasad,
 Bombay , Asiapublishing house, 1946.
- John Mosley, on Compromise, London; Chapman (२१)
 and Hall, 1877, p. 18-.

Marion J. Levy, Jr. *Moderinzation; Late - Comers
and Survivors*, New York, London, Basic Books, Inc.
publishers 1972.

J. Bandyopadhyaya; *op. cit.*, p. 137. (୧୮)

Erik H. Erikson; *op. cit.*, pp. 435 - 36. (୧୯)

الكتاب الخامس

النموذج الإسرائيلي

في الفعالية والشرعية السياسية

الفصل الثالث عشر

السياسة وفعاليتها في المجتمع الاسرائيلي

التنشئة والتكيف السياسي :

أن عبارة التنشئة السياسية أو التكيف السياسي تشير إلى الطريقة التي يتعلم بها الناس السياسة . وهي بشكل عام ، تشير التساؤلات الآتية :
من يعلم ؟ ماذا ؟ ولماذا ؟ وبأي طريقة ؟ وبأي تأثير ؟ داخل عالم السياسة .

وأن اتساع هذه التساؤلات يمنعنا من مناقشة كل المتغيرات التي تشير إليها بالتفصيل . وعلى سبيل المثال ، فافتنا إذا حاولنا تعريف التلاميذ بعملية التنشئة أو التكيف فعلينا أن نتعرف بأن هذه العملية — حيثما تجري — لا تتم إلا جزئيا فقط بواسطة الهيئات الرسمية ، بينما يترك الجزء الأكبر منها للتعامل العائلي ، : لثقافة الجيران ، وللأختلاط العائلي ، والتكيف العام . أن ما يتم تدريسه رسميا دائما ما يكون أقل بكثير مما يتم تعلمه فعلا ، أن لم يكن أقل منه أهمية . وفي نفس الوقت ، فإن المعلومات الخاصة بالجهود الرسمية في مجال التنشئة والتكيف السياسي الرسمي تتوافر بسهولة أكثر مما تتوافر البيانات عن الأجهزة غير الرسمية وكثيرا ما تكون النتيجة زيادة التأكيد على العمل الرسمي على حساب غير الرسمي .

وبالمثل ، فلا يمكن لمجموعة واحدة أن تكون هدفا لجميع الجهود التنشئة والتكيف بالرغم من أن المناقشات منا تركز بصورة تقليدية على دور الأسرة والمدرسة في تعليم الصغار . ففي إسرائيل ، يجب على

الأقل توسيع مجال المناقشات ، حيث أن المهاجر البالغ يشبه الطفل من نواح كثيرة ، فهو أيضا يجب أن يتعلم كيف يجد طريقة داخل النظام ، ويجب أن يتعرف على الرموز السياسية ، كما يجب أن يفهم بتقبل قيم النظام السياسي .

ومرة أخرى ، فإننا عندما نختبر ما يجري تعليمه يتضح لنا أن التكيف السياسي قد يعود إلى مراجع مختلفة . وبالنسبة للدول الجديدة نتم على وجه الخصوص ، بكيفية تعليم الأفراد الالتحاق إلى الدولة نفسها بصرف النظر تماما عن علاقاتهم بمكوناتها السياسية . وقد يكون الارتباط بفكرة القومية وبالرموز المتصلة بهذه الفكرة غاية في القوة ، في نفس الوقت الذي لا تقبل فيه مبادئ مؤسسة سياسية معينة . ومع ذلك فيجب علينا ألا نستنج ، لهذا السبب ، أن تطور الولاء يسير في إتجاه واحد مع تقدم الولاء القوي لشيء من الالتزام بأفكار معينة دائما . وقد يكون هذا التدرج الطبيعي بالنسبة لبعض الناس ، ولكن من المحتمل ، بالنسبة لغيرهم ، أن ينمو الارتباط بالدولة من خلال الارتباط بمؤسساتها الأخرى ، وتصبح هذه المؤسسات نفسها ، من ثم ، عوامل التكيف مع الشخصية القومية .

كيف يتم التعلم ؟ من الواضح أن الإجابة تعتمد على يقوم بالتعليم . وعلى أي حال ، فهل الدروس ضمنية أم بيّنة صريحة ؟ وإلى أي مدى يكون الجهد مغلفا بالوعي بالذات ؟ وهي الفرض من الدروس تبرير أعمال الحكومة أم لتشجيع مساهمة الجماهير فيها ؟ وهل هي تؤكد الطاعة أو المساواة ، أم تبني تنمية شعور إيمان فقط أو تنمية مقدرة لكي يكون التقييم المنطقي أثره ؟

وأخيراً ، فإن تأثيرات عملية التنشئة والتكيف مختلفة . وكما
يتمدد أسلوب التعليم ، على المعلم ، فإن أسلوب التعليم ، يستمد
على الطالب . فالكبار والصغار يستجيبون بطريقتين مختلفتين وكذلك
الرجال مع الشرقيين والغربيين ، وهى كذلك مع أولئك المتقدمين من
داخل الطوائف الديمقراطية وأولئك الذين تمت جذورهم إلى مجتمعات
ديمقراطية . كيف يستجيب الناس في الواقع للنظام السياسي ككل ؟
وكيف يستجيبون لأجزائه ؟ كيف يرون أدوارهم داخل النظام ؟
وباختصار ، ما هى الدروس التى يتعلمونها ؟
ليس هناك داع لمناقشة كل من هذه المتغيرات على حدة ، وسوف
نقف ، بدلاً من ذلك ، عند التركيبات الأكثر أهمية .

الأسرة :

الأسرة ، فى كل المجتمعات تقريباً ، هى عامل التنشئة والتكيف
الأساسى . فبناء السلطة داخل الأسرة يقدم للطفل تجربته الأولى
لعلاقة مع السلطة ، كما أن القيم والتوقعات التى تتضمنها تلك
التجربة كثيراً ما تترجم مباشرة إلى اطارات أكثر تعقيداً ، وبالاخص
النظام السياسى نفسه . وكما أن الطفل يصبح أباً للبره فان أنماط
السلطة داخل الأسرة تكون أباً للسلطان السياسى .

ولا يقتصر دور الأسرة فى التنشئة والتكيف السياسى ، على ما تلقته
من دروس قيمة لا يتأتى عنها الطاعة ، والولاء ، والثقة ، والثواب ،
والعقاب ، وما إلى ذلك . فالأسرة تلقن دروساً صريحة أيضاً ، فهى
تقدم للطفل معلومات أساسية عن عالم السياسة ، وتشكل سلوكه وآراءه
تجاه كل ما هو سياسى .

الاسرة الشرقية :

وكما هو متوقع ، فان هناك اختلافات بارزة بين الاسر الاسرائيلية ذات الاصل الغربى والاخرى ذات الاصل الشرقى . وعلى العموم ، فان الاسرة الشرقية أكثر إيماءا إلى القسطنطينية والنظام والايديولوجية على السواء . وتظهر العلاقة المباشرة بين نظام الاسرة وايديولوجيتها في هذا الجزء من حديث أجرى مع شيخ إيراني وهو أب لاثني عشر من الابناء ، ومن مهاجرى ما بعد عام ١٩٤٨ (١) :

س : كيف يمكنك أن تقارن بين حياتك في إسرائيل وحياتك في

إيران ؟

ج : هناك كنت ملكا ، وهناك كان الناس ينصتون عندما كنت أتكلم ، وهناك كان أبنائى يطيعون عندما كنت آمرهم ، وهناك لم تقم المجادلات والمناقشات عندما كنت أقرر أمرا . أما هنا . . . هنا عندنا ديموقراطية .

يبين هذا الحديث نقطة أخرى كذلك . أن الاسرة الشرقية تمنح أقصى صعوبة في التأقلم مع البيئة الجديدة بسبب هذه النزعة التسلطية نفسها ، فان ما أطلق ذلك الاب الإيراني على وجه الخصوص ، هو حسان أكبر أبنائه ممن يبدو أنهم قد اختاروا القيم الجديدة وللبادئ الأكثر سهولة وتسامحا وربما يكون قد تضايق أيضا من سلب سلطته كما تضايق الكثيرون من مهاجرى الشرق الأوسط التقليديين . وحيث أن المعتاد أن يكون الاطفال أسرع من آبائهم في التقاط اللغة الجديدة ، فانهم غالبا ما يقومون بدور الوسطاء بين الاسرة والبيروقراطية . وهناك مجالات أخرى أيضا يتعرف فيها الطفل على بلده الجديد بطريقة

أعنى وأكمل وأكثر طبيعية من والديه . وتزداد غربة الأبناء حسب آباءهم وتعزى على بعضها البعض ، فيزداد تحول الأبناء إلى جهات أخرى يستمدون منها التوجيه ، ويصبح الآباء أقل قدره على المشاركة في تربية أبنائهم ، أو حتى تفهمهم . وحيث أن أسرة الشرق الأوسط تميل إلى حكم الأب تقليدياً ، فإن الخطر يهدد نفس أسس نظام الأسرة . ولذلك فأننا ، هنا ، لاثواجه عذاب الصرية فقط ، ولكننا نواجه التهام أزمتين : أزمة الصرية مع أزمة الهجرة (أى إعادة التثقيف) ، فكل واحدة منهما من عوامل التمزق في حد ذاتها ، أما كلتاها معا فعامل ذبول وجفاف .

وقد جمع د هادى كاتريل ، بيانات تتضمن بعض التأكيد للخاوف الخاصة التي تعلق بال الأسرة الشرقية . وقد سئلت د صينة . من الاسرائيليين أن تذكر عاوقها وآمالها الخاصة وأكبر عاوقها وآمالها بشأن الأمة ، وقد جاءت الاجابات متشابهة تقريبا في أغلب الحالات . ولحسن هناك استثناء واحد يبرز من بينها فالمهاجرون الشرقيون يذكرون عاوق شخصية أكثر بكثير عما يذكره المهاجرون الغربيون . ويعزى جزء من ذلك الاختلاف إلى ما يمانيه الشرقيون من قلق أكبر بالنسبة للسائل الاقتصادية ، ولكن أغلبه يرجع إلى اهتمام الزائد بالأسرة ، فاهتمام الشرق بالأكارب يفوق اهتمام الغرب بنسبة ٢١ إلى ١٠ ، فيذكر الأبناء كمصدر للخوف الشخصي بنسبة أكبر ، كما أن ٢٢٪ من الشرقيين يخافون حياة عائلية غير سعيدة ، وذلك خوف لم يعبر عنه سوى ٧٪ من الغربيين .

ومع ذلك فالأسرة أقوى الهياكل الاجتماعية صموداً ؛ وعندما

يحدث التغير فيه يقع في مكان آخر أولاً ، ثم يتسرب إلى العلامة بين الأبناء والأبناء فيها بعد . ولتضرب مثلاً المناقشات السياسية : فالمناقشات السياسية في إسرائيل علامة تدل على المصرية . وقد أظهر أحد الاستفتاء أن قوى الميول التقليدية (وأغلبهم من الشرقيين) يتركزون في مثل هذه المناقشات ، سواء مع الأسرة أو مع الأصداق ، بنسبة تمثل كثيراً عن الأشخاص المصريين (وأغلبهم من الغربيين) . أما الانتقاليون ، وهم أولئك الذين بدأوا في التخلص من منظوراتهم التقليدية والتحرك تجاه الجو المصري الذي يسود البلاد ، فقد أخذت أجاباتهم بطريقة مثيرة للفتنة ، فأنهم لم يلقوا أمور السليمة داخل محيط العائلة مثل التقليديين ، بل كانوا أقرب إلى المصريين في نسبة مناقشتهم أمور السياسة مع الأصداق . ويمثل الجدول رقم (٤ - أ) هذه المعلومات :

جدول (٤ - أ)

نسبة تكرار المناقشات السياسية (نسبة مئوية)

المصريون	الانتقاليون	التقليديون	يسان
٥٧	٢٧	٢٦	مع الأسرة : قائلاً أو أحياناً
٤٣	٧٣	٧٤	قائلاً أو أحياناً
٧٩	٦٥	٤٠	مع الأصداق : قائلاً أو أحياناً
٢١	٣٥	٦٠	قائلاً أو أحياناً

وعندما تبدأ التقاليد في الضعف فإن ضيقها يبدأ خارج الأسرة .
والثقافة بالنسبة للهجرة في الشرقيين معنا التقاليد السلطوية .

وبذلك يكون. تعاملنا هنا مع عملية بمقدرة نحتّم علينا أن نأخذ في اعتبارنا على السواء الشباب التقليدي المبتدئ عن قيم آباءه ، وعائلة الآباء المحافظة على هذه القيم والتقاليد ونقلها إلى الأبناء . ولتسريب الشرح ، سوف نركز الآن على ما يجرى فعلية بدلا عما يعرف ، وسوف نبوض هذا الحذف فيما بعد عندما نتأقش آثار التفتشة والتكليف . من الواضح أن أسلوب تكليف الاسر التقليدية لابنائها أسلوب تسلطى . أى أن قواعد اللعبة ، الضمنية التى تستخدمها الاسر التقليدية تؤكد أهمية الطاعة والثواب والعقاب والسلطة والتقدير . ولا تقل التعليمات الصريحة عن ذلك عائلته للبادئ الديمقراطية ، ولكن بمزاولة المرة تلو المرة ، والمسألة تلو المسألة ، فإن الاسرة التقليدية تنفذ ثقافتها الوطنية . والتقليديون يفضلون الزعامة القوية لرجل واحد على نظام الاحزاب المتنافسة ، كما أن نسبة احساسهم بالحرريات المدنية قل كثيرا ، وكذلك فهم لا يبدون اهتماما كبيرا بالسياسة (٤) . ويوافق ٨٠٪ على عبارة : أنه من الافضل أن يكون لنا عدد قليل من الزعماء الافرياء بدلا من الاحزاب السياسية . . وتلك عبارة لم يوافق عليها سوى ٢٨٪ من المسيحيين المصريين . كما أن ٧٢٪ يوافقون على عبارة : لا توجد أى ضرورة لوجود الاحزاب السياسية فى دولة واسعة الاسس ، ، بينما وافق عليها ١٠٪ فقط من المصريين . وكذلك وافق ٩٠٪ على عبارة : أن ما نحتاجه أكثر من أى شىء آخر هو تنظيم قوى ليقول لنا ماذا تفعل ، ، بينما وافق عليها ٢٥٪ فقط من المصريين . .

ولكن تقليل الاسر التقليدية من قيمة مبادئ السياسة الديمقراطية

لا يعنى أنهم يرفضون إسرائيل نفعها ولا يقتل من ولائهم لوطنهم - العبيد
أن أكثرهم وفد إلى إسرائيل بدافع الاضطرار والضرورة لاجن اختيار .
كذلك لم يكن لحيية الامل في توقعاتهم أثر في ذلك . وقد تكون خيبة
الامل هذه شيئا حقيقيا جداً ، سواء كان أساسها نوع للتجربة التي
ذكرها الشيخ الايراني فيما سبق ، أو غيرها مثل ما ذكره إيراني آخر
بقوله : « عندما جاءوا من إسرائيل وقالوا : هاجر إلى إسرائيل - ورأيت
أن المدينة لم يعد بها أى يهود ، ظننت أن هذه هي أرض آباءى ،
ولست إيران ، وإنما إسرائيل وحدها ، وأن حالى سوف تكون هنا
أفضل منها في إيران ، ولم أكن أعرف أنها ستكون أسوأ . »

وهكذا كان حال الكثيرين غيره ممن يشاركونه خيبة الامل سواء في
مستوى المعيشة أو في العلاقات الاسرية ، أو فيما يوعونه من تفرقة . ولكن
روحانية الارض المقدسة ، وجمع شمل المنفيين تمد تعويضاً كبيراً عن
ذلك كله . وهنا أيضاً تقدم بيانات كاتريل أدلة على ذلك ، فعندما
سئل الافراد أن يقيموا مدى سعادتهم في الماضي وفي الحاضر كان
الشرقيون أشد كتابة من الغربيين ، ولكن عندما طلب إليهم أن يتنبأوا
بمدى سعادتهم بعد مرور خمس سنوات كان الشرقيون هم الذين تنبأوا
بأعظم تقدم مما يقرهم من نفس المستوى الذى تنبأ به الغربيون
لأنفسهم . وهما يكن الشيء الذى يقلق الشرق فانه لا يبدو تباعداً
أساسياً عن العودة نفسها .

والواقع أن الادلة قليلة على أن التباعد مفهوم مفيد في منافسة
كيفية إستجابة الشرقيين التقليديين لإسرائيل أو لنظامها السياسى . وأن
ما يبدو لأول وهلة كأنه انكار إجتماعى للنظام السياسى ليس انكاراً بقدر

ما هو عدم مشاركتهم مقرون بسوء فهم لما تعنيه السياسة الديمقراطية .
وعلى العموم فإن ما يستنتج من آرائهم السياسية من خلال تلك
الاستفتاءات لعينات المجتمع ليس له أهمية كبيرة ، لأنه يختص
بموضوعات لم يفكر التقليديون فيها إلا نادرا ، ومن هنا فمن غير
المحتمل أن يهتم التقليديون اهتماما كبيرا بهذه الاستجابات الصريحة التي
ذكرناها هنا في معاملاتهم مع صغارهم .

ولكل هذه الأسباب فإن الاعتقاد السائد لدى الحكومة هو
وجوب أن تتولى بنفسها مسؤولية تفشع وتكيف الصغار متخطية
الوالد التقليدي حيثما أمكن ذلك . وهذا الاعتقاد صريح للغاية ، وقد تم
التعبير عنه لفترة من الوقت ، في المبدأ القائل بأن المهاجرين
البالغين ، وخصوصا من الشرق الأوسط ، هم « جيل الصحراء » ،
وليسوا المادة الصالحة لإعادة الميلاد (النهضة) . وفي نفس الوقت
تكرس جهود كبيرة لتكيف جيل البالغين لمعلم أداة للتكيف إلى
جانب كونهم مجالا له .

ولدينا الكثير لنقوله عن الجهود الناتجة عن هذه المحاولات
ومن تأثيرها ولكننا نكون مقصرين أن لم نشر موضوع الأسرة
كامل في مستعمرة الكيبوتز . فبالرغم من صغر عدد سكان الكيبوتز ،
إلا أن دورها التاريخي في الدولة كان لا يتناسب مع حجمها . أضف
إلى ذلك أن الكيبوتز ربما كانت أكبر مثال صامد لموضوع الأسرة
الطوعي لعملية التكيف لصالح المسؤولية الجماعية .

أسره الكيبوتز :

في أغلب مستعمرات الكيبوتز البالغ عددها أكثر من مائتين حتى

عام ١٩٦٥ (تضم ٢٣٣ من سكان البلاد) لا تتم تربية الاطفال في بيوت آبائهم ، بل في بيت جماعى مع غيرهم من الاطفال من نفس الاعمار . فمذ حداتهم ينمون ويأكلون ويدرسون في هذه البيوت الخاصة بالاطفال ، كما أنهم يمضون عدة ساعات كل يوم مع آبائهم . وليس هناك أية محاولة لانكار الاسرة الطبيعية ، ولكن أقل نفوذا كما أن مجموعة الكبار أكثر نفوذا منها في أى تنظيم تقليدى آخر (١) .

كذلك فإن مجموعة الكبار أكثر اهتماما ببيئات الكيوتو الرسمية ، وبذلك يسهل استكمال التجربة الأساسية للمعيشة الجماعية . بكل ماتضمنته من دروس ايدولوجية ضمنية ، برنامج تعليمى شامل يؤكد قيم وايدولوجية الكيوتو . وحيث أن النظام بأكمله طوى ، أى أن للكيوتو الحرية في تغيير النظام في أى وقت ، كما أن لأعضائه الحرية في ترك الكيوتو إذا لم يكونوا راضين عنه ، ولذلك فإن أسرة الكيوتو التقليدية تزيد من تشجيع الايدولوجية الجماعية .

واحدى نتائج ذلك أن أطفال الكيوتو يميلون إلى الايدولوجية أكثر من معاصريهم من أطفال المدن . وفي دراسة كاتريل كان تعبير أعضاء الكيوتو عن اهتمامات ايدولوجية واضحة ، بين تعبيرهم عن آمالهم وغايرهم الشخصية والقومية ، أكثر بمراحل عنه بين غير الأعضاء . أما النتيجة الثانية فهي أن أعضاء الكيوتو أكبر تناسلا في ايدولوجيتهم . وينطبق ذلك على طريقة حسابهم لدى معادتهم في الماضى وفي الحاضر وفي المستقبل ، كما أنه ينطبق — بدرجة أقل بعض الشيء — بالنسبة للأعضاء الأصغر سنا .

وتعد هذه البيانات على مدى نجاح الكمبيوتر في مد واستمرار طريقته في الحياة بواسطة عملية التنشيط التكيف . وبالرغم من إحتمال صحة هذا الاستنتاج عموما ، إلا أن هناك تحفظات ضرورية . فمن الواضح أن دراسة كاتريل لم تشمل أولئك الذين ولدوا في الكمبيوتر ثم تركوه بعد ذلك ، سواء إل المفن أو إلى أى نوع آخر من الحياة الزراعية . وحيث أن مثل هذا الازدحام ، يحدث بصورة متكررة ، وحيث أنه الطريقة التي يخرج بها من لم يتكيفوا جيدا مع مجتمع الكمبيوتر ، فانه من الطبيعي جداً أن يبدو الباقون على مثل هذه الدرجة العالية من التكيف .

وبصرف النظر عن هذه المشكلة شبه المنهجية فهناك أيضا تحذير آخر يوحى به ذلك التقرير ، فلم يطلب إل من اختيروا كميات للمجتمع ، أن يقيموا سعادتهم الخاصة وحسب ، بل أن يحددوا أيضا درجات لانجازات الأمة (درجة لحالة الأمة وقت التقرير ، ودرجة لفترة ما قبل خمس سنوات ، ودرجة لما بعد خمس سنوات) . وقد كان أعضاء الكمبيوتر أكثر ايجابية في تقييم الماضي من مجموع العينة ، ، بالرغم من أن متوسط تقييمهم للامة كان أقل بكثير من متوسط تقييمهم لسعادتهم الماضية . وقد ازدادت الحوة أناسا بين سكان الكمبيوتر وباقي السكان العاديين بشكل واضح عند تقييمهم للمستقبل ، إذ تبا أعضاء الكمبيوتر بمستوى للانجازات أدنى بكثير مما تبا به غيرهم . ومما يثير الاهتمام بوجه خاص ذلك الفارق بين أعضاء الكمبيوتر فوق سن الثلاثين وأولئك الذين يقلون عن الثلاثين ، فان المجموعة الأكبر سنا هي الأقل تأكدا بشأن الحاضر والأقل تفاؤلا بالفسبة المستقبل .

وحق المجموعة الأصغر سنا فإنها تقل بعض الشيء عن معاصريها خارج
الكمبيوتر بالنسبة للمستقبل وإن كان الفارق طفيفاً مع أنه كبير
جداً بين أفراد الجيل الأكبر سناً .

لماذا يكون الأمر على هذه الصورة ؟ أن الكمبيوتر مشروع ناجح
من وجهة النظر الاقتصادية الموضوعية ، فلقد دامت فترة أطول من
أى تجربة مماثلة في الأنظمة الاشتراكية المتطرفة ، كما أنها ظلت
نظاماً اختيارياً مجتاً . ويحق للجيل الأكبر سناً أن يفخر بإنجازاتها ،
إذ من الواضح أن الكمبيوتر كانت مصدر أكثر زعامات ما قبل الدولة
من ناحية الأفراد والروح المعنوية على السواء . وقد صمدت الكمبيوتر
لأزمة أوائل الخمسينات عندما تمزق عدد كبير من مستعمرات
الكمبيوتر وعندما بدأ د الارتداد ، يثير مشكلة خطيرة . إذن فما
هى الأسباب التى تجعل للجيل الأكبر سناً مثل تلك النظرة الكئيبة ،
ولماذا لا يشاركه الجيل الأصغر سناً تلك النظرة ؟

لا توجد أجابة ذلك السؤال فيما واجهته مستعمرات الكمبيوتر من
أزمات ظاهرة خلال السنوات الثلاثين الماضية ، ولكنها توجد
في الازمات الايديولوجية العميقة . والأمر بمنتهى البساطة هو
أن الكمبيوتر لم تعد لها نفس الأهمية التى كانت لها من قبل ،
فقد تظلم معتقة لأسلوب صحى للحياة - أسلوب تعامل إنسانى
أمين وعادى ، ولكن أهمية دورها في الدولة انتقلت من المركز
إلى المحيط ، فأصبح أبناء المدن لا يفكرون في الانضمام إلى الكمبيوتر
بعد اتمامهم للخدمة العسكرية ، بل لقد أصبحت النظرة العامة إلى
الكمبيوتر توحى بأنها مجتمع غريب ، وأصبح مجتمع المدن ينظر

اليها ، ككان يصلح لأن يقضى فيه الابتاء عاما أو عامين ، ،
لا كبديل جدى لأساليب الحياة التقليدية .

وفي خلال الجدال المستمر حول أسباب انخفاض أهمية الكمبيوتر ،
يفرض البعض أنه نتيجة حتمية لاتساع البيروقراطية أو الهجرة
الجماعية . كذلك يفترض غيرهم أن الحكومة هي المسؤولة عن
ذلك ، فقد أصبحت الاشتراكية تؤخذ على أنها مجرد وسيلة أخرى
لإدارة أعمال الحكومة ، وليس باعتبارها أسلوبا للحياة وفي هذا الصدد
انظرت الحكومة قرارا بالابتعاد عن الاعتماد على طوعه اليسوف ،
والانجاء إلى ما يعرف « بالتشالونزويت ماملاختيت » (ومعناها الحرفى
« ريادة الدولة ، State Pioneering ») . وينعكس هذا القرار على
المنطق المنادى بانشاء شبكة مستعمرات كيوتز جديدة ليس لها
علاقة بالاشتراكية بمميزاتها المروقة ، وإنما تؤكد - بدلا من
ذلك - فوائد الأمن لانشاء مستوطنات جديدة فى مناطق الحدود .
وأخيرا ، فهناك أولئك الذين يلقون باللوم عن انخفاض أهمية
الكمبيوتر نفسها ، مبررين منطقتهم بأنها قد فشلت ببساطة فى التعدى
لتحديات الدولة (فى مجالات استيعاب المهاجرين ، أو التصنيع ،
أو ضم المهنيين داخل بناء الكمبيوتر ، أو توفير تعليم أعلى للصغار) .
وثمنا لذلك المنطق فإن نظام الكمبيوتر يصبح واحدا من أكثر أنظمة
الجممع الاسرائيلى محافظة ، وهو بذلك أبعد من أن يكون المجدد
الرايدىكال لذلك المجتمع .

والواقع أن مجموعة من هذه الحجج صحيحة ، فانها جميعا تنكسر أزمة
المعنى الحقيقية التى تعبط بالكمبيوتر الآن . ويبدو أن هذه الأزمة هي

السبب الأول للتقييم الذى قدمه الجيل الأكبر سناً ، ويمكن قراءة هذا التقييم على النحو التالى : . د أن الأمور تسير سيراً حسناً ، ولكن الأمة تعاني من أزمة ترجع إلى انهيار القيم القديمة ، وينعكس ذلك فى مشاكل الكمبيوتر نفسها إل حد ما ، ولكنه يبدو أيضاً فى المدن حيث صار أغلب اهتمام الناس موجهاً للمال والمركز ، ولكن التقييم الحقيقى لا يمكن قياسه عن طريق النمو الاقتصادى أو زيادة عدد السكان فقط ، أو حتى عن طريق إيجاد علاقات أكثر سلبية مع العرب . ولا يمكن أن تمنى نظرة للجيل الأحداث ، الأكثر فى المستقبل . أنه أكثر تفاؤلاً بالنسبة للرجوع إلى القيم القديمة ، فلا أحد يتقدم ذلك ممكناً . وإذن فإن معناها أن ذلك الجيل لا يشعر بأهمية تلك القيم بنفس درجة شعور آباءه ، أو أنه يتلقى بها بطريقة مختلفة تماماً . وبالتالي ، فاما أن عملية التكيف لم تكن ناجحة تماماً ، أو أنها كانت ، أصبح من اللازم ، ! وقد يشعر المرء بأن الجيل الراشد قد أجاد مهمة تربية جيل جديد على الحساسية الايديولوجية إلى درجة أصبحت بها الايديولوجية شيئاً لا ينفصل عن الحياة بالفنسة الصغار . لقد أصبح الخماس السحرى للسنوات الأولى روتينياً وجزءاً من أسلوب الحياة القائم ، وبالتالي أسلوبها الدنيوى ، فليس هناك تغير يدوى ، ولا علم يرفرف ، ولا متافات تتردد . ان المرء يولد فى الكمبيوتر ويعيش فيها ، وهذه نهاية الأمر تقريباً .

تقريباً ، وليس تماماً ، وليس بعد ، أيضاً ، فإن المشروع بأكمله لازال اصفر من أن يواجه ذلك كله ، ومازال تجربة بارزة للدرجة لا يصح أن يدمن معها بالعقم ، وأن كان قد تقدم مكانه الفريد تحت الشمس .

فليس السبب هو خوف الشمس بقدر ما هو وجود شمس كثيرة الآن ، بعضنا يريد أشراقا عن غيره في الوقت الحالي على الأقل .
ومن حسن الحظ أن مهمتنا هنا ليست التنبؤ بما سيقدر عليه الكمبيوتر عموما في المستقبل . فعليا الآن أن نلفت الأنظار إلى التجديد الذي قدمته الكمبيوتر للتكيف السياسي ، وأن نفترض بذلك أن الكمبيوتر قد لفت مجاحا واضحا في هذا المجال .

المدرسة :

يبدل المجتمع أقصى مجهوداته في سبيل تهيئة الصغار داخل المدرسة ، فهناك تدرس عادات المواطن الصالح ، وتلقن المصالحات السياسية الأساسية . والسعى إلى أجماع الرأي الضعيف كما في حالة اقراض أن دخول الأطفال من البيئات الاجتماعية والاقتصادية والعنصرية المختلفة نفس المدرسة أمر واجب ، كما أنه صريح كما في حالة توفير منج دراسي يؤكد التاريخ واللغة المشتركين علاوة على التربية الوطنية . ولكن خط إسرائيل في تلك التجربة الاجتماعية والسياسية يؤثر بشدة على طريقة قيام المدارس بوظيفتها .

التقسيم العنصري والتعليم : أن التعليم في إسرائيل مجاني وإجباري خلال المرحلة الابتدائية (حتى ١٤ سنة) . والنظام شامل لدرجة كبيرة ، فإن ٩٨٣ طفلا من بين كل ألف تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وثلاث عشرة سنة يلتحقون بالمدارس ، ويصل ذلك إلى حوالي ١٦ ٪ من مجموع سكان البلاد . أما بعد المرحلة الابتدائية فلا توجد شبكة مقسمة من المدارس الثانوية تشمل فصولا تكيلية أو تعليميا مهنيا ، أو مدارس زراعية أو مدارسي عليا ذات أنماط أكاديمية .

وبالرغم من ارتفاع تكاليف الالتحاق بمثل هذه المدارس (مصروفات
التعليم وفقدان الدخل المحتمل على السواء) ، فإن نصف من تتراوح
أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة يلتحقون بالمدارس بعد المرحلة
الابتدائية . وبالرغم من وجود فارق واضح بين نهاية الدراسة
الابتدائية وأول صفوف الدراسة التالية لها ، والهبوط المستمر في
عدد التلاميذ بعد ذلك ، فإن معظم الأطفال يحصلون على قسط
من التعليم بعد الصف الثامن على الأقل . (٥)

ومنه الأرقام تمثل التوسع السريع في خدمات التعليم الثانوى ، ففي
عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ٢٣٪ من مجموعة ١٤ - ١٧ عاما منتظمين
في المدارس ، في حين التحق ٤٧٪ منهم بالمدارس خلال العام الدراسي
١٩٦٤ - ١٩٦٥ . وتشير الخطط الحالية للتعليم بعد المرحلة الابتدائية
إلى أن ذلك التوسع في سبيل الاستمرار ، كما أنه من المنتظر أن يصبح
التعليم الثانوى مجانيا ودرجا يصبح اجباريا أيضاً في المستقبل القريب .
ومع ذلك تبقى اختلافات خطيرة بين تعليم الأطفال الشرقيين والغربيين ،
ويكون معظمها ثقافيا في المرحلة الابتدائية . ان المنزل الشرقى مزدحم ،
عما يجعل من الصعب على الطفل أن يستذكر دروسه ، كما أن الأسرة
الشرقية أقل تكريسا للتعليم وأقل مقدرة على مساعدة الطفل في عمله
للدروس . كذلك فإن المهارات والمعارف التي تلقن في المدارس أقل
ارتباطا بثقافة الشرق . وعلاوة على ذلك فهناك واقع من التقسيم السكنى
للمجموعات العنصرية مما يحول مدارس كثيرة إلى مراكز تجمع لواحدة
أو الأخرى من المجموعتين العنصريتين الرئيسيتين . وأخيرا ، فإن للدرسين
أنفسهم غريزون بدرجة مرتفعة ، وبالرغم من تزايد نسبة المدرسين الشرقيين

كل عام فانها لا تزال ٢٥٪ من مجموع المدرسين الاجانب أصلا. وحيث أن أكثر من نصف تلاميذ المدارس الابتدائية (٥٥٪) شرقيو الأصل فان عدم التناسب يتضح جليا ، كما أن جذور المعلم الثقافية تلون طريقة تقديمه للمناهج وخصوصاً في المواضيع الأكثر حساسية .

والأمور أسوأ حالا في المرحلة بعد الابتدائية ، فبنا نجد أنه علاوة على العوامل التي سبق ذكرها فان الفوارق الاقتصادية بين المجتمعين تؤثر في نسبة الالتحاق بالمدارس . وقد أصبحت الأرقام الآن معروفة للجميع ، فيسجل مواليد اسرائيل من أبناء الغريين أعلى نسبة في الالتحاق بالمدارس إذ أن ٧٠٪ من مرحلة ١٤ - ١٧ عاما يدرسون في أي نوع من التعليم بعد الابتدائي ، يليهم في الترتيب أفراد الجيل الاسرائيلي الثالث (٥٥٪) ثم أبناء المهاجرين الغريين ٤٩٪ ، ثم مواليد اسرائيل من أبناء الفرقين (٣٨٪) والمهاجرين الشرقيين (٢٦٪) (٢٦) . أضف إلى ذلك أن أكثر من نصف التلاميذ الغريين المنتهين بالمدارس الثانوية يلتحقون بالمدارس الثانوية العلمية ، أما بين التلاميذ الشرقيين فان الزخم يزيد قليلا عن الثلث (٢٧) .

وتظهر آثار هذه الفوارق النصيرية بصورة متزايدة في مرحلة الدراسة الجامعية ؛ فخلال العام الدراسي ١٩٦٣ - ١٩٦٤ كان ١١٥٨٨٧ طالبا يدرسون للحصول على الدرجات الاولى في معاهد اسرائيل المختلفة للدراسات العليا ، وقد كان ٤٢٪ من هؤلاء من الجيل الثاني الاسرائيلي الغربي ، كما كان ٢٧٪ من أبناء المهاجرين الغريين و ٦٪ من الجيل الثالث و ١٣٪ من أصل غير معروف ويقترب من ذلك ١٢٪ يمثلها المجموع الكلي للطلبة من أصل شرقي ، بينهم أقل من ثلاثة من الجيل الثاني

الشرق ، وألف ومائة من المهاجرين الشرقيين (يوجد ١٨٦ من الطلبة الشرقيين من الجيلين الاول والثاني يدرسون لدرجات عليا من بين ٣٠٠٠ طالب) (٨) . وعلاوة على ذلك فإن نسبة ترك الدراسة بين الطلبة الشرقيين عالية جدا ، فهي تبلغ أكثر من ٥٠ ٪ .

إن هذه الفروق بين المجتمعين من ناحية التحصيل العلمي تعنى أن الوظائف التي تتطلب دراسة خاصة أو تدريباً مهنيًا تكون من حظ طالبي العمل الغربيين بطريقة أوتوماتيكية . ولو كان ميل اليشوف إلى العمل الجسماني واليدوي ما زال سائدًا لما كان ذلك الوضع يمثل مشكلة خطيرة ، ولكن المركز والمكانة يكتسبان ، بصورة متزايدة ، من الأيدي النظيفة بنفس الصورة التي حدثت في الولايات المتحدة . وهكذا الأمر تمامًا مع الدخل ، وبذلك تظل دائرة وتستمر .

الشكل الكامل المنعزى والتعليم :

بالرغم من كل هذه المشاكل ، فإن أغلب الآباء الاسرائيليين يعتبرون التعليم مفتاحاً لإقامة جسر بين التقيسين المنعزيين . وحيث أن إقامة هذا الجسر من الأهداف ذات الأولوية القصوى فإن اهتماماً بالغاً يعطى للسياسة التعليمية . وهكذا ، فقد أنشئت صناديق خاصة لمنع الدراسة لمعونة الشباب الشرقيين بعد المرحلة الابتدائية ، كما أن وزارة التعليم والثقافة تقدم نوعاً من التخفيضات في المصروفات الدراسية لأكثر من خمسين ألف تلميذ شرقي في المدارس الثانوية . كذلك تبذل مجهودات جبارة لتوسيع التعليم السابق على المرحلة الابتدائية لتعويض جزئياً عن الحرمان الثقافي . وكذلك يتزايد التأكيد على التجارب العلمية والنشاط المدرسي وغيرهما من المسائل لرفع مستوى القدرات التعليمية بين صغار الشرقيين .

كذلك كانت المناهج الدراسية على الاهتمام . وقد تقرر منذ بضع سنين العمل على تشجيع الاندماج عن طريق التأكيد على المواد ذات الهدف والمغنى بالفلسفة لأعضاء كل المجموعات العنصرية ، ويعنى ذلك تأكيد التاريخ الدينى على حساب التاريخ اليهودى لشرق أوروبا . وقد اتخذت تلك الخطوة إلى الوراء ، فى مبدأ الامر ، بحسب بالغ لدرجة خلقت معها صورة غير مرضية — ان لم تكن مشوهة — للتاريخ اليهودى . وعندما تبين أن الطلبة لا يتخرجون وهم على جهل بأجزاء كبيرة من التاريخ خارج فلسطين حسب بل وهم أيضا على درجة كبيرة من التحيز ضد أدب وقيم وسواك مائة جيل من اليهود ، أعيد التأكيد على التاريخ اليهودى بعد العهد التوراتى . واليوم أصبحت التوراة جزءا رئيسيا من مقرر العلوم الانسانية ، وتستخدم كنصوص لمواد التاريخ والأدب والجغرافيا واللغة ، ولكن بمحجب دراسة التاريخ الأكثر حداثة من ذلك لم يد له نفس صفة الالتزام .

ومع ذلك ، وبالرغم من المجهودات المختلفة — وقد كانت ولا تزال مؤثرة فى أبعادها وتطبيقاتها — فلا تزال هناك مشاكل حرجية تقتظر حلا . وليس ذلك بسبب تقصير أو ارتفاع تكاليفها ، بل أن المسألة الرئيسية هى ذلك الغموض حول ما يعنيه الاندماج : فهل الهدف هو بوتقة تضع فيها كل مجموعة من عناصر اسرائيل الثقافية المختلفة أفضل ما فى ماضيها الثقافى لخلق مزيج جديد شامل ؟ ان النظرية البوتقة جاذبيتها ، ولكنها تنفكر إلى التطبيق العلمى . ان ثقافة البلدان الغربية راسخة الأسس لدرجة لا يأخذ معها الشرق أية مواضع عن تقارب الثقافات مأخذا جديدا : فهل الهدف اذن هو نشر ثقافة جوهرية ؟ إذا كان الامر كذلك فكيف يمكن

تعريف تلك الثقافة ؟ وإذا كانت هي ثقافة مجتمع اليشوف فإن الشباب الغربي نفسه لا يكاد يكون متعاطفا معها كالشباب الشرق . هل يكون الهدف إذن ، هو امتصاص الغرب للشرق امتصاصا كاملا ؟ ان الاسرائيليين مفرطون في الحساسية بالنسبة للامتصاص الجبرى للدرجة لا تصح لهم بالتصریح بذلك جبرا ، ومع ذلك يبدو أن ما يبني من الجسر يكاد يكون دائما عملية ذات الاتجاه واحد يسير المرور فوقها دائما تجاه الغرب وحده . وإذا تمت هذه الحركة فعلا ، فقد تؤدي في نهاية الأمر إلى تخفيف حدة الانقسام العنصرى كمشكلة . ولكن الأمر - كما يراه « كيليز » - هو أننا نعيش في الامل القصير ، وإذا كان الشباب الشرقى يتجه إلى الغرب سحبا فإن النتيجة المباشرة لذلك ستكون زيادة التوتر بين الوالد والابن . وفي هذه الحالة يكون القلق الشخصى البالغ هو ثمن تحقيق الفائدة الاجتماعية المتوقعة .

وعلاوة على ذلك فمن السابق لأوانه القول بأن هناك حركة كبيرة في هذا الاتجاه على الاطلاق أو أن نظام التعليم قد حقق أثرا واضحا على المشكلة العنصرية . فإذا كان الهدف هو تعليم مهارات تكنولوجية تمكن الشخص من تطلعات أعلى من مستوى والده من قبله ، فإن المدارس تؤدي مهمة جيدة في هذه الناحية أما إذا كان هناك اهتمام أكثر بزيادة التفاهم والتعامل عبر الفواصل العنصرية فإن النتائج يصعب تعديدها . وتكون الصعوبة بدرجة كبيرة ، وفي عدم توافر المعايير المترابطة لقياس نسبة النجاح . وباختصار فإن معنى الاندماج ليس أكثر وضوحا في اسرائيل منه في غيرها من البلاد ذات المجتمعات المتعددة العنصرية . ومن الممكن ، بل وربما من الواجب ، أن نعبء عن ذلك كله بطريقة

مختلفة . لم يكن لدى أصحاب النظريات الصهيونية ، وكذلك أصحاب فكرة العمل الزائد الاوائل ، أى تصور لمجتمع تعدادى أو أى التزام له .
ففى التربة الأوروبية حيث تنفذ خططهم وايدولوجياتهم كانت وحدة اليهود ، وليس تنوعهم ، هى أبرز صفاتهم .

وحتى عندما نما اليشوف وأصبح أكثر تنوعاً فى عناصره ، كان من الممكن الاحتفاظ بحلم إسرائيل التى لا تعرف الاختلاف أو التميز - يلبت مواطنوها من نفس بلدة العمل الزائد . ولكن الحلم توقف فجأة بإعلان الدولة ، وبدا وكأنه قد فقد كل علاقة كانت تربطه بالحقيقة . وأصبح تعداد العناصر للكونة للدولة للبنى على أنواع الانقسام التى ناقشناها بالتفصيل (الشرق ضد الغرب ، الشيوخ ضد الشباب ، الدينى ضد الديوى واليهود ضد العرب) يتألب تفسيراً جديداً لمفهوم صورة إسرائيل . وكان على للمرء أما أن يستنتج أن أولئك الذين رفضوا ، طوال الوقت فكرة إرتباط عودة الميلاد الشخصى بالميلاد الوطنى ، وفضلوا عليها لإعتبار إسرائيل ملاذاً ، قد كانوا على حق - أو أن يستنتج أن المعنى الحقيقى للدولة سوف ينعكس على حياة أقلية مثيلة من شعبها ، أو أن يبحث عن وسيلة جديدة تحمل الحلم القديم يطابق الحقيقة الواقعة الحالية .
ومش هذه الوسيلة ، على سبيل المثال ، قد يتمثل فى إعتبار إسرائيل مجتمعاً تمديداً يرتبط فيه الناس بشدة برباط يهوديتهم المشتركة ويمجدون لهم فيه ، مع ذلك ، شخصية دينوية هادفة أيضاً ، حيث يمكن للدولة ، ككل ، أن تستفيد من ذلك التفاعل - أو التوتر فى بعض الأحيان - بين المجموعات المختلفة .

وقد وجدت كل من هذه الحول أنصارها . والمشكلة تكمن فى أن

الحلول لا يكمل بعضها البعض ، بل هي - على العكس - تمثل آراء مختلفة تماماً : فإن النظر إلى إسرائيل باعتبارها ملاذاً ، مثلاً ، يؤدي إلى مطلب « جعلها طبيعية » وإلى رفض المفهوم التاريخي لمصير إسرائيل الخاص ، وهو مفهوم واسع الانتشار . واعتناق مبدأ « إنقاذ البقية » ، يؤدي إلى إتساع الهوة فيما بين مناصريه من يرون أن الحلم ما زال فعالاً ومستمراً وإن كان بالنسبة للقلة وعن نفوضوا أيديهم من الأحلام . أما الالتزام بمبدأ التعددية فإنه ينقض إقتراضات « بوقتة الصبر » التي تتضمنها النظرة السابقة ، فإن التعددية قبل كل شيء تنفي الشرعية على الفوارق البارزة ، وتتقبل التوفيق كأمر حتمي ، وحتى كأمر مرغوب فيه ، فقد تحدث الحلم عن مهاجرين تحولوا وارتبطت أذرعهم وقلوبهم في سيل جماعي من الانسجام المثالي .

ولا تزال هناك ، بالطبع ، طرائق كثيرة الخروج من هذه الزرطة . لقد أفتتح الكثيرون من الإسرائيليين بأن الدولة نفسها تستطيع أن تكون حاملة الحلم ، وأن ما لم يمد في قدرة المواطن أن يفعله على أساس الإيمان ، مثلاً ، يمكن للدولة تحقيقه كسألة من مسائل السياسة . وهناك آخرون غيرهم - يحتل الكثيرون منهم مراكز قوية - عن يقشرون بالحلم نفسه دون أن ينسوه أو يغيروا منه . وهم يؤكدون بحماسة أن تحقيق معجزة عودة الميلاد الوطني لم تكن إجماعاً أقل قيمة مما ينظر من تحقيق معجزة النهضة ، وأن من كانت لهم الإرادة والحسكة والشجاعة لتحقيق المعجزة الأولى قادرين على تحقيق الثانية إذ إلزم المتشائمون حدود الصمت . وقد نفّض هؤلاء المتفانون أيديهم من دعاة « الطيبة » ، فإهم يرون فيهم ورثة للصهيانية المحسنين ، عن لم يدركوا ما يمكن للإلتزام أن يحققه .

كما أنهم يرفضون مبدأ ، الألفية المختارة ، باعتباره أمراً تافهاً لا يستحق الاهتمام ، كما أنه أمر عطف وغير ضرورى . كذلك فإنهم يرفضون التعددية ، ، وإن كان ذلك بصورة أقل وضوحاً ، فهم لا يستطيعون فهم الروابط الطائفية إلا عندما تكون هذه الروابط مبنيّة على اختلاف أيدىولوجى . وأخيراً ، فإنهم يظهرون ضيقهم بأولئك الذين يرون فى أجهزة الدولة بديلاً مناسباً للإلتزام الشخصى وللإبتكار ، فهم يشعرون بأن ما يجب أن يربط الإسرائيليين بعضهم ببعض هو إلتزامهم المشترك أكثر منه جديتهم المشتركة .

ولست هذه مناقشة مستورة تجرى داخل البيوت الخاصة ، ولكنها تغلب على أكثر مجادلات إسرائيل السياسية ، بلغات مختلفة ، وفى بيئات مختلفة ، وبفوارق مختلفة أيضاً . وليس تقليد إسرائيل الإيدىولوجى وحده هو الذى يعطى للسألة كل هذه الأهمية . وبالرغم من إستجابة أغلب السياسة العامة للمشاكل الوقتية ، إلا أن الكثير منها أيضاً يستمد من فهم مجزأ بعض الشئ لما يعنيه المجتمع أصلاً . ومن المحتمل أن يكون ذلك هو الحال فى جميع البلاد الأخرى ، ولكنه أمر واقع فى إسرائيل على كل حال ، حيث تصبح الإيدىولوجية الشاملة تقليداً ، وحيث تكون الدولة فى حاجة ملحة إلى تبرير ذاتها كدولة جديدة . لذلك فإنه ليس من المستحكة ترك هذه المجادلات جانباً باعتبارها شيئاً حقياً وبعيداً عن العالم الواقعى للسياسة اليومية وإتخاذ القرارات ، فإن إسرائيل اليوم ما زالت متنة ومرنة ولينة لدرجة تجعل لنتائج هذه المجادلات - إذا أمكن التوصل إلى حل لها - صلة كبيرة بما يمكن أن يكون عليه الند .

المدارس والسياسة :

لم تكن المدارس محصنة ضد التورط المباشر في السياسة ، ففي عهد
اليشوف كانت هناك ثلاث أنظمة تعليمية أساسية في المجتمع اليهودي ،
وكان كل منها يعكس موقفاً إيديولوجياً منفصلاً . وكان أحدها تحت رعاية
المجتمع الديني ، والآخر غير متحاز رسمياً وإن كان هو في الواقع نظام
الصهيونيين العموميين الذين تحولوا تدريجياً من الصهيونية اللايديولوجية
إلى تمثيل مصالح الطبقة المتوسطة .

وقد نشبت معارك مريرة وحامية الوطيس حول هذه الإجهادات ،
في التعليم بعد الاستقلال . ومع ذلك فإن شبح أنظمة الدراسة المتنافسة ،
حيث تسعى الإجهادات المختلفة إلى الحاق أكبر عدد ممكن من التلاميذ في
مدارسها ظل يلاحق كثيراً من الناس وأخيراً ، ألغيت الإجهادات رسمياً ،
وأستبدل بها نظام مدرسي شامل تديره وزارة التعليم والثقافة . وقد
أسقطت المدارس الدينية من ذلك تبعاً لفكرة أن الدين من الأهمية
والبعد عن السياسة بدرجة كافية بحيث تسمح ببعض الانفصال . ومع
ذلك فقد أخضعت المدارس الدينية للإدارة المركزية ، كما حددت أدنى
المستويات التعليمية بالنسبة لجميع المدارس .

واليوم يذهب ثلثا تلاميذ المدارس الابتدائية إلى مدارس الحكومة
العادية ، ويذهب حوالي ٣٠ ٪ إلى مدارس الدولة الدينية ، كما يذهب
حوالي ٦ ٪ إلى مدارس مستقلة يديرها حزب أجودات إسرائيل ،
ويستند هؤلاء أن مدارس الدولة الدينية متحررة أكثر من اللازم في آرائها
الدينية . وقد تم فصلاً تحييد نظام التعليم من الناحية السياسية بطريقة

فضالة . وعلى خلاف الكثير من أعمال الحكومة ، وربما أغلبها ، فإن التعليم لم يتم أبداً بالتحيز السياسي أو القتل السياسي .

ومع ذلك فإن عدداً من الأحزاب يعترض على تخطيط الإجماع العالي . وأن حربى أحداث أفوداه وما بام ، على السواء يمدان موافقة الماباى على التضحية بالتعليم الاشتراكى تنازلاً لا مبرر له السياسة الدينيوية ، كما يريان فيه سبباً لتدهور ايدولوجية اليشوف . وه السياسة الدينيوية ، هى طريقة تناول السياسة التى تؤكد المساومة والمحاوّل الوسط بدلا من الايدولوجية . ويمتدّ الحزبان المشار اليهما أنه لا يوجد إختلاف جوهرى بين الايدولوجية الدينيوية التى حصلت على التنازلات والايديولوجية الاشتراكية التى حرمت من الاعتراف الرسمى . وهما يفضلان عموماً تحقيق التوازن بإحياء المدارس الاشتراكية بدلا من أهمل التعليم الدينى .

وقد جرى حوار مماثل بشأن حركات الشباب داخل المدارس ، وقد كان من الأمور التقليدية أن تدير النشاط المدرسى حركات الشباب التابعة للأحزاب المختلفة التى سمح لها بالدخول إلى المدارس بفرض تجنيد الأعضاء . وقد أصبحت المنافسة حامية كما كان متوقفاً وخصوصاً بنهاية الإجماع العالي . وفى النهاية ، منعت حركات الشباب لفترة من الزمن من مزاوله نشاطها داخل المدارس ، وكانت هذه حركة أدت إل قلص كبير فى حجمها . وقد كانت الحكمة وراء هذه الخطوة مسألة سياسية أكثر حيوية من موضوع الإتجاهات ، حيث أن حركات الشباب عموماً قيمة إيجابية . ومرة أخرى ، فسر نقاد سياسة الحكومة الأمر بأنه أبتعاد عن قيم اليشوف حيث أن كل حركات الشباب تقريباً كانت تدعو لاختلاقيات الريادة وتشجّعها (١١) .

وبالرغم من كل شيء فإن الحكومة قد حققت نجاحها بوجه عام في جعل النظام التعليمي دينوياً . أما ما يعطيه الاسرائيليون لهذا النجاح من قيمة فيختلف عنها ، حيث أن بعض الاسرائيليين على الاقل ما زال ملتزماً بفكرته الخاصة و « الأكثر أقباساً » ، من التعليم « المثالي » . كما أن استمرار ذلك النجاح لم يتأكد بعد .

اللغة :

إن مسألة اللغة تخلق جبراً طبيعياً تنتقل بواسطة من هذا الجزء الخاص بالمدارس إلى الجزء التالي حيث نقاول تكييف البالغين . لقد كان أحياء اللغة العبرية أحد مجالات نجاح للمستوطنين الأوائل ، وهو نجاح تمسدهم عليه حركات وطنية كثيرة واجهت مشاكل ماثلة من تعدد اللغات ، وكانت لها آمال مشابهة في أحياء ونظر لغة قديمة مشتركة . ولقد صادف أحياء العبرية عقبات ضخمة في بادئ الأمر ، فإن اللغة كانت تقتصر إلى مفردات اللغة الحديثة ، وكان أنصار الإجماع الديني من اليهود يفضلون احتفاظ بها للأغراض الدينية البحتة ، كما كان من أسهل الأمور أن يرتد المستوطنون أنفسهم إلى اللغة الروسية أو اليديشية التي كانت لفهم الأصلية . وبالرغم من كل هذه العقبات فقد أصبحت العبرية هي اللغة الحية لأغلب يهود فلسطين بدون جدال ، وهذا يشهد بنجاح وجدية حركة مبدأ العمل الرائد .

وبقيام الدولة ثارت مشكلة اللغة العبرية من جديد ، وبشكل مختلف ، فقد أصبحت العبرية رباطاً حيويًا وضرورياً من أجل تفاهم أناس مختلف أصولهم ولغاتهم اختلافاً شاسعاً وبيننا . فاسرائيل ، برغم كل شيء ، أصغر من أن تسمى لنفسها بترف اللغات المتعددة ، وهو أمر يدفع أي

عدد من الدول الأخرى ثمنا باذخا له . وبذلك أصبحت المسألة ضرورة عملية ملحة ، بصرف النظر تماما عما صاحبها من الالتزام الإيديولوجي في أول الأمر ، فإن الاندماج بها كان معناه — لا يمكن أن يتم دون لغة مشتركة .

ومع ذلك فقد كانت المشكلة جسيمة ، فقد كان للتظنر من الصناد أن يدبروا أمورهم بأنفسهم ، وأن يجدوا طريقهم في المدرسة أو في الجيش . وقد تحقق ذلك التوقع بوجه عام ، ولكن ماذا عن الكبار ؟ فمن بين أكثر من ثمانمائة ألف يهودي تجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاما من وصلوا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ لم يكن يعرف اللغة العبرية معرفة حقيقية سوى عدد لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة . والواقع أنه بالرغم من مجبوبات الحكومة الجبارة فإزال في إسرائيل حوالي ٢٥٠ ألف يهودي لا يتكلمون العبرية ، ومثل هذا العدد من لا تعتبر العبرية لغتهم الأولى . وفي نفس الوقت هناك أكثر من ستائة ألف لا يتكلمون غير العبرية ، وحوالي ثمانمائة ألف يتكلمون بها كلغتهم الأولى . وأغلب أولئك الذين لا يعرفون العبرية مطلقاً أو يستعملونها كلغة ثانية هم من اللغاء اللاتي تجاوز سنين الخمسة والأربعين عاما . ويعرف ٩٧٪ من الذكور بين الخامسة والعشرين والثلاثين بعض العبرية ، كما يستعمل ٨٥٪ من نساء نفس المجموعة اللغة العبرية كلغتهم الأولى (١٢) .

ولم يكن هذا النجاح النفسي في غرس اللغة العبرية في عقول الاسرائيليين الجدد مصادقة ، فإن حوالي مائتين وخمسين ألف فرد تلقوا دروسا في العبرية للكبار تحت إشراف وزارة التعليم والثقافة (١٣) بين

عامى ١٩٥١ و ١٩٦٥ ، كما إستفاد الكثيرون غيرهم من برامج الاذاعة المخصصة لتعليم المهاجرين الجدد لنتهم الجديدة أو من الفصول الختامية من الصحف المطبوعة باللغة العبرية ، الأساسية ، . وما يستحق الذكر أن الدروس الرسمية كانت تتضمن أكثر من عـرد تقديم اللغة ، فان دروس اللغة العبرية قد استخدمت لتربية الوطنية أيضا (١٠) .

وأخيراً ، فان النجاح الذى أحرز مع اللغة العبرية قد خلق مشكلة جديدة لبعض معلمى إسرائيل ، فحين تصبح العبرية هى اللغة الوحيدة المستعملة تصبح عزلة إسرائيل عن باقى العالم أشد وأبرز . والمشكلة خامدة فى الوقت الحاضر . وفيد البيانات الأخيرة أن ثلثى الاسرائيليين البالغين من العمر أكثر من خمسة عشر عاما يتحدثون بلغة واحدة على الأقل بالإضافة إل العبرية ، ولكن نفس البيانات تدل على أن النسبة تقل بالنظام مع التقدم فى العمر ، فتصل إلى أكثر من ٥٠ ٪ فى مجموعة سن الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة وتنخفض إلى حوالى الثلث تحت سن الخامسة عشرة . والإسرائيليون على وعى قام بمدى السهولة التى يمكن بها للمولة تزدى إلى الفصل حتى أنهم ينظرون إلى ذلك الانتقال بين القلق ، ومن ثم فقد كرسوا جهودا بارزة لتشجيع تعلم اللغة الانجليزية أو الفرنسية فى المدارس الثانوية العامة .

تكيف الكبار

لا تستطيع غالبية الدول الجديدة أن تستثمر جميع جهوداتها في عملية التنشئة والتكيف السياسي الصغار ، فالكبار أيضاً يجب أن يتعرفوا بالقواعد الجديدة ، وأن يتقنوا القيم الجديدة ، وأن يحسوا بالولاء للدولة الجديدة . ومهما بلغت قسوة الحكم على مقدرة الكبار على تقبل أنواع التغيير التي تتطلبها القومية الجديدة ، فعلى الحكومات الدكتاتورية يستعمل عليها أن تتحمل مهمة البدء والتشجيع والتثقيف تجاه هذا التغيير . وفي المجتمعات الديمقراطية التي تركز على أجماع الرأي الشامل ، نجد الحكومة نفسها مجبرة على تكريس جهودات جبارة لتحقيق ذلك الأجماع والمحافظة عليه .

وكما رأينا من قبل ، فإن رباط اليهودية المشتركة يوفر أساس مادة الإجماع الاسرائيلي . ولكن ذلك لا يكفي ، ولم يكن ليكني حتى لو أن الفجوة الثقافية بين الشرق والغرب لم تكن بالاحتماس الذي هي عليه . فالأرقام المجردة المتعلقة بجمع شمل المنفيين ، تحتاج وحدها إلى أكثر من مجرد الاستبصار المتوطئ في التعليم الوطني . وفي الواقع ، أنه لو كان المطلب الوحيد هو تعليم جميع الوافدين الجدد اللغة العبرية لكن ذلك ، في حد ذاته ، محدداً كبيراً . فعلى عام ١٩٦١ كان ١٢ ٪ من سكان اسرائيل البالغين من الاميين ؛ وكانت ١٨ ٪ منهم على ألامم بقراءة وكتابة لغة واحدة فقط ، ليست العبرية وبعبارة أخرى ، فإن ٣٠ ٪ من السكان لم يعرفوا قراءة وكتابة لغة الدولة بعد ثلاثة عشر عاماً من الاستقلال .

وفي الواقع ، أن الكفاءة القومية تمثل بطبيعة الحال جزءاً صغيراً فقط

من مشكلا: الثقيف والتكيف . وفي حالات كثيرة - لم تقتصر على المهاجرين من الشرق الأوسط - كانت أبسط مفاهيم السياسة الديمقراطية أو الثقافة الوطنية منعدمة . وقد بدأ في فهم أبعاد المشكلة عندما تذكر أنه ، قبل عقد من المسنين على الأقل . كانت حياة المهاجرين الأوروبيين ترواح تحت وطأة ظروف فريدة من الفوضى والإضطهاد قبل وصولهم إلى إسرائيل ، وقد تعرض الكثيرون منهم لظروف سيئة لمدة عشرين سنة أو أكثر . وحتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا عاصنين بعض الشيء ضد الاضطهاد النازي فإن ذكرياتهم عن الحكومة لم تكن بالذكريات السعيدة في أغلب الأحيان .

أما بالنسبة لليهود الشرقيين فلم تكن لديهم أيضاً أى تجربة مع الثقافة الديمقراطية وخصائياتها ، فقد كانت غالبية الحكومات في ماضيها غير فعالة وفسادة ، وغير برلمانية ، وعديمة الاستجابة ، ومستبدة وظالمة في أغلب الأحيان . ولذلك فإنه بالنسبة إليهم ، كما بالنسبة لأشقائهم من أبناء الغرب ، كان تقبل فكرة دولة يهودية شيئاً ، أما امتداد ذلك التقبل ليشمل الحكومة وهيئاتها فشيء عتلف تماماً ، فإن رجل البوليس وحصل الضرائب والموظف البيروقراطي يمثلون جميعاً السلطة أكثر مما يمثلون الاستقلال الذى يمتد إلى الحياة ، فقد بدأ من الواضح أن الأمر يتطلب أكثر من الانتخابات الحرة للتغلب على تلك الإستجابة الغريبة ، فإن إعادة التكيف re - socialization . وهى العملية المطلوبة - أصعب بكثير من التكيف من جديد (de novo) .

ولقد شئت الحملة بحماس ، ولم تفت بأى حال ، وقد لحظ أن حوالى مائتى ألف شخص قد حضروا الدراسات العامة العبرية منذ عام ١٩٥١ ،

كما أن ١٠ ٪ منهم ألتحقوا بدراسات مركزة وممتدة . كذلك بقسم
المكتب المركزي للاستعلامات - وهو قسم من أقسام مكتب رئيس
الوزراء - دراسات متوسعة في التربية الوطنية للكبار ، كما أنه أصدر
كتيباً للمهاجرين من البالغين ، وكذلك تقوم عدة وكالات شبه صوملية ،
مثل المستودات والأحزاب السياسية . برعاية برامج خاصة تهتم في أحياء
المهاجرين ، وقد كان معنى أهمية أصوات المهاجرين الانتخابية هو اهتمام
الأحزاب الفائق بتكثيف مجتمع المهاجرين بما يجعل من الواقع تماماً لأن
قوة الوافدين الجدد السياسية لم تكن مجرد بقعة دغائية . وقد استحصفت
وسائل الإعلام في التشجيع على المشاركة في الحياة الوطنية . وفي تعليم
مبادئ السلوك العام الصحيحة . أما في القرى ، حيث يتركز المهاجرون
الجدد فيقوم العمال الزراعيون المدربون (وغالباً ما يهكوتون من
مستعمرات التكيوتو المجاورة) والمدرسون والاختصاصيون الاجتماعيون ،
وغيرهم من ذوى المبادئ الاجتماعية الجديدة ، بتدريس المهارات اللازمة
والقيم المرغوبة على السواء .

وحيث أن معظم المهاجرين كانوا يصلون في حالة أفقر كامل إلى
الوارد ، فقد كان على الحكومة أو على الوكالة اليهودية - وهي المؤسسة
الرسمية لإستقبال المهاجرين - أن توفر لهم السكن والملبس وغيرها من
مطالب الحياة الباشرة . ولكن السياسة العامة مرتت بعدة مراحل : هل
يوزع الوافدون الجدد على جميع أنحاء البلاد ؟ قد يصرحون حينئذ بالخيرة
والضياح ، ويصعب الوصول إليهم والتعامل معهم . . أم هل يجب
تركيزهم في قوى أو أحياء أو مستوطنات خاصة بالمهاجرين ؟ أنهم ، في
منه الحالة ، يصبحون معزولين عن باقي المجتمع ، ويصعب إلتحامهم فيه

مصطنعاً . . أم هل يجب توطئ المهاجرين من البلدان المختلفة في نفس المنطقة ؟ أنهم قد يدلون من الجهود في التكيف مع بعضهم البعض - أو الفشل في التكيف - فدرأ لا يترك لهم الكثير ليبدلوه في سبيل التكيف مع مجتمع قدامى المهاجرين . . هل يجب ، إذن ، أن يسموا بحسب مواطنهم الأصلية ؟ هكذا ، أيضاً ، سوف يصبح وجودهم داخل مجتمع من صنع الخيال . . أم هل يجب السماح لمن لا يرغبون في العمل في الزراعة بإختيار مناطق حضرية ؟ أنهم قد يجدون المدينة أصعب من الريف بمراحل ، حتى إذا كانت لهم خبرة سابقة بالعمل . أن السياسة الحالية التي تم تطويرها بعد تجربة الكثير من الوسائل المختلفة الأخرى هي تشجيع إقامة مناطق إسقطان تضم عدداً من المجتمعات المنفصلة ، بعضها قديم وبعضها حديث ، وبعضها متنوع العناصر وبعضها آخر موحد . وتتركز جميعها حول منطقة حضرية نائية ومفتوحة ، ولكنها تهتم بالزراعة والصناعة الخفيفة . والآن ، بعد أن خف ضغط الهجرة الجماعية ، يمكن تناول عملية إعادة التكيف بأسلوب أهدأ بعض الشيء ، ولكن الأخطاء السابقة التي كانت نتيجة الضغط والجهل وشدة صعوبة المشكلة ذاتها لا يسيل عموماً .

الجيش والأحزاب كعواملين للتكيف السياسي :

تم تكليف الجيش بمسؤوليات خاصة بالغة الأهمية في محاولات الحكومة لتفتيش والتكيف السياسي كما في التكيف العام (والائتقان متشابكان) . ولأن إسرائيل تفرض التدريب العسكري الشامل على الرجال والنساء على السواء ، فإن الجيش أقرب الطرق للوصول إلى جميع الشباب البالغين ، ولأنه يملك إمكانيات واسعة فقد تمكن من

مد نطاق عمله في التكييف إل خارج صفوفه : إلى مراكز تجمع المهاجرين الجدد من بين السكان المدنيين . وقد سمح الجيش بكل هذه الحرية في التصرف في هذا المجال الحساس لأنه يقارب النموذج المثالي للنظمة المدنية أكثر من أى من المؤسسات القومية الكبرى ، باستثناء هيئة القضاء (١٧) . ويتم تدريس مبادئ الرعاية الصحية ، وعادات التغذية ، واللغة ، والتربية الوطنية — للجندين — إلى الإشراف على الفصول العامة للغذاء والخدمة المشتركة في الجيش . وفي مستعمرات الكيبوتز على الحدود ، تمكن الجيش من إمدادات تأهيل كبير وشامل على عملية التكييف . . فهل تستغل قوة الجيش السكّانة التي توحى بها كل هذه الترتيبات لتحقيق مصالح سياسية أم لا ؟ يبدو أن ذلك السؤال النظري سوف يبقى مفتوحاً ، حتى الآن ، على الأقل ، لم يظهر أى خوف من أن يحدث ذلك ، بل — على العكس — أن مثل ذلك التصرف سوف ينظر إليه عامة على أنه انتهاك لثقة الممنوحة له (١٨) .

حوالي جانب الجيش ، نجد أن الأحزاب السياسية أيضاً نشاطاً في عملية التكييف . وفرص النشاط في هذا المجال متعددة ، ومنافعها السياسية واضحة : فخلال سنوات الاستقلال الأولى ، على الأخص ، وقبل تحديد البيروقراطية ، تولت الأحزاب الكثير من المسؤوليات شبه الحكومية كسعادة المهاجرين في إيجاد المسكن والعمل ، وبداية أول اتصال ثابت ودائم لهم مع المؤسسات الإسرائيلية . وخلال تلك السنوات ، كان جواز الإنتساب للأحزاب والنشاطها دنيوياً تماماً ، لأن الحرب كان يقدم لاتباعه أحد الفاتح القليلة لدخول ذلك العالم الغريب المحرر للبيروقراطية

الرسمية . وكان من الحكمة لمن اكتسب مجالا لمخول الغرف السرية ، حيث توزع الموارد النادرة ، أن يكرس إخلاصه لمجوبه .

وقد تغير الوضع بعض الشيء منذ بداية الخمسينات ، فقد أصبح المهاجر أكثر قدوة على تصريف أمره بنفسه ، وصارت البيروقراطية متعلمة بدرجة أكبر وخف طابعها السياسي ، فأصبحت بالتالي أكثر إنفتاحاً . الهامة . وقد أدى الإنخفاض الشديد في الهجرة إلى تخلص الحكومة منذ ذلك الوقت للتوتر الشديد الذي إقترنت به السنوات الأولى للهجرة ، كما سمح بتخطيط شامل لمواجهة إحتياجات الوافدين الجدد .

ومع ذلك - وفي النصف الأخير لهذا القرن - فما زال هناك شيء من التجه ببلنظمة التامانية Tommany Hall * في سياسة إسرائيل إذ لا يزال هناك مهاجرون كثيرون يعتمدون على ممثل حزبهم المحلي في تزويدهم بالمعلومات وإسداء النصائح لهم ، وفي توجيههم خلال أذغال البيروقراطية ، أو في غيرها من خدمات الرعاية الإجتماعية الأكثر مباشرة ، ولا تزال الأحزاب شديدة الحساسية للفرص المتاحة لها ، ومن ذلك فإن تعيين هيئة موظفين لمستمرات المهاجرين عن طريق الحكومة أو الوكالة اليهودية مسألة ذات أهمية سياسية بالغة . فالحزب الذي يعين عضو منه في مستعمرة جديدة لكي يعلم الناس قواعدهم الفلاحية يؤهله مركزه ولكسبه عرفانهم بالجميل ، إلى جانب أصواتهم الانتخابية على السواء . كذلك فإن الحزب المسيطر على وزارة الشؤون الإجتماعية أو وزارة الإسكان يتمكن من إستغلال سلطته لمكافحة المخلصين له ولكسب أتباع جدد . وبالرغم من

لأن الوسائل المكشوفة التي كانت تستخدم ، لجذب الانتصار ، قد تدهورت ،
إلا أنها لم تختف بأى حال من الأحوال .

وعندما تستغل الأحزاب فرصها في تقديم الخدمات الفعالة للمهاجرين
فهي تشارك في عملية تكيف غير مباشرة ، يبدأ خلالها المهاجر في تعلم
كيفية التعامل مع الجهاز السياسى والتعاطف معه واستغلاله . وعندما يصبح
الحزب في سعيه أن يتحمل مسؤولية تثقيف المهاجرين لكي يتمكن من نشر
نفوذه بينهم ، يمكنه - على الفور - أن يبدأ في إعادة تكيفهم .
وفي مثل هذه الحالات يمكن تأكيد هدف خلق شعور بالارتباط الشامل
بالدولة وخلق شعور عديد بالارتباط الخاص بالحزب على السواء . وأخيراً ،
فإن أغلب جهود الأحزاب يتركز - في النشاطات التي توجهها هي ، والتي
تهدف صراحة إلى التكيف الخاص . أن القرار الذي يتخذه حزب برعاية
حركة للشباب ، أو كاية للعلمين ، أو مركز للترفيه ، أو صحيفة ، أو
مكتب للخطباء ، أو مشروع للإسكان ، ينبع عادة من نظرية أن مسؤولية
الحزب عن التكيف السياسى مسؤولية شرعية ، كما أنها منطقية ، فهي
إمتداد طبعى للإلتزام الإيديولوجى للحزب .

شعارات الحكومة والامة (الرمز)

يشهد إعتقاد جميع الدول على الشعارات والماراسم في تنمية الولاء لها :
فلم الدولة . والنشيد الوطنى ، والاحتفال بالاعياد القومية ، والماراسم
العمومية كاحتفالات تولى الرئاسة - كل هذه الشعارات وأكثر منها
تكون جزءاً من الحياة الرمزية للامة .

وفي إسرائيل يمكن بسهولة تقسيم هذه الاجزاء المراسمية ، إلى تلك
التي تحتفل بالدولة وتلك التي تحفز الوعى اليهودى . والفترة الاولى تشمل :

يوم إعلان إسرائيل ١٩٤٨ ، ودوى الطبول التي يحيى رئيس الجمهورية عند دخوله إلى احتفال عام ، والتقديم الرسمي لأوراق إعتاد السفراء الجدد . أما اليهودية - بصفتها المتميزة عن الإسرائيلية - فيتم تشجيعها باعتبار أيامها المقدسة أعياداً قومية ، وبإقامة مسابقات دينية سنوية ، وجعل يوم السبت يوم العطلة الأسبوعية الرسمي (يمكن للسلمين والمسيحيين أخذ العطلة يوم الجمعة أو الأحد) . فيوم السبت بالعبرية هو « سابات » أى يوم الراحة والعبادة أو الإمتناع عن العمل .

وتوجد ، بالطبع ، عدة نقاط يلتقى عندهما التأكيدان : فقد كانت محاكمات « إيجمان » تأكيداً لسيادة إسرائيل ، كما كانت أبنائاً للشعبية اليهودية . كما أن استعمال الصلوات والشعارات التقليدية في المراسم المصرية يصل بين التقليدين . وأزاحم أن الدولة - وهي أبعد ما تكون عن خلق شعارات ومراسم جديدة تماماً - أعتقت شعارات ومراسم الماضي اليهودى ولصبتها إلى نفسها . وهذا تمكنت من طمس الفارق بين الإسرائيلية واليهودية ، واستركت على الروابط التقليدية للشعبية وقيمتها إليها ، ناقلة إياها إلى الدولة .

وإلى حد ما ، يرجع إلى ذلك السبب أنه لم يعد من الواضح أن ما ينيه كون المرء يهودياً لا يعنى أن يكون إسرائيلياً . وبالطبع مازال لدى « اليهودى الأثرى » دكتور دينى معقد ، ولكن اليهودية بالنسبة للشخص العادى لم يعد لها نفس المعنى للاستقل فى ذاته ، فقد أصبحت تفهم بالإسرائيلية . وهذا يكون تكيف الشباب بالنسبة للدولة لا بالنسبة للشعبية اليهودية .

تأثيرات التكيف : القيم والالتزامات :

من الواضح أنه لا يمكننا تلخيص آثار عملية التكيف بشكل واف ، فثل ذلك يتطلب في بادئ الأمر وجود خريطة للآراء والقيم والتأملات ، وطرائق السلوك المتعلقة بالسياسة ، والإيمان بالميول السياسية وطرائق سلوك المجموعات المختلفة سوف يساعد على إيضاح المزيد من المشاكل التي تواجه إسرائيل بالنسبة لتكيف السياسي :

المواقف تجاه المجموعات الأخرى :

يسود شعور د . نحن ، . . وم ، بين الشرق والغرب ، وهناك جهودات الحكومة في سبيل سد الثغرة العنصرية . وليست نسبة الزواج المنخفضة بين المجموعتين - هي ، وحدها ، التي تبين أن نجاح تلك الجهود كان جزئياً فقط ، ولكن يظهر ذلك أيضاً من خلال هذه المجموعات من الأدلة والإطلاعات :

(١) ليس بالشئ الغريب أن نجد للمائن العنصرية سيطرة على حملة إنتخابات البلديات ، ففي عام ١٩٥٩ ثارت مشاعر عنيفة خلال الإنتخابات في كبريات حلت - وفي إحدى المدن الثامية الكبرى - فهدد الثريون هجر المدينة إذا أنتصر الشرقيون (١٩) . وفي عام ١٩٦١ ، شهدت إنتخابات البلدية في يري سبع زعيم المرشحين الشرقيين وهو يحدد الفواصل بين المجموعات العنصرية بكلمات بالغة الحدة : « أنا ؟ أنا قائم من منطقة متخلفة ، من بلد متخلف ، من منطقة وبلد قداما للعالم عيسى ومحمد (صلعم) . . أما هم ؟ آل بوئستين ، وآل راينرفيتش ؟ أنهم قائمون من بلاد متحضرة ، من مناطق متحضرة متقدمة ، من بلاد

ومناطق قدمت العالم مترا والتمسري يقول (٢٠) ، . وبالحكم من صاعة النجاح
 التي لا تملك القويتم المنصرية ، إلا أنها كهداً ما تسود فترة الإنتخابات المحلية .
 (٢) يحس كثير من الشرقيين بأنهم مضطهدون ويتخذ شعورهم هذا
 شكلي صيق عام أكثر من الإحتجاج المنظم . وبالرغم من ذلك فأحياناً ما
 تبذل مجموعة أو الأخرى مجهوداً في سبيل تحويل اللواج إلى حركة ، ومن
 ذلك أنه في شتاء ١٩٦٤ أصدر مجلس مجتمع القدس الشرقي (السفرديم) -
 كتيباً بعنوان «خطر» . المنصرية اليهودية ، أبرز فيه مزاعم مبنية
 بالتفرقة المنصرية ، واقترح أن يمنع المجتمع الشرقي تمثيلاً نسبياً في
 البرلمان (٢١) .

- (١) إن الانفصال السكني (كأمر رافع) شوء منتشر وسائد ،
 فليس من الغريب أن يمثل أحد التريين طريقه وهو يبحث عن عنوان
 في حي شرقي لأنه لا يمكن المنطقة أي د أشكينازي ، (عربي) .
- (٤) تصور أبحاث المسح بصورة متكررة مدى بروز الأتنام
 المنصري كنصر عديد السلوك بالنسبة للنفس وكنقطة انجها في تقييم
 الآخرين (٣) .

وجئت أن سياسة الحكومة تربط مباشرة د بادماج المهاجرين ، ،
 فليس أي من هذه الاستجابات د شرعياً ، ؛ وبذلك تمثل درجة وجودها
 مدى فشل جهودات الحكومة والهيئات الأخرى . ولكن حيث أننا أرى
 على الأقل يعتقد أنها على وجه العموم إحدى وظائف عهد ما قبل الهجرة ،
 فإن الفصل يسجل على الأكثر في مجال إعادة التكيف ، بدلا من مهمة
 التكيف المباشر الأسهل منها بتحررها من المنافسة . فليس من الأنصاف
 لئلا أن نحمل الحكومة ذنب التور المنصري أو حتى العداء بين المجموعات .

فليست للمشكلة من ضعفها ، وحلها - إن كان يمكن أن يوجد لها حل .

الهول كصياح الدولة :

يتقبل الإسرائيليون ، بوجه عام ، شعارات القومية بحماس ، فتظهر دواسته كإسرائيل توسع الإرتباط بالفكرة الصهيونية ، ولم يظهر في أى مكان أى تحد بارز لشرعية الدولة . كما يتقبل جميع أقسام السكان (٢٢) المفاهيم المختلفة للإخلاقيات العامة التى تجسد شعارات كثيرة من مجتمع اليشوف القديم . وتظهر الاستثناءات الجزئية الوحيدة بين المهاجرين عن بلغ شعورهم بنجية الأمل درجة أدت بهم إلى عداة مربر لاسرائيل . ولكن حتى بين أولئك فإن ما يرفقونه يتمثل على الأكثر في هيات الدولة المحددة وليست الدولة ذاتها . ومع ذلك فهما واجبت إسرائيل من مشاكل ، ومهما أحاطت البلبلة بتسريف معناها والغرض عنها ، فإنها لا تعانى من ذلك التساؤل الشامل حول حقها في الوجود نفسه الذى تنكب به الكثير من الهول الجديدة (٢٣) .

ولكن نفسر مستوى الشرعية (٢٤) العالى الذى يرتبط بالدول ، يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من دور صيون الرئيسى في التقليد اليهودى ، على الرغم من أن ذلك جزء رئيسى منه . والأمر يشعل أشياء كثيرة : أرتباطاً تاريخياً بالأرض (عما أدى إلى تحول علم الآثار إلى تسليع قومية) ثم مفهوم إسرائيل ككملاد ، فهى الدولة الوحيدة في العالم التى ترحب باليهود تملأاً . وكذلك الغرض بإجمازات اسرائيل ، واستعمال الشعارات القفال الذى يولد الولاء للدولة ، والشعور للمستمر بعداء العرب الذى

(٢٢) حراسي في تهيل ذلك الفصل الثالث من هذا الباب .

يجعل من انتقاد فكرة الدولة ما يشبه الحياة للوطن .
والحقيقة أن حداثة إسرائيل وتاريخها القريب قد أديا إلى إلهغال
قوى بتأكيد سيادتها . والإسرائيليون مقتنعون تماماً بشرعية دولتهم ،
وهم يسعون لإفئاع العالم أجمع بنفس الشيء ، وهذا السعى لا يدفعه ما
لقبولهم من أسرة الدول من منافع سياسية واضحة لحسب ، بل تدفعه
أيضاً حاجتهم إلى الحصول من الآخرين على تأكيد بأن اقتناعهم أنفسهم
ليس شاذاً .

الاستجابة للسياسة الديمقراطية :

أن الولاء للدولة يختلف عن قبول الترتيبات الدستورية المعنية التي
تحكم سياستها . وهناك أعداد لا حصر لها من الأمثلة التاريخية والمعاصرة
لبلاد سارت فيها القومية الشديدة جنباً إلى جنب مع ما يقرب من التباعد
التام عن النظام الدستوري . واسرائيل لا تعرف مثل ذلك التباعد ،
ولكنها تواجه - على الأقل - مشكلتين بخصوص قبول مؤسساتها :
تعلق أولاهما بالإستجابة المتفاوتة تجاه المبادئ الديمقراطية العامة من
قبل سكان البلاد ، وأما الثانية فتتعلق بانتشار الشعور بعدم الرضا
عن مؤسسات سياسية معينة ، من أبرزها نظام تعدد الأحزاب (٢٥) . .

(multiparty system)

وقد رأينا بالفعل أن بعض الجماعات من السكان - ممن يتمتعون
إلى مجموعة التقليديين - ترفض فكرة التنافس السياسي ، كما أنهم لا يتقبلون
كذلك الإصرار الديمقراطي على الحريات المدنية الأساسية (٢٦) . ومن
الصعب أن نقرر إن كانت تلك المواقف تنهل بالنسبة لإسرائيل مشكلة
أكبر من دكتاتورية الطبقة العاملة الأمريكية التي وصفها " ليهيت " ، أو

دكتاتورية الطبقة الدنيا البريطانية التي وصفها «هوجلوت» (٢٧) . فاجتمع
إسرائيل مازال هنا ، كما أن الدولة تعيش في جو أزمة مستمرة ،
فجميع الظروف الخارجية المهيئة لسياسة الشعب موجودة ، كما أن الالتزام
الديمقراطي البسيط من ناحية جزء بارز من السكان يوفر الظروف
الداخلية الملائمة . ولا يخفف من المشكلة حقيقة أن من يحتمل أن يصبحوا
دعاة الدكتاتورية في إسرائيل يوحدهم ما هو أكثر من فهمهم السياسية العامة ،
فإنهم يرتبطون في أغلب الأحيان بروابط الأصل (المنصر) أيضاً ، كما
يرتبطون بتيار الضيق الخفي ومظالمهم الحقيقية أو الخيالية ضد موطنهم
الجديد . .

ومع ذلك ففي التنبؤ للمستقبل يجب إدراك أن الاعتماد عن التقليد
يعنى ، في ذات الوقت ، الاتجاه إلى تقبل الاختلاف والتنوع وهو
المبدأ الديمقراطي الأساسى . وحيث أن التطور العصرى هو هدف
الاجتمع فهناك ما يحتمل على الاعتقاد بأن نسبة مؤيدى الدكتاتورية بين
السكان سوف تقل تدريجياً . وعلاوة على ذلك ، وحتى لا يرسم ماستو
ذكرى حتى الآن صورة غنية لأغلبية شرقية من دعاة الحكم الفردى تفرض
إرادة معادية للديمقراطية على أقلية غربية طاجرة ، يجب لإيضاح عدة
نقاط أخرى : فالاجتمع الشرقى ليس من دعاة الحكم الفردى بأى حال من
الاحوال ، فهو يشمل تروماً ضخماً فى الأصل وفى الالتزام ، وهو ليس
تقليدياً بالكامل ولا هو منطو على نفسه تماماً ، كما أن معظم الشرقيين
من يمكن أن يحصلوا على سلطة سياسية بارزة يرغب أن يكونوا من أهم
أكبر. قدوة على التأقلم مع مبادئه الاجتماع السائدة . وحتى الآن لم يكافئ
النظام أولئك الزعماء المنتظرين من يؤسسون سبيلهم إلى السلطة على دعوى

المصرية ، أما الإنجاعات الأكثر شيوعاً فهي شائعة . وليتصور ، فإن
من الغباء أن نبالغ في الأهمية المنتظرة لتقبل الديمقراطية التي لم بكل
بعد ، كما أنه من الغباء أيضاً أن ننكر أنه لن يثير أية مشاكل .

ويمكن تكرار المناقشة واختصارها كما يلي :

لقد أسهمت مجموعة متنوعة من الظروف في جعل أجماع الرأي
السياسي في إسرائيل أقوى من أجماع الرأي الاجتماعي فيها . والأمم من
ذلك هو أن النزعات الاجتماعية ، حتى الآن ، لم تتحول مباشرة إلى المحيط
السياسي بسبب : (١) الإدراك المباشر للنظر المحدق من الخارج ، وبالتالي
للعواقب الوخيمة المحتملة لعدم استقرار الحكم . و (٢) استشارات الحكومة
الضخمة في د حل ، المشاكل التي تخلق الانشقاقات في المجتمع . فإذا
فرض أن يحدث مثل ذلك التحول ، بالرغم من كل شيء فمن المتوقع
حدوث تحول من نظام سياسي يتمتع بإجماع في الرأي بشكل معقول إلى
نظام يتميز بالانشقاق هائل . وسواء كان مثل ذلك التحول المباشر محتملاً ،
وتم حدوثه قبل أن تخف التوترات الاجتماعية بدرجة تسمح للنظام
السياسي بالسيطرة عليها ، فهذا فرضان غاية في الأهمية ، وهما : كيف
يرى الإسرائيلي نفسه بالنسبة لنظام الحكم ، وكيف يتصرف حسب
ما يراه ؟ .

التمهيد والاهتمامات والمساهمة السياسية :

إن الثقافة الوطنية الإسرائيلية تجعل للإهتمام أو الأسهام السياسي
قيمة كبيرة . كذلك فإنها تخلق ، نظرياً ، إحساساً بالكفاءة السياسية ،
وبأن أفراد الشعب لديهم ما يفعلونه ليتمكنهم من أحداث تغيير في السياسة ،
وبأن لهم بعض السيطرة على النظام السياسي . وبالإضافة إلى الارتباط

التقليد بين هذه المقام وهذا السلوك والنظرية الديمقراطية ، فإنها أيضاً تلعب مباشرة من تقليد اليسوف بتأكيده الشديد للإعتدال على النفس ، والمسئولية الجماعية ، وفوائد الالتزام الشخصي .

وبالرغم من ذلك فإن يكون من المستغرب أن نجد أن جميع الإسرائيليين لا يستجيبون لهذه القيم بنفس الدرجة ، ولا أن لاختلاف جذورهم الثقافية — الاجتماعية هو العامل المؤثر في اختلاف استجاباتهم ، فيحسب أي عدد من المقاييس نجد أن التقليديين أقل اهتماماً بالسياسة من الانتقاليين ، والانتقاليين أقل اهتماماً من المصريين . والمجدول رقم ٤ (ب) يمثل الاستجابة لأحد مقاييس الإهتمام السياسى ، وهو السؤال : كيف تصف نفسك — كنتهم جداً ، أو مهم بصورة معتدلة ، أو غير مهم أكثر من اللازم ، أو غير مهم بالمرة ، بالأمور السياسية (٢٨) ؟

جدول رقم (٤ - ب)

معدل تكرار الجوار السياسى العام

(لسب مئوية)

درجة الإهتمام	التقليديون	الانتقاليون	المصريون
مهم جداً	٩	٢٥	٥٠
مهم بصورة معتدلة	٩	١١	١٣
غير مهم أكثر من اللازم	٢٨	٥٠	٣٢
غير مهم بالمرة	٥٠	١٤	٥

وهناك مقاييس أخرى للإهتمام السياسى ، مثل معدل تكرار المناقشات السياسية مع الأسرة ومع الأصدقاء ، وهو يؤكد ما يدل عليه الجدول

رقم (٤ - ب) (هذه البيانات عن درجة الاهتمام تؤيد أيضاً على أن المسائل السياسية الجوهري ليست بذات أهمية بارزة لدى التقليديين . فدرجة المناقشات والاهتمامات السياسية ترتبط بشبكة الاتصال المحددة لمعظم التقليديين ، ممن يستمعون إلى الإذاعة أو يقرأون الصحف والمجلات أو يشاهدون الأفلام السينمائية أو يقضون وقتهم مع أصدقائهم ، بنفسية تقل كثيراً عن الانتقاليين أو المصريين ، كما تتفق مع الاكتشافات الماثلة في البلاد الأخرى ، حيث يظهر باستمرار أن أقل الأفراد اهتماماً بالسياسة يكونون في العادة من أقلهم معرفة بالمعلومات السياسية وأقلهم تقبلاً للتقاليد الديمقراطية (٣٩) .

وتوافن هذه المتغيرات ، في العادة ، مع الاحساس بالفعالية السياسية أيضاً ، فكلما قل اهتمام الشخص قل شعوره بالفعالية السياسية . ومعدل التماذج العامة في إسرائيل على أن ٩٠ ٪ من التقليديين يحسون أحساساً بسيطاً جداً بالفعالية السياسية ، وذلك بمقارنتهم بثلاثي الانتقاليين وثلاث المصريين . ولكن ما هو أكثر إثارة من كل هذه النتائج المتوقعة هو ذلك التناقض الشديد جداً في الاحساس بالفعالية ، المستمد من المجموعات الثلاث جميعاً . فإن المصريين في إسرائيل يحسون شعوراً بالفعالية بنفس درجة ما يحسده نزيحيو المدارس الإعدادية في الولايات غربي الجنوبية بالولايات المتحدة ، وبدرجة أقل بنسبة الثلث من إحساس خريجي الكليات بنفس المنطقة ، ولا توجد أية مجموعة أمريكية تغطي نتائج أقل من دعينات ، التقليديين ، كما أن واحدة منها فقط تقل عن دعينات ، الانتقاليين (٣٠) . ترى ما هو سبب هذه الظاهرة ؟ أن الجواب فيس مؤكداً بأنه سال ولكن من المحتمل أن هناك عدة عوامل تدخل في هذا : فتقليد المساجبة

الوطنية خلال المجموعات ذات الإهتمامات - وهو تقليد راسخ وقوى جداً في التجربة الأمريكية - لم يتم في إسرائيل تقريباً . وباستثناء عضوية الأحزاب السياسية التي تنقسم بكثير من صفات العضوية في المجموعات ذات الإهتمامات الأمريكية ، فهناك عدد قليل من المنظمات التي يمكن مع خلالها عرض للطلاب السياسية . كذلك لا ينظر إلى الرأي العام بنفس الحساسية الأمريكية التي ينظر بها إلى صوت الشعب (Vox Populi) فح مبول النظام الايديولوجي فلا معنى لأن يسمى السياسيون لحشد الأنصار من الناخبين . وعلاوة على ذلك ، لا يوجد أى سياسى إسرائيلى يرتبط أو يتمسك بمبدأ انتخابي مثلاً يفعل مثله الأمريكى : ذلك لأن حزبه هو قاعدة تأييده وليس دائرته الانتخابية . ويتبع ذلك أن الأسطورة الأمريكية القائلة بأن أى فرد يمكنه أن يكبر ليصير رئيساً للجمهورية ، والإعتقاد بالإيمان بأن لكل شخص الحق - وحتى الواجب عليه - في أن يعلن آراءه السياسية ، يكادان أن ينعدموا في إسرائيل .

ولكى نقول نفس الشيء بطريقة أخرى ، يمكن أن نشير إلى قوة الحكومة الإسرائيلية . وللغفوم الشائع هو أن إسرائيل توجبها مجموعة داخلية متشابهة بالغة الثبات ، تمارس سلطة شبه مطلقة على الحياة السياسية (٢٤) . وهذه الفكرة تحمل من يغنون التأثير في القرارات يستمدون على الإنصالات الشخصية وهو توف لا يتوافر لأغلب المواطنين . وأخيراً ، فإن تلك النسبة المنخفضة بشكل خاص للفعالية بين المهاجرين الشرقيين تطلق ، في الكثير ، بما يتوقعونه من النظام السياسى ، فإن مفهوم الفعالية السياسية نفسه غريب بالنسبة للكثيرين منهم .

وعندما يسألون عن مقدار ما لهم من سيطرة على العالم السياسى يفتعلون ويقولون : « بالطبع ، أن موظفى الحكومة لا يهتمون حقيقة بما يفكر فيه الناس من أمثال : هل من المفروض أن يفعلوا ذلك ؟ » .

وبالرغم من ذلك فكل هذا يحدث داخل نظام يعتبر - حسب سمته وتصوره لنفسه - مصبوغاً بالصيغة السياسية إلى درجة كبيرة . لحكومة إسرائيل وأحزابها ، إلى جانب المستبدات ، تبدو أحق وأكثر شمولاً في ارتباطها بحياة المواطن اليومية من أغلب الأنظمة الديمقراطية في العالم ، كما أن مستوى المعلومات السياسية لدى مجموعة المخابرات السرية الداخلية - (The inside dope variety) - على الأقل يزيد عما هو عليه في معظم الدول الأخرى . كذلك فإن العلاقة المباشرة بين العمل في القطاع السياسى وسلامة وأمن الدولة والتنمية الاقتصادية وغيرهما من المشاكل المعروفة ، مثل أدماج المهاجرين ، مفهومة تماماً . وفي هذا المجال ، يختلف ما يعنيه تدنى للصور بالفعالية عما قد يعنيه في بلد تعتبر السياسة فيه أقل أهمية . وهكذا ، يجب علينا أن نسجل ثغرة عميقة أخرى في السياسة الإسرائيلية : ففي نفس الوقت قد يحس المواطن باعتاده الشخصى على نشاط الحكومة ويمر كذلك بسحر واضح عن التأثير في ذلك النشاط .

وعما يزيد من تعقيد للمشكلة أن النسبة الفعلية للدور السياسى مرتفعة إلى درجة كبيرة ، ولا تختلف بشكل ظاهر من مجموعة إلى أخرى . لحوالى خمس الاسرائيليين يدعى أنه عمل في إحدى الحملات الانتخابية ، وحوالى نفس النسبة يحضرون الاجتماعات الفرعية للأحزاب السياسية (٣٣) في بعض الأحيان ، على الأقل ، كلما يصوت ٨٠ ٪ في الانتخابات.

الوطنية ، ونسبة الاندماج عامة توسى بأن المهاجرة السياسية تعتبر شيئاً عملياً يصرفو النظر تماماً عن إمكانية تأثيرها على سياسة الحكومة . وسوله كانت قائمتها في الامكانيات التي توفرها في سبيل شق طرق شخصية توصل إلى مراكز السلطة ، أو في تحقيق الالتزامات الايدولوجية ، أو في أى ناحية وطنية أخرى ، فإن المعنى الواضح هو أن العالم السياسي شامل بلديجة تؤدي إلى منافع ومزايا أخرى غير السلطة السياسية .

وحقيقة أن نسب حضور الاجتماعات العامة واجتماعات الأحزاب والمظاهرات السياسية ، وأن نسب الاموات الانتخابية والعمل في الحملات السياسية ، تتساوى بالتقريب مع حجم المجموعات الرئيسية المختلفة داخل المجتمع سواء بتعريفها حسب المقياس التقليدى - المصرى أو عنصرياً - تلك الحقيقة تؤكد ذلك التشابه مع الجمعية التامامية الأمريكية الذى سبق ذكرها . وحيث يجب أن يتوقع المرء أن يسهم أفراد المجموعة ذات المستوى الاجتماعى - الاقتصادى المنخفض في اسرائيل - وهم الشرقيون والتقليديون - في الحياة السياسية بنسبة أقل من المجموعات الأخرى ؛ فلا بد أن يبعد النظر في هذا التوقع لتفسد ذلك المستوى المنخفض من النشاط الحزبى ، والمجهودات البذرة التي تبذلها الأحزاب في العمل السياسى بين جميع الطبقات الاجتماعية . ولكن الاستنتاج بأن الشرقيين قد تم ادماجهم داخل النظام السياسى بطريقة فعالة مثل الغربيين يكمن استنتاجاً غلطاً ، فالعمل السياسى الذى تكلم عنه هنا لا يعرف التمييز ، فهو لا يأخذ في اعتباره ما للغرب من شبه احتكار لمراكز الزعامة ، ولا حقيقة أن العربيين أكثر ميلاً للاحتلال لإحدى المجموعات ذات الاهتمام أو الأخرى ، كما أنه لا يفرق بين الدوافع المختلفة للسياسة السياسية ؛ سواء كانت

عملية أو أيديولوجية ، ذاتية التوجيه أو يوجهها الآخرون ، أو تتميز بأى طريقة أخرى . وقد كانت الجمعية الثمانية في نيويورك فعالة ومنظمة ، وقد غايض المهاجرون أمواتهم الانتخابية بالخدمات وليس من أجل أن يكون لهم صوت في تشكيل السياسة العامة ، ولم يأت التحول التدريجى لمطالب المهاجرين وخربتهم المتزايدة من أجل السلطة وحصولهم عليها إلا بعد أن حصلوا على قسط من الأمان والاستقرار الاقتصادى ، وبعد أن خفف من حدته انتشار مواقع السلطة في النظام السياسى الأمريكى . ومازال مهاجرو اسرائيل للشرقيون في أول مراحل عملية التحول من الاشتراك المنفعى المحد إلى التأثير الحادف في عملية اتخاذ القرارات .

الشيوخ والشباب :

لا تواجه اسرائيل أى مشكلة داخلية أكثر أهمية من العلاقة بين المجموعات العنصرية . وهناك مصادر أخرى للتوتر الاجتماعى . وأحد هذه المصادر ، على الأقل ، هو الصراع بين الأجيال ، وهو يستحق المزيد من الاهتمام فى هذا المجال .

فإن أكثر مايميز قدامى رجال مجتمع اليشوف هو انفصال أبنائهم عن أسلافهم التاريخيين ، وأنهم لم يعودوا يرون فى إسرائيل ذلك المنى الخاص الذى كان يشكل الجزء الأكبر من نظرة آبائهم إلى العالم ، وأن قيم اليشوف أصبحت مهددة بواد سابق للأوان إن لم تكن قد طواما النسيان بالفعل . واحدى طرائق التعبير عن ذلك القلق تتخذ صورة اتهام الجيل الجديد بالتأمرک (أى أنه مصبوغ بالصبغة الأمريكية) (Americanization) المزعوم . وفى هذا المجال يقصد بالتأمرک التقليد المتبدل لأسوأ ما فى الثقافة الجماهيرية الأمريكية ، سواء فى الآداب أو الفن أو الأزياء أو

الموسيقى أو أى مجال آخر للاستهلاك الثقافى . كذلك يتم الشباب ؛ بشكل أم ، باستبدال أكثر قيم الطبقة المتوسطة سطحية بايديولوجية العمل الرائد .

ومن الممكن تقديم أى عدد من الدفاعات ضد هذه الاتهامات ، فالمرء قد يمتدح بأنه لو كان التأمرك مرضا فانه مرض ذو أبعاد وبائية - مرض ينغشى ليصيب العالم كله ، ومن النباء الاعتقاد بأن إسرائيل محصنة ضده بطريقه أو بأخرى ، أو ربما لا تكون الحضارة الامريكيه هى ما يتم احتضانه وإنما هى الدوك والقيم التى تنبع بالضرورة من سمه الثراء والرخاء . فهل من المقبول أن تتوقع من الشباب أن يشارك آباءه فى عالمهم الايديولوجى ، فى حين قد تنميت اليه بهذا الشكل المثلث فى كل صورة تقريباً ؟ وعلاوة على ذلك ، أليس من الصحيح أن الجيش فى إسرائيل فى منتصف الستينات ، وليست مبادئ العمل الرائد هو الذى يحافظ على بقاء الدولة ؟

فى الواقع ، تشترك جميع هذه الدفاعات فى تهبطها لشروط المناقشة . فهى لا تنكر الاتهامات ، بل تحاول - بدلا من ذلك - أن تبررها . ولكن من الممكن الاستجابة لمواجهه الاتهامات بطريقه مختلفه تماما ، فالأدلة المتوافرة تدل على أنه فى عالم القيم السياسيه العامه والالتزام الصهيونى ، بل وفى المبادئ السياسيه ، لا تتسع الشقة بين الشباب والشيوخ إلى ذلك الحد بالرغم من كل شئ .

وتدل على هذا الاستنتاج بشكل قاطع دراسة كل من كاتزيرل وراين على السواء (٣٣) ، فالإختلافات بين الجيلين لا يكاد يذكر ، سواء تم قياسه بحسب الإلتزام بالحرمان المادية أو بمبادئه ايدولوجية

العمل الزائد الصهيونية أو حسب المنافسة الديمقراطية ، أو أثنى على
آخر من الدوافع الأخرى ، وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى عند
اختبار المواقف تجاه مسائل سياسية معينة ، مثل دور المستعبدات أو
مكان الدين في الدولة أو تفضيل الاشتراكية على الرأسمالية . والواقع أن
هناك مجالين يبرز فيهما الاختلاف بين الجيلين القديم والحديث ، وهما في
التزامهما الأخصى والدين وفي موقفهما تجاه السياسة الأكثر عداء بالنسبة
للدول العربية . فها نلاحظ ، بإعتقائنا من القديم إلى الحديث ، تناقضا
تدرجيا في الحاسن الديني وزيادة ملحوظة في الموافقة على أنه يجب على
إسرائيل أن تكون « أعنف في تعاملها مع العرب » .

وليس من الواضح أن الاختلافات بين الجيلين بشأن الدين والصف
تشكل أدلة بارزة على قيام التفرق بين الأجيال ، أو على تغير الجو
الايديولوجي ، ولكن من المحتمل على الأقل أن تمثل تماذج حربية .
فالناس ، عموما ، يصبحون أكثر عدوانا وأقل عنفا كلما هدموا في
السن ، ولكن حتى أن كان من الممكن تفسير تلك الاختلافات بأن
الجيل الاسرائيلي الجديد قد تنكر في هاتين الناحيتين لقيم الجيل القديم ،
فإن إنعدام الاختلافات البارزة في شكل المتغيرات المختبرة الأخرى
يظل بانزيا .

والواقع أن البيانات تسمح لنا بالتعلق المباشر على مشكلة التآمر ،
حيث أن أحد الاسئلة التي تتضمنها دراسة « فاين » ، Fein يقول : إذا
لم يصبح في إمكانك لأي سبب من الاسباب ، أن تعيش في إسرائيل ،
فأى دولة أخرى من بلاد العالم تختار ؟ (٣٤) . وقد كانت الإجابة
للدولة الاسكندنافية وهولندا ، وليست الولايات المتحدة وإسرائيل طباب

اليشوف ، فأمريكا محبوبة وشعبية ولكن لبريطانيا وفرنسا نفس الأهمية والحب فالاختلافات بين الشيوخ والشباب عاتية . كذلك كانت أمريكا مجرد أحد البلاد المذكورة فقط ضد سؤال : « من أى بلاد العالم يتقدم أنه يحسن لإسرائيل أن تتعلم أو تتخذ مثالا لتحذيه في كل مجالات الحياة ؟ » . كما أن ذكرهما جاء في الغالب فيما يتعلق بالنزعة الإمبريادية ، أما الدول الأوروبية فقد ذكرت كأنماط ثقافية .

ومع ذلك فإن مشكلة « التأمرك » ليست أسطورية تماماً ، فإن الولايات المتحدة كانت الامتياز المشترك بين أبناء الجيل الثاني للشرقين في ردهم على كل من السؤالين المذكورين ، ولكن بالرغم مما يمكن أن يشككه الأمر من قلق لجيل رجال اليشوف القديس فهو ليس أبداً كشكلة ادعاء نبذ أبناء اليشوف أنفسهم لقيم اليشوف ، فهو مجرد عنصر آخر من عناصر الانقسام العنصرى .

وهناك ، بالطبع اختلافات ثقافية بين رجال اليشوف القديس وأبنائهم . وتظهر هذه الاختلافات بطريقة مباشرة ، في الخيارات الأكثر ظهوراً في التذوق الثقافي ، ويمكن قياسها بدراسة عادات الجماهير من ناحية الاستهلاك وغيرها من طرائق السلوك الأخرى المرتبطة بذلك . فإلى عدم هذه الجماعة أية أرتباطات سلوكية تماماً ، اللهم إلا من ناحية الدين والتقاليد والسياسة الخارجية ؟

يبدو أن هذا هو الواقع بالفعل . إن جيل السرعة الذي ترك الموسيقى الشعبية والرفس الشعبي إلى موسيقى الجاز ورقصة التويست -- هذا الجيل الذي يزيد ألامه بمقارنة مزايا السيارات تيمناً لأنواعها المختلفة عما يعرفه عن نظريات الصهيونية المالية ، وباختصار ، هذا الجيل الذي توجه ضده

الالتامات يفتن إلى حد ملحوظ مع آياته في فهمهم وميولهم السياسية ،
فليس من المستغرب ألا يعنى الإختلاف في الذوق الثنائى إختلافاً في
الاعتقاد السياسى . أن النظرة الثقافية المتعاطمة التى تتخذ مثل ذلك
الموقف تخطط بين الجمهور والاسلوب : فالتقدمية بأوسع ممانيتها
تبدو فى أنماط ثقافية مختلفة ، لا يتعلق أى منها بأى شئ معين
فى عالم السياسة . أما الخوف من أن تمكس أذواق الجيل الشاب
والمستهتر ، أنفضالاً عن قيم اليسوف السياسية فلا تؤيده الأدلة
ولا يمكن الدفاع عنه بإعتباره موقفاً نظرياً . فالشيخ الغربى والشاب
الغربى مختلفان فى الذوق والمزاج ، ولكنهما — حسب ما تدل
عليه المعلومات — لا يختلفان فى المعتقدات السياسية أو فى القيم (٣٥) .

الثقافة السياسية

أن دراسة السياسة تتميز بالضرورة إلى دراسة الثقافة السياسية ، أى كيف يفكر الناس ، وما هو شعورهم بالنسبة للعالم السياسى ، وما هى اعتقاداتهم ، وما الذى يؤمنون به ، وكيف يتصرفون ، وكيف تتوزع كل هذه المعتقدات وطرائق السلوك والمشاعر بين المجموعات داخل المجتمع (١٦) ومن الواضح أن التفريق بين احدى الدول والأخرى على أساس الاختلافات بين ثقافتها السياسية أمر نافع ، ولكن من الواضح أيضا أنه كثيرا ما يكون مفهوم الثقافة السياسية مضللا بما يورثه من قيم وعقائد ومشاعر موروثة داخل أى بلد واحد .

وعلى سبيل المثال ، فانتنا نستطيع بل ويفغى أن نتكلم عن ثقافة الولايات المتحدة السياسية وكأنها ليست فكرة تجريدية مائة فى المائة ، ولكننا لن نحز الكثير من التقدم فى فهمنا بدون أن نكون على استعداد لتحليل هذا التجريد الكلى إلى تجريدات أكثر مرونة : الثقافة السياسية فى الشمال ، والثقافة السياسية فى الجنوب - فى المناطق الزراعية والمناطق الحضرية ، فى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة ، بين الزنوج والبيض ، بين اليهود والكانتوليك ، بين الرجال والنساء ، بين الصيوخ والشباب ، ومعكنا ، وفى النهاية ، فإن كل فرد فى حد ذاته يمثل ثقافة من نوع ما ، ولكننا لا نجد للقدرة أو الحاجة لاختبار كل شجرة فى الغابة على حدة . فانتنا لسعنا لتعرف الباحثين المهمة ، أى التجمعات البارزة سياسياً .

أن الثقافات الفرعية شيء حيوى بالنسبة لآى نظام سياسى ، كما أن لها أهمية خاصة بالنسبة للدول الجديدة حيث يمكن أن تهدد العمور بالشخصية القومية التى لم يتم نموها بعد .

وليس من المعتمد أن تكون الثقافة السياسية الفرعية مجموعة مكانية متميزة تربطها ببعض روابط المنطقة أو روابط الأصول أو المركز الاجتماعى - الاقتصادى أو العنصرية أو أى متغير . بامد ، آخر ، ولكنها قد تكون ايديولوجية أو حتى مزاجا يعود أجزاء من المجتمع دون غيرها . وبالرغم من أن الكثير من الاختلافات الايديولوجية يتبع فى المادة خطوط التركيب الاجتماعى ، إلا أنه ليس من الغريب أن نجد نماذج مختلفة للتوزيع الايديولوجى: نماذج تتبع البناء الاجتماعى المفترض بصورة غامضة فحسب .

أن كلا النوعين من الثقافة الفرعية له أهميته فى اسرائيل ، كما هى الحال بالنسبة للأفكار التى تتداخل فى المجموعات ، مكونة - إلى حد ما - ثقافة سياسية قومية .

وفى هذا العرض سوف لاؤكد على الجانب السياسى ، بل سنؤكد على الجانب الذى يتصل بالأمر من الناحية السياسية ومن الواضح أن المجموعة والتجمعات التى نفحصها ذات صلة وثيقة بالثقافة السياسية . ومع ذلك ، فانا تصور فيما يلى أهم الظواهر الاجتماعية للثقافة التى لها أهميتها الكبرى بالنسبة لسياسة إسرائيل ، ولكتنا لن نهمود السبل التى تجعلها هامة . وقد أجلتنا المناقشة المفضلة للروابط بين المجتمع والسياسة ، أو حتى الميزل السياسية لمختلف المجموعات المذكورة فيما يلى ، وذلك حتى ندرس تماما هيكل اسرائيل السياسى وأسلوبها :

المغربي والغربي :

مرت فترة من الزمن كانت الثقافة القومية التلمية فيها أكثر ما يسترهى اهتمام الممارسين لاسرائيل ، واعتبرت التفاضات السياسية للفرعية - أن كانت قد توقفت أصلا - أمورا غير مهمة ، وكان كذلك زمن اليشوف ، مجتمع ما قبل تكوين الدولة . وبين عامي ١٨٨٢ و ١٩٤٨ كان محنة من بين كل عشرة مهاجرين إلى فلسطين من القادمين من أوروبا ، وأكثر من نصف هؤلاء كانوا من روسيا وبولندا فقط ، أما أغلب اليهود من مواليد فلسطين فقد كانوا لآباء أوروبيين .

وبالرغم من كثرة المتفاضات داخل مجتمع اليشوف ، فإن طابع الحياء الغالب عليه كان أوروبا بصورة واضحة ، كما أن الصهيونية الزائدة كانت هي الأيديولوجية السائدة . أما في التعليم والمطامع ، وفي التطلعات السياسية والمضمون الثقافي ، وفي الحياة الأسرية والاستهلاك ، فقد كانت التقاليد الغربية هي الأهم والأبرز ، وحيث لبعض هذه التقاليد صراحة - كما حدث في حالة التأكيد على القيم الاجتماعية ، وعلى التعاون والتطوعية - فإن هذا البلد نفسه كان ناهيا من عجرة يهود الأوروبيين ، فقد كان الصهيونية نفسها أيديولوجية لأوروبية بقدر ما هي يهودية ، وقد استعظمت مضمونها اليهودي من تجربة اليهود في أوروبا .

لم يفهم كل فرد مجتمع اليشوف أخلاقيات الزيادة ، كما لم يتدمج كل فرد في نظرية الصهيونية ، فالأغلبية وفدت إلى فلسطين لأحساب شخصية خاصة ، وعندما استقرت بها عاشت بحياتها الخاصة ، ولكن النخبة المتفادفة في السياسة والثقافة والاتصال كانت ، بلا استثناء ، من

الملتزمين بالصهيونية. وبالرغم من وجود خلافات بين الصفوف الصهيونية فقد ساد شعور مشترك شديد القوة بأنهم يمثلون طليعة تطور تاريخي كبير. وفي الحقيقة، لم يكن هناك أي إيديولوجية معارضة ذات بال، أو أية منافسة حقيقية لضمان الأخلاقيات العامة.

ولقد عملت الظروف التاريخية على تقوية وتدعيم التزام مجتمع اليشوف بالقيم التي أصبحت تنسب أساساً لموجة الهجرة الثانية. وقد جعل أعمال بريطانيا من القضية الإيديولوجية للمسئولية الشخصية ضرورة عملية، أما الوضع في أوروبا فقد جعل من خلاص اليهود حاجة ملحة. وهكذا تحول ما كان من المحتمل أن يمر كأخذى مجارب التاريخ العقيمة لحلق مجتمع مثالي إلى رد فعل عملي لبيئة معادية. وقد كان رد الفعل مؤثراً، وأمكن تطبيق الإيديولوجية فأكتسبت بتطبيقها وممارستها أحكاماً وتوسعا ومكانة. وحتى قبل الوصول إلى تكوين الدولة اليهودية في فلسطين كان من الواضح أن اليشوف مشروع ناجح، ولا يهم أن هذا النجاح قد شمل بلا شك الكثير مما لا علاقة له بالإيديولوجية الرسمية، ولكن الإيديولوجية أصبحت ضرورة حتمية. وأصبحت الصهيونية الراهنة، بحسب انتشارها وتبجيل مؤسسيها، عقيدة عامة للجميع وإيماناً خاصاً للكثيرين، وأمتدت جذور قواعدها: دعوتها للمساواة، والعمل، وتحقيق الذات بالتضحية بالنفس. والتوجيه الجماعي بدلاً من الفردي. وتلاشى تدريجياً أحاسيس القديم بالحرمان والضياع والاستغلال، والفردي، والقيم والسلوك البورجوازي، فلم يبق لاستكمال البعث اليهودي سوى تحقيق الهدف السياسي، ولكن ثبت أن الحصول على طه سنة ١٩٤٨ لم يكن بالخطوة الأخيرة في تحقيق مبادئ الصهيونية بقدر ما كان

الخطوة الأولى في تحول جلدى في مجتمع اليشوف — تحول في كل المجالات تقريباً . وإلى حد ما ، فقد كان سبب ذلك هو وضع الدولة ذاتها ، فلمهام التي كانت تنجز حتى قيام الدولة بروح المغامرة ثم تسليمها للدولة حيث أصبح انجازها أقرب للرسمية والبيروقراطية . وحتى بالرغم من أنه لم يكن هناك تنهد كبير في الموظفين في السنوات الأولى بعد الاستقلال ، فإن مقاييس النجاح تحولت من الارتمجال الخيالى إلى مستويات أكثر تقليدية : الكفاية والتدريب ، فما كان مجرد ميائشيا أصبح جيشاً نظامياً ، وما كان مجرد عرف اجتماعى أصبح التزاماً قانونياً ، وما كان مجرد تجربة أصبح مؤسسة . وبدأ من الواضح أنه إذا كانت الصهيونية هي الايديولوجية الجذابة التي جلبت الآلاف من الناس من المجتمعات اليهودية التقليدية في أوروبا ، فإن إسرائيل عن أعتاب مرحلة تصير فيها الجاذبية روتينية ، ولو بالتدريج (٣٧) .

ومع ذلك فقد كانت الخطوة بين الروتينية والتحول الجذرى واسعة ، ولم تكن حقيقة إعلان الدولة عام ١٩٤٨ هي المسؤولة عن أبرز التحولات عن طرق اليشوف . ومن المرجح أن الهجرة الجماعية كانت هي المسؤولة عن ذلك ، فخلال السنة والستين عاماً من الأسطىطان في فترة ما قبل تكوين الدولة وفد إلى فلسطين حوالى خمسمائة ألف يهودى . وحتى خلال أكثر فترات الهجرة تركيزاً ، بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٩ ، وفد مائتان وخمسون ألفاً فقط ، ومع ذلك فبعد مرور ستة أشهر على الاستقلال وفد مائة ألف مهاجر خلال الشهور الثمانية عشر الأولى وثلاثمائة وأربعون ألفاً عند نهاية عام ١٩٥١ ، أى حوالى سبعمائة ألف ، أما عدد المهاجرين منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم فقد تمدى المليون بكثير .

وسمى ذوو كان جميع القادمين الجدد أصحاب وأثرياء وعقلاء فإن

استنزافهم لموارد الدولة الجديدة لا بد أن يكون مبركاً ، ففي أحسن الأحوال كان وجود جهاز حكوى موسع ضرورياً لحل مشاكل الإسكان والتعليم وتوفير فرص العمل وغيرها من عشرات الآلاف من متطلبات الأعداد الضخمة من الناس . وفي هذه الحالة كانت ظروف الهجرة الجماعية أبعد ما تكون عن أحسن الأحوال ، فإن التدفق الفوري للأشخاص انشردين من أوروبا من الذين ظلوا على قيد الحياة بعد كارثة لا يمكن تصورها ولم تكن في الحسبان ، وفدوا إلى إسرائيل بمزيج من اليأس والخيال ومن أغصات أحلام من الماضي ورؤى مستحيلة لمستقبل مثالي . لقد كانوا لاجئين وليسوا رواداً ، كانوا منهوكي القوى ومرضى ، وكانوا يائسين . وبالرغم من إستجابة القليلين للصهيونية قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبحوا الآن جميعاً « عائدین إلى الوطن » ، ولأن إسرائيل كانت « الوطن » ، فإن توقعاتهم كانت كبيرة ، فهنا سترفع للظالم عن كاهلهم وهنا سوف يتاحون بعد عناء ، وتقدم لهم الخدمات . ولم يكن الأمر بإختصار وببساطة ، هو أنهم تركوا أوروبا بعد رجال ولساء اليشوف بعشر أو عشرين سنة ، وإنما تركوا أوروبا مختلفة كما أنهم كانوا أناساً مختلفين .

ويشير هذا الإختلاف مرة ثانية ، كما أشارت الأعداد وجدولنا من قبل ، إلى توسع في خدمات الدولة وإلى نهاية عهد وضع القواعد الثابتة غير الرسمية كما كان الحال في الأيام الأولى القليلة . والأهم من ذلك أيضاً هو إنتباك التجانس للميز لليشوف وظهور الإنشقاقات في ذلك الإجماع في الرأي الذي تم تكوينه بعد عناء .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك أمل في أن تولد ذكريات مهاجري

أوروبا للثقل ، وتحتل داخل إطار القيم القائمة في اليشوف . ويتملون نفس اللغة الجديدة ، والمهارات الجديدة ، والقيم الجديدة ؟ لقد كان اليشوف غريباً ويهودياً ، وكذلك أيضاً كان المهاجرون الجدد . وأن لم يكونوا رواداً غلصين أو صهاينة متفانين فإن الإيديولوجية القديمة لم تكن غريبة عنهم على أي حال .

لقد أصبح مصير أيديولوجية اليشوف واحداً من أهم مسائل السياسة الاجتماعية في إسرائيل ، ولكننا لم نصل . بعد ، إلى المرحلة المناسبة لمناقشته فقد تأثر جوهره ، كما تأثرت جميع مظاهر الحياة الإسرائيلية ، بحقيقة أن أكثر من نصف المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد منذ عام ١٩٤٨ لم يكونوا من مواليد أوروبا ، بل من مواليد الشرق الأوسط . والواقع أنه منذ عام ١٩٥١ وخلال عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٢ أيضاً ، كان أكثر من ٧٠ ٪ من المهاجرين القادمين شرقيين (٢٨) . ويخص الجدول التالي (٢ - أ) تاريخ الهجرة إلى فلسطين ثم إلى إسرائيل ، أما الجدول (٢ - ب) فيبين التغيرات التي طرأت على تعداد سكان إسرائيل من اليهود كنتيجة لهجرات ما بعد الاستقلال : يقدم الجدول رقم (٢ - أ) بيانات عن المهاجرين فقط (٢٩) . وفيه نجد أنه بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٤٨ كان المهاجرون إلى فلسطين من أفريقيا وآسيا يمثلون ١٠.٤ ٪ من مجموع المهاجرين . وأنه بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٢ عند ما ازدادت الهجرة ازدادت نسبة الشرقيين إلى ٥٤.٦ ٪ . وعلينا أن نذكر هذه الحقائق عند لحصنا للجدول رقم ٢ - ب ، حيث يمثل كل سكان إسرائيل اليهود مقسمين حسب مكان مولدهم .

جدول رقم (٢ - ١) المهاجرون حسب القارة الأصلية وسنة الهجرة

التاريخ	الأعداد السكانية			النسب المئوية	
	أفريقيا وآسيا	أوروبا وأمريكا	المجموع (١)	أفريقيا وآسيا	أوروبا وأمريكا
١٩٤٨ - ١٩	١٠٤٨ ٩	٢٨٥٠٠١٦	٤٥٢٣١٥٨	١٠٢٤	٨٩٠٦
١٩٤٨ - ١٩٦٣	٥٧٥٧٥٥	٤٧٩٦٠٥	١٠٥٧٤٣٩٣	٥٤٠٦	٤٥٢٤
١٩٤٨ (من ٥ - ١٤)	١٣٢٣١	٧٧٠٢٣	١٠٠٦٨١٩	١٤٠٤	٨٥٠٦
١٩٤٩	١١٠٠٧٨٠	١٢٣٠٩٧	٢٣٩٠٧٦	٤٧٢٣	٥٢٠٢
١٩٥٠	٨٢٣٩١٦	٨٤٠٦٣٨	١٦٩٤٠٥	٤٩٠٦	٥٠٠٤
١٩٥١	١٢٢٣٤٤٩	٥٠٠٢٠٤	١٧٢٣١٠١	٧١٠٦	٢٨٠٩
١٩٥٢	١٦٣٧٢٥	٦٦٩٤٧	٢٣٢٣٧٥	٧١٠٦	٢٨٠٤
١٩٥٣	٧٥٧٦٠	٢٥٥٧٤	١٠٠٣٤٧	٧٥٠١	٢٤٠٩
١٩٥٤	١٥٥٤٩٣	١٠٩٦٦	١٧٦٤٧١	٨٨٠٧	١١٠٢

(تابع) جدول رقم (٢ - ١)

١٠٠	٧٨١	٩٢٢٩	٣٦٦٣٠٣	٢٥٥٦٢	٣٣٢٧٣٦	١٩٥٥
١٠٠	١٣٢٣	٨٦٢٧	٥٤٢٩٢٥	٧٢٢٠٥	٧٤٤٦١٧	١٩٥٦
١٠٠	٥٧٢٥	٤٢٢٥٥	٦٩٧٧٣٣	٣٩٧٧٦٣	٣٩٤٣١١	١٩٥٧
١٠٠	٥٥٢٧	٤٤٤٢٣	٢٥٢٩١١٩	١٤٤٤٧٨	١١٤٤٩٠	١٩٥٨
١٠٠	٦٦٢٨	٣٢٢٢٢	٣٢٢٩٨٧	١٥٢٣٤٨	٧٢٦٢٥	١٩٥٩
١٠٠	٧١٢٠	٣٩٢٠	٣٢٤٤٨٧	١٦٢١٨٤	٦٨٠٠١	١٩٦٠
١٠٠	٥٢٢٧	٤٧٢٣	٤٦٦٥٧١	٢٤٤٥٦٤	٢٢٢٥٠٤	١٩٦١
١٠٠	٣١٢٥	٧٨٢٥	٥٩٤١٧٣	١٢٢٧٩٣	٤٦٦٩٧٧	١٩٦٢
١٠٠	٥٦٦٦	٤٢٢٤	١٥٢٦٩٥٥٠	٨٦٤٦١٧١	٦٢٠٥٦٤	المجموع الكلي (من ١٩١٩ إلى ١٩٦٢)

تتم بحركات (١) ٤١٧١٥ مهاجرا لم تذكر قلعة موشيم الأصل .

جدول رقم ٢ (٢ - ب)

سكان إسرائيل اليهود : السكان المقيمين (١٩٤٨ - ١٩٦٤) بالنسبة التولية

السنة	أفريقيا وآسيا	أوروبا وأمريكا	مواليد إسرائيل	المجموع
١٩٤٨ (أ)				
١٩٤٩	١٨٠٦	٥٢٠٩	٢٧٠٥	١٠٠
١٩٥٠	٢٢٠٤	٥١٠٨	٢٥٠٨	١٠٠
١٩٥١	٢٧٠٦	٤٧٠٢	٢٥٠٢	١٠٠
١٩٥٢	٢٧٠٢	٤٥٠٢	٢٧٠١	١٠٠
١٩٥٣	٢٧٠١	٤٣٠٧	٢٩٠٢	١٠٠
١٩٥٤	٢٧٠١	٤٢٠٠	٢٠٠٩	١٠٠

(أ) أرقام عام ١٩٤٨ من بالنسبة إلى ١٥ مايو ١٩٤٨ جميع الأرقام الأخرى جبالالسيبة إلى ٣١ ديسمبر .

(تابع) التحويلات رقم (٢ - ب)

١٠٠	٢٢٢٩	٢٩٨٩	٢٨٥٠	١٩٥٥
١٠٠	٢٢٢٩	٢٧٥٧	٢٩٨٤	١٩٥٦
١٠	٢٢٢٤	٢٧٢٤	٢٩٨٢	١٩٥٧
١٠	٢٠٠٩	٢٦٥٥	٢٨٢٩	١٩٥٨
١٠٠	٢٥٥٩	٢٥٢٢	٢٨٢٤	١٩٥٩
١٠٠	٢٧٢١	٢٥٢١	٢٧٢٨	١٩٦٠
١٠٠	٢٨٢١	٢٤٢٨	٢٧٢١	١٩٦١
١٠٠	٢٨٢٤	٢٢٢٢	٢٨٢٤	١٩٦٢
١٠٠	٢٨٢٨	٢٢٢٢	٢٩٢٥	١٩٦٣
١٠٠	٢٩٢٤ (ب)	٢٩٢٩	٢٨٢٧	١٩٦٤

(ب) أما من عام ١٩٦٤ فقد كان أطفال الآباء الأورو - آسيويين يتلون نسبة ٤٢,٢٪ من مواليد إسرائيل ، وكان أطفال الآباء الأوروآسيويين يتلون ٤١,٨٪. والأطفال المولودين في إسرائيل كانوا يتلون نسبة ١٥٪. ومنه النسب كانت تمثل ١٧٪. ومنه ٥٩,٥٪ من مجموع السكان على التوالي .

أما المعلومات للفصلة بالنسبة للأصول النصرانية اليهود من مواليد إسرائيل فلا تتوافر إلا بالنسبة لعام ١٩٦١ ، ومع ذلك فيمكن إستخلاص بعض الحقائق والأستنتاجات للثيرة الأهتمام من جدول (٢ - ب) . وبالنسبة لعام ١٩٤٨ ، فإن أغلبية الاسرائيليين كانوا من المهاجرين الأوروبيين أو (الأمريكين) وأكثر من ثلث عدد السكان كانوا من مواليد إسرائيل . وحيث أننا نعرف أن معظم المهاجرين خلال فترة ما قبل الدولة كانوا من الأوروبيين ، فإنه من المعقول أن نفترض أن معظم الذين ولدوا في إسرائيل هم من أصل أوروبي ، ومع ذلك فبحلول عام ١٩٦٤ قل عدد المهاجرين الأوروبيين من ٥٤٠٨ ٪ من تعداد السكان إلى ٢١٩ ٪ ، وازداد عدد الاسرائيل المولد بنسبة ضئيلة فقط من ٢٥٤ ٪ إلى ٢٩٤ ٪ ، كما أزداد عدد المهاجرين الشرقيين من ٩٨ ٪ خلال عام ١٩٤٨ إلى ٢٨٧ ٪ . أما ما يزيد عن ذلك أهمية فهو ما يتضح من أنه بحلول عام ١٩٦٤ قد أزدادت نسبة مواليد إسرائيل بين السكان من ذوى الأصل الشرقى . وحيث أن الهجرة قلت كثيراً عن طوفان ١٩٤٨ - ١٩٥١ ، فإن مواليد إسرائيل يمثلون جزءاً أكبر من التعداد طاماً بعد عام ، كما يمثل أبناء الشرقيين نصيباً متزايداً في عدد مواليد إسرائيل (١٠) .

تدمم هذه الملاحظة البيانات الخاصة بالأصول النصرانية في مختلف درجات الأعمار ، وكذلك نسب الانجاب الخاصة بمجموعات الأجناس الرئيسية . وتمثل الشكل رقم ٢ (أ) مثل هذه المعلومات ، وتبين مجموعى المهاجرين وإسرائيل المولد حسب أعمارهم وأصول أجناسهم (١١) ، وكما صغر من المجموعة لإزدادت نسبة الأصل الشرقى . وبالفعل نجد

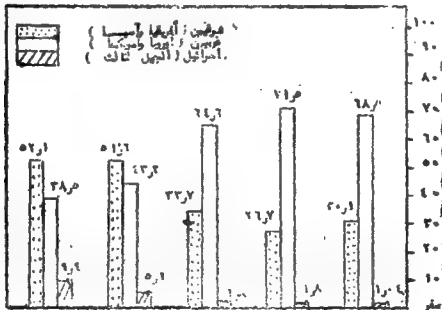
أن مجموعة السن صفر - : التي لم تفيها اللوحة ٢ (١) تبين أن ٥٩,٨ ٪ من الشرقيين وأن أقل من ٢٥ ٪ من الأوروبيين . وبعبارة أخرى ، فإن متوسط عمر الأشخاص الشرقيين أصلاً ٢٢ عاماً ، ومتوسط عمر الأشخاص الأوروبيين والأمريكيين أصلاً هو ٣٦ عاماً . ويعنى ذلك أن الأوروبيين قد تدنوا سن قة المجموعة ، أما الشرقيون فلم يصلوا إلى هذه السن بعد .

شكل رقم ٢ (١)

تعداد اليهود : توزيع الاعداد حسب أصول الاجناس

بالنسبة للتوبة ١٩٦٢

(يحدد أصل الجنس ومسطح رأس الاب)



أن الفارق في تركيب العمر بين المجتمعين ما هو إلا سبب واحد

فقط لاغنى بالزيادة النسبية في تعداد الشرقيين ، فإن الأسر الشرقية تميل إلى أن تكون بالإضافة إلى ذلك ، أكبر مدداً في العادة . وهكذا فإنه في عام ١٩٦٣ كان أكثر من نصف الأسر الشرقية مكوناً من خمسة أفراد أو أكثر ، وذلك حجم لا يصله إلا ١٣ ٪ . فقط من الأسر الغربية ، وحتى لو فرضنا حقاً أن الاختلاف بين النموذجي النسب سيقل في الجيل الثاني فلن يتغير الوضع كثيراً في الوقت الحالي ، إذ أن ثلثي عدد النساء القابلات للأنجاب ينتمين إلى جيل المهاجرين (١٢) .

وحتى الآن لا نعرف ، على وجه التأكيد ، مدى دوام الأنماط الثقافية التي تمسك حجم الأسرة ، ولكن المعلومات بهذا الصدد ، أصبحت متوافرة أخيراً ، وهي تشير إلى زيادة حادة وملحوظة في تنظيم النسل ومنع الحمل بين النساء الشرقيات الحاصلات على قسط من التعليم ، وخاصة بنات الجيل الثاني (١٣) . فإذا استمر هذا الاتجاه فمن المحتمل أنه ، إلى جانب فرص التعليم المتوافرة في إسرائيل ، سوف يعمل على تلاشي الفروق في حجم الأسر بصورة أساسية ، وسوف تكون هذه ظاهرة عظيمة الأهمية لما لحجم الأسرة من تأثير على الأنماط الاقتصادية وقليلة المجتمع المتحرك . ولكن حتى لو استمر ذلك الاتجاه ، فإنه - على أحسن الفروض - سوف يؤجل لفترة غير طويلة ، اليوم الذي تصبح فيه غالبية تعداد إسرائيل شرقية الأصل . إن هذه البيانات الإحصائية لا تكون ذات بال لولا ما يربط بالأمور الجغرافية من الخصائص الاجتماعية - الثقافية . وإن التواء الهام ليس مجرد مجيء أناس من أماكن مختلفة من العالم ، ولكن مجيء بعضهم

من نوع من العالم والبعض الآخر من نوع آخر . فإن يهود أفريقيا . وآسيا لم يتقوا — هكذا ببساطة — من وادسو أو كيف ولم تكن أمتهم في بغداد أو تونس مصادقة ، بل كانوا بالفعل من بغداد . وتونس أو طهران والقاهرة ، أو جبال الأطلس وكرستان ، كما أنهم ينتمون إلى هذه الأماكن بالفعل . وكما جلب اليهودي الأوروبي إلى فلسطين وإسرائيل ثقافة وطنه الأصلي ، وديناً يهودياً متأثراً بهذه الثقافة ، كذلك فعل اليهودي الشرقي ، وكانت ثقافته وشخصيته المرتبطة بتلك الثقافة تختلفان تماماً عن الجو الأوروبي الذي ساد في عام ١٩٤٨ .

هناك طرائق عدة لبيان الاختلافات الثقافية بين الأوروبيين والشرقيين ، فقد يشير المرء إلى نسب معرفة القراءة والكتابة أو إلى نسب التحصيل العلمي ، أو إلى الهيكل الوظيفي ، أو حتى إلى عادات التغذية . ويقدم الجدول رقم (٢ .. ج) بيانات عن مثل هذه المتغيرات كما يوضح الفروق البارزة بين المجموعتين الرئيسيتين (٤) . فالإلمام بالقراءة والكتابة (في أية لغة) بين الذكور من المهاجرين الشرقيين يبلغ ٨١.٧ ٪ ، أما بين الإناث فهو ٥٦.٤ ٪ وهو ٩٨.٣ ٪ بين الذكور من الأوروبيين و٩٦.١ ٪ بين الإناث . أما درجات التحصيل العلمي فهي متشابهة ، ويختلف فيها الشرق عن الغرب في متوسط عدد سنوات الدراسة بمقدار ٢.٦ للذكور و١.٥ للإناث ، وفي كلتا الحالتين ، بالطبع يتفوق الأوروبيون علياً . وبالمثل ، فن الأوروبيين أربعة أمثال الشرقيين ممن قاموا بالعمل كعمال فنيين أو مهنيين قبل مجيئهم إلى إسرائيل ، ولكن حذف هؤلاء من الشرقيين التحقوا بالعمل كعمال غير مهرة .

ومن الصعب تفسير مثل هذه البيانات بالرغم من أنها تبين الاختلافات

البازرة (١٩٥٠) ، فقد تنبأ فقط أن فرص العمل المتاحة لليهود في بلدان الشرق الأوسط عديدة أكثر من تلك المتاحة لهم في أوروبا ، أو أن المركز الإقتصادي للشرقيين أدنى من مركز الغربيين . وفي الواقع أن كلتا الملاحظتين صحيحتان ، ولكن هذا لا يكاد يكفي لإيضاح الاختلافات الأساسية بين كلتا المجموعتين . ولا تخضع هذه الاختلافات لقواعد الدراسات الاحصائية العادية ، حيث أن القائم بالإحصاء لا يأخذ في اعتباره

جدول رقم (٢ - ج)

بالنسب المئوية

أفريقيا وآسيا		أوروبا والأمريكتان		عمل الميلاد
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٨١.٧	٥٦.٤	٩٨.٣	٩١.١	الامام بالقراءة والكتابة (جميع اللغات)
٦.٩	٣.٧	٩.٥	٨.٨	التعليم (متوسط عدد سنوات الدراسة)
٦.٠			٢٣.٥	العمل بالخارج : مهندسون وفنيون
١١.٠			٤.٩	تجار ، وسطاء (وكلاء) بائعون
٦.٠			٣.٢	عمال غير مهرة

عادة أساليب المعيشة أو القيم أو العلاقات الاسرية أو الصفات الشخصية . ومع ذلك فإننا نجد في هذه المجالات بالذات أكبر الاختلافات التي تميز بين الشرق والأوروبي . وقد أجريت عدة دراسات في مثل هذه المجالات

المتعلقة بأصول الاجناس - دراسات للسلوك الجفسي ، والسلوك السياسي ، والآمال والمخاوف الشخصية ، والعملية التملية وغيرها - وكلها تؤدي إلى تأييد الحكم بأن جذور الاختلافات بين الاجناس في إسرائيل تمتد إلى أعماق شخصية المجموعات الرئيسية أو تجاربها الخاصة أو كليهما معاً (١٦).

وهنا نتحدث بالطبع عن الليول أو الخواص الشكلية أكثر من الصفات العامة . فعند ما نقول أن المهاجر الشرق أقل تقبلاً لتغيير دينه ، وأنه يعتمد على الإيمان أكثر من زميله الأوروبي فلا يمكننا أن نقى ، وبالفعل لا نقى ، أن هذا الكلام ينطبق على كل شرق بمقارنته بكل أوروبى ، ولكننا الحقيقة القاطعة بالنسبة للعالية ، كما أنها حقيقة أيضاً بالنسبة للكثيرين غيرهم ، كذلك أيضاً تميل الأسرة الشرقية إلى سيطرة الأب ، كما يتوسع ويمتد نظام قراباتها ، وقيماً أكثر تقليدية صراحة وحمناً كما أن علاقاتها الإجتماعية محدودة وشخصية . ونماذج الاتصال بجرأة ولها طابعها الخاص . كذلك ننظر إلى القدر بمجدية أكثر من التخطيط وكذلك تمتد النظام الثابت القادم مريحاً أكثر من فرص الاختيار (١٧) .

وقد أدى جميع كل هذه الأشياء من اختلاف أساليب الحياة ، والتحصيل العلمى ، والمكانة الاقتصادية إلى خلق جو من « نحن وهم » حيث ينظر أعضاء كل من المجموعتين إلى أنفسهم نظرة « نحن » وإلى الآخرين نظرة « هم » - وبما أنه من الممكن التعرف على أفراد كل من المجموعتين (قلوب البشرة وملامح الوجه تدل على وطن أصحابها الاصل) فقد زاد ذلك من تأكيد هذه النظرة . وتحليل إحصائيات الزواج إحدى طرائق الإشارة إلى هذه الظاهرة ففي عام ١٩٦٣ كان ما يقرب من ٨٥ ٪ من الزيجات في إسرائيل بين أعضاء من نفس المجموعة للتمية إلى أصل

واحد . وبالرغم من حقيقة أن الأزلام تشير خلال العقد الأخير - إلى تناقص الزواج داخل نفس المجموعة تناقصاً ظل مستظماً من عالم إلى عالم ، إلا أن المبعوط كان مثيلاً للغاية . وباختصار ، فإن معظم الأوروبيين يتزوجون من الأوروبيات ، ومعظم الشرقيين يتزوجون من الشرقيات (١٨) وهذا يمكننا -- على المدى الطويل - أن نقول إن الاتجاه نحو الزواج المختلط (لا على درجته الحالية المنخفضة) عامل هام . ومع ذلك فإن البيانات الإحصائية عن الزواج تشير في الوقت الحالى إلى انفصال بين المجموعتين مازال واقعياً جداً .

رد الفعل الأوربي :

كان تدفق جموع اليهود السمر تجربة مزعجة ومقلقة للأوروبي . من نواح عدة ، ففي أكثر الأحيان كانت كتب التاريخ اليهودى الأوروبية تشير بصورة عابرة إلى المجتمعات اليهودية الكبيرة في أفريقيا وآسيا ، قبل كان هؤلاء المتسولون القادسون من الدار البيضاء ، أو تجار بغداد الجامعون ، أو فلاحوا كردستان البدائيين هم أيضاً من شجب الله المختار ؟ من المؤكد أن هذه المجموع لم تكن تمثل شجب الخلاص ، صحيح أن هؤلاء كانوا يوحا ، إلا أن يهوديتهم كانت من نوع مختلف . أنهم لا يعرفون شيئاً من اللغة اليدوية أو الثقافية اليدوية ، كما أنهم يهربون عن معضلاتهم الدينية بطريقة مختلفة ، ولم يعرفوا اليهودية كحركة سياسية أبداً ، فلم يعد بوسع الأوروبي سوى أن يفكر في أنه قد يكون من الأفضل له - قبل كل شيء - أن يشارك زميله في المهنة من غير اليهود في وادسو أو لينجراد على أن يشارك هذه المجموع الثرية عنه .

لقد أحس الأوروبي بالذنب بعد أن أحس بكل هذه المشاعر . أليست

إسرائيل - قبل كل شيء - هي الدولة اليهودية ، المرفأ ، والمليأ
ومكان تحقيق الوعد (أرض الميعاد) ؟ لن يكون في استطاعة الشريعة
أن تقشر من صهيون إلا إذا عاد شعبها إلى أرضه . ولكن يهود
لندن ونيويورك لا يأتون ، ويهود موسكو لا يستطيعون الحجى ، فهل
يصح إذن أن يحترق أولئك القادمون باختيارهم من شمال إفريقيا ،
ومن الشرق الأوسط ؟ وماذا عن قانون الجنسية الذى يعطى الجنسية
الإسرائيلية لكل مهاجر وافد ؟ أنه وقانون العودة مبيان على فكرة أن
انفصال اليهود عن أرض أجدادهم فرض عليهم ، وعلى أن الهجرة إلى
إسرائيل ، من ثم ، تعنى « العودة » ، وبالتالي يكون الحكم عليها حسب
التاريخ والايديولوجية بدلا من المبادئ القانونية التقليدية . وكذلك فإن
المبدأ الأخلاقى العام كان - بالرغم من كل شيء - واضحا تماما : أن
أول مسؤوليات إسرائيل هي د كيبوتز جالوت ، (تجميع المنفيين) ،
ومما بلغت فداحة الثمن الذى يدفع لهذا التجميع - على حساب التجانس
الذى عرفه اليشوف فى سنواته الأولى ، أو حتى على حساب الآمال
والخطط الخاصة بنوع جديد من المجتمع - فإنه سيقل فداحة عن ثمن
التصل من المسؤولية وتفضيل مناعة مصطنعة ، فإن المستقبل لا يمكن
بناؤه بلغة الماضى .

ولقد أزعجت هذه المجموعة من ردود الفعل - الدهشة والارتباك
والشعور بالذنب والالتزام - كثيرا من الأوربيين ، وبالأخص رجال
الجمعية اليهودى القداى (فترة ما قبل ١٩٤٨) . وزاد الأمور تعقيدا
ما تطلبه الوافدون الجدد من خدمات صحية وإجتماعية وتعليمية ، فإن
تجميعهم كان أمرا ممكنا ، ولكن استيعابهم كان غير ممكن مالم يختصوا

باعتبارهم غاصس . كذلك لا يمكن تجاهل أصلهم ، إذ أنه لا يفصلهم من ناحية الأسلوب التقافى الظاهرى لحسب ، بل أيضا من ناحية الصفات التى تؤهلهم للاشتراك فى حياة مجتمع عصرى . لقد كانت المحاولات الدائمة لحل هذه المشكلة واحدة من أكبر الاهتمامات الداخلية فى إسرائيل ، وإن التفكير فى ضرورة القيام بمثل هذه المحاولات هو فى حد ذاته دلالة أخرى على إدراك الإسرائيليين للاختلافات العضوية القائمة .

رد الفعل الشرقى :

ولا يقل اتزاج اليهودى الشرقى من إسرائيل التى تواجهه ، بأية حال ، فبالندبة للكثيرين كان الرابط الدينى الذى وجههم إلى إسرائيل أقوى بكثير منه لدى الأوروبيين ، أما الآخرون فقد دفعهم إليها الوصف المبالغ فيه للحياة السميدة التى تنتظرهم هناك ، ولكن تفسير « الحياة السميدة » يتنوع ، فالحرية الجديدة المتاحة للشرقيين ليستركوا فى مجتمع ديمقراطى ، أو يعيشوا حياة يهودية كاملة ، لم تكن أهم من الثمن النفسى للتطور العصرى ، فقد وجدوا إلى دولة جديدة ليجدوا الخلاص - دينيا كان أو شخصيا - ولكنهم وجدوا ؛ بدلا منه ، مجتمعا غريبا عليهم لا يمكنهم فهمه فهما كاملا : مجتمعا يجدون فيه أنفسهم أغرابا إلى درجة ما .

لقد كان عدد لا بأس به من اليهود الشرقيين يتمتمون بدرجة عالية نسبيا من المكانة الاجتماعية فى البلاد التى قدموا منها ، فقد كانوا كطائفة أكثر الماما بالقراءة والكتابة من مواطنيهم الآخرين . أما فى إسرائيل فقد انعكس ذلك الوضع ، ولم يعد هناك مجال للمقارنة بينهم وبين الأوروبيين من ناحية التعليم والمهارات ، فبعد أن توقعوا ارتفاعها شهرا فى مستوى المعيشة ، وجدوا بدلا من

ذلك - مساكن غير ملائمة وأعمال منخفضة الأجور ، ولقد كانوا مرتبطين بصيرون وليس بالصيوانية السياسية ، وكانت الايديولوجية التي تحدث عن العمل الرائد وعن التضحية بالنفس وعن المساواة بعيدة عن إشراكهم .

ولقد كانت مراكز السلطة والمكانة من حظ الغربيين في كل مجال تقريباً ، أما الشرق فكان سجيناً لارتباطه بالمستوى الأدنى والمركز الأقل والدخل الأصغر بسبب تدريجه السابق في وطنه الأصل ، وكان يشعر باليأس والقنوط إزاء متطلبات التطور المعصرى . وكانت المرأة رد فعل البعض منهم فاتهموا الأغلبية السائدة بالتفرقة العنصرية ، واتجه البعض الآخر إلى الاستشراق فأخذوا يقلدون السلوك الغربى مع تجاهلهم للقيم الغربية ، وهناك آخرون يصيدهم الشك أو البلادة وعدم المبالاة ، أما أغليبتهم فلم يبد منها رد فعل واضح اللهم إلا الاحساس بالقلق .

وهناك أمور لا حصر لها تذكر اليهودى الشرقى بضمة مكانته فيه . أقل أنظماً كما أنه يعمل في مجالات أدنى قيمة فضلاً عن أنه أقل دخلاً وأحرر مسكناً (٥) . ولا يمكنه أن يمزى نفسه بأن هذه نتائج أحداثه النفسية في البلاد ، إذ أن البيانات الإحصائية تدل على أن الشرق حتى قبل عام ١٩٤٨ ، كان أقل حظاً من الأوروبي أياً كان . وفوق ذلك كله فهو يدرك أن الاهتمام الرسمى « بإدماج المهاجرين » في المجتمع الجديد ما هو إلا تعبير عنيف وملطف عن الرغبة في جعل الشرق غريباً ، فهو للشكوة والقضية وعنصر الأزعاج . فإذا قرأ الصحف عرف أن جيله هو جيل الصحراء الذى يجب إحتاله في سبيل خلاص أبنائه ، وإذا تتبع المناقشات العامة سمع تسميته « بإسرائيل الثانية » ، التى يجب رسم الخطط

من أجلها ، والتي يجب أن تتخذ الإجراءات لمصلحتها ، وإذا نظر حوله عرف أنه معزول وأن هناك ، في الواقع ، شطرين كل منهما يسمى إسرائيل . وسواء إسرائيل التي تخصه هي « الأولى » أو « الثانية » فإن إسرائيل الأخرى هي التي تدير شؤون البلاد ، وهي التي تعيش الحياة السعيدة بالفعل .

التوازن :

تكيفت بعض المجموعات داخل المجتمع الشرقي الأكبر مع البيئة الجديدة ، ومع ذلك فقد نجحت في الاحتفاظ بتقاليدها ووجهات نظرها الخاصة ، فالأقرب منهم إلى حياة المدن والأكثر صقلا وتهديداً ، مثل المصريين ، قابلتهم عقبات أقل ، أما الآفقي من يهود بغداد فقد وطدوا أنفسهم في المجالات الاقتصادية . وهنا وهناك ، أصبح يوجد بعض القابلية للحركة ، فيتم انتخاب واحد ثم اثنين ثم عديد من الشرقيين أعضاء في البرلمان الإسرائيلي ، كما يصبح يمني قائداً للطائرات النفاثة ويصبح عراقي وزيراً . كذلك تعطى منح تعليمية أكثر لأطفال الشرقيين ، كما تمتد ساعات دراستهم لمويعتهم عن عجز ييتمهم ، وقبل أى شيء فهناك الاهتمام بهم . فالمشكلة معترف بوجودها ، وإن اختلفت تفسيراتها ، كما أن الحول يتم إقترانها ويتم تبنيها وتنفيذها وأن لم تؤت ثمراتها دائماً . أن التساؤل عما إذا كان من الممكن إيجاد حل لمشكلات السلالة العنصرية سؤال مفتوح ، وإن كان من غير الممكن فلن يكون ذلك بهـب العجز أو الافتقار إلى المجهود .

ومن السابق لأوانه أن نتنبأ بالتغيرات المحتملة عندما يحل الأبناء من مواليد إسرائيل محل آبائهم المهاجرين إليها ، فإلى حصد ما فإن

مكانة اليهودى الشرق المتدنية توالد وهوم بذاتها ، إذ أن فرص التحاق أبناءه بالتعليم العالى وجميع ما يسفر عنه ضئيلة ، ففي السنة الدراسية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ كان ٦٣ ٪ من الطلبة الذين يدرسون لنيل الدرجات العليا في معاهد إسرائيل العليا المتعددة من مواليد إسرائيل ، وكان ٢٧ ٪ من مواليد أوروبا و ١٠ ٪ فقط من مواليد آسيا وإفريقيا . ومن بين مواليد إسرائيل كان ٥ ٪ فقط هم أبناء لآباء شرقيين ، ومن بين الطلبة المتفوقين كان ٦ ٪ فقط من أبناء الجيل الأول أو الثانى من الشرقيين ، وهذا بالرغم من أن الشرقيين يشكلون ٤٧ ٪ من الطلاب (في سن التعليم العالى) بينما يشكل النرييون ١٧ ٪ فقط . وقد ازدادت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية بين أبناء الشرقيين إلى ١٥٠ ٪ بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦١ ، ومع ذلك فقد ظلت تلك النسبة أقل من ثلث عدد الطلاب من مواليد إسرائيل ، وإذن فن اوضح أن هناك تغيها ، ولا يقل عن ذلك وضوحاً أن هذا التغير يأتى ببطء .

اليهود واليهود الارثوذكس :

أن تميز إسرائيل بتعدد الجنسيات الزافدة إليها بشكل مصدرأ للاتفاق في مجتمعها ، وهذا نوع من الاطارات المستخدمة في التعرف على الثقافات السياسية الفرعية . أما مصدر الاتفاق الثانى فيتمثل في التذبذب الإيديولوجى . وكما هى حال كل دولة جديدة فإسرائيل تعاني أزمة تتعلق بشخصيتها في بحثها عن معنى القومية ، إذ أن شعبها يسعى لتعريف معنى أن يكون المرء إسرائيلياً^(٥١) . وليس التعريف هو ما يفتقر إليه ذلك البحث ، وإنما هو الاجماع في الرأى ، فهناك اليهود الارثوذكس

الذين يعتقدون أن إسرائيل وعد الله وأن التوراة قانونها ، وهناك الصيانة الرواد الذين يحملون بقيام نظام جديد يفتق من رماد اليشوف المحترق ، وهناك دعاة الطبيعة الذين يؤيدون ترك الدين والإيديولوجية جانباً وجعل إسرائيل « دولة مثل كل الدول » ، وهناك الإسرائيليون الخالصون الذين يعتبرون يهودية إسرائيل أمراً ذا أهمية نسبية فقط ، كما أن هناك اليهود الخالصين الذين لا تريد لظرتهم إلى الدولة عن مجرد كونها وضعاً قانونياً لحقيقة شعبيتهم ، وهناك الأقلية العربية الكبيرة العدد التي يتراوح شعورها نحو البلاد بين اللامبالاة والعداء ، كما أن هناك تركيبات وتعديلات لهذه المجموعات كلها .

ويتميز اليهودم الأورثوذكس بتأكيد اليهودية كدين ، أما التاريخ الديوى وأذاب اليهود كشعب فليس لها سوى أهمية ضئيلة بالنسبة إليه . والأمر على حد قول أحد المراقبين :

« إذا لم تكن إسرائيل عقبة في سبيل ظهور المسيح فإنها وسيلة إرسالها العناية الإلهية ، وطريق يؤدي إلى ظهوره . ومن أجل الإسراع بظهوره يجب أن يكون قانون الدولة هو قانون موسى وإسرائيل كما أوحى به الرب لأنبيائه وكما يفسره الربانيون ، ويجب أن تكون التوراة عقيدة إسرائيل ، ودينها الكتاب المقدس والتلود ، ويلغى أن يكون رجالها من مواطني الحكومة . فإسرائيل يجب أن تكون دولة تحكمها الكنيسة أو كنيسة تحكمها دولة كما يريد الرب ، أو لنقل حكومة دينية إن شئنا ذلك ، ويجب على شعبها كله أن يكون عظماء للتوراة كما يفسرها رعاتها الأورثوذكسيون الرسميون ،

أما مخالفو الوصايا العشر - من الأشخاص المومنين بالتأكيد -
فيلبغى معاقبتهم بما يستحقونه (٩٧) .

ومن الصعب أن تعرف على وجه التحديد مبلغ حجم ذلك الجزء
من شعب إسرائيل اليهودى الذى يمكن أن نطلق عليه ذلك التعريف :
اليهود الأرثوذكس (٩٨) . فعلى أحد طرفى النقيض نجد الـ « نيتوراي
كارتاه » ، وهى جماعة صغيرة وإن كانت مسموعة الصوت ، تعتبر
وجود دولة إسرائيل نقمة و « كفر » ، لأن الأيدى الدينية التى
أقامتها قد أغضبت بذلك مهمة المسيح ، كما تقلل القوانين الدينية
الدنيوية التى تسنها الدولة من سلطة التوراة . ولذلك فإن يوم إعلان
دولة إسرائيل ، بالنسبة لجماعة النيتوراي كارتاه ، هو يوم صليام
حداد ، فهم يقفون خارج المجتمع بإختيارهم ، يتبعون قواعد الدين
القديم ، وينتظرون ظهور المسيح .

وعلى أطراف الآخر لطيف الدينى ، نجد اليهودى غير المتدين الذى
لا يؤمن بالحكومة الدينية ويعتبر الدين مسألة شخصية . وبالرغم من
اندماجه فى المجتمع تماماً ، إلا أنه ليس جزءاً من المجتمع الدينى الرسمى ،
الذى يعرف بالتصانف بأحد الأحزاب السياسية الدينية (ذات الاتجاهات
الدينية الصريحة) الذى يؤيده حوالى ١٥ ٪ من الاصوات الانتخابية ،
إلا أنه توجد خلافات نهضة حتى داخل هذه المجموعة حول فكرة
اللاهوت والعقيدة ، فهناك عدد ضخم من يتمسكون بشدة بـ « بتقاليد
الآباء » ، فلا يستمعون إلى الإذاعة ولا ينهجون إلى السينما (فقد
يشاهد المرء امرأة فى ملابس غير محتشمة) ، ويعترضون على السياحة
المشتركة ، ويعصرون على تنفيذ قواعد الدين وتفسوها تفسيراً جديداً على

نطاق واسع ، كما يعيشون عموماً في أحياء تمزل نفسها عن باقي المجتمع ، ولا يسمحون لأنفسهم أو لأطفالهم إلا بالتقيد الضروري جداً من الاتصال بالعالم الخارجى . وقد نبذوا الصهيونية من زمن طويل بسبب دينويتها ، ومنذ أن هادنوها ظلوا على اعتقادهم بأن لإسرائيل لا يمكن أن تكون دولة يهودية بنفس الطريقة التى تستبرجها أمريكا مثلاً ، دولة مسيحية ، فليها أن تكون يهودية خالصة أرثوذكسية ، تضم الشريعة الدينية داخل جهاز الدولة نفسه ، ويسمح فيها بالحرية الدينية لغير اليهود ولكن اليهودى يجب أن يحكم حسب قانونه هو ، وهو قانون الله .

ويعتبر هؤلاء اليهود المتطرفو الأرثوذكسية ، من ناحية طلبهم ، ولاهوتهم وقيمهم ، وأساليبهم ، وسلوكهم ، نماذج تقليدية (٥٤) . ولكن يتحتم علينا هنا ، أن نفرق بين نوعين مختلفين تماماً من التقليدية : فالنوع الأول هو إنتاج الماديات القديمة التقليدية . لصهر الحضارات والثقافات الجماهيرية للمجتمع الشعبى (٥٥) . أما النوع الآخر فهو تقليدية أرشادية حيث تقوم مجموعة المبادئ والتعاليم بالدهوة لقيام نوع من البناء الإجتماعى الدكتاتورى (Totalitarian) (٥٦) . أو بإنشائه أو صيانتة وتدعيمه ، وهنا قد نجد درجات عالية من التحضر والمعرفة بالقراءة والكتابة مما يميز المجتمعات العصرية عادية ، ونجد أن يصبح نوع من التقليدية القديمة حيث تؤخذ العقائد والمفاهيم المعروفة باعتبارها أساليب للحياة ينبثق عنها ما يمكن تسميته بـ "مجتمعا د" يحدده الشعب ، Folk Prescribed ، وفى مثل هذا المجتمع لا تتركز مقاومة التغيير على مجرد الخوف العام من كل جديد ولكن على ايدولوجية محددة واضحة ، فبحاوب الفرد الطرائق الحديثة لأنها غريبة عنه ولأنها تتهدك

و الحقيقة المقدسة ، ، وذلك هو نوع التقليد المنتشر بين الأرثوذكس المتطرفين في إسرائيل .

وبالرغم من ذلك ، فعظم يهود إسرائيل المتحسين ليسوا من الأرثوذكس المتطرفين فتنظراً لإعتناهم القس في معتقداتهم الدينية نجدهم يتسامحون مع انحرافات غيرهم عن هذه المعتقدات . ومع ذلك فإنهم يفضلون وينادون بشدة بإدخال التعاليم الدينية في القوانين العامة .

إن الأعراس على موقف اليهود المتحسين من المناذاة بحكومة دينية واسع النطاق ، ولكنه يختلف في حدته وشمله ، فيها يترضى الكثيرون من الإسرائيليين على الموافقة التامة أو التسليم للأحزاب الأرثوذكسية ، فإنهم يؤيدون فكرة مسئولية إسرائيل الخاصة في الاحتفاظ بتقاليد الدين اليهودى بوصفها دولة يهودية . وقد يعنى هذا منح بيع الخمر الى لم يتم ذبحها حسب المراسيم التقليدية ، أو أى من الأطعمة المحرمة الأخرى ، وقد يعنى قبول القوانين التى تحد من موازلة الأعمال الرسمية أيام السبت . وبالرغم من أن مثل هذا الموقف غالباً ما يعكس الاعتقادات الدينية الخاصة ، إلا أنه ليس من الغريب أن نجده يحمل موافقة أساسية من أكثر الأفراد دنيوية ، وذلك على أساس أن بعض الشعائر المتبعة للدين اليهودى قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من شعوية اليهود . لذلك فمن الممكن أن تجد ملحداً منكراً لوجود الله يمارض تأييد الحكومة أو حتى مجرد سماحها بترية الحنازير .

ومع ذلك ، فهناك ضيق ظاهر بالأرثوذكس المتطرفين ، إذ نظراً لما لهم من قوة سياسية مازال علينا أن تناقشها فقد تمكنوا من إحراز نجاح ملحوظ في محاولاتهم لفرض القوانين الدينية ، وكثيراً ما يسمعون

الحرج لدولة تفضل ، على وجه العموم أن تعتبر نفسها صهيوية وديموقراطية وعقلانية . ومهما بلغ ميل أغلب الإسرائيليين لقبول بعض أفكار أولئك الأرثوذكس المتطرفين المحددة ، إلا أنهم ليسوا على استعداد بالمرة لقبول فكرة الحكومة الدينيّة الأساسية .

أما الديويون وهم منقسمون على أنفسهم أيضاً - فلا يعرفون بالتأكيد لمن سيكون مستقبل إسرائيل ، ولكنهم يؤمنون بأنه لن يكون لليهود المتعصبين (٥٧) ، ولذلك لا يجدون ضرورة لقيام مواجهة مباشرة مع دعاة الحكومة الدينيّة . وعلاوة على ذلك ، فإن أية مواجهة من هذا القبيل سوف تعتبر ، من وجهة نظر دعاة الحكم الديني ، نداء للقتال أو للحرب المقدسة فعلا ، وليس في إمكان الدولة التصدي للفوضى الداخليّة التي ستنتج عن ذلك مع ما تواجهه من مشاكل خارجيّة . ومن مثل ذلك أن المتطلبات السياسيّة لنظام الحكومة الإئتلافية في إسرائيل ما زالت تحمّل إشترك حزب أو أكثر من الأحزاب الدينيّة في الحكومة ، وليس هناك احتمال مباشر لتغيير هذا الوضع . وأخيراً ، فبالرغم من حيرة الكثيرين من الديويين بالفسبة لفكرة الحكم الديني ، إلا أنهم يجدون أنفسهم في حيرة أشدّ إزاء فكرة رفضهم راحة مها كان تفسير ذلك الرفض دقيقاً - لمذهب ديني يعتبر واحداً من أسباب وجود ، دولة إسرائيل ، وتقدم - بدلا من ذلك يأملون في أن تصبح العناصر الأكثر اعتدالا من بين الأرثوذكس المتطرفين قريبة الشبه تدريجياً من أحزاب المسيحيين الديموقراطية في غرب أوروبا . والواقع أن ثمة ما يدل على ذلك ، وأن يصير الأكثر تطرفاً - بمرور الوقت - مثل

د الأميش ، (Amish *) : ثقافة فرعية دخيلة ولكنها عاجزة غير فعالة .

وليست هذه النذرة الهادئة بالحاتمة الدقيقة تماماً لوصف الثقافات الدينية الفرعية لإسرائيل وعلاقتها بأعداء فكرة الحكم الديني ، فين الحين والحين يهدد بعض الحوادث طريقة الحياة ، غير المستتبة تماماً ، بين المجموعتين . ومن ذلك أنه في عام ١٩٦٣ ، ولمدة عدة شهور ، كانت السيارات التي تحاول المرور بجي د ميه شيماريم ، مركز الارثوذكسية في مدينة القدس ، ترمى بالحجارة ويهاجم سائقوها . وقد زاد من تفاقم المشكلة أن سيارات السياحة وعربات الأمم المتحدة القادمة إلى إسرائيل من الأردن ، كان عليها أن تمر خلال بوابة ماندلبوم ، مما يجعلها داخل حي ميه شيماريم مباشرة ، ومن ذلك أيضاً ما وقع من ثورات عنيفة ببعض الشيء حول مدارس الارساليات المسيحية في القدس وحول رعاية البلدية لحمام سياحة عام وعضلظ وغيرها من مثل هذه الاشياء . وعندما أنزلت إسرائيل سفينة ركاب جديدة ضمن أسطول سفن الركاب تم ذلك وسط معركة حامية حول إذا كان من الواجب أن يكون بالسفينة مطبخان ، أحدهما يتوم بتقديم الاطعمة المحلاة دلياً والآخر للحرمة ، أو أن يكون بها مطبخ واحد يقدم الطعام المباح فقط . ومن المعتاد أن تور مثل هذه المسائل التي تتراوح بين الخدمة العسكرية للارثوذكس المتطرفين وترخيص الحاخامية بفتح بحر جديد لا يقع تحت

* فرقة مسيحية من أتباع « جاكوب ممان » ' Jakob Ammann ' وهو مسيحي سويسري في القرن السابع عشر كان يؤمن بتسليم الاطفال وهنر الشاكر المسيحية الانريه .

وعلمتها . ولست المسافة بين المضايق العارضة والعنق المستمر ، وبين العنق المستمر والخطر الواضح بكبيرة جدا . وهناك بعض الأدلة على توليد الميل إلى مقاومة الأرثوذكس المتطرفين وذلك — على الأقل — بين بعض قطاعات المجتمع الدينى (٩١) .

الشيوخ والشباب :

لأن مسألة الحكومة الدينية كلها ليست بى أحد وجوه مشكلة البحث عن الذات القومية والشخصية . وبالرغم من أنها أكثر المشاكل وضوحا داخل المجتمع اليهودى على الأقل ، إلا أنها — فى نفس الوقت ، وربما لنفس ذلك السبب — أكثرها حصرا وتحديدا ، فشكلة التوتر بين الأجيال المختلفة أكثر إنفجارا واتساعا ، ولكنها أكثر عمومية أيضا . فى توتر على قطاع أكبر من السكان . ويمكن بحث هذه المشكلة من خلال علاقتها بمكانة الإيديولوجية الصهيونية .

وتجدر مناقشة المعنى للمعاصر الصهيونية على مستويين إثنين ، وهى فى الظاهر ، مجادلة إيديولوجية تم مناقشتها فى الندوات والمؤتمرات والمقالات وإفتاحيات الصحف المديدة ، ويلازم تلك المجادلة وبلاحتها تماما ذلك التوتر الكامن بين الأجيال المختلفة ، أو — على وجه الدقة — بين قدامى رجال مجتمع اليشوف فى الغالب وبين أبنائهم الإسرائيليين الوطنيين من الجيل الحديث .

وتجدر المناقشات حول عدد نقاط تركيز أساسا حول دور الصهيونية بعد تحقيق السيادة القومية ، وحول علاقة دولة إسرائيل بالشعب اليهودى . ولأسباب واضحة ، إعتقد الكثيرون ، ومن بينهم بعض زعماء الصهيونية ، أن وجود الحركة الصهيونية ينتهى بتحقيق

هدفاً بقيام دولة إسرائيل . فعلى خلاف غيرها . من الحركات القومية ، لم ينظر إلى المنظمة الصهيونية أبداً على أنها الميخ السياسية المناسبة لحكم الدولة ، فقد كانت دائماً منظمة إئتلافية تضم عدة أحزاب سياسية ، ولم يكن من المحتمل أن تستمر تلك الأحزاب في بذل جهوداتها من أجل المنظمة بعد إنتقال السلطة والخطة السياسية إلى يد حكومة وطنية . وقد كان ذلك أكثر من مجرد تكهن بسيط — إنه تقرير أفضلية كان أقوى صيغة بطبيعة الحال بين أولئك الذين أكدوا أهداف الصهيونية السياسية أكثر من أهدافها الإجتماعية أتمتساء عهد اليسوف .

وعلى أية حال ، فإذ افنع أن الصهيونية ظلت على قيد الحياة على الرغم مما يصيبها من إضطراب وبليدة حول المهام السلبية التي ينبغي أن تقوم بها . ولقد كانت هذه المهام واضحة تمسكاً في الأيام الأولى للإستقلال ، وهي العمل على إستمرار الدعم السياسي والإقتصادي الذي لا يمكن للدولة أن تحيي بدونه ولكنها كانت عاجزة حتى ذلك الوقت عن تحمل مسؤولية وحدها ، والمضي في نشاطها لصالح الهجرة إلى إسرائيل . من الدول الأكثر تقدماً بصورة خاصة . ولقد إنتقلت أولى هذه المهام في معظمها إلى الدولة ، أما بالنسبة المهمة الثانية فإن النجاح المحدود الذي أحرزته هذه المنظمة في هذا السيل . يكفي بالكاد ، لتبرير إستمرار وجودها .

ومع ذلك ، فقد ظلت الصهيونية والمنظمة الصهيونية موضع تقدير وتقييم أغلبية أولئك الذين كانوا من أكبر مؤيديها قبل أزمة المعنى . وبين ذلك الإخلاص الذي كان له الفضل في بقاء المنظمة على قيد الحياة ،

بالكثير إلى قوة الدفع التنظيمية والشخصية ، وإلى الإرتباطات الشديدة التي غيرت من الأشخاص والأماكن ، وإلى ذكريات أزمات وإنتصارات الأعوام الماضية التي تحول العقل والخيال من حاضر إلى ذكريات « الأيام الجيلة الماضية » . ومع ذلك فإن كانت الذكريات هي الأساس الوحيد لبقاء المنظمة كانت قد صارت منذ زمن بعيد ، مجرد جماعة أخوية تتكون من أناس غير متصلين بعضهم البعض وتضمهم روابط غير متصلة أيضا وحتى الآن أمكن تلافى ذلك المصير ، وبدلا من ذلك اشتركت المنظمة في عدة نشاطات جديدة ، من أهمها ترويض الثقافة البردية خارج اسرائيل ويفيع ذلك النشاط من الإيمان بأن البقاء اليهودى كان هدف الصهيونية دائما ، وأن اسرائيل لم تكن سوى أبرز تحقيق لذلك الهدف : وإذا لم يقبل يهود الغرب ذلك الحل عن طريق الهجرة فيجب البحث عن غيره ليكون أكثر تناسباً مع وضعهم .

وقد يتقبل رجل اليسوف القديم هذه الإستراتيجية ، ولكنها تميل إلى تركه في الظلال ، ولا تؤثر في إهتماماته المباشرة أو تأسر خياله ، فالمشكلة بالنسبة إليه ليست بقاء المنظمة الصهيونية بقدر ما هي بقاء العقيدة الصهيونية . فكيف يمكن الإحتفاظ بأخلاقيات العمل الرائد في دولة حديثة يتزايد إرتكازها على القيم الذرائعية والسياسة الواقعية العملية (البرجائية) ؟ وكيف يمكن الحفاظ على الروح التطوعية وسط هذه النشاطات الحكومية ؟ وكيف يمكن إستمرار قيم مجتمع اليسوف أمام هجرة ما بعد الاستقلال المتدفقة من الشرق ومن الغرب ؟ وباختصار ، كيف يمكن تطبيق تأكيد الصهيونية الأول المجتمع الفاضل مع البيئة الجديدة وقد تفسيت .

كثيرا ؟ (٩)

توجد جذور مثل هذه التساؤلات في إيديولوجية موجة الهجرة الثانية ، ولكن جيل إسرائيل الحديث لا يستجيب عموماً لنداء الإيديولوجية ، وخصوصاً للإيديولوجية الصهيونية ، فمن رأيه أن قوات إسرائيل المسلحة تستحق نفس القدرة من التقدير ، لتأسيس وحماية الدولة ، الذي تستحقه الحركة الصهيونية لدورها في حرب ١٩٤٨ وحملة سيناء . وحرب ١٩٦٧ وعلاوة على ذلك ، فإن الصهيونية ترتبط في الأذهان بيهود أوروبا الشرقية من لا يشمر جيل الصابرا (٦٢) (اليهود الذين ولدوا في فلسطين) بالكثير من التعاطف مع تقاليدهم وقيمهم ، فإن الأدب اليبدي (اليهودي القديم) ، والعقيدة الإيديولوجية ، والإرتباط القوي مع اليهود في كل مكان ومبول الجيتو (حتى اليهود في المنفى) العقلية والحساسية إزاء الإضطهاد — وكلها جزء من التقليد الأوروبي الشرقي — تعتبر بالنسبة للصابرا بقايا ماضٍ يجعل يزعم الثقة ولا يلبث بالصورة الثابتة الممتدة بذاتها التي حققها الإستقلال وهنا تتجلى سحرية الأقدار ، فإن قداى اليهود من موجة الهجرة الثانية والثالثة — وعند كانوا هم أنفسهم متمردين على تقاليد آبائهم وثقافة آبائهم — يحدون الآن أن الآية قد إنقلب عليهم ، فقد أصبحوا ، بالنسبة لابنائهم ، رمز ثقافة نبذوها هم أنفسهم ويحدها أبناؤهم سقيمة وقاصرة. (٦٣)

وليس على الصابرا ، بالضرورة ، أن يتجنبوا أساليب السلوك التي كانت على تقدير اليانوف وإن كان الكثيرون قد يفعلون ذلك . إن ما يرفضونه هو الإستمرار التاريخي نفسه والإرتباط بماضى آبائهم وأجدادهم فهم لا يتكلمون اللغة اليبدية ، ولا يفضلون قراءة الأدب اليبدي مترجماً ، أو يحبون الدين اليبودي كما يعبر عنه سلوك الأرثوذكس المنظرين ،

باعتباره ديناً غريباً عنهم ، كما أنهم يفتقرون إلى المشاركة الوجدانية مع رد فعل يهود أوروبا. إزاء قرون من الإضطهاد ، فهم إسرائيليون وإسرائيليتهم تشمل اليهودية ، وليس لهم « مشكلة يهودية » ، فإسرائيل هي إيديولوجيتهم ، وفيها عداها فلا حاجة بهم لشئ .

واليهودى من الجيل القديم غير واثق من الإستجابة إليه ، فمن ناحية ، يشير أبنائه دواعى غره فهم متحررون من مؤثرات الإضطهاد الموهنة ، وهم أصح من آباؤهم من عدة نواح ، فمجرد شعورهم بالأمان وإخلاصهم لإسرائيل هما وحدهما مبرر كاف ليهودات آباؤهم ، فقد شيد اليهودى القديم الوطن اليهودى ، ويقوم أبنائه بالحفاظه عليه بالرغم من أنهم أصبحوا يطلقون عليه اسم « دولة إسرائيل » . ولكن الهدف أصبح ضيقاً ، والرؤية معدودة ، والنعمة خافتة . هذا جيل أتى بعد جيل الثوريين ، ولا تمثل الأحداث الخطيرة فى حياة آباؤه ذكرياته الحية أو مصدر وحيه . وعندما يرى ذلك يهودى من الجيل القديم ، مثل شخصية « روباشوف » التى إبتدعها المؤلف « كويستلر » (٦٧) ، تتنابه مشاعر مختلطة يصورها بقوله : « إنه .. الجيل الذى بدأ فى التفكير بعد الفيضان . لم تكن له تقاليد ولا ذكريات تربطه بالعالم القديم الذى إندثر .. إنه جيل ولد بغير جبل سرى .. » ومع ذلك فإن جيل الصابرا لم يستبدل بنظرة آباؤه إيديولوجية شخصية أحدث منها ، فالجيل القديم قلق بسبب عدم ظهور عقيدة جديدة تشغل الفراغ الذى أحدثته هجر المعتقدات القديمة ، فمن أكثر التبعوت مسبة فى قاموس إسرائيل الإيديولوجى كلمة « بترزيست » ، ومعناها الحرفى ذلك الذى ينجز الأعمال . ومع ذلك « فالبترزوية » ليست صفة تستحق الاحترام لأنها تدل على الشخص الذى يقوم بإيجاز الأعمال بدون الرجوع إلى إطار تنظيمى إيديولوجى ، وذلك بالنسبة لليهودى القديم لا يسفر عن سلوك فعال بقدر ما يسفر عن إلتهازية قبيحة ، فالبترزوية — حسب وجهة نظره — هى عقيدة الصابرا .

وقد يبدو أن هذا الصراع الدائر بين الجيلين من شأنه أن يخفف من الصراع العنصري بين العناصر المختلفة بالتقريب بين أفراد الجيل الثاني من أبناء الشرقيين والغربيين . وبالرغم من تركيزنا في الفقرات السابقة على الشباب الغربيين ، إلا أن أبناء الشرقيين ليسوا أقرب إلى آبائهم ، ولا هم أقرب إلى اليسوف وأيديولوجيته أيضاً (٦٢) . ولكن ذلك الذي يمكن للرفض للمشارك للماضي أن يساعد على توحيده ، تعمل الفوارق الاجتماعية والنفسية على تمزيقه ، فبتنا نجد أن كلا من الجيلين ما زال أبناً لأبيه ، وليس فوارق التعليم والطموح وحدهما هي الموروثة جزئياً ، ولكن الشباب مها ثار وتمرد فيون شعاراته وأسلوبه ، بل ومادة تمرد نفسه ، لا يمكن أن تكون ملكاً خالصاً له ، فإن الشعار الذي يقول : « لا يمكنك الرجوع إلى البيت ثانية » ، يلزمه القول : « لا يمكنك أبداً ترك المنزل كلية » . وفي النهاية ، فإن تلس الشرق والغرب في إسرائيل لإيجاد طرق جديدة قد يخفف من التوتر العنصري ، فهو أصر واحد منها على الحفاظ على القديم لما وجد مثل ذلك الإحتال . أما في الوقت الحاضر فلا يوجد سوى الأمل وليس الإنجاز والتحقيق ، فكل واحد منها ما زال شديد الإرتباط بمجذوره ، وبالتالي بمستقبله الخاص ، سواء كان ذلك طوعاً أو كرهاً ، إرادياً أو لا إرادياً (٦٣) .

التوترات العنصرية :

أن التوترات العنصرية والدينية والإيديولوجية جميعها جزء من المشكلة الكبرى :- التماس إسرائيل للهوية . وما زالت هناك بالطبع مصادر أخرى للإلتحاق داخل المجتمع ، لقد إزدادت الفوارق الطبقة بشكل ملحوظ ، مع أن فوارق الدخل لا تزال أقل منها في أي مجتمع آخر غنى نسبياً (٦٤) .

كذلك إختلاف الإنفصال التقافى بين المدينة والقرية كثيراً عن عبد اليشوف ، فداخل القطاع الزراعى نفسه تظهر فوارق أكثر بين المستوطنات الجماعية والمشروعات الخاصة والتعاونية ، وتنقسم هى الأخرى فيما بينها بين القديم والحديث ، ولا تزال غير مستقرة . وتشابك هذه الإختلافات وغيرها مع العنصرية وطول مدة البقاء فى البلاد مما يقوى الحدود بين مجموعات الثقافات الفرعية .

ومع ذلك فمن المبالغة أن نقول أن لإسرائيل مجتمع عرماً ، أو أنه لا توجد بها ثقافة سياسية موحدة ، فقد قدم الخطر المحقق بها من الخارج مصدراً مهماً لوحدة الداخلية ، كما قدمت عوامل الإشتراكية ووسائل المواصلات الكثير فى ذلك الصدد ، وكذلك فعل نفس الشيء ظهور تاريخ إسرائيل ، ونمو وتراكم التجارب القومية التاريخية . وثمانية عشر عاماً ليست بالفترة الطويلة حسب القواعد التقليدية ، ولكن بمرور كل عام يزداد عدد الإسرائيليين من ت بدأ ذكرياتهم بعد عام ١٩٤٨ ، والزمن نفسه لا يقلل من الفوارق والإشتقاقات ، ولكنه يخففها بتوفير صلات مشتركة .

وأخيراً ، فما إختلاف المعنى المسيخ على مفهوم كلمة اليهودى ، فإنه يثير شعوراً بالقرابة المشتركة لا يمكن التقليل منه ، غنى بالنسبة لأولئك الذين ينفذون الماضى أو لا يهتمون به فهناك إدراك بأن هذا الشعب يختلف عن غيره بطريقة ما . فالتوراة كتابه المشترك ، سواء بوصفه تاريخاً دينياً أو أساطير شعبية أو قاعدة دينية ، والمعنى والتية ومعاداة اليهود كلها ذكرياته المشتركة ، وأما هرتزل ، و د إريمان ، فضلا عن د موسى ، و د سليان ، و د داوود ، فهم

أبطاله المشتركون ، كما أن د نيتوس ، و د أنثيوكوس ، و د تركادا ، و د هتلر ، هم أعداؤه المشتركون ، حيث يوجد هذا الصغار : « أن تكون يهوديا في الدولة اليهودية هو أن تكون جزءا من التاريخ وشريكا مع الآخرين » .

اليهود والعرب :

ماذا من عرب إسرائيل إذن ؟ أن عدد يقراب الثلاثمائة ألف قبل عام ١٩٦٧ ، فما هي المشاعر التي يحتمل أن يحسوا بها تجاه دولة يهودية ؟ إن الحكومة تفاخر بأن عرب إسرائيل يتمتعون بمستوى أعلى للمعيشة وحرية أكثر في التعبير السياسي ، ومستوى أعلى من التعليم ، ورعاية طبية أفضل من تلك التي تتوفر في أي من الدول المجاورة لإسرائيل ، وإن هذا التفاخر لصحيح تماما (٦٦) .

وهناك أعضاء في البرلمان من العرب ، يمثل بعضهم أحزاب الأقلية التي تتبع حزب المايباي ، أكبر أحزاب إسرائيل السياسية ، وبعضهم أعضاء يمثلون أحزاباً أغليها يهودي . وحرية الدين مكفولة وتشمل تأييد المحاكم الشرعية الإسلامية في التشريع المتعلق بأمور الدين والأحوال الشخصية .

وفي نفس الوقت ، تقع المناطق التي يزداد فيها تركيز السكان العرب تحت الحكم العسكري ، وقد كان على سكان تلك المناطق حتى شهر أكتوبر من عام ١٩٦٣ أن يستخرجوا نصريحات مرور لكي يتمكنوا من الخروج ثم العودة إلى مناطقهم . (٦٧)

إن ٧٥ ٪ من عرب إسرائيل مسلمون ، ويعيش معظم هؤلاء في تلك الأجزاء من البلاد التي كان قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة

قد جددها لإقامة دولة فلسطين العربية ، وعندما زادت إسرائيل من رقعة الأراضي المخصصة لها حسب مشروع التقسيم بمحالى الثلث بعد فوزها في حرب ١٩٤٨ كانت تلك المناطق (المثلث الصغير والجليل الأوسط) هي التي سببت هذه الزيادة ، وبالطبع لم يكن العرب المقيمون في تلك المناطق بأكثر حماساً للحياة في دولة يهودية من الأغلبية التي قوت إلى مصر أو الأردن أو إلى سوريا أو لبنان . لقد بقوا أما لأنهم لم يتوقعوا انتصار اليهود ، أو لإرتباطهم بأرضهم ، أو لأن الحرب حاصرتهم وحالت دون فرارهم (كان أغلب العرب المسلمين من المزارعين القرويين ، يحكمهم نظام عشائري) . وقد فسرت إسرائيل إرتباطاتهم الأسرية والدينية والثقافية عبر حدودها المادية ، بالإضافة إلى قربهم من تلك الحدود ، على أنها تهديد لأمنها وظل الحكم العسكري قائماً .

وبالرغم من ذلك فإن مشكلة الأقلية العربية لا تتركز أسلساً على مسألة إجراءات الأمن العسكرية . وفي الواقع فإن لجنة إسرائيل في القول بأن العرب ذوى الميول القليدية يفضلون وضوح الحكم العسكري على لانتباسات وغموض السياسة الديمقراطية نصيباً من الصحة بالرغم مما يبدو من عاوتها الواضحة لتهير الذات ، كما أنه ليس لها علاقة أساسية بحقيقة أن الكثيرين من عرب إسرائيل يرحبون بنزو عربى لإسرائيل ، وأن بعضهم يؤمن بأن ذلك سيحدث فعلاً . ومن الواضح أن مثل هذه المفاسر لا تساعد على حل مشكلة إحساس العرب بالقرية ولكنها كذلك لم تسبب المشكلة ، بل هي — على الأحرى — عظار متوقع للتوتر الناتج عن كون المرء عربياً في دولة يهودية ، مما يجعل من الصعب تصور وجود أى شعور من جهة السكان العرب سوى عدم المبالاة تجاه إسرائيل . ويريد

من سدة ذلك التوتر إفتشار الشعور بين العرب بأنهم ضحايا ظلم تاريخي واكتساب قبح. كذلك يريد منه ذلك التدهم المستمر لآمال العرب في مستقبل «حتوز» تهة القاهرة ودمشق ، وعمان أيضا وأن يكن بدوجة أقل ، ولكن التوتر كان سيستمر حتى بدون وجود مظالم خاصة أو تشجيع خارجي .

إن جميع الرموز التي توحد بين يهود إسرائيل لا تعنى شيئا بالرة بالنسبة لعربها : لجمع شمل المنفيين في فلسطين ، وإحياء اللغة العبرية ، وكون التوراة مركزا للحياة ، والجيش ، ويوم إستقلال إسرائيل — كل ذلك أما أن يثير روح العداة لدى العرب أو لا يثير إستجابة لنهم بالرة . إن سمي الحكومة — لأسباب مختلفة — إل تشجيع المسئولية المحلية ودعم التنمية الإقتصادية ليس إلا تمويضا ضميلا للشعور العربي الأكيد بأنه أجنبي. وعلاوة على ذلك فإن التنمية الإقتصادية سلاح ذو حدين ، ففوائدها الظاهرة يحد منها الخطر الذي تشكله بالنسبة للنظام التقليدي ، وكذلك الحال مع المسئولية المحلية حيث تعنى الانحراف عن سياسة العشرة وتعتبر تجديدأ مزعجاً .

والمشكلة ليست في أن إسرائيل لم تحس بإحتياجات الأقلية العربية : فاللغة العربية ما زالت إحدى اللغات الرسمية في البلاد ، وهي مقبولة تماما في المحاكم وفي المناقشات البرلمانية ، وكذلك تعد مناهج الدراسة في المدارس العربية بحيث تناسب إحتياجات العرب الثقافية ، كما أن بجميع مصالح الحكومة أقساما خاصة للتعامل مع السكان العرب . كذلك فيسبب المبدأ ، بالإضافة إلى السياسة ، وقد أمكن إقامة علاقات إيجابية في بعض الحالات ، من أبرزها العلاقات مع الأقلية من الدرور (٦٨) ، كما أن هناك أهمية سياسية داخلية لمجموعة تملك ٨/١ أو ٩/١ من الأصوات الإنتخابية للبرلمان .

ومع ذلك فكل هذا غير كاف ، إذ أن التحليل الأخير يظهر أن كلا من .

اليهودى والعربى يدرك أن العرب غير مرغوب فى وجودهم فى الواقع ولن يحزن اليهود كثيراً إذا قد لجميع عرب إسرائيل أن يرحلوا عن البلاد باختيارهم . ومما أصبحت إيديولوجية إسرائيل وطنية إلا أنها لا تزال إيديولوجية يهودية ليس للعرب فيها أى دور يلعبونه ، أما المجموعات التى بذلت قبل إقامة الدولة بهدف الوصول إلى مجتمع ثنائى القومية يقوم على أساس حكم ذاتى فقد أصبحت غير ذات جدوى منذ أمد بعيد ، ومن الواضح جداً أنه مما حاولنا النظر فى أبعاد المستقبل قلن يمكن لأى عربى أن يحتل مركزاً رئيسياً فى الوزارة الإسرائيلية ، وفى الولايات المتحدة ، حيث لم يكن من الممكن ، حتى وقت قريب ، أن يعين أى زعيم وزيرا ، لم تعلن الأخلاقيات العامة مثل ذلك الإرتباك ، فأى أمريكى له الحق فى مثل ذلك التمييز (٦٩) ، ولكن حيرة إسرائيل تتركز فى حتمية الصراع بين المبدأ الأخلاقى القوي الذى ينادى بتكافؤ القوم والمساواة السياسية الكاملة ومبدأ الدولة اليهودية الذى يعاد له قوة . أنها ليست مسألة تعصب بسيط لحسب ، على نفس الصورة التى عرف بها فى الجنوب الأمريكى مثلاً ، كما أنها ليست دفاعاً زائفاً عن خدمات منفصلة لكنها متساوية ، ولكن فكرة إختيار رئيس جمهورية عربى لدولة إسرائيل يرفضها السكان اليهود لعدم لياقتها التاريخية ، لأنها ستسبب حتماً إثارة شكوك أساسية حول تعلق وجود الصهيونية وحول أغلب المفاهيم الأساسية لمبنى إسرائيل والإسرائيلية .

وبما تغير ذلك الوضع إذا جله يوم تقوم فيه علاقات ودية مع الدول العربية ، وتشهد إسرائيل فى داخلها إجماعاً فى الرأى أيسر وأكثر طبيعية ، ولكن يأمن التعبيرين لن يكون وشيكاً على أية حال . وهناك فى نفس الوقت ، بعض لقلق فيما يتعلق بفسحة التزايد الطيبى السكان العرب التى تبلغ ثلاثة أضعاف نسبة تزايد السكان اليهود ، كما أن هناك قلقاً أكثر بشأن آثار إقتسام المناطق المنصرى

القائم فعلا (٧٠). في الجليل الأوسط لا توجد سوى بعض المستعمرات اليهودية المتناثرة وسط منطقة تركيز عربي كثيف ، وتنبع حكومة إسرائيل الآن سياسة تشجيع إقامة مستعمرات يهودية في المنطقة. وبالرغم من وجود عدد من التعليقات لهذه السياسة ، إلا أنها تمكس محاولة لتحاشي تكوين مقاطعات كبيرة عربية تماما وسطا الدولة اليهودية . وقد طُبِّق نفس المنطق ، وبجحاح متفاوت ، عندما شجع اليهود على إستيطان منطقة جديدة من الناصرة ، وهي أكبر المراكز الحضرية العربية .

إن هذه الإتهامات متقطعة بعض الشيء ، إذ أن « المشكلة العربية » ليست بارزة بوجه خاص ، فقد تكون موضع إهتمام من الحكومة ولكنها نادرا ما تشغل بال معظم الإسرائيليين ، ففرصة أى اتصال ذى بال بين اليهودى والعربى محدودة للغاية (٧١) ، فلا يخضع العرب لنظام الخدمة العسكرية الإجبارية السائدة في إسرائيل ، كما أن معظمهم يعيش في قرى نائية (٧٢) ، أما أولئك الذين يعيشون في المراكز الحضرية الأكبر — وهم بوجه عام من المسيحيين وعددهم يفوق عدد المسلمين — فيتجمعون معاً في العادة ، والنتيجة هي عدم الإحساس بوجود العرب إلا بصورة دقيقة . ونظرا لأن المشكلة تظل « هناك في الخارج » ، ولأن التفكير فيها يثير الكثير من القساوالت المحيرة ، فإن الرأى العام يوليها القليل من إهتمامه . أما ما لا يبرهنه أحد فهو الأمر في أن تخفف برامج الحكومة من عداوة العرب وتحوله إلى لا مبالاة عمل يسمح باستمرار لا مبالاة الرأى العام بالمشكلة الواقعية . جدا لعلاقات اأغلبية بالأقلية .

ولسوء الحظ لم يول علماء الاجتماع سوى القليل من إهتمامهم للعرب في إسرائيل ، ومن المحتمل أن يكون ذلك على أساس أن لديهم ما يكفي جدا لشغلهم دون أن يتورطوا في هذه المنطقة الشديدة التعقيد . وستتبع ذلك أنهم لا يعرفون كثير

عن أبحاث السلوك داخل المجتمع العربي الهم إلا أنها تختلف تماماً عن تلك الشائعة في البلاد عموماً .

... الشخصية القومية :

إن المرء يتردد ويشعر بالزمت عندما يتحدث في تلك الأمور . إن مفهوم الشخصية أداة عظيمة النفع في البحث السياسي ، وعرض أهميتها كسب بارز ، ولكن مثل هذه المقدمات قد يحول بمتى السهولة إلى بدع ، ويستعمل لكل غرض بدون صلات حقيقية قاطعة . وليس من الواجب تناول الشخصية بغروسة على المستوى القومي أكثر مما تعالج على المستوى الشخصي ، لخطر المبالغة فيها موجود باستمرار فتتخذ الأشياء التقريبية على أنها حقائق . ومع ذلك فإن الحذر مطلوب هنا أكثر من أي مكان آخر ، لأننا نتعامل هنا ، أكثر من أي مكان آخر ، مع مسائل بالغة الحساسية .

إن معظم الدول الأخرى تحيطها حتمية لا تتمتع بها إسرائيل ، فأما أنها عاشت كدول مستقلة لسنوات كثيرة ، أو أن شعوبها عاشت داخل حدود جديدة منذ أمد بعيد . أما بالنسبة للإسرائيليين فلا يوجد مثل ذلك الطريق السهل للإتفاق على ما تعنيه بلادهم ، فمن بالرغم من الماضي الديني ، وبطرائق أخرى غاية في الأهمية دولة مصطنعة ، يدوية الصنع ، خلقت نفسها بنفسها . وقد لا يكون التصريف مشكلة بالنسبة لأولئك الذين قدموا إلى البلاد من دول أخرى ، سواء كرواد أو كلاجئين ، فأمامهم فرصة عريضة للإختيار : إسرائيل كمرکز ديني أو كواقع عودة ميلاد الشعب اليهودي ، أو كرفأ المضطهدين أو كحاملة الرسالة الموسوية . وكفرعة للخلاص الشخصي والديني .

ولكن ماذا عن الجيل الجديد من مواليد إسرائيل ؟ بالنسبة للكثيرين يعتبر مجرد ميلادهم في إسرائيل ، بطبيعة الحال ، تفسيراً كافياً لوجود إسرائيل ، ولوجودهم

في إسرائيل، فشمورا المرء الخاص بشخصيته القوية لا يوضع هادئاً موضع البحث ولا حتى في إسرائيل.

حقاً ، بماذا عن كل أولئك الذين لم يلتزموا بفكرة العنصر - أولئك الذين لا يرون في إسرائيل بداية فصل دراسي جديد في سلسلة طويلة وتخصبة جداً من التأديب والدين لا تحتمل البلاد أي معنى خاص بالنسبة إليهم ؟ إن إسرائيل لا تزال بلداً جديداً ، وغير واضح بالمرّة حتى يتم قبلها بصورة طبيعية مائة أو اثنتاهم بدون محفط ، ومن أجل هؤلاء نحب الإجابة عن السؤال : "ما الذي أفضى هنا ؟

وكذا ، هنا ، قد معنى عدة أشياء عظيمة . فإن " إسرائيل صعد مساكن ، وتلك ، بالنسبة الشباب على الأخص ، منزل حق تقاعد مشاكه وتشافر ، فبعضها مازال بسيطاً خالياً من الزينة أما البعض الآخر فغاية في التكلف والتعقيد . وكلها تقع لسوء الحظ في أرض مملوءة بمنطقة يغلب عليها طابع معلمي مختلف تماماً . فو كانت إسرائيل في منطقة أخرى - كفرب أوروبا مثلاً - لاحتك لتعاملها الطبيعي مع الدول المجاورة أن تخفى من طبيعتها المستقلة وراء بيئة دولية تقليدية (١٣) .

وليس عداوة الدول المجاورة لإسرائيل هي المسؤلة تماماً عن هولتها في الشرق الأوسط ، بالرغم من أن الموقف السياسي في الشرق الأوسط ليسهم في بث شعور بالشذوذ ، وإنما هي في الغالب ، تلك الغرابة المقلقة لوضع إسرائيل كحضارة أوروبية في منطقة يبدو جليلاً - أنها ذات بيئة إقليمية غير أوروبية . وقد لا يجد الإسرائيلي الشاب مصوبة تذكر في فهم سبب إسرائيليته ، ولكن من المصير جداً أن يتقبل - فضلاً عن أن يفهم - فكرة أنه أجنبياً ينتمي إلى الشرق الأوسط (١٤) .

وإلى حدهما ، نجد أن هذا كان السبب في أن محاولات إسرائيل الدائمة لإنشاء علاقات إقتصادية وسياسية لها أهمية خاصة ، كما أنه ، إلى حدهما أيضاً ، كان سبب أهمية معنى علاقات إسرائيل بالمجتمع اليهودي العالمي وعهوديتها في الأمم المتحدة . وليست هذه الإرتباطات المختلفة الحيوية بالنسبة لاقتصاد البلاد وأمنها ونموها بحسب بل وكذلك بالنسبة لتأكيد من قبول البلاد وشعبها وإعتبارهم مساوين لنعيم ، تشارك إسرائيل الدول الجديدة في جميع أنحاء العالم في حساسيتها المؤلة ، كما أنها تخشى ألا يدرك المتفرجون بالمرح العالمي أنها قد وضعت في الموضع الخطأ . على ذلك المسرح المعاصر ، أو ألا يفرقوا بين الوجود في الشرق الأوسط ، ود الكون من الشرق الأوسط ، (٧٥) .

ولهذا التمييز بينها أهمية بالغة بالنسبة للشباب ، فخير ، ومع إفتقاره إلى قبول أي من أنواع الأيديولوجية الصهيونية ، لا يتضح لهم سبب لارتباطهم بتلك الأرض المقلقة .

إن الإسرائيليين لا يتعدون في مثل هذه الأمور بسهولة أو علانية ، ومع ذلك فالمرء يشعر بأن هناك مظاهر هامة يبدو فيها عن عدم الثقة بالمستقبل مثل ما تقوم به البلاد علاوة على السلامة العسكرية - في صورة عدم الثقة بالحاضر أيضاً .

الفصل الرابع عشر

الشرعية السياسية في إسرائيل

والنظرية السياسية الحديثة

١ - دراسة الحكومات والؤسسات الحكومية :

دون الدخول في أبعادها الدقيقة يرى علماء السياسة أن الحكومة هي الوحدة الأولية لدراسة السلوك السياسي ولا يمتد مدى بعد التحليل الحديث عن الشكليات الواردة ضمن وصف الحكومات فإن علم السياسة لا زال يفترض أن للؤسسات الحكومية تشكل النظام الرئيسى الذى يمكن فيه النشاط السياسى . ولا تفهم الحكومة ببساطة على أنها تنظيم ينظم النشاط السياسى ولكنها أيضاً يجب أن تفهم على أنها أساس المجتمع المعنوى الذى يعيش الناس داخله . ولا ترمز الحكومة للسلوك السياسى حسب بل تحدد وتحدد الجماعات السياسية المناسبة هذا إلى جانب مبادئ القانونية والشرقية . إن الحكومة هي فكرة محدد الحق بسبب مبدأ الشرعية النحول إليها تلك السلطة أو القوة التي تربط الناس مما من خلال تمسكهم بالأخلاق العامة . ويعزو علماء السياسة الشرعية إلى الحكومة عتقاً ترى أن المجتمع الذى تحكمه تلك الحكومة متلاحقاً .

ولكن إذا كان البحث في علوم الأنثروبولوجى وعلم الاجتماع بل على التقيض من ذلك علم السياسة قد أدخلوا قسراً جدلاً حقيقياً بمعنى أن الحكومات ليست بالضرورة إستمراراً مركزياً للمجتمعات السياسية . ومع ذلك فإن علماء السياسة قد تجاهلوا جهة مناقضاتهم وإكتشافاتهم

حول الأحزاب السياسية والبناء الإجتماعي والقيم الثقافية وربما يكون علم السياسة مترددين في الإستمرار في ذلك الجدل إلى مده لأنه إذا لم تكن الحكومة مركزية بلان للدولة ذاتها قد لا تكون هي السياق الذي يحدث فيه أغلب الأنظمة السياسية التي لها معنى . ومن ثم فإن درجة إختيار كل من الدولة والحكومة بناءاً هاماً للأنظمة السياسية هي على الأقل قضية معرض خلاف . وأن تلك القضية تخضع لقطة الإتياد عن هذه الدراسة والتي تتساءل حول مامية الزعم أو الفرض الذي يرى أن الدولة ومن ثم المؤسسات الحكومية هي بالضرورة شرعية لأن المجتمع السياسي كل كامل ويعمل كوحدة . فالتقوانين تصدر والسياسات تنفذ وأن حقيقة أن الناس يسمحون لأنفسهم بأن يحكموا معاً قد عزى إلى حد كبير إلى طبيعة أنشطة الحكومة التي تصرف أعموم . ولكن إقراض وجود شرعية حكومية على أساس التماسك السياسي . وعندما يتناك المجتمع السياسي يصبح شرعياً ولكن هذا لا يبنى بالضرورة أن الحكومة الشرعية كذلك . ولا تنشأ الشرعية السياسية من مجرد إنشاء الحكومة . . لكن ما هي الشرعية إذن إذا لم تكن مؤشراً على قبول الحكومة ؟

بعد تحليلنا للشرعية بفرض أن السلامة والصواب يمكن التأكيد منها في مجال عام . ولأن الشرعية السياسية بالمعنى العام تفترض بجماع على المجتمع وجهة الجماعات وجهة ممارسة السلطة وقبول تمثيلها الدستوريين ولكن كيف يتم هذا الحكم قطعاً فهذا أمر غير واضح كما أن كيفية إتمام هذا الحكم قد أصبحت بؤرة خلاف في الفلسفة السياسية عند نشأته تلك الدراسة وعليه فإتينا نرى أنه في حين خدمت للشرعية

يعتبارهما مركزاً لكثير من الدراسات الفلسفية والنظرية إلا أن طبيعتهما لم يتم توحيدهما تماماً . وأكثر أسباب الخطأ شيوعاً هو التعريف التقليدي والذي يشيع قبوله من أن الشرعية هي من نتائج الحكومات ونحما .

وإستيراداً من هذا التعريف يفهم كثير من فلاسفة السياسة المعاصرين الشرعية على أنها شيء مرتبط بالالتزام الطاعة — طاعة القوانين التي تصدرها الحكومات نظراً لأن المصيان يبدو بموجبها بالنسبة للتسلط . ولكن يمكن أن نناقش أولئك الفلاسفة ونزيد عليهم بأن المصيان القائم على المبادئ ضد القانون ليس بالضرورة أنضباط أو إلغاء للشرعية لدى الحكومة ولذا تندفع أسباب المصيان وينتشر الوعى الجماهيري بمضامينها .

ولستج من ذلك أن الطاعة نفسها قد لا تعتمد على إثنائ حول شرعية الحكومة .

بالأحرى يمكن أن تؤكد أن السلامة والصحة هي مفاهيم تدرج تحت الحرية ويجب أن تمثل معايير ملموسة لوجودها بمعنى أن الشرعية يجب أن تتضمن إيضاح وبيان السامة والصحة في الميدان السياسى .

وقد يحدث مثل هذا الإيضاح عند إعتبار المجتمع ملكية عامة لأفراده . ويتوفر لهؤلاء الأفراد السيطرة عليه بشكل يمكن مقارنته بسلطة الأفراد على ملكياتهم الخاصة . ولذا فإذا كان سلامة والصحة أى معنى مأنوس فى المجال السياسى فإن هذا المسمى يرتبط تماماً بفكرة أن المجتمع السياسى ينتمى بطبيعة ما إلى أفراده .

ولا زالت فكرة الشريعة هذه تبدو مجردة أو معنوية ومحتاج إلى إيضاح أكثر . ولهذا الفرض يمكن أن نضرب حتى نركز على القواعد الرئيسية للشريعة السياسية كي تساعدنا على تعريف وتنقية المفهوم وأن نجعله أقل معنوية أو مجرداً . وعلى الرغم من أنه لم يظهر تعريف واحد للشريعة من أعمال الفلاسفة السياسية فإن فلاسفة السياسة قد ركزوا جهودهم على طبيعة الإنسان وعلى طبيعة الروابط التي تربط الناس بعضهم البعض وعلى الأعمال المعنية التي تقوم بها الحكومات والتي يشعر الناس إزاءها بأخطارهم لطاعتها . ومن ثم يمكننا أن نجد ثلاثة أنواع من التعريفات الشريعة لكل منها خصائصه . إن ممارسة السلطة السياسية تعتبر شرعية كوظيفية أو دالة على :

(١) من ممارستها .

(٢) الأساس الذي تمارس عليه .

(٣) إلى أي هدف تمارس ؟

ولقد استخدم معظم الفلاسفة واحداً أو آخر من هذه المعايير الثلاثة لتكوين فكرة عن الشريعة السياسية فأرسطو على سبيل المثال قد قرر أن المجتمعات السياسية التي يحكم فيها أناس أناساً آخرون تعتبر تجمعات أو ترابطات طبيعية . أن الإنسان — كما أكد — هو بطبيعته حيوان سياسى من حيث أنه يولد في عائلة تكون السلطة فيها غير موزعة بالتساوى . ويشارك الإنسان الآخرين في مجمل الأمور من خلال حاجته لهم بما في ذلك الحاجة إلى طاعة أولئك الذين يروونه في طفولته . والحكومات تعتبر إمتداد طبيعي للأب حيث أن دورها في المجتمع يتأخر دور الأب في العائلة .

إن طبيعة الإنسان تتطلب مثل كيانات السلطة هذه ، ولئن تلك الحكومات التي تقي إحتياجات الإنسان الأساسية في الحياة هي حكومات شرعية . أما علماء السياسة المعاصرين الذين يؤكدون على أن الشرعية تحد من خلال طبيعة الإنسان فإنهم يستردون بقوة أرسطو وذلك بأنهم يقومون بفحص التشابه في العلاقات بين الحكومة والمواطن من ناحية وبين الوالدين والأطفال من جانب آخر . . . وثمة فلاسفة آخرون لم يجيبهم باتجاه أرسطو لإزاء المشكلة (مشكلة الشرعية السياسية) وذلك أنهم رأوا أنه من طبيعة الإنسان الرغبة في أن يحكم لا أن يحكم . ويرون أن السلطة داخل العائلة غير مستقرة داخلياً بسبب دورة حياة الإنسان العادية بين حياة وموت . . . وبالنسبة لفلاسفة السياسة هؤلاء تكون المجتمعات السياسية ليست طبيعية بل هي وحدات غير طبيعية من التنظيم الذي يتطلب مجهوداً خاصاً غير عادي حتى يأخذ مجراه . إن الأفراد يشكلون هذه المجتمعات بالموافقة الإختيارية على هذا التشكيل . والحكومات أما أن تقام في نفس الآن كجزء من إتفاق واحد أو أن تخلق على أنها أول عمل جماعي وُلد للمجتمع السياسي . ومن أمثلة هؤلاء الفلاسفة هوبز ولوك وروسو والذين فهموا السلطة الشرعية على أنها السلطة التي تتم من خلال الاتفاق .

ولكن من وجه النظر التجريبي نجد أن المشكلة المركزية في نظرية إتفاق هو صعوبة أن نجد لها نموذجاً أو مثالا . بل أين أقيمت تلك الإتفاقات ؟ تلك أمور عامة لا تقدم معايير واضحة لتحديد شرعية الحكومات . بل وما هو أكثر مشكلة من ذلك هو مركز هذه الحكومات

أو التغيرات بالملكية للأجيال التالية. ويربط هوبز الأجيال المتعاقبة بالأعمال أو الصفات الضرورية إختيارياً التي قام بها السلف. ويحفظه لذلك في الزمان ويرى أن كل جيل يتخذ قراراته أو يقرر من جديد - شعورياً أو لا شعورياً بصرف النظر عما إذا كانت الحكومة الحالية تحقق وتفي بشرط الاتفاق الأصلي. أنا حين جاك روسو فيبقى إيجاباً عتلفاً تماماً حيث أنه قابل أناس يستخدمون عملة صنعهم تتأون كوسيلة لتحديد الاتفاق في كل جيل ولكل مواطن في مجتمع سياسي شرعي. ولكن علم السياسة النظريين - بما في ذلك من يكتون اليوم - لا زالوا يجدون المتأهب في الحكم على الشرعية في أي حكومة محددة نظراً للصعوبة التي يصادفونها في خلق مبادئه فإنه أو مشتركة يمكن أن يقال أنها تكون تحت كل الشكليات الاجتماعية التي هي المجتمعات.

وأخيراً يدعون بعض فلاسفة السياسة إلى إختيار شرعية الحكومة بالتحكم على مضمون قوانينها وسياساتها الخاصة مع التركيز الخاص على هدفها النهائي. وأسلوب آخر أو بأسلوب لله علم السياسة هو أن نطلق هذا الحكم على عملة الحكومة أو نتائجها. وهذا المعنى يتم تنفيذ الشرعية السياسية من خلال السياسات والأنشطة.

إن المحصلة أو النتائج أو المحصلة تؤثر على مستوى نوع المعونة التي تقدم للمجتمع لأنها تدعى أنها تقدم غرضاً أو هدفاً إيجابياً. وإزاء ملاحظة أهمية الغرض من السياسة قد لاحظ دافيد إريستون أنه إذا كان المحصلة أو النتائج أي وقع على المعونة بطريقة ما أو بأخرى - فإن طبعاً أن تفي بالمطالب الحالية والمتغيرة لأفراد المجتمع - ومثل هذا الواقع أو التأثير يمكن ترتيبه بتغيير السياسات فلا أو بتغيير الأفراد لتلقي

الانطباع أو للأحاساس بأن ثمة سياسات جديدة في الطريق .

وكما يوضح ليستون أنه ليس من الواضح دائماً أى إحتياجات؟ أو إحتياجات من ؟ وكيف يمكن الوفاء بالكثير منها لتوليد معونة كافية المجتمع السياسى وفى الغالب ينشأ الدوم أو المعونة من مجرد خلق الإطبباع أو الشعور من أن هناك حاجات هامة يجرى الوفاء بها .

وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية فى اللغاهم إزاء هذه الجهود لشرح كيفية وضع السلطة موضع الشرعية فلن تشابه حقيقة عاكلاً يمكن أن ينشأ . لأن النظريين يحاولون أن يصفوا كيف أن المجتمع يمكن أن يقاتل بأنه ينتمى إلى مواطنيه . إن الحكومات هى المعمل أو العملاء أو الوكيل أو الوكلاء التى ترمز وتمثل المجتمع بشكل تقليدى على أنها مجموعة من المؤسسات التى يجب ضبطها أو التأثير عليها إذا تعرضت ملكية المجتمع للإدعاء أو المطالبة .

إن مثل هذا الإحتجاج خادع وقد تمناه أغلب فلاسفة السياسة ولكنه ليس بالضرورة صحيحاً كما أنه لا يكرر ضمن فكرة الشرعية . لقد تعلمنا من قراءاتنا فى الفلسفة السياسية من أنه إذا أمكن التحكم بوضبط المجتمع بدون حكومة وأنه إذا شعر المواطنون أن المجتمع يخصهم فى ظروف ليس بها مؤثر أو سلطة على الحكومة فلن المجتمع للآزال فرعياً إلى حد ما كما أن السلطة يمكن أن تمارس بشكل شرعى من خلال وكلاء من مفاد المجتمع دون طابع وجود حكومة . ومن هنا نصف الشرعية ليس طاعة للقانون ولكن نصف إحساس عطف كل فرد بالمظنون

والجتماع . وبذا تكون الشرعية ليست فضلا من فضائل الحكومة ولكنها ترتبط حقاً بالتجتمع نفسه .

إن الشرعية مقياس لإحساس شعب وإتقائه مما ضمن تجميع سياسي وأن المؤسسات الهامة لهذا التجمع - مما كانت طبيعتها - تخصهم وتلتزم إليهم وأن إرادتهم هي مكون هام في دفع أعمال هذا التجمع . وليس من الضروري أن يتخذ كل فرد طريقة في كل مناسبة أو أن يسود على هواه بل أن يشعر أن إرادته إلى حد ما موضع إعتبار وله الفرصة على التأثير ، إن لم يكن تقرير - للأعمال العامة أو السياسية . ومن الأهمية بمكان لذلك ألا تتجاهل الحاجات بصفة منتظمة أو متصلة إذا أرتأى المواطنون التعرف وتمييز المجتمع على أنه مجتمعهم .

ولا يشترط أن تكون المساهمة الفعلية في الحكومة شرطا من الشرعية الاجتماعية إذا لم يكن الحكومة دويراً مركزياً في تقرير أعمال أو تصرفات المجتمع . وفي هذه الحالة لا تكون الحكومة شرعية لأنها تكون مؤسسة لا يستطيع الشعب أن يرقى كي يقيم سيطرة مباشرة عليها . ويذكر دافيد إيستون نقطة مشابهة عندما يقول : « إن حقيقة أن السياسات المعترف بها هي تفويض أو تمثيل للمجتمع ككل لا تعني ولا تفترض الحاجة إلى تنظيم حكومي مركزي يقوم باتخاذ القرارات وتنفيذها » .

ومن هنا فإن الفلسفة السياسية لم تساعدنا على صياغة أساس نقيين به شرعية السلطة السياسية لحب بل إنه التعاريف ذات الخصائص المميزة يمكن أن تشكل مقاييس تستطيع بها قياس تلك الشرعية لدى أى وكيل يمارس السلطة السياسية . ولكن لا يكفي أن نقيم مناقشة أو جدلا حول طبيعة الشرعية السياسية على منطلق مجرد . ولذا يجب أن نطبقها على حالة معينة .

سوف يصبح المعنى السياسي للشرعية أكثر وضوحاً إذا اعتبرناه في حالة محددة حيث يمكن استكشاف أو استطلاع المعلومات المتوفرة وإسرائيل بهذا الحق هي أكثر الحالات تمثيلاً لأنه في دولة جديدة كإسرائيل تثار قضية الشرعية غالباً وتقرر شكل واضح يكفي لرسم صورة يانية حول طبيعة الشرعية السياسية الإسرائيلية . وفي هذا الشأن تستخدم التعريفات الفلسفية النموذجية الثلاثة الخاصة بالشرعية السياسية تتخذها كمنهج تمثل طرق بديلة لفهم كيفية شرعية السلطة في المجتمع الإسرائيلي . وفوق كل ذلك فإن هذا يشمل اختيار المدى الذي وصلت إليه الحكومة - بصفتها مجموعة من المؤسسات - في هذه الشرعية . ولكن إذا طبقنا النماذج الثلاثة التي تقيس بها شرعية السلطة سوف نجد أن الحكومة الإسرائيلية لا تقوم بإبداء شرعية السلطة ويمكننا إذاً إعطائها مجتمعة شرعياً سياسياً يمكننا باستخدام المقاييس الثلاثة من تحديد الوكيل الذي يقدم الأساس لهذه الشرعية في المجتمع .

وعلى وجه التحديد يقال في إسرائيل أن الوكيل الذي يعطى الشرعية للسلطة السياسية ليست الحكومة ولكن أكبر الأحزاب السياسية وهو حزب الماباي (كان حزب الماباي أكبر الأحزاب السياسية في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٩ عندما انضم إلى أحزاب إسرائيلية أخرى لكي يكون حزب معاً ولا زال حزب الماباي يكون الغالبة في تحالف معاً) . وسواء كان بفضل طبيعة الإنسان أو احتمال وجود العقد الاجتماعي أو وجود السياسات التوعوية أو الأعمال الجماعية فإن الحرب كان يتمتع بالشرعية في حين قلت سلطة المجلس الثاني أو الوزارات المختلفة في الدولة . وهذا لا يعني الادعاء بأن السياسات التي يتبنها الماباي لها نفس

قوة القانون كليات ربحية صادرة عن البرلمان الاسرائيلى . ولكن
عملية اصدار السياسة داخل الماباى أعطت أساسا كثيرة الاحساس بالاعتبار
والحسبانه ويتعمدون إلى بعضهم البعض أكثر من قيام مكاتب الدولة بهذه الاعمال .
انه ذلك الاحساس والشعور لا الطاعة هو الذى يحدد القرية . وفى
اسرائيل كان حزب الماباى هو الذى نرى هذا الاحساس بين الناس . ومن
الممكن التحقق من هذا الزعم بتحليل حزب الماباى وعلاقته بالحكومة فى
اسرائيل .

ومن أجل التيسيل ينطى هذا التحليل الفترة قبل انضمام حزب الماباى
إلى الاحزاب الأخرى حتى كونه ما اى .

التبجج الارسطى The Aristotlian Approach

إذا طبق الانسان ملاحظات أرسطو على حالة اسرائيل نجد أن الماباى
هو عائلة الرجل الاسرائيلى . أما الحكومة على العكس من ذلك فهي مثقلة
بجهاز بيروقراطى ثقيل لم تشبه أى تجمعات انسانية كالتة يولد فيها الإنسان
أويطورها بنفسه . ان الحكومة الاسرائيلية تعامل المواطنين بصفة غير
شخصية ويرجع هذا جزئيا إلى صغر حجمها . كما أن الأساس الايديولوجى
لأجهزة الدولة اليهودية يودحده الاتجاه الذى يعامل الناس ليس كأفراد
ولكن ككتل يمكن فهم متطلباتها واحتياجاتها . وحزب الماباى - على
الرغم من كبره - كان يعامل أعضائه ومؤيديه المتدينين بأسلوب
أوبصفة شخصية تشبه كوقوف العائلة . لقد وفى حزب الماباى بمعظم
حاجاته الشعب الأساسية بتوزيع الوظائف على مستوى يختلف عن أسلوب
الحكومة الذى أخضعتة لنظام صارم .

وكانت السلطة فى حزب الماباى تقدم إلى الاشخاص الذين يستطيعون

أن يتقدموا أو يرتجوا العمل لصالح الشعب أو أن يضعوا أنفسهم كحقلات وصل فعالة بين الأعضاء : بين المركز والأطراف بين الأحزاب البرلمانية والمكثرتادية والحكومة والوزراء . هذا من ناحية وبين عمال الفرع من ناحية أخرى . أن ممارسة السلطة في حزب الماباي كانوا أولئك الذين يستطيعون أن ينسقوا ويوفقوا بين عمليات التلفز أو الاختلاف من خلال الصلات الشخصية والتي كانت جمع فئات الشعب والحزب .

وعلى عكس الأحزاب السياسية الأخرى في إسرائيل لم يمثل حزب الماباي خط سياسي واحد أو أيديولوجية واحدة . إذ استطاع جهازه حطف ودمج المنافسين الأيديولوجيين والجماعات السياسية المختلفة . لقد نظم الحزب معا بطرق عديدة .

أولا : مكث قيادة أو زعامة الحزب جميع الجماعات من معاونة بعض التنفيذ . ومن الناحية الشكلية أو الرسمية كانت قرارات الحزب تتم حسابيا على أساس قاعدة الأغلبية وهي عملية ربما تؤدي إلى زيادة الآراء المتباعدة داخل الحزب وتغرب العلاقات بين الجماعات . ولكن من الناحية غير الرسمية كانت القرارات تمثل حولا وسطا لا تؤدي إلى أي طرف سياسي .

ثانيا : للجميع الحق في الوصول إلى مراكز الحزب البرلمانية واستطاعت لجنة التسميات من اختيار أعضاء من كل جماعات الحزب الداخلية كي تتعاضد الشعور بالهوية لدى عمال الحزب .

ثالثا : يستجيب الحزب إلى الطموح والاعتمادات الفردية وكذلك الاحتياجات الداخلية . ففي حزب الماباي ومن أجله توجه جماعة غير رسمية من عمال الحزب تسمى جماعة الجوشن بقيادة شريف بصورة

غير رسمية على عمليات لجنة التمييز في عضوية الحزب تعد إليها مؤسسات الحزب المركزية وتربط بينها وبين أفرع الحزب المحلية كما تربط بين السكرتارية والمجالس الإقليمية ووزراء الحكومة ورؤساء الحزب المحليين وزعماء جماعة الجوش *Gush* كانوا أعضاء في لجنة التمييز كما أن مؤيديها كانوا موظفين متفرغين في الحزب . وتكون هذه الجماعة من أناس تكون حياتهم ومستقبلهم السياسي معتمد كلية على النجاح الانتخابي المستمر للحزب المأبأ قويا ومصلحاً . بالإضافة إلى ذلك فهي التي أفرخت كثرًا من السياسيين الاسرائيليين الذين لم يكن لهم قاعدة عليّة أو وطنية من تلقاء أنفسهم .

وتعني كلمة جوش مجموعة من الأفراد ذوي الاتصالات الجيدة والمعروف أن زعماءها شخصيا يعرفون كل أعضاء حزب المأبأ وهذا أمر مبالغ فيه إذ أن زعماء الجوش كانوا يقضون وقتهم يتحدثون في البيوت أو في العمل عن مراتب الحزب . ولقد تاضلت جماعات الجوش كثيرا حتى تحتفظ بولاء جميع الأعضاء بصرف النظر عن الإيديولوجية أو السياسة وذلك من خلال سيطرتها على التمييز . ولكي تصور قسما من التمييز فإن ذلك لابد أن يتمشى مع الحاجات الأساسية للشعب في الحياة ومن ثم تفرض على هؤلاء الأفراد التزامات في صورة تأييد سياسي لقاء ما أخذوا من مناصب أو وظائف . ومن هنا فإن هذه الالتزامات لم تربط الأفراد بجماعة الجوش فحسب بل ربطتهم كذلك بحزب المأبأ حيث وقعوا في شباك الولاء إليه . وتستطيع الجوش للمساعدة على الترقى السياسي حتى بالنسبة لأعضاء الحزب المفتقين طالما كان هؤلاء المنشقون ينتمون من الهجوم على الهيكل التنظيمي للحزب .

ومن ثم نشأت حلاقة يمكن أن نطلق عليها الموال - العميل
تعلمى جميع أنحاء القطر وجميع قطاعات الاقتصاد . ولقد كان يقال
أن جماعة الجوش تهم بنفسها ولكنها في الحقيقة كانت تهم وتوصي
الأفراد داخل البلد . أن تأكيد حزب الماباي على الروابط الشخصية
أمتد حتى شمل سلوك الحكومة حيث تمارس السلطة الفعلية والتي اعتمدت
على المحافظة على نوع ما من الاتصالات الشخصية - مما كانت غير
مباشرة - مع الشعب كأفراد .

حتى بن جورديون كرئيس للوزراء لم يستطع أن يحتفظ بالسيطرة
على الحكومة عندما فقد الاتصال الشخصي بالحزب وبممارسته ومن
ثم بعضيته في الحزب . لقد ضعف نفوذه كحاكم عندما اختار
الانسحاب من أنشطة الحزب ومن الجوش ، فلاحظ مثلا الخلافات
التي أدت إلى ما يعرف بفضيحة لافون ، Lavon Affair ، كان
بنحاس لافون وزيراً للدفاع عام ١٩٥٤ عندما كشف المصريون
خطة إسرائيلية لنسيء وتعقيد من علاقات مصر مع الغرب وذلك -
بذخف للمكتبة الأمريكية بالقاهرة - أدعى لافون أن خطة وضمت
دون علمه وطلب أعفائه من أي مسئولية تجاهها . في سنة ١٩٦٠
أصر بن جورديون أن الطريقة الوحيدة لتحديد المسئولية هي التحقيق
ولكنه كان عليه أن يسحب هذا الطلب لأنه لم يشترك معه فيه
أي وزرائه الذي ينتمون إلى حزب الماباي .

ولم يؤيد أي زعيم من حزب الماباي بن جورديون لأنه لم يقدم
شخصيا إلا القليل كي يميء جهاز الحزب ولذا كانت دعوى التحقيق في
فضيحة لافون دعوى وعرة ترنوا إلى هتته في مؤسسات الدولة

البحث، وتعمل على الشبكة العلاقات الشخصية التي تؤيد حوب الماباي، ولم يكن لحرية أن يقف موقف الانحدار كما أن الاسرائيليين بصفة عامة لم يقبلوا ذلك. وكان ذلك خليطاً في انتخابات عام ١٩٩١ عندما كان لمرتين جورديون هو القضية المركزية في الانتخابات. لكثير من أبناء العدالة في فضيحة لافون.

ومن الواضح أن بين جورديون لم يستطيع أن يقطع الجمهور بأن المشكلة الرئيسية في المجتمع الاسرائيلي هي في تحديد المسئولية من أجل الأمن القومي عام ١٩٥٤، وإذا فإن التسعين الأولى في ذلك الانتخاب هي نزاع بين جورديون فقط للدولة، مما هو أكثر دلائل بالملكية. رد فعل العامة بالنسبة لفضيحة لافون ذلك الذي الذي أنحفه الشعب في اتباع الخط لروسانا حوب الماباي.

لقد أصبح بين جورديون سواء بالنسبة لرؤساء الحوب أو المواطنين التهديد الرئيسي لأن اقتراحاته بالتحقيق تبنى تفصيصاً كاملاً لعمليات الحوب السياسية وربما قد يؤدي إلى تفككه. أن التحقيق بشكل تهديفاً للحوب لأنه يتضمن حكماً على حق مسئول في الاحتفاظ بمقصب مرموق في الحوب ذلك الحق الذي يراه رؤساء الحوب أنه من سلطة الحوب أو هيئة اتخاذ القرار فيه فقط. ولقد قبل الجمهور هذا التفسير بشكل واضح حيث تولد الاهتمام على بين جورديون ودكتاتوريتهم الحرية.

أصبح الاسرائيليون أكثر انتقاداً بين جورديون حيث أنه فقط السلطة في الحوب السياسي. وأصبح مثالي على مبادئه الصخرة في الصورة العامة توضيحاً لحادثة أخرى. ففي مارس عام ١٩٩٣ ظهرت قدمين

في الصحافة الاسرائيلية تشهد بمساهمة علماء المان في برنامج الصلح بالنسبة للمراكز المدنية . وقد كان رد فعله تجاه دور العلماء المان أنه كان يخشى أن يؤدي العداء الشعبي ضد حكومة المانيا الغربية ، بالمصالح لمصانها بالعمل في مصر - يؤدي تصريح خطئه الخطر ؛ تلك الخطط التي تهدف من ورائها إعادة العلاقات بين المانيا الغربية واسرائيل إلى حالتها الطبيعية (أى تطبيع العلاقات بينهما) . والذي يجعل سياسة تطبيع العلاقات الألمانية هامة بالنسبة لهدفنا هي أنها كانت تتجه كلية إلى بن جوريون . وفي الحقيقة إن أحد زعماء حزب الماباي وهي نجولدا مائير قررت - من ناحية للبدا - تعارض قيام علاقات دبلوماسية كاملة مع ألمانيا الغربية ولكن بن جوريون تجاهل الاعتراض وحاول أن يفرض سياسة مباشرة على الحكومة تمتد أكبر فوائدها للادوية المرتقبة ، وأمام البرلمان حاول بن جوريون أن يسقط قضية العلماء الألمان ومن ثم أسقاط أو اغفال خطر الصواريخ المصرية . وطبقاً لتصور بن جوريون أن الصواريخ طالما أنها يتقنها جهاز طيران فانها تمثل تحدياً لا يذكر لامن إسرائيل الأمر الذي لا يبرر إساءة العلاقات مع المانيا الغربية . ولقد أحبطت تصميمات بن جوريون أعضاء من حزبه هو تجاه سياسة جديدة مع المانيا . لقد كان أعضاء من حزب بن جوريون نفسه هم الذين أحبطوا تصميماته تجاه سياسة جديدة مع المانيا . وادسوا إلى لجنة مجلس الوزراء بأن بن جوريون قد ارتكب خطأ جسيماً في أنه لم يضغط على المانيا الغربية كي تستدعي علماءها من مصر . وأصبح بن جوريون غير قادر على ترتيب أو تنظيم علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وألمانيا الغربية .

ولقد خدمت لجنة مجلس الوزراء الخطة النهائية لبن جوريون

وذلك لأنها كشفت المدى الذى وصلت اليه سلطته كحاكم ذلك المدى الذى بدأ يتضائل بسبب عدم اهتمامه برؤساء الحزب كما أن السياسة الألمانية قد فشلت ليس بسبب الموضوع أو المضمون ولكن بسبب نقص أو قلة الخنكة السياسية وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نجزم بفشل سياسة بن جوريون مع ألمانيا بسبب تجاهله رؤساء الحزب فى صياغة تلك السياسة إلا أن هذا التجاهل أو الإهمال يعتبر فشلاً فى حد ذاته. لأن رئيس الوزراء الذى تلاه وهو لينى أشكولى - وتمت ظروف مماثلة - لم يستطع أن يدعم تلك السياسة مع ألمانيا والتي عانت بن جوريون . ومن المثير للقول أن أشكوك اختار طريقاً أدهاج رؤساء الحزب وزعمائه فى تشكيل تلك السياسة وتطبيقها .

ومن ثم فإن حزب الماباى أكثر من أى حزب سياسى آخر فى إسرائيل أخذ على عاتقه الالتزامات الأيديولوجية أو الدينية وأكثر من أجهزة الدولة وكان قادراً على بلورة المطالب الخاصة بالزعامة السياسية الحقيقية بقدر ما كانت زعامته أو قيادته للشعب قائمة على الروابط الطبيعية بين الناس . وكان نظامه فى الولاء يسمح للأفراد من أن يصرفوا أمورهم السياسية والاقتصادية بأللوب شخصى . وطبقاً لرأى عالم الانثروبولوجى جري يوسفان أن الولاء ينشأ لأنه ، لازال هناك حاجة للحماية لاستطيع أن تهدمها الدولة أو العائلة ، وإذا - كما زعم أرمطو - أن مثل هذه الروابط الطبيعية تسمح لأفراد المجتمع بأن يؤمنوا بأن مجتمعهم ينتمى اليهم حيثئذ نرى أن الماباى - بسبب سلوكه السياسى - قد أرسى هذه العقيدة كما عزز من خلالها عملياته اليومية .

٣ - مبدأ العقد الاجتماعى :

إذا أمكن تقنين شرعية السلطة خلال الاتفاق الاختيائوى فإن خوب الماباى كذلك أكثر من أى حزب سياسى أو مؤسسة فى اسرائيل يمكن وصفه بأنه الوكيل أو العامل الذى قتن شرعية السلطة السياسية فى الدولة وإذا كان هناك اتفاقية وراء الأساس الاجتماعى فى المجتمع الاسرائيلى فإنها بالتأكيد قد تم تنظيمها تحت إشراف حزب الماباى .

ومن بين جميع الأحزاب السياسية التى سبقت قيام الدولة رسمياً وحكومتها كان الماباى يسيطر على أكثر الإبعاد إلحاحاً فى الوسط السياسى . وإذا لاحظنا أن الحزب السياسى الفودجى قبل قيام دولة إسرائيل كان يقيد أو يقصر أنشطته على التقارب المباشر بين أعضائه ومعظم إهتماماتهم المركزية نجد أن الماباى كان يغطى جميع المساحات الأساسية فى الحياة العامة ، لقد نظم الماباى الشعب أحياناً فى اعداد صفوة فى قطاعات إقتصادية واجتماعية . وفى هذه التنظيمات وقف الشعب ملتزماً أمام الحزب من أجل التسهيلات والفوائد التى تتجم عن التجمع الذى أنعم عليهم به .

ومن هنا فإذا رأينا أو فهمنا أن العقد الاجتماعى هو تضامن يصدد الحقوق والميزات فإن هذا التضامن يمكن أن نلسه فى كل الاتفاقيات التى تودى إلى قيام الاتحادات أو التعاونيات أو التجمعات الزراعية — أنها جميعاً يشرف عليها الماباى . قد لا يبدو من الضروري استعراض الحياة اليهودية بالتفصيل فى فلسطين حيث أن عملياتها كانت نتاج الاتفاقيات الذى أشرف عليها حزب الماباى . أن سيطرة الماباى واضحة من تلقاء ذاتها من مجرد العرض الظاهرى التاريخى لتلك الفترة . لقد قسم حزب الماباى

خدمات صحية وخدمات رعاية وتسهيلات مصرفية وخدمات إسكان وأنشطة ترفيهية أو ترويحية . كما أشرفت القيادة النيابية لحزب الماباي على توجيه وتوظيف الجالية اليهودية الفلسطينية . كذلك فإننا نجد أن الحزب أو المجموعة التي قامت بذلك قد فعلت ذلك أنشأناً من الاتفاق مع حزب الماباي . لم يكن لحزب الماباي السلطة في أن يمل سياسة بل كان عليه أن يعطى الاتفاق حول الحلول الوسط التي يتم التوصل إليها في جميع مناطق وجود الجاليات اليهودية . بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسين لدولة إسرائيل كانوا في الغالب أعضاء في حزب الماباي كما أن دستور حزب الماباي يحتم كصدد للمقد الاجتماعي في المجتمع الاسرائيلي حيث أنه يتضمن النص الرسمي على أي أهداف سياسية أو إجتماعية . وعن أن حزب الماباي نخبه من يهود فلسطين ودامت سيطرتهم حتى رسخت جنود دولة إسرائيل ونمت تلك الدولة التي لا تتمتع بدستور مكتوب . ولقد لاحظ دارسوا السياسة الاسرائيلية النفوذ المستمر لحزب الماباي ولكنهم حاولوا تفسيره إلى حد ما على أنه وظيفة أو دالة على توافق آراء الحزب مع الآراء ووجهات النخبين . واستنتج هؤلاء الدارسون إن سلطة الماباي مستمدة من قدرته .

وحسب رأى آلان آريان ، سحب القوة من جميع قطاعات المجتمع ، وعليه فإن البروفسور آريان يلاحظ أن نفوذ الحزب وعوده في إسرائيل يمكن فهمه لأنه الحزب السائد في إسرائيل .

ولكن اصطلاح الحزب السائد أو المهيمن يمكن به وصف الحزب ولكنه لا يفسر قبضة الحزب على السلطة . النقطة التي تشغل الأذهان هي السيادة وليس بهساسة تصنيف فئة . وقد يفسر وصف أكثر ملامة

تلك السيادة أو السيطرة بفضل دوره في تشريع السلطة السياسية وأن
يشعر المرء بوجوده وحسيته في إسرائيل أكثر من حسبه أو إعتباره
إعتباراً سياسياً ولذا فإن أغلب الناس يعلمون أنهم يجب أن يلتزموا إلى
حزب الماباي .

ولكن فهم بعد كيف أن الشعب يستطيع أن يؤمن بحزب الماباي
على أنه الوكيل Agent الوحيد الذي ينظم الاتفاق الاختياري والجماعي
نحو قيام المجتمع السياسي يجب أن نوضح طبيعة ودور الأحزاب
السياسية الأخرى في إسرائيل خاصة بالنسبة لاجتماعها نحو الماباي ، لأنها
ربما تكون الحالة التي ينظر من خلالها إلى تلك الأحزاب السياسية الأخرى
على أنها تنظم العقود الاجتماعية لمؤيديها . كما يجب أن نختار الذي أو
البعد الذي وصل إليه حزب الماباي كحزب نموذج ، دون الأحزاب
السياسية الأخرى ثم ننظر إلى العلاقة بين جميع الأحزاب والحكومة من
منظور أو منطلق نظرية الاتفاق كي نحدد أن حزب الماباي — وليس
المؤسسات الحكومية أو الأحزاب السياسية الأخرى — هو الذي يمكن
اعتباره وصياً على نظرية العقد الاجتماعي .

إن نظرية الاتفاق تستطيع أن تساعدنا على توضيح الدور الدقيق
لحزب الماباي في تشريع أو شرعية السلطة السياسية وذلك بتركيز انتباهنا
على الأحزاب السياسية التي لا تتحاذى رسمياً مع الماباي . ولقد قاسى
كثير من الفلاسفة — فلاسفة الاتفاق — شرعية الحكومة من خلال
دوجة وظيفة المعارضة السياسية في المجال الشعبي . وإذا أخذنا نظرية
الاتفاق مانعداً ببدأ فإنها تقرر أن المعارضة يجب أن يكون مسموحاً
بها ظلالاً لأنها ليست موجهة ضد حق الحكومة في الوجود ولكنها تكون

تكون ضد أى تصرفات حكومية معينة . وأن هذا الحوار الذى يشهد بأن الاتفاق يكون مع الاعتبار بتشغيل المعارضة السياسية « الموالية » يستجبه كنتيجة طبيعية عملية الفرض بأن عمليات المعارضة السياسية تعنى شرعية المؤسسات الحكومية التى تعمل خلالها تلك المعارضة . ولكن يجدر القول أنه بينما توجد غالباً تلك المعارضة السياسية فى مجتمعات تقوم على أساس العقد الاجتماعى فإن مدولها أو مغزاها بالنسبة لشرعية المؤسسات الحكومية فى المجتمع لا يمكن أن يؤخذ على أنه من الأمور المسلم بها . إن وجود المعارضة السياسية له تأثير مباشر على شرعية السلطة السياسية ولكن هذا التأثير يعتمد ليس على السياق الذى تدير فيه تلك المعارضة بصورة رسمية ولكن ضمن السياق الذى تؤثر فيه تأثيراً فعالاً . لأنه إذا كانت السلطة شرعية فإنها تظهر تلك الشرعية وذلك بألقائها أو ونعما السيطرة على العمل . وبالطبع فإنه لا توجد سلطة سياسية مجرد وجودها . ولكنه ليس من الضروري لأغراض بحثنا أن نجرى تحقيقاً أو بحثاً فى جميع أنواع المعارضات السياسية لأننا معتنون فقط بتطوير نموذج من نماذج سلوك المعارضة . وعليه فإنه يكفى لمص أكبر معارضة فى إسرائيل وأكثرها نموذجية وأكثرها صوتاً سياسياً وأسلوب حملاتها خاصة بالنسبة لمؤسسات الحكومة والحزب الماباى .

ويعتبر حزب جعال (جوش - سيروت - لبراليزم) أكثر الأحزاب السياسية فى إسرائيل أصالة فى المعارضة السياسية لأن أحد مكونات حزب جعال وهو حزب سيروت لم يشترك مع الماباى لحسب فى الائتلاف الحكومى بل لأنه لم يتعاون مع الماباى فى أى إتحدات فيدرالية إقتصادية قبل انضمامه إلى المبرالين حتى كون حزب جعال عام ١٩٥٦ . ولم ينتمى حزب سيروت إلى المؤسسة (المنظمة المالية - وهي المستودات -

كما أنه لم يساهم في المستوطنات الجماعية الزراعية والتعاونيات 'وقد فهم الإسرائيليون إن حزب حيروت هو قلب المعارضة الحزبية السياسية في إسرائيل .

إن حقيقة وجود هذا الحزب كمعارض سياسي في البرلمان قد فسر على أن الإسرائيليين جميعا سواء كانوا مؤيدين أو معارضين للسلطة - يوافقون على إقامة حكومتهم والممارسة العامة للسلطة . وفي الواقع فإن ظروف تأسيس حزب حيروت وتاريخه الذي تلا ذلك كان يبدو وأنه يعزز إدراك الإسرائيليين بأن حكومتهم قائمة على الاتفاق الإختياري .

لقد نشأ حزب حيروت بواسطة الذين وضعوا أنفسهم في المنظمة الصهيونية العالمية على أنهم نقاد وإرهابيين ومثقفين عدوانيين والذين جاء عليهم أوقت الذي اختلفوا فيه لدرجة الحرب الأهلية حول زمام سياسة المنظمة الصهيونية العالمية ودورها ككشبه حكومة لفلسطين اليهودية . وكان الزعيم الروسي لحزب حيروت فلاديمير جابوتنسكي الذي إنشأ الاتحاد الدولي للنقاد الصهاينة عام ١٩٢٥ وذلك بسبب عدم رضاه عما ساء بالسياسات المقيدة في المنظمة الصهيونية العالمية . بدأ جابوتنسكي بالثنيك في فلسفه الحركة الصهيونية وإنتهى إلى التساؤل حول شرعية المنظمة التي كانت تعمل كمتحدث باسمها وحاكمها .

وقد قاد جابوتنسكي النقاد والمناهضين للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢٥ حتى كون المنظمة الصهيونية الجديدة وأن جابوتنسكي باسم هؤلاء النقاد قد دعا إلى القيام الفوري لدولة يهودية وتجميع الهجرة الجماعية خاصة هجرة الطبقات المتوسطة والاستثمار على نطاق واسع لرأس المال الخاص . ونظرا لأن كثيرا من سياسة النقد هذه بدأت غير ممكنة

التحقيق فلفقد ظل مبدأ الحزب الاساسى هو يساطه المملوطة - معارضة
الاساس الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للحركة الصهيونية فى فلسطين .
وعليه فإذا كانت المنظمة الصهيونية العالمية يمكن اعتبارها أحد التمهيلات
أو الأشكال التى تتخذ طابع المؤسسات للمقد الاجتماعى الذى يربط
الصهينة (بما فى ذلك أو الذين لم يكونوا فى حزب اللاباى)
نجد أن النقاد Revisionists من خلال تراجعهم لم يودوا أطرافا فى
هذ العقد كما لم يلتزموا بالتزاماته .

وفى خلال الثورة التى اندلعت فى فلسطين عام ١٩٣٦ رفض الحزب
الناقد سياسة التقيد التى أتبعها الصهيونية الرسمية وبمجيء الحرب العالمية
الثانية نجد أن جماعتين أكثر من عسكريتين اراييتين من مؤلاء النقاد
ولكنهم لم يتعاونوا رسمياً ومباشرة مع الحزب بدأوا فى تحمل
الأخطار والمجازفات من أجل دولة يهودية وأخذوا يضربون فى كلا الاتجاهين
أى فى اتجاه البريطانيين وفى العرب . ولم تتعاون تلك الجماعات مع بعضها
ولا مع حزب النقاد . لقد كانوا يساطة غير راضين عن قبول الحلول
الوسط مع المنظمة الصهيونية العالمية . ولكن عقب الحرب العالمية نشبت
حرب صابأت بصفة مستمرة وحرب ١٩٤٨ ورأى النقاد-Revisionists
والقوات العسكرية المختلفة استدادم للتوصل إلى حل وسط للاعتراف
بشرعية المنظمة الصهيونية العالمية ودولة يهودية صغيرة على الرغم من
أختلافهم على السياسات . ولذا نجد أن النقاد وهم أعضاء فى منظمات
عسكرية متطرفة . أقاموا حزب حيروت كحزب سياسى منفلس
يطلع فى السلطة فى الدولة الجديدة ومن منا فقد ظهر حزب
حيروت ككشريك كامل فى المجتمع السياسى باعلان نفسه حزبا

سياسيا يتنافس على السلطة في الحكومة (أى في الحكم) . ولكن الحرب لم يستطيع أن ينلخ عن تاريخه ومن ثم فإنه في السنوات الأولى من أنشائه كان ينظر اليه بقدر كبير من الشك . وقد لاحظ أحد علماء الاجتماع أن حزب حيروت اليميني الذي يعمل في بلد تسودها الفلسفات الاجتماعية الديمقراطية والمؤسسات - كان منزولا ويشبه نصف تمامه - كما استورد هذا العالم أيضا قائلا : بأن حزب حيروت خدم زعماء المجتمع من حيث وضعهم الذي لا يمكن أن يحدث التطاول عليهم بما يعنى تهديد القيم الاساسية في إسرائيل . ولكن لا يجب إلا نأخسئ ذلك على أنه وصف دقيق لحزب حيروت على طول المدى . لقد ازدادت قوة حيروت السياسية في البرلمان وفي البلديات المحلية أثناء قيام الدولة الاسرائيلية وزاد نفوذه أكثر عندما تعاون عن قريب مع حزب الماباي على المستويين المحلي والوطني - وفي النهاية - وكجزء من حزب ججال - انضم حيروت إلى المستعبدون بعد أن دافع عن قيامها طويلا . وفي عام ١٩٦٧ انضم إلى الائتلاف الحكومي . ومن ثم فإن المدى الذي أصبح عليه حزب ججال كان يعنى معارضة سياسية ذات مغزى ومستمدة من اقتصادات الفردالية العالية وفي الائتلاف الوطني مع الماباي أكثر من عضويته في البرلمان الاسرائيلي . بمعنى أن حزب ججال أصبح مقبولا أكثر كحزب سياسي وأصبح أكثر شرعية لأنه تعاون على تطلق أوسع مع الماباي لما زهرة شرعية الماباي فقط أسقطت على حزب ججال لأن اتحاده مع الماباي كان يبدو أنه يعنى الموافقة على مبادئ الماباي والتصديق على سلطة الماباي .

ويجب أن تؤكد هنا أن المعارضة الرئيسية لم تنظم إلتباعها في مجزع
متجانس كما فعل حزب الماباي كما أنها لم تستطع أن تفرض عليهم نفس
الإلتزامات المتبادلة وعدد تلك الإلتزامات وأن حزب حيروت نظم نفسه
كي يعارض أساس إجتاعى معين دون أن يقترح البديل . أن يقترح أو
يدعى حيروت لإنشاء دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن لم يعطه القاسك
والترابط الإجتاعى لأن هذا الطلب أو الإدعاء لم يكن أساساً لتنظيم
اقتصادي أو إجتاعى . إنها كانت مجرد عامل من عوامل تكتيل الجماعات
العسكرية العديدة المتنافرة . ولكن حزب حيروت لم يطور نظريته الخاصة
للمجتمع الإسرائيلي ومن ثم فإن مبادئه لم تكن تصلح أساساً إجتاعياً فرضياً
للعقد الإجتاعى .

٤ - إنجاء المعارضة السياسية :

نفس طبيعة المعارضة السياسية في إسرائيل كذلك كيف تكون السلطة
السياسية شرعية في المجتمع عندما تكون معايير الشرعية يقرها إتفاق
التشريع العام أو الشعبي وإذا فإن المعارضات السياسية تولد أساساً في جو
خلافات حول السياسات العامة ولكنها دائماً يفنظر منها أن تتحدث
عن قضاياها .

توجد بالتأكيد منافشات مفيدة إزاء المعارضات السياسية وأنها يجب
أن تقيم صحة السياسة العامة المقترحة وغالباً ما تقوم بذلك كمظهر
من مظاهر أنشطتها ، تلك الأنشطة التي عادة ما يتغاضى عنها علماء
السياسة .

إن كثيراً من الخلافات السياسية ، في الحقيقة - تشكل محسبات

لسلامة السياسة ، وإن هذا النوع من التحدى يشير إلى العارضة التي تكون فيها السلطة السياسية شرعية .

إن طبيعة العلاقة الدقيقة بين المعارضات السياسية وأحكام الشرعية السياسية يمكن أن تكون أكثر وضوحاً إذا تذكرنا أن المعارضات السياسية لا يمكن أن تتجنب عملية إتخاذ موقف ما إزاء مطلب أو إدعاء ما . وممة نتيجتان تفيضان من تورط المعارضة في قضايا الشرعية السياسية ، إن المناظرة حول شرعية أى سياسة يشكل حواراً يسهل من خلاله تحديد موانع المعارضات المختلفة . وإذا أقررنا أن كل السياسات ناجحة تمام النجاح نظراً لأنها شرعية إلى حد ما ، فإن هناك ارتباطاً موجب بين الشرعية وفاعلية السياسة . وحيث أن المعارضة السياسية في مجتمع ديمقراطي تضع بعض إجراءات السيطرة على سياسة الدولة فإن المعارضة بذلك تصبح شرعية بفضل إتخاذها مع السياسات التي أعتبرت شرعية . ولذلك فإن كان هدفنا هو عزل الوكيل الممثل لشرعية السلطة السياسية في إسرائيل فإن من المفيد أن نصف أشكال المعارضة السياسية هناك ثم نقيم فاعليتها النسبية في التشكيل والتأثير على تشكيل السياسة العامة .

في إسرائيل لا توجد فقط الأحزاب السياسية خارج الحكومة والتي لا توافق على سياسة الحكومة وتتحدى سلامتها بل من الممكن أن نجد إنفصلاً آخر بل ومعارضة أكثر داخل الحكومة نفسها بل من داخل وخارج حزب الماباي ومن داخل وخارج أى حزب سياسي آخر . والمدى الذي تعبر عنده السياسة مقبولة وشرعية في إسرائيل يبدو أنه من وظيفة حزب الماباي وقبوله لهذا المدى من السياسة . إن الوسط السياسي قلما يمتنع أو يقدم إصراعاً أو إحتجاجاً لا يرى له صدق في أروقة حزب الماباي بل وأن نجد له التبرير هناك .

إن قرار دخول الحرب في يونيو ١٩٦٧ والإحتجاجات التي أثارت
حول الحاجة لإتخاذ هذا القرار توضح طبيعة المعارضة السياسية في إسرائيل
ومزيجها من حكمهم على سياسات معينة ، ومن ثم فإن أنشطة الحزب السياسية
المتصلة بهذا القرار يمكن إستخدامها كوسيلة لتحديد مواقع المعارضة السياسية
في إسرائيل ولقياس فاعليتها ومن هذا العنصر نقبين شرعيتها بالاذنية لبعضها
البعض .

لقد رفض حزب جمل سياسة رئيس الوزراء أشكول أثناء فترة
ما قبل حرب ١٩٦٧ لأنه لم يستجب فوراً لتمتيع الجيش المصري في سيناء
والإفلاتي مصر صفائق تيران إذ قد ظهر عليه أنه قد قد السيطرة على
أمن إسرائيل .

ورأى زعماء حزب جمل حينذاك أن الحل الوحيد هو العودة إلى
أسلوب القوة المعروف عن بن جوريون الذي رأس دولة إسرائيل طويلا
وهو الذي استماع أن ينخلص البلد من هذه الحالة الإضطرابية . لقد ظهر
أشكول أمام حزب جمل ضعيفاً جداً إلى القدر الذي يستطيع معه قيادة
البلد أثناء الحرب تلك الحرب التي تزايد أمرها وأصبح لا مفر منها نظرا
لقوة مصر المتزايدة ولكن أشكول رفض إقتراحاتهم بالإستقالة .

وبعد عدة إجتاحات مع بن جوريون نلاحظ أن مناحم بيغن
رئيس حزب جمل قد تحول إلى الحزب الديني الوطني كي يساعده
في وضع بن جوريون رئيساً للوزراء أو حتى وزيراً للدفاع . وعند
إختيلاننا للمعارضة السياسية من الملائم أن ننظر إلى الحزب الوطني
الديني كما ننظر كذلك إلى حزب جمل . ويمثل الحزب الوطني
الديني نوعاً مختلفاً من المعارضة السياسية يختلف عن أسلوب جمل .

ومع أنه ليس صكياً مثل حزب جحال إذ لديه أقل من ١٠٪ من أصوات الناخبين في عدة إنتخابات ومع ذلك ظل عضواً في الائتلاف الحكومي وكان يعتبر نفسه خيراً من الحزب الماباي نظراً لإلتزامه الشديد بإعادة النفوذ الديني على الحياة الدينية .

في نهاية مايو عام ١٩٦٧ قرر حزب جحال والحزب الزطقي الديني عودة بن جوريون إلى السلطة على شرط أن يحل مشاكل إسرائيل الأمنية . وفي ذلك الوقت كان الوضع السامي لبن جوريون معروفاً تماماً لقد شعر أن إسرائيل قد فقدت ميزة المفاجأة في أي هجوم تقوم به ولذا فلم يكن عليها إلا الإنتظار . وكان تحذير بن جوريون مدعاة دعى ضد الحزب الوطني الديني الذي كان يأمل تفادي وتجنب الحرب . وعلى النقيض من ذلك نجد أن حزب جحال لظفر إلى بن جوريون — بصرف النظر عن إختلاف آرائهم حول السياسة الخارجية أو العسكرية ، نظر إليه — نظراً لقدوته التي تم إختبارها في سربين إثنين — على أنه يستطيع أن يقود البلد خلال الأزمات . وإعترف حزب جحال أن تلبداً يصاب في رئيس وزرائه لا بد أن يحتاج إلى رئيس جديد يستطيع إعادة وتسيديم الزعامة والقيادة المعنوية اللازمة . وفي مقال في جريدة ها آرتز اليومية العبرية يلخص ذلك ، أن المستر أشكول لم يخلق ليكون رئيساً للوزارة ووزير للدفاع في الوضع الراهن والحكومة بتشكيلها الحالي لا تستطيع النجاح في قيادة البلد في وقت الخطر وعليهم أن يفتحوا الأبواب لبناء إدارة جديدة .

ولقد تقلل كل من مناحم بيغن رئيس حزب جحال وموشه طاييم شاميرا — الذي أصبح وزيراً للدخالية فيما بعد ورئيس الحزب الوطني

الدينى مع أشكول فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ يقترحون عليه عودة بن جورىون إلى الحكم ولول إلى وزارة الدفاع على الأقل . ولم يستطع أشكول أن يتجاهل الإغراضات هذه المرة نظراً للروابط القوية التى تربط بين حزبه والحزب الوطنى الدينى . وادة أسبوع فكر بجمال فى عودة بن جورىون إلى الحكم ولكنه لم يتلقى رداً من حكومة حزب الماباى . ولولا مساعدة الحزب الدينى لم يكن لأشكول أن ينصاع لمطالب حزب جمال بل على العكس بعد أن شعر أشكول بالالتزام كى يرد على الحزب الوطنى الدينى وإقترح أشكول أن يترك وزارة الدفاع ليجال آلون وليس لبن جورىون وهو من أنصار أشكول الشبان . وكان من الممكن أن يقبل الحزب الوطنى الدينى ذلك وكان يمكن الوصول إلى حل وسط إلا أن أشكول قد لاقى معارضة من حزبه هو .

ولكن المعارضة لأشكول قد تزايدت داخل حزب الماباى وكان الطلب على التغيير شبه متفق عليه وأراد حزب الماباى تعيين موسى ديان - البطل المسمى لحرب سيناء - وزيراً للدفاع . ولكن حياة أشكول السياسية لا يقدر لما النجاة والبقاء بعودة السلطة إلى بن جورىون وإعتبر أن تعيين ديان كوزير للدفاع ضربة سياسية أقل أمانة أو هلاكاً لأن بن جورىون ودايان كانا قد تركا حزب الماباى يواجه التحديات ضد أشكول وسيطرته على الحزب والذين تخذوا عن حزب الماباى عام ١٩٦٤ لكى يكونوا حزب رافى السياسى وكان من بين المسمى المشهورين فى تاريخ إسرائيل - موسى ديان ، دافيد بن جورىون والمدير العام السابق لوزارة الدفاع والمشرف على صفقات الأسلحة الفرنسية - الإسرائيلية شيمون بيريز . بن خروجهم الجماعى كان يبنى رفضاً لإدارة أشكول للشئون العسكرية ، كما

أن الحملة الإنتخابية لحزبهم عام ١٩٦٥ كانت تهاجم صراحة إدارة أشكول للجيش ووزارة الدفاع . لقد شعر أشكول بالحاجة لإظهار مقدرته على إدارة الشؤون العسكرية والأمنية في الدولة شخصياً ولكنه لم يستطع أن يفعل ذلك في مايو - يونيو ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من أن أشكول كان أستاذاً في السياسة وحكم بالفعل ؛ إلا أن الثقة العامة تضائلت فيه حينذاك وازدادت المعارضة لسياسته داخل حزبه هو . لقد دعا الجنرالات إلى الحرب في حين رأى المسؤولون في الولايات المتحدة إتخاذ موقف حاسم وإستمر الحوار بين الوزراء وتأخر إتخاذ القرار في وقت كانت فيه إسرائيل ممبأة تماماً وفي حالة إنتظار . أما أشكول فقد كان مصمماً على جعل موشى ديان خارج مجلس الوزراء ومن ثم فقد بحث بإصرار في خطط يحاول بها تهدئة المشتكين في حزبه . أما دايان وهو يعلم موقف أشكول فقد إقترح في أن يعطى سلطة خاصة بهمل بموجبها تحت رئيس الأركان وكقائد للجبهة الجنوبية ؛ ووافق أشكول آملاً في أن مثل هذا التمين يمكن أن يرضى الناقدين .

لقد أساء أشكول تقدير عدد أعضاء موشى ديان داخل حزبه هو وإصرارهم على المضي في طريقهم ولقد ألح عليه الكثيرون في أن يعمل من ديان وزيراً للدفاع وأن يتم إئتلاف اوحدة الوطنية ومن أمثلة هؤلاء جماعة حيفا Haifa الذين يمثلون منظمة تل أبيب (بمعنى آخر منظمة الجوش) التي قابلت أشكول بشكل غير رسمي لإقناعه بضرورة وجود إئتلاف ، الجدار الجدار ، وتعيين ديان وزيراً للدفاع . ولم يكن لدى أشكول فرصة الإختيار وقبل مطالبهم لأنه كان يدرك أن مركزه كرئيس لوزراء يعتمد على تأييد هؤلاء الزعماء المحليين .

وإذا كانت نوعية المعارضة تقاس بقدرتها على التأثير أن إسباط العمل الحكومي نجد أن حزب جعل في البرلمان كان أقل الأعضاء فاعلية في إسرائيل . ولم يكن لحزب جعل بمفرده أن يضمن التغيير في شخصيات الوزراء أو السياسة — ونلاحظ أن أشكول بعد كل ذلك لم يشعر بالحاجة إلى الإستجابة مباشرة لمطالب المطوعة البرلمانية بشأن رئيس وزراء جديد . أما للحزب ازعق الدين وهو شريك لحزب الماكاب في الإئتلاف الوزاري فقد استطاع أن يخطط بشدة وأن يشهد نوعاً من الإستجابة من زعماء حزب الماكاب . ولكن أكثر المعارضة فاعلية نشأت بين جدران حزب الماكاب نفسه .

ومن هنا فليس من الضروري في طبيعة المعارضات السياسية في إسرائيل أن تكون خارج الحكومة قائمة أو خارج الحزب الرئيسي الذي يوجه الائتلاف لأن المعارضة السياسية كانت تتبع في الغالب من الحزب النائد نفسه . وأن الجهد التي بذلت عام ١٩٦٧ لتغيير مجلس الوزراء جعلت من المعارضات السياسية المختلفة ظاهرة مرئية وركزت الإنتباه على قلب المطوعة السياسية في إسرائيل — أي معارضات داخل الحزب السياسي الرئيسي . والذي يدهش كثيراً ليس قوة المعارضة الداخلية السياسية بقدر ما يدهشنا الضعف المستمر في معارضات الحزب التي إستمدت قوتها أو سلطتها من مراكزها في البرلمان أو في مكاتب الدولة .

وليس من السهل الانتقال من قضية الفاعلية إلى الشرعية . ولكن أنشطة المعارضات السياسية المتعددة خلال الأسابيع التي سبقت لشوب حرب ١٩٦٧ توضح كثيراً أن المعارضة داخل الماكاب كانت أكثر المعارضات فاعلية داخل البلد . لقد كان ذلك حقيقته ولكن إذا ركزنا على المظهر

السياسي من الجدل فإن ذلك يوحي لنا بأن معارضة الماباي كانت كذلك لأنه كان يظن أنها أكثرها شرعية . لقد لقيت معارضة أشكول تعاطفاً واسع المدى بين كثير من الناس والأحزاب السياسية ولكن قيادة الدولة إستجابت لتلك المعارضة فقط عندما كانت تلتحق أو تصدر عن أحزاب وثيقة الصلة بحزب الماباي أو عن الجهاز السياسي للحزب نفسه . وكون معارضة حزب الماباي جعلت من التغيرات داخل الحكومة أمراً حتمياً فإن ذلك يعني أن الماباي مؤسسة تقن الشرعية والسلطة وذلك بممارستها في غياب أو عدم وجود القوة أو العنف . أنه يقن شرعية السلطة طبقاً لمناقشتنا لأنه في ممارستها يظهر أن الماباي حساس تجاه الواقع أو المراكز السياسية في الشعب الإسرائيلي وقيادة ذلك الشعب حتى يعتقد أو يؤمن أنه كان موضع اعتبار عند تقرير السياسة العامة .

٥ - فهم دور الماباي :

إن دور الماباي كوكيل أو ممثل يقن الشرعية يفرض لنا سيادته وسيطرته . إن جميع المجتمعات في حاجة إلى تقنين شرعية السلطة لأنه بدون تلك الشرعية تفقد تلك الحكومات الكثير من إمكانياتها في السلطة . إن السلطة السياسية وتقنينها من خلال حزب سياسي في إسرائيل أمر يجب ألا يدهشنا حيث يثار إلى الجدل الديني والديوي والإشتراكي والأسمالي والإيديولوجي حول الشكل المناسب للدولة اليهودية وحكومتها وسياساتها وهذا لا يعني أن الإلتزامات تجاه الدولة لا يمكن إتخاذها ولا زالت للدولة لا تستطيع أن تطلب التنفيذ الكامل لأي شكل سياسي أو إجتاهي أو ديني لأن شكلاً واحداً لا يستطيع أن يرضي جميع

الإسرائيليين - ومن ثم فإن السياسات العامة التي تصدر رسمياً من أجهزة الدولة ولكن تم الإعداد لها في حرب الماهاي تعتبر مقبولة لأنها أكثر صعوبة في المثال مما لو شكلت أجهزة الدولة تلك السياسات بمفردها فقط. وإذا نظر إلى تلك السياسات على أنها ببساطة سياسة الحكومة فإن الحكومة تستطيع أن تدعى لنفسها الالتزام المطلق الكامل بتلك السياسات . أما حقيقة الموقف فإن جميع أنواع الاستثناءات تتم من أجل هؤلاء الناس الذين لا يستطيعون إتباع السياسات بسبب ما يحلله عليه ضمائرهم .

وعلى الرغم من الإدعاءات التقليدية أو الإمبراطورية عند علماء السياسة نلاحظ أن شرعية الحكومة ليست شرطاً مطلقاً سبق على النظام السياسي أو حتى الديمقراطية . وإذا كانت فكرة د لوك ، حول الإتفاق الصريح تعنى شيئاً فإن الشعب ذاته يمكن ألا يكون د بجمعا أوامعة ، حول شرعية حكومة ما في الوقت الذي يصاح لقوانينها وبذعن . أن الشكوك حول شرعية الحكومة لا تؤدي بالضرورة إلى تدمير التماسك الاجتماعي .

إن هذا الزعم أو التأكيد بعيد المدى ولكن اوضع السياسي في إسرائيل يشهد على صحته . إن الحكومة الإسرائيلية تستطيع أن تكتسب ولادة يكتفي لخص حرب وإصدار القوانين وتطبيقها وأن توجه الشؤون الاقتصادية . ولعلها لا تأمر أو تسيطر بصورة كاملة على مسألة الموافقة أو الاتفاق الفئط أو الفعالي عند أفراد المجتمع بشأن الأنشطة سابقة الذكر . فلاحظ أن للسالمين يتخذونها في موضوع الحرب كما يتحدى العمليون جهودها لاقراء السلام كما يترعن الدينيون لإنعماج للمبادئ الدينية وإعتبارها من قوانين الدولة في حين يضبط الدينيون

بجهودهم بهدف توسيع إستخدام الدين والقوانين الدينية . لا عجب إذن أن يكون إهتمام الحكومة الاساسى عدم تجاهل أى قطاع من القطاعات ؛ ومن هنا تكون الحكومة راضية وقاننة بموضوع الالتزام الجزئى . ولكن السؤال بم يلتزم الشعب تماماً ؟

إذا كانت مسألة التبعة إشارة على الالتزام إذن يصكون الالتزام الأكبر موجها للحزب أكثر من الحكومة . ولذا نرى أن أهم مكون من مكونات الحكومة والاشتراك فى عملياتها هو مساهمة حزب الماباى وسيطرته على البيروقراطية . لقد مارس حزب الماباى السلطة بطريقة شعر بها الشعب أن تلك السلطة كانت ملكية جزئياً أو إلى حد ١٠ .

٦ - نحو أسس جديدة للشرعية والنظام السياسى الاسرائيلى :

من الخطأ أن نسمى النظام السياسى الاسرائيلى بأنه نظام سياسى ديمقراطى ، أن هذا يتضمن تشويهاً للحقيقة الديمقراطية ، كذلك قد يتساءل البعض عما إذا كانت إسرائيل دولة ديمقراطية أو علمانية .

وإسرائيل التى بدأت وجودها بأقل من ثلاثة أرباع للمليون كانت تحوى قبلها أربعة عشر حزباً هاماً فضلاً عن أحزاب صغيرة لا تقل عن سبعة ، ورغم تعدد الأحزاب السياسية فقد لاحظ أحد الباحثين اليساريين من غير الإسرائيليين أن القضية الأساسية أمام هذه الأحزاب ومثبات كانت الصراع بين الصهيونية وما يسميه ضد الصهيونية وحشد الصهيونية يعنى الرفض للمطلق لشرعية الدولة الإسرائيلية بل والشرعية التواجد اليهودى فى المنطقة وهو ما لم يعلنه أى حزب من الأحزاب السياسية فى إسرائيل ، حتى أودى شيرى زعيم حركة هاعولام هازيه والذى يمثل أقصى التطرف فى مواجهة القومية اليهودية فهو ليس ضد الصهيونية أبداً وإنما هو يخفف

قط من مدتها أى يقدم إن الصهيونية قد خلقت شعباً جديداً فى فد أدت وظيفتها ،

لذلك فإن الأحزاب السياسية فى إسرائيل لا يتحدد نفوذها بمحدود الدولة بل يمتد أيضاً إلى خارجها ، فالماباى يرتبط بالحركة العالمية الدولية وله وجوده فى المجتمع الأمريكى وفى فرنسا وضمى دول أوروبا الغربية عموماً .

إن الملاحم الرئيسية فى التطور السياسى الداخلى للمجتمع الإسرائيلى يمكن أجمالها فى أن القيادة التى تسيطر اليوم عليه هى قيادة الصف الثانى فواء فيما يتعلق بتسيير مجلة النظام الإقتصادى أو بالحكم فى أبعاد الفشاط السياسى وهى قيادات تنسم بصغر السن نسبياً ، وقد انعكس ذلك على مرونة المواقف السياسية ولكن دون إخلال بما يسمونه بالأمن القومى ، وقد ترتب على ذلك أن حزب الماباى رغم قدرته وإمكاناته فى التدخل حتى عام ١٩٦٧ لغرض تغيير قانون الإنتخاب لم يخضع لعملية الإعادة فى التشكيل إلا عقب حرب ١٩٦٧ وكان البديل لتعديل قانون الإنتخاب هو كثرة التحالفات فى مختلف المواقف بين القوى المتعارضة ، وهذا التحالفات تضم مؤدى النظام السياسى القائم ومعارضيه على السواء . ولم تقتصر مرونة المواقف هذه على الأحزاب السياسية فقط بل تقدمتها إلى داخل الحزب ذاته لحزب الماباى كان يملك شرائح تعكس جميع الإتجاهات الحزبية فى إسرائيل لإبتداء من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، والأحزاب الدينية أيضاً تضم انماطاً مختلفة غير متجانسة بدءاً بالحافظين إلى المبالغين فى التطرف الدينى ومن المتقنين من أبناء أوروبا

الغربة إلى يهود شرق أوروبا إلى عدوى الثقافة من يهود المجتمعات الشرقية .

ومن مظاهر المرونة التي يمتاز بها النظام السياسي الإسرائيلي إنه يدع حركات الرفض - من اليهود الشرقيين - تبعد عن قصورها على الصعيد المحلي ولكنه لا يدع لهذه الحركات والقوى أن تتعدى حداً معيناً حيث تعود عملية الضبط والسيطرة على هذه العناصر من اليهود الشرقيين .

هناك أيضاً النواحي الأيديولوجية في الصراع الحزبي الإسرائيلي وهي تدور حول دندسية ، الأصول الصهيونية للحركة السياسية حتى ولو اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بأساليب تحقيق تلك الأهداف . والملاحظ أيضاً في ملامح التطور السياسي الداخلي للمجتمع الإسرائيلي هو تملك النظام السياسي الإسرائيلي لامكانيات تسمح بخلق أدوات الاتصال بين أجزائه . ويرتبط ذلك بشكل أو بآخر بسرعة الحوادث حيث يلاحظ المحلل التابع الرهيب للوقائع والمواقف والمصادمات ، والتفخيرات المحلية والأقليمية والارتباط بإبعاد التوازن الدول . ويختلف ذلك من فترة زمنية إلى فترة أخرى ولكنه يتفق مع مفهوم كافة الاتجاهات حتى أولئك المعروفون باعتدالهم ومنهم ناحوم جولدمان الذي يرى أن المشاكل الحقيقية للدولة العبرية قد تغيرت من مرحلة إلى مرحلة ففي حين أن الوجود الإسرائيلي كان يدور في بنيته حول ثلاث مشاكل : إستيعاب المهاجرين ، التوصل إلى تحقيق نوع من الاستقلال ، تنظيم العلاقات بين مجتمع الدياسبورا والدولة العبرية قبل عام ١٩٦٧ ، إذ بهذا الكيان يقتل بعد عام ١٩٦٧ إلى الثقة في القدرة على التحكم في المنطقة ، بل أن الكيان الصهيوني قد جنح نحو القيام بوظيفة قيادية في الاتصال والربط بين العالم الثالث والعالم

المتقدم ، وقد رأى الزعيم الصهيوني ناحوم جولدمان :
« إن الدولة اليهودية يمكنها أن تلعب صورة مشابهة من المجتمع
السويسرى فى منطقة الشرق الأوسط » .

وثمة اعتبارات أساسية ينبغى الإشارة إليها ونحن بصدد تفسير الشرعية
السياسية فى إسرائيل ، وهذه الاعتبارات هى :

أولاً : تصرف السلطة بوصفها الخاصة التى تجعل الآخرين يذعنون
عند إتخاذ القرارات وهذا التعريف يناسب الوضع السياسى الاسرائيلى ،
والسلطة السياسية بهذا المفهوم تتداخل وتتشابك مع أنواع السلطة
الأخرى ولكنها لا تطابقها تماماً .

وبالرغم من أن الكنيست يفترض بأنه مركز السلطة فى إسرائيل إلا
أن هذا الافتراض ليس صحيحاً تماماً ، وعلى أحسن فرض فإن
الكنيست يقدم مقياساً لتغير تكوين الصفوة المختارة وكذلك لتغير
قيم المجتمع .

والسلطة السياسية فى إسرائيل لا زالت تتركز فى أيدي رجال موجة
الهجرة الثانية القدامى الذين وفدوا إلى فلسطين قبل عام ١٩٢٠ ،
وهؤلاء المهاجرون القدامى صاروا الآن أقل عدداً وبالتالي فإن نظام
الحكم ينشط جاعداً فى البحث عن قادة جدد وعن أسس جديدة
لشرعية صفوة سياسية جديدة ، وهنا تثار تساؤلات : أين تقع
السلطة ؟ وإلى من تسلّم ؟ .

ثانياً : توجد ثلاث مشاكل رئيسية تسود سيادة مطلقة برنامج
إسرائيل للشئون السياسية وهى قضية الحرب والسلام وقضية القدرة على
الفر الاقتصادى ومشكلة التكافل الاجتماعى ، والاعتبارات السياسية المتوافرة

في مجالات هذه المشاكل الثلاث ليست مسائل ترك لقرارات حكومية مستقلة ، ولا توجد حكومة إسرائيلية - مهما كانت إمكانياتها - تستطيع حل هذه المشاكل بنفس الصورة التي تستطيع بها دحل مشكلة ، النظام الانتخابي ، ولا يمكن لأى قدر من المحاولات أن ترفع هذه المشاكل من البرنامج .

ثالثا : السلطة التنفيذية والسلطة القضائية :

السلطة التنفيذية يتولاهما مجلس الوزراء الذى يرأسه رئيس للمجلس يختار عادة بوصفه قائد الحزب السياسى الذى له الأغلبية فى الكنيست وشخصياً رئيس مجلس الوزراء وإن كان يقيد سلطته عملية مشاركة الأحزاب الأخرى لحزبه وسبق هذه الأحزاب فى إختيار من يمثلهم فى التآلف الوزارى . الوزير مسئولاً فردياً وجمعياً أمام الكنيست ، ومن حق الوزير - بموافقة الكنيست أن يعين واحداً أو اثنين كوزراء نائين بشرط أن يكونا من بين أعضائه يستطيع الكنيست أن يفرض على مجلس الوزراء الاستقالة ، والعكس غير صحيح بمعنى أن مجلس الوزراء الاسرائيلى لا يستطيع أن يفرض حل الكنيست . . . هنا يأتى .. دور رئيس الجمهورية الذى عليه أن يتشاور مع الأحزاب الكبرى لإختيار رئيس وزراء جديد فى حالة حل الكنيست .

هذه المسئولية الجماعية اثارَت مشاكل عديدة ، وهذا يفسر الخلافات المتتالية التى تنشأ بين رئيس مجلس الوزراء وبعض انواره كما حدث فى العلاقة بين جولد اماير وموشى ديان ينحصر تصريحات بعض الوزراء وبين مناحم بييجين وعيزر فايتسمان مؤخرًا ... والانتخابات السياسية فى اسرائيل تشير إلى أن القوى السياسية هناك تعمل على تغيير زعامه فردية .

واقفاً عما عدا الى رئيس لجمهوريه ، بمجة يرأس - شكلياً - السلطة التنفيذية ومدة رئاسته خمس اعوام وهو لا يملك أية سلطة مستقلة فيما يتعلق بإدارة دفة السلطة التنفيذية او غير السلطة التنفيذية ، فهو بمثابة رئيس دستوري فحسب اما رئيس الوزراء فهو صاحب الاختصاص .

اما عن السلطة القضائية وعلاقتها بالسلطة التشريعية والتنفيذية في اسرائيلين فالملاحظ ان السلطة القضائية هناك مشتقة عن الكنيست اى السلطة التشريعية (اى البرلمان) والحكومة (اى السلطة التنفيذية) - ويتم تعيين القضاة الاسرائيليين بأسلوب مشابه للتقاليد الامريكية اى بلجته كونه من وزير العدل واثنين من الكنيست ثم ثلاثة قضاة من المحكمة العليا واثنين من الوزراء واثنين ينتخبان بمعرفة مجلس نقابة المحامين ويتم عرض الترشحات المقدمة على الكنيست الذى له الحق فى استبعاد من يراه ولكن ليس فى اضافته من يريد وتعيين القضاة يكون بالتصويت من جانب اعضاء الكنيست .

وأخيراً : ان النظام السياسى الاسرائيلى - بالرغم مما يبدو على السطح من اتمتامة برقاته المواطن الاسرائيلى ومستقبل . وبشكل ديمقراطى - هذا النظام السياسى لا زال يعتمد الى حد كبير على تركيز السلطة .

صحيح ان هناك مؤسسات أخرى عديدة تتنافس الحكومة الاسرائيلية على السلطة مثل الاحزاب الاسرائيلية الكنيست وحركة الكيبوتز والموشاف وقوى الضغط من اليمين والعمال وفئات الرأى العام . لكن ذلك كله لم يزعزع ابداً من مركز الحكومة التى تعتبر نفسها صاحبة الحق الشامل والطليمى بفرض هيمنتها فبالرغم ان الهستدروت يضم تحت لوائه اكبر عدد ممكن من موظفى الدولة وان الاحزاب الاسرائيلية تعرف على

المشروعات الا ان الحكومة في اسرائيل ومنذ تكوين الدولة لا تزال هي التي تفرض سيطرتها الشديدة على الاقتصاد ، ان النظام الاسرائيلي غير ومربك للغاية فبالرغم من سماته السابقة المميزة فان هناك قيودا ضخمة مفروضة على الحكام في اسرائيل ، ان مناحم ييجين يدرك انه لم يتوافر لاسرائيل بعد الوقت كي تكون نظاما اجتماعيا عددا يتم بقدر معقول من الاستقرار انه تثبت مناحم ييجين على هذه الصورة يوضح لدارسي النظرية السياسية كيفية عارسة الحكم ، ويمكن ان يجد المرء تدبرا للموقف الاسرائيلي من قضية السلام وقد ادت حداثة الدولة اليهودية - حيث لم يمض على تكوينها سوى ٣٠ عاما - وتاريخها القريب اديا مما الى الشغال الاسرائيلين بشرعية دولتهم وهو يسعون لانتاج الرأي العام العالمي بتأكيد سيادتهم . فالدولة اليهودية لا تزال تعيش في مناخ ازمه مستمرة والرأي العام الاسرائيلي لا يزال لديه الشهور بعدم الرضا عن مؤسساته السياسية .

خلاصة : مرة ثانية - تبرز قوة الحكومة الاسرائيلية فاسرائيل توجهها مجموعه داخلية متشابكة بالغة التعقيد تمارس سلطة شبه مطلقة على الحياة السياسية . إن تحقيق فهم كامل لطريقة عمل نظام إسرائيل السياسي يجب أن ينظر إليه من زاوية من الذي يحكم إسرائيل ؟ إن توزيع السلطة السياسية في إسرائيل سوف يخرج تلقائياً من أيدي قدامى المهاجرين من وفدوا إلى فلسطين بين عامي ١٩٠٤ ، ١٩١٣ وهم قدموا الى فلسطين في سن الشباب وأصبحوا الآن مجموعة من الشيوخ في طريقهم للإندثار والكثيرون منهم قد توفى بالفعل مثل ليفي أشكول الذي قدم عام ١٩١٨ وجعلنا ماثير التي وصلت سنة

١٩٢١ . وحتى احتكر السلطة وقصرها عليهم كاد الآن يخرج من أيديهم . وورثة السلطة في اسرائيل الآن هم بالتأكيد من جيل مختلف تماماً من سلفهم وهكذا لن تستطيع مجموعة القضاة المهاجرين الذين وفدوا الى فلسطين سنة ١٩١٠ وقضوا شبابهم في خطر لن يستطيعوا الاستمرار أو المكابرة في تولي الزعامة وحتى بن جوريون الذي لم تكن زعامته محل شك قد اعتصم تماماً بعد استقالته عام ١٩٦٣ ثم وفاته .

سادساً : وأخيراً فإن قضية الحرب والسلام تعتبر إحدى المشاكل الرئيسية التي تسود سيادة مطلقة وفاق اسرائيل للشئون السياسية باعتبارها ليست مسألة تترك لقرارات حكومية مستقلة حيث لا توجد حكومة اسرائيلية مما كانت امكانياتها تستطيع وحدها حل هذه المشكلة .

نتائج انتخابات الكنيست التاسع ١٧ مايو ١٩٧٧

المقاعد في الكنيست	النسبة المئوية	الاصوات	الحزب
—	—	٢٢٢٢٦٠٢٩٢	المجموع الكلي
—	٧٩.٢	١.٧٧٧١٥/٢٦	مجموع من أعطوا أصواتهم
—	١.٣	٢٣٢٩.٠٦	الاصوات غير الصحيحة
—	—	١.٥/٤٧٨٢٠	الاصوات الصحيحة
٤٣	٢٣.٤	٥٨٢.٧٥	الليكود
٢٢	٢٤.٦	٤٣.٢٢٢	الحل
١٥	١١.٦	٢.٠٢٢٦٥	الحركة الديمقراطية من أجل التغيير
١٢	٩.٢	١.٦٠٢/٨٧	الدينى القمى
٤	٢.٤	٥٨٢.٦٥٢	أجودات إسرائيل
١	١.٤	٢٣.٢٩٥٢	بوتالي أجودات إسرائيل
٥	٤.٦	٧٩.٢/٢٢	الجهة الديمقراطية
٢	١.٦	١.٧٢.٨١	حركة تشيلي
١	٢.٠	٢.٥٢.٠٤٩	فلانو شارون
٣	١.٩	٢.٣.٢٩.٤٧	حركة سليمان « شارون »
١	١.٤	٢.٤.١٨.٥	فائمة العرب المتحدين
١	١.٢	٢.١.٢.٧٧	البيدال المستقل
١	١.٢	١.٠.٢.٢.١	حركة الحقوق المدنية
—	٢.٧	٤.٦.٢.٦.٩	آخرون
١٢٠			مجموع المقاعد في الكنيست

المصدر :

- Israel at the Polls, the Knesset Elections of 1977 Edited by Howard R. Penniman American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington. h. c. 1977.

- Final Official Returns as Released May 26, 1977,

٥. تابع، توزيع مقاعد الكنيست الأول حتى التاسع ١٩٤٩ — ١٩٧٧

الحرب	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع
قوائم أصغر	٩	٥١	٥٥	٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧
	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	١
	٧	٣					٨	١	٥

— إذا كان قد تكون بحسب ترتيبه بعد انفصاله على المائتين ١٩٦٥ وفي عام ١٩٦٨ كان معظم أصغره قد انضموا لحرب المال.

ب — وقد أرتفع هذا الرقم لأنه بعد الانتخابات بفترة قصيرة عندما أخذ Salomon (المسيوني) مع اليكرو دالبيك الفرنسي، ج — يمثل الصهيونيين من الكنيست الأول إلى الخامس، في ١٩٦٥، ١٩٦٩، ١٩٦٩ يشكل الشكل مقعداً واحداً لحرب إذا كان (فدائي اليهود الشرقيين)، وثلاثة مقاعد لحرب (راكح) وهم بحسب الحرب العربية الصهيونية. وفي عام ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٧٧ يمثل الشكل نفس التكوين الأخير. وفي عام ١٩٧٧، صار الاسم الجديد الديمقراطي للسلام تركيزت أجنحة أحزاب اليسار ١٩٧٣ (مؤيد) وتشكيل (١٩٧٧) وقد ضاها إلى وآخرين.

Source : Through 1973, Central Bureau of Statistics, Results of Elections to the Eighth Knesset and Local Authorities, Special Series no. 401, Jerusalem, 1974, for, 1977, Final Official Results as Released May 26, 1977.

مراجع الباب الخامس

الفصل الثالث عشر :

(١) اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على :

— Leonard. I. Fien. Politics in Israel, Boston : Little Brown, 1967.

وجيم المتطفات الواردة في المتن مكتوبة من :

Leonard. I. Fien. The Political Worlds of Jerusalem's People
Boston 1965.

(٢) كان يجري تمييز للتقليديين والأتقاليين والصريين حسب تعليمهم وأنماطهم إلى التبرير ومسلكتهم الدين، وفيما هذا المتطرفون كان معظم التقليديين من المهاجرين العريين، وكان معظم الصريين من الجيلين الأول والثاني العريين . وكانت المجموعة الأتقالية غير متجانسة بصورة أكتم ، غير أن العريين — بما فيهم الجيل الثاني — كانوا هم السائدون ، وأن الارتباط بين العري والتقليدية ، والغرب والصربية ، كان يسكني لتبرير أن الانقسام بين التقليديين كان قريب القبة للانقسام بين العري والغرب .

Leonard I. Fien. Politics in Israel, op cit. (٣)

(٤) فيها خلق بوصف تفصيل لتلغة الأطفال في الكمبيوتر ، وراجع الفصل الوارد في كتاب م. نيمكوف :

Comparative Family Systems, : Boston, 1964.

وهذا الفصل بعنوان :

The Family in a Revolutionary Movement :

وراجع أيضا :

Gerard Caplan Emotional life of Children in the Communal
Settlements in Israel, New York, 1954,

(٥) أن معدلات الانتظام في المدارس لكل ١٠٠٠ من تلاميذ مجموعة الأعمار العالقة في عدد السكان هي كما يلي : ٩٨٧٦ لمجموعة الأعمار بين ٦ - ١٣ ، ٨٠٠٧ لسن ١٤ و ٩٥٥٠ لسن ١٦ ، ٣٣٧٦ لسن ١٧ . وفي سن الرابعة عشر بمجموعة خاصة ، فإن نسبة كبيرة من التلاميذ لا تزال مقيدة في المدارس الابتدائية واجمع :

Central Bureau of Statistics Statistical Abstract of Israel, No. 16, Jerusalem, 1965.

(٦) النسب المئوية القائمة على أساس معدلات الانتظام المدرسي لكل ١٠٠٠ تلميذ في المجموعة العالقة في اجمال السكان .

(٧) البيانات الواردة مأخوذة من :

Statistical Abstract of Israel, op. cit.

Ibid.

(٨)

(٩) أحد الأسباب الرئيسية لتقديم « أدولاب إيجمان » للمحاكمة ١٩٦١ - من وجهة النظر الإسرائيلية - كان القلق من تطرف الشباب الإسرائيلي في تفاعله مع التجربة الإسرائيلية الحديثة ، فقد كان الكثيرون من الشباب الإسرائيلي يدينون يهود أوروبا لأنهم « لم يحاولوا الدفاع عن أنفسهم ضد المعتدين » .

(١٠) وذلك بصرف النظر عن مصادرو الاختلاف الأكثر تلبية ، مثل العبثية والتأيم ومكان الإقامة .

(١١) تصرف وزارة التربية والثقافة على مدارس الكمبيوتر ، غير أن هذه المدارس لها استقلال ذاتي كبير من ناحية وضع المناهج حيث أنها تتعامل مع تلاميذ مقيدين ببيئة لا إرادة لهم فيها ، ومن ثم منهم في حل من المناقشات التي تدور حول سياسة الحكومة .

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1963 pp. 665 - 669.

Ibid p. 698.

(١٢)

(٩٤) تستخدم الفئة العبرية كلمة طهت يومى يث ١٤٪ من سكان إسرائيل من غير اليهود، ويترأخ ذلك من ١ الكود المسيحيين تقريبا إلى أقل من ٣٪ من الإناث المسلمين، وهذه النسبة المنخفضة تكمس المرة التي لا تزال تفضل لليهود من الرب.

Statistical Abstract of Israel, 1963 p. 665. (١٥)

Ibid. pp. 662 - 663. (١٦)

A. Ezziou, The Decline of Neo - Feudalism. (١٧)

(١٨) خلال الحملات الانتخابية تقوم بعض أحزاب المعارضة بتقديم شكوى بهذا الخصوص بشأن الاتصال بمناصر من الجيش الإسرائيلي بهدف الدعاية الانتخابية .

(١٩) يقوم قسم الإجتماع بالجامعة العبرية بإجراء دراسات تحليلية حول هذا الموضوع .

Leonard. I. Fien, Politics in Israel, op. cit. (٢٠)

Jerusalem post january 3, 1965. (٢١)

(٢٢) راجع : جوديث شوفال :

Immigrants on the Threshold, New York 1963.

Leonard. I. Fien, The Political Worlds of Jerusalem's (٢٣)

People, op. cit.

(٢٤) هذه التلميحات لا تشير على المواطنين العرب في إسرائيل ولا على العرب .

Leonard. I. Fien, Politics in Israel, op. cit. (٢٥)

Leonard. I. Fien, The Political Worlds of Jerusalem's (٢٦)

People, op. cit. pp. 77 - 84.

(٢٧) راجع كتاب س م ليست :

S. M. Leapsie Political Man, New York, 1960.

Fien, The Political Worlds of Jerusalem, op. cit. (٢٨)

p. 96.

- Leapist op. cit. (٢٩)
- A. Ngos, Cambel, The American Voter, (٣٠)
New York, 1960.
- Ibid. (٣١)
- Eisa. The Political Worlds of Jerusalem, op. cit., (٣٢)
pp. 98 — 100.
- Ibid, pp. 129 — 136. (٣٣)
- Daniel, Learner, The Passing of Traditional (٣٤)
Society, Glencol 1958.
- (٣٥) لا يظن هذا من أهمية الاختلافات المحسوسة ، أى أنه الإحساس بالواقع وليس الواقع نفسه هو الذى يقرر السلوك.
- Almond, Gabriel A, The Civic Camlture Princeton, (٣٦)
1963.
- (٣٧) لبيان وجهة النظر هذه ، راجع كتابه :
— Theory of Social and Political Organization, New York
1947.
- (٣٨) يطلق على هؤلاء المهاجرين ، بسورة طامة ، اسم الأمراء - آسيوين
والعريين .
- (٣٩) البيانات الواردة في الجدولين ٢ (أ) ٢ ٩ (ب) وفي جيم الأشكال
مأخوذة من :
— Statistical Abstract of Israel, 1962, 1963, 1965.
- (٤٠) بسورة الرطة الطبية في إسرائيل بالنسبة لليهود والطبع وخاصة اليهود العربيين ؛
ووهما انخفضت نسبة وفيات المواليد بين الأمراء آسيوين من اليهود يسوي ذلك أيضا .

(٤١) إن الأساس المنهـى بالنسبة للمهاجرين ينشأ عن الميلاد أما بالنسبة للواليد في إسرائيل فإنه ينشأ عن ميلاد الأب .

(٤٢) كان الرقم لعام ١٩٦٢ هو ٧١٨ في المائة .

(٤٣) يهتم الباحث الإسرائيلي جوداه ما ترانس بالأجناس وعلة خاصة للفهم حالة إسرائيل

(٤٤) توجد فروق جوهرية داخل المجموعات العرقية والثرية ، لأن المهاجرين من كردستان ، مثلا ، لا يشبه المهاجرين من مصر ، كما أنه لا يشبه المهاجرين من بودابست ، وبالتالي فإن التأكيد على الفروق الإجمالية بموجب التحليل الأكثر دقة المنصرفة .

(٤٥) يفترض بصورة طامة في إسرائيل إن الفروق الكامنة في ثقافتى المجموعتين ، غير أنه من المحتمل أن يكون هذا الافتراض مجرد إفتراض لتأكيد القدرات وحيث أن الخواص الثقافية أكثر تكونا ، ومن ثم فهي غير قابلة للتغيير في حين أن الفروق الإنشائية أكثر إكتسابها ، ومن ثم يمكن تهرجا ، فإن كلا النظرتين صحيحة ولا يزال الأمر موضع جدل في إسرائيل ، ولئن كانت السياسات تأخذ صموما بالنظرة الثقافية .

(٤٦) راجع كتاب هادل كاتريل :

— The Patterns of Human Concern, 1966.

S. N. Eisenstad, The Absorption of Immigrants, (٤٧)
London, 1964.

(٤٨) تغير الإحصاءات الإسرائيلية تقلا من مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل ما يمكن إحصاءه أساسا لتجارب يقيم بين + ١٠ (تشمل الزواج بين أفراد الطائفة الواحدة) ، وتغير بين + ١٠ (تحتل العشوائية الكاملة في إختيار شريك الحياة) إلى — ١٠ (للتزاوج الكامل بين الزهاد) . وفي عام ١٩٥٣ كان الأساس + ٨١ . وبطول عام ١٩٦٣ انخفض إلى + ٧٢ .

(٤٩) في السنوات الأولى لدولة اليهودية، كانت هناك حاجة شديدة لهجرة شعب
المدينة، وإزاء العداء العربي فإن أي إضافة إلى القوى العاملة في إسرائيل يكون بالطبع مساهماً
على بلانها .

(٥٠) لا تزال الفروق النسبية أضخم بسبب كبر حجم الأسرة العرقية .

(٥١) يتألف « كارل روتش » مشكلات الشخصية العرقية في كتابه :

— Nationalism and Social Communication, New York 1953.

(٥٢) راجع تفصيل ذلك في كتاب هوارس كالت :

— Utopian at Bay, New York, 1958.

(٥٣) من المحاولات الجديرة بالذكر تلك التي قام بها « آرون ألتونوفسكي » في

كتابه AMOT — ١٩٦٣ (عبري) .

Leonard I. Fien. The Political Worlds of Jerusalem, (٥٤)

op. cit.

(٥٥) راجع أيضاً : العدد ٥١ (يناير ١٩٤٧) من :

— American Journal of Sociology.

(٥٦) يتألف ماوارد بيوكر هذا الموضوع في كتابه :

— Through Valleys to Social Interpretation Durhan, 1950.

(٥٧) تسمى كلمة : Dati في اللغة العبرية أي ديني أو متدين ، أما كلمة Chiloni

فتسمى دنوي ، وكلمة Chofshi أي حر .

(٥٨) بحلول عام ١٩٦٦ أصبحت رابطة مع التميز الديني ، وهي منظمة دينية -

من المؤسسات الخاصة البارزة نسبياً ، وربما تعتبر أنجح جماعة في إسرائيل ذات هدف
محدد ، ويدعو أن احتمال تزايد حركة الدولة الدينية قائماً مقبلاً .

(٥٩) راجع مقال : The Normalization of Israel, في مجلة

Commentary سبتمبر ١٩٦١ .

(٦٥) كلمة « سايرا » لفظ يدير إلى اليهود المولودين في إسرائيل ، والفتنيرات المولودة في المكن تدير كلمة سايرا إلى أبناء المهاجرين الأوروبيين الصهيونيين الذين كانوا أساس اليهود .

(٦٦) فذايع كتأب Ribentz Cambridge, 1956 تأليف « مالفورد سيرو » وذلك لمرعة كيف تنضج ما جاء في المكن والنسبة لأطفال الكيوتز .

(٦٧) واصل كتاب « Daikness at Noon » New York 1941 . تأليف « آرثر كوستلر » .

(٦٨) يميل الأطفال الأفر - آسيو يون الذين تروها في عائلات إلى الإنصاف بآأأهم أكثر من الأطفال الأوروبيين .

(٦٩) البيانات هنا ناقصة .

(٧٠) راجع مقال بعنوان Income Differentials in Israel بشأن التفرير الخامس أمة فركك للإبحاث الإقتصادية في إسرائيل ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ والمنشور بالقدس ١٩٦١ .

(٧١) لا تتوافر في أوقام ملحورة لإثبات هذه الحقيقة

(٧٢) ينضج العرب في هاجن المنطقين لتيود ، وما لا ينضج لها عرب آخرون .

(٧٣) بعد إعلان الدولة اليهودية في فلسطين إنتقلت السلطة من مجموعة كانت مسيطرة إلى كيان الدولة الجديدة .

(٧٤) في تفصيل النقاش التتليدي حول الفارق الكبير بين الإختلاطات السامة والسلوك العام راجع :

— Gunnar Myrdal, an American Dilemma New York 1944.

(٧٥) توتوم نيونارد ناين في كتابه السياسة في إسرائيل ، ترجمة خاعة طبر عنصودة ، يورده مدلات المواليد المقارنة كإعلى في عام ١٩٦٤ :

عدد السكان في ١٩٦٤	الزيادة الطبيعية في الآلاف	
٢٠٢٣٩١٧٧	١٦٠٧	اليهود
٢٠٢٣٦٧	٥٠٤	المسلمون
٢٨٦٣٤	٤١٠	الدروز
٥٥٤٨٤	٢٧١	المسيحيون
٢٨٦٣٨٥	٤٥٠	مجموع غير اليهود
٢٥٢٥٠٦٧	١٩٠٤	المجموع السكاني

(٧١) جرت محاولات عديدة لزيادة فرص الاتصال في هذه الفترة .

(٧٢) يمكن لعرب المسيحيين الانتماء بالجيش - والدروز هم الذين يطبقون الخدمة العسكرية .

(٧٣) وبطبيعة الحال ، لو كان الجيل الأصغر سناً أكثر التزاماً بفكرة التحرير ، فلن يكون هناك سوى سبب أقل لإعتبار إسرائيل بأنه « عضو » وطني .

(٧٤) الإشارة هنا تشير إلى الشباب الذين

(٧٥) وهو ما يجعل مشكلة المهاجرين الشرقيين أكثر صعوبة ، فوجودهم يقوى من مخاوف الأوروبيين من أن إسرائيل لن تعتبر حالة خاصة .

الفصل الرابع عشر :

(١) بما في ذلك دراسة الدراسات السياسية لجابرييل ألmond Gabriel Almond والتي نشرتها دار ليتل براون Little, Brown وترتكز هذه الدراسات بشدة على أوضاع الحكومة في إسرائيل - واضح في تحميل ذلك بمسئولية :

— Leonard Fien, Politics in Israel (Boston : Little, Brown 1967).

(٢) إن هذا أمر يصح في تلك الاتجاهات المختلفة في دراسة الذرية وذلك طبقاً لما يراه كل من :

— Richard E. Flathman, Political Obligations (New York, Athneum, 1972.

— Robert E. Lane, *Political Ideology* (New York : The Free Press, 1962).

(٧) وهو ما يقرره دافيد إيستون مضطرا تحريفا ، راجع :

— David Easton, *The Political System* (New York : Alfred A. Knopf, 1971), p. 137.

(٨) راجع :

Hanna Pitkin, *Obligation, Obligation & Consent*

والجزء الثاني وموضوعه « المفاهيم في الفلسفة الاجتماعية والسياسية من تأليف :

Richard E. Flathman,

New York, Macmillan; 1973, pp. 201 — 209. التامر :

(٩) من أجل عرض البيانات الواردة في المتن ، راجع :

— Richard B. Friedman, « On the Concept of Authority in Political Philosophy », in Flathman, *Concepts in Social and Political Philosophy*, pp. 121 — 146.

(١٠) راجع :

— Max Weber, *Economy and Society*, ed. Guenther Roth and Claus Wittich (New York : Bedminster Press, 1968 p. 212.

(١١) راجع :

Pitkin, *Obligation and Consent*, op. cit. p. 210.

Ibid. p. 203.

(١٢)

Friedman, « On the Concept of Authority », op. cit. (١٣)

Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (New York: (١٤)

Oxford University Press, 1962), pp. 1 — 9.

J. A. Lrpence, « Political Community, Legitimacy and (١٥)

Discrimination », *British Journal of Political Science*, (April 1972) pp. 121 — 137.

John Locke Two Treatises of Government (New (١٢)
York : Cambridge University Press, 1960) pp. 345 — 361.

(١٣) راجع في تفصيل ذلك :

— Thomas Hobbes, The Leviathan.

John Locke, The Second Treatise on Government.

— J. J. Rousseau, The Social Contract.

Thomas Hobbes, The Leviathan (Baltimore: Penguin, (١٤)
1968), pp. 247 — 281.

Locke, Two Treatises of Government, op. cit. p. 386. (١٥)

(١٦) راجع في تفصيل ذلك :

— J. J. Rousseau, The Social Contract (New York : E. P.
Dutton 1950) p. 23.

Pitkin, „Obligation and Consent“ p. 208. (١٧)

Peter G. Stillman, „The Concept of Legitimacy“, (١٨)
Polity, VII, 1 (Fall, 1974) pp. 32 — 56.

(١٩) راجع في تفصيل ذلك :

— David Easton, A Frame work for Political Analysis
(Englewood Cliffs : Prentice — Hall, 1965), pp 124 — 127.

David Easton, The Political System, op. cit. p. 137. (٢٠)

(٢١) راجع في تفصيل ذلك :

— Brenda Danet and Harriet Hariman, „Coping with
Bureaucracy : The Israeli Case“, Social Forces, 51, 1
(September, 1972) p. 13.

(٢٢) راجع :

— Rivkah Bar Yosef, « The Moroccans : Background to the Problem », in *Integration and Development in Israel*, ed. S. N. Eisenstadt Rivkah Bar Yosef, and Chaim Alder (New York : Praeger, 1970), pp. 419 — 428.

— Shlomo Aniveri, *Israel : Two Nations ? in Israel : Social Structure and Change*, ed. Michael Cartis and Mordecai Chertoff (New Brunswick : E. P. Dutton, 1973), pp. 281 — 305.

Donna Robinson Dixine, « The Modernization of (٢٣)

Israeli Administration », *The International Journal of Middle East Studies*, (June 1974 pp. 295 — 313.

(٢٤) راجع في تفصيل ذلك : الباب الثامن من كتاب :

— Peter Y. Medding, *Mapai in Israel : Political Organization and Government in a New Society* (Cambridge : Cambridge University Press, 1972).

(٢٥) أسس الحزب بواطة مجموعة من الناس ينتمون إلى إيديولوجيات مختلفة ، ولم يطور منها إيديولوجية واحدة .

راجع في تفصيل ذلك بعضه خاصة الباب الرابع من كتاب :

— S. N. Eisenstadt, *Israeli Society* (London : Weinfeld and Nicolson, 1967.

Medding, *Mapai in Israel*, p. 206. (٢٦)

Ibid., p. 156. (٢٧)

Ibid. p. 148. (٢٨)

(٢٩) وكان هوو ايا اتيان دورا - زنيا في الجرش Gush .

- Natan Yanai, Gera, he - Tsameret (Split at the top) - (٢٠٠)
 in Hebrew (Tel Aviv : Lewin - Epstein, 1969), p. 84.
 Ibid. p. 79. (٢٠١)

(٢٢) راجع في تفصيل ذلك الباب الثالث عشر من كتاب :

- Avraham Avi-hai, Ben Gurion State Builder (New York :
 John Wiley and Sons 1974).

Natan Yanai, op. cit.; pp. 143—151. (٢٣)

Ibid. p. 39. (٢٤)

Ibid. p. 40. (٢٥)

Ibid. (٢٦)

Ibid. p. 42. (٢٧)

Ibid., p. 41. (٢٨)

وراجع أيضا :

- Michel Bar. Zohar, Spies in the Promised Land (London :
 Davis Pynter, 1972), p. 273.

Natan Yanai, op. cit., p. 44. (٢٩)

- Henry M. Christman, ed., The State Papers of Levi (١٠)
 Eshkol (New York : Funk and Wagnalls 1969) pp. 51.

ولمصول على وصف عام لأسلوب أشكول السياسي ، راجع :

- Medding, Mapai in Israel, p. 270.

Jermey, Boissevain, « Patronage in Sicily » Man, 1, (٤١)
 (March, 1966) p. 30.

(٤٢) راجع روسو في الفقرات الخاصة بالمند الإجتماعي، ونشر روسو إلى أجزاء

المند الإجتماعي ظاهراً - ص ١٤ .

Dan Horowitz and Moshe Lissak, "Authority without (٤٧)
Sovereignty : The Case, of the National Jewish
Community, in Palestine; Government and position, 8,
(Winter, 1973) p. 55.

Eisenstadt, Israeli Society, p. 16. (٤٤)

Alan Arian, The Choosing People (Cleveland : Case (٤٥)
Western Reserve 1973), p. 81.

Ibid, p. 45. (٤٦)

(٤٧) من أفضل الدراسات التي تعرضت لذلك ، راجع :

— Maurice Duverger, Political Parties (London : Methuen,
1965), pp. 410, 417 — 418.

— Giovanni Sartori, " The Typology of Party Systems :
Proposals for Improvement, in Mass Politics, ed, Erik
Allardt. and Stein Rokkan (New York : The Free Press.
1970) pp. 322 - 351.

Friedman, " On the Concept of Authority, op. cit, (٤٨)
p. 140.

— Michael Walzer, Obligations, (Cambridge : Harvard Uni-
versity Press, 1970) p. 47.

Fein, Politics in Israel, op. cit, pp. 90 — 91. (٤٩)

J B. Schectman, " Revisionism " in Struggle for (٥٠)
Tomorrow ed. Felix Gross and Basil J. Viavianos (New
York : Arts 1954 . pp 86 — 100.

Ibid. pp. 88 - 89. (٥١)

Ibid.; p. 90. (٥٢)

Ibid, p, 94. (٥٣)

Ibid. (٥٤)

Amitai Fikioni, « Israel's Colonial Temptations, » West (٥٥)
Africa Affairs, 1 (1969) p. 21.

Shevah Weiss, Ha-Politikayim be-Israel in Hebrew (٥٦)
(Politicians in Israel) (Tel Aviv : Achissaf Publishing;
1973),

وراجع أيضا كتاب :

— Tipologiya Shel Nivharim, Ha - Lokaliyyim Ve she elat
Ha-Yitzivot be-Shilton ha-Makomi be Israel -(in Hebrew)
لمبولوجيا الانتخابات المحلية ومسألة استقرار في الحكومة المحلية في إسرائيل
Typology of Local Elections and the Question of Stability in
Local Government in Israel) (Jerusalem : Akadamon,
1970).

Robert A. Dahl, « Some Explanations in Political (٥٧)
Oppositions in Western Democracies, ed, Robert A. Dahl
(New Haven : Yale University Press. 1966) p. 359.

Daniel J. Elazar. Israel : From Ideological to (٥٨)
Territorial Democracy (New York : General Learning
Press. 1977) p. 5.

Michel Bar Zohar, Ha-Hodesh ha-Arokh be Yotar. (٥٩)
in Hebrew : أطول الشهور (The Longest Month) Tel Aviv :
Lewin - Epstein. 1968), p. 144.

Ibid.	(٩٠)
Ibid., p. 156.	(٩١)
Fein, <i>Politics in Israel</i> , p. 91.	(٩٢)
Michel Bar Zohar, <i>Ha-Hodesh</i> , op. cit. p. 156.	(٩٣)
Ibid., p. 141.	(٩٤)
Ibid., p. 169.	(٩٥)
Ibid.	(٩٦)
Natan Yanai, op. cit., p. 295.	(٩٧)
Bar-Zohar, <i>Ha-Hodesh</i> , p. 92.	(٩٨)
Ibid., p. 175.	(٩٩)
Ibid.	(١٠٠)

(٧١) في الإنتخابات « الوطنية » تعتبر كل إسرائيل دائرة إنتخابية واحدة .
ونتيجة لذلك فإن أعضاء الأحزاب لا يتشعرون بأية سلطة تمثيلية للدوائر الانتخابية .

(٧٢) يسمح الأحزاب والافراد والاعضاء بالإشتغال عن التصويت في الإقتراع
البرلماني حول المسائل الجوهرية إذا كانت تتعلق بالضمير - واجم في تمويل ذلك :

— Donna Robinson Divine, *Political Legitimacy in Israel : How Important is the State ? In International Journal of Middle East*, Vol. 10. May 1979 No. 2.

ويأمل الباحث المذكور إسرائيل على أنها مجتمع غشقي لم يكن من
شغلات أي قسم ، وبالأصوبه التي إستعمله وورث أ. داهل

— Robert A. Dahl, « Introduction ; Regimes and Oppositions, ed. Robert A. Dahl (New Haven : Yale University Press, 1973) and Ronald R. , *Rational Legitimacy* (Princeton : Princeton University Press, 1974).

Walzer, *Obligations*, op. cit. p. 28. (٧٣)

مراجع مختارة في النظرية السياسية الحديثة

- Almond, G.A. and Coleman, J.S. : The Politics of the Developing Areas, Princeton, Princeton University Press, 1960.
- Almond, G.A. and Verba, S. : The Civic Culture, Princeton Princeton University Press, 1963.
- Almond, Gabriel A. and Powell, G. Bingham, Comparative Politics, Boston, Little Brown and Co., 1966.
- Apter, David, E. : The Politics of Modernisation, Chicago, University of Chicago Press, 1965.
- Bandyopadhyaya, J. : Mao Tse-tung and Gandhi, Delhi, Allied Publishers, 1973.
- Barber, Ernest : Principles of Social and Political Theory, Oxford, University Press, 1952.
- Bay, Christian : The Structure of Freedom, Stanford, Stanford University Press, 1958.
- Bentley, Arthur F. : The Process of Government, San Antonio, Principia Press of Trinity, University, 1949.
- Black, C.E. : The Dynamics of Modernization, New York, Harper and Row, 1966.
- Blackham, H.J. : Six Existentialist Thinkers, London, Routledge and Kegan Paul Ltd., 1952.
- Bottomore, T.B. : Elites and Society, London, Penguin Books 1964.

- Brecht, Arnold, *Political Theory : The Foundation of Twentieth Century Political Thought*; Bombay, Times of India Press, 1970.
- Burns, Edward McNail, *Ideas in Conflict*, London, Methuen and Co., 1960.
- Catlin, G.E.G. : *A Study of the Principles of Politics*, New York, Macmillan, 1930.
- Charlesworth, C. (ed.) : *Contemporary Political Analysis*, New York, Free Press, 1967.
- Coleman, James, S. (ed.) : *Education and Political Development*, Princeton, Princeton University Press, 1965.
- Cranston, Maurice, Sartre, *Edinburgh and London*, Oliver and Boyd, 1962.
- Crick, Bernard : *The American Science of Politics*, Berkeley, University of California Press, 1959.
- Dahl, Robert A. : *Modern Political Analysis*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall, 1963.
- Davies, Morton R and Vaughan, Lewis A : *Models of Political System*, Delhi Vikas Publications, 1971.
- Deutsch, Karl W. : *The Nerves of Government*, Glencoe, Ill., The Free Press 1963.
- Djilas, Milovan, *The New Class*, London, Thames and Hudson, 1957.
- , *The Unperfect Society*, London, Unwin Books, 1969.

- Downs, Anthony :** *An Economic Theory of Democracy*, London, Harper and Row, 1957.
- Downton, James V. and Hart, David K. (ed.) :** *Perspectives on Political Philosophy; Marx Through, Marcuse, Hinedale, Ill, The Dryden Press, 1973.*
- Easton David :** *The Political System*, Calcutta, Scientific Book Agency, 1953.
- Eisenstadt, S.N :** *The Political System of Empires*, Glencoe, The Free Press, 1963.
- Eldersveld, S. et al. :** *Political Behaviour ; A Reader in Theory and Research*, New York, Free Press, 1956.
- Erikson, Erik H. :** *Gandhi's Truth*, London, Faber and Faber Ltd., 1970.
- Elsau, Heinz.** *Micro-Macro Political Analysis*. Chicago. Aldine Publishing Co. 1969.
- Freud, S. :** *Civilization and Its Discontents*. London: Hogarth Press. 1930.
- Friedrich, Carl J. :** *An Introduction to Political Theory*. New York. Harper & Row. 1967.
- Fromm, Erich :** *Fear of Freedom*, New York. Holt. Rinehart and Winston. Inc.; 1941.
- Fien, Leonard I.** *Politics in Israel*. Boston : Little Brown. 1967.
- : *Sane Society*. New York. Holt, Rinehart and Winston Inc 1965,

García, Ortega Y. : The Revolt of the Names, New York, Norton. 1932

Germine, Dante : Beyond Ideology, The Revival of Political Theory, New York, Harper and Row. 1967.

Gerth, H. H. and Mills, C. Wright (ed.) : From Max Weber, London, Routledge and Kegan Paul. 1947.

Gould, James A. and Thursby, Vincent V. (ed.) : Contemporary Political Thought; Issues in Scope, Value and Direction, New York, Holt, Rinehart and Winston, Inc. 1969.

Gustakow, Harold : Simulation in International Relations, Englewood Cliffs, Prentice Hall. 1963.

Hess, Michael and Kariel, Henry S. : Approaches to the Study of Political Science, California, Chandler Publishing Co. 1970.

Hannah, Arendt. Origins of Totalitarianism. London. Allen and Unwin. 1962.

Hymas, Herbert H. : Political Socialization. New Delhi. American Publishing Co. Pvt. Ltd, 1972.

Hyneman, Charles : The Study of politics Urbana. University of Illinois press. 1959.

Itiel de Sola pool (ed) : Contemporary political Science : Toward Empirical Theory. New York. McGraw Hill. 1967.

Kautsky, John H. : political Change in Underdeveloped Countries : Nationalism and Communism, New York. Wiley and Sons. 1962.

- Laslett, Peter (ed.) : Introduction to philosophy, politics and Society** New York. Macmillan Co. 1956.
- Laswell, Harold D. : The Analysis of political Behaviour.**
London. Routledge and Kegan paul Ltd. 1948.
- Laswell, Harold D. : The political Writings of Harold D. Laswell.** New York. The Free press of Glencoe. 1958.
- Laswell, Harold D. et al : The Comparative Study of Symbols**
Stanford. Stanford University press. 1952.
- Laswell, Harold and Kaplan, Abraham ; power and Society.**
New Haven. Yale University press. 1950.
- Latham, Bertram : Group Basis of politics.** Ithaca; Cornell University Press. 1952.
- Lehrfeld, Paul F. and Rosenberg, Morris (ed.) ; The Language of Social Research.** Glencoe. The Free press. 1955.
- Lerner, Daniel : The passing of Traditional Societies.** Glencoe, Ill., The Free press, 1958.
- Levy, Marion J. ; Modernization ; Late-comers and Survivors,**
London. Basic Books Inc. 1972.
- Loya, Colin (ed.) : politics and Change in Developing Countries.** Cambridge Cambridge University press. 1969.
- Lipset, Seymour Martin. political Man.** New Delhi. Arnold-Heinemann India. 1973.
- (ed) : politics and the Social Sciences. New York.
Oxford University press. 1969.
- Marcuse, Herbert : One Dimensional Man.** London. Routledge & Kegan paul Ltd. 1964,

- Meehan, Eugene J. : Contemporary political Thought : A Critical Study Homewood, Illinois, The Dorsey press, 1967
- Makel, James H. : The Myth of the Ruling Class : Goetano Mosca and the Elite. University of Michigan press, 1958.
- Michels, Roberto. political parties. Glencoe, Ill, The Free press, 1949.
- Milbrath, L.W. : political participation. Chicago. Rand McNally and Co. 1965.
- Mills, C. Wright : The Sociological Imagination, New York, Oxford University press, 1959.
- Mosca, Gaetano : The Ruling Class. New York, McGraw-Hill, 1939.
- Murti, V.V. Ranan : Essential Writings of Gandhi, Delhi. Orient Longmans. 1970.
- Nisbet, Robert A. : Social Change and History. Aspect of Western theory of Development. New York. Oxford University press, 1959.
- Organaki, A.F.K. : The Stages of political Development. New York. Alfred A. Knopf, 1965.
- Palombara, Joseph La (ed.) : Bureaucracy and political Development. princeton. princeton University press, 1963.
- Palombara, Joseph La and Weiner, Myron (eds.) : political parties and political Development. princeton. princeton University press, 1966.
- Parsons, Talcott : The Social System. Glencoe, Ill, The Free press, 1951.

- Pizzo, Jack C. and Riggs, Robert E. : *Dictionary of political Analysis*, Hinsdale Ill, the Dryden press Inc. 1973.
- Polaby, Nelson W. : *Community power and political theory*, New Haven, Yale University press. 1963.
- Pye, Lucian W. *Aspects of political Development*, Boston, Little Brown and Co. 1966.
- (ed.) : *Communication and political Development*, princeton, princeton University press, 1963.
- Pye, Lucian W. and Verba, Sidney (ed.) : *political Culture and political Development*, princeton, princeton University press. 1965.
- Ranney, Austin (ed.) : *Essays on the Behavioural Study of politics*, Urbana, University of Illinois press. 1962.
- Riker, William H. : *the theory of political Coalitions*, New Haven, Yale University press, 1962.
- Rostow, W.W. : *politics and the Stages of Growth*, Cambridge Mass, M.I.T. press, 1972.
- Rudolph, Lloyd I. and Rudolph, Susanne H. : *the Modernity of tradition*, Chicago, Chicago University press, 1967.
- Sartre, Jean-paul : *Existentialism and Humanism*. London. Methuen 1948.
- Schram, Stuart R. : *the political thought of Mao tse-tung*. London. penguin Books Ltd. 1969.
- Schelling thomas C. : *the Strategy of Conflict*. Cambridge. Mass. Harvard University press. 1960.
- Shils, Edward : *political Development in the New State*, the Hague, Mouton and Co. 1962.

- Shubik, Martin (ed.) : *Game theory and Related Approaches to Social Behaviour*. New York, John Wiley and Sons. 1964
- Shumpeter, Joseph A. : *Capitalism, Socialism and Democracy*. New York, Harper and Row. 1950.
- Snyder, Richard C. et al. *Foreign policy Decision Making*. New York. 1962.
- Strong, Herbert J. (ed.) ; *Essays on the Scientific Study of politics*. New York, Holt, Rinehart and Winston, Inc. 1962;
- Strauss, Leo ; *Natural Right and History*. Chicago, the University of Chicago press. 1953.
- Truman David ; *the Governmental process political interests and public Opinion*. New York, Alfred Knopf. 1951.
- Uimer, Sidney S. (ed.) ; *Introductory Readings in political Behaviour*. Chicago, Rand McNally and Co. 1961.
- Van Dyke Vernon , *political Science A. philosophical Analysis*. Stanford, Stanford University press. 1960.
- Verba, Sydney ; *Small Groups and political Behaviour*. princeton 1961
- Voegelin Eric ; *the New Science of politics*. Chicago. 1952.
- Wallis Graham ; *Human Nature in politics* London, Constable 1942.
- Weiner Norbert ; *Human Use of Human Beings*. Boston. 1956.
- Welch, Claude E. (ed.) ; *political Modernisation*. Belmont. 1967.
- Weldon T.D. ; *the Vocabulary of politics*. London, Penguin Books Ltd 1963.
- Wiseman, H.V. ; *political Systems*. London. Routledge and Kegan paul. 1966.
- Young, Oran R. ; *Systems of political Science*. Englewood Cliffs, N.J. ; prentice Hall, Inc. 1968.
- Young, Roland A; *approaches to the Study of politics*. Evanston, Ill. North western University press. 1958.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الباب الاول : طبيعة ومجال علم السياسة	٧
الفصل الاول : نمو علم السياسة وموضوعاته	٩
١ - تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر إلى عصر	٩
٢ - المفهوم المعاصر لعلم السياسة	١٤
٣ - هل العلوم السياسية علم أم لا	١٨
٤ - علم السياسة هو علم الدولة وعلم الإنسان	٢١
٥ - موضوعات علم السياسة	٢٣
• النظرية السياسية وتاريخ الأفكار السياسية	٢٥
• العلاقات الدولية	٢٧
• الحكومات المقارنة	٢٩
• الإدارة العامة	٣٠
الفصل الثاني : صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية	٣٣
١ - علم السياسة والتاريخ	٣٣
٢ - علم السياسة والاقتصاد	٣٥
٣ - علم السياسة والقانون	٣٦
٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق	٣٧
- علم السياسة والإجتماع	٣٩
مراجعة الباب الأول	٤٤

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني : النظرية السياسية في الوقت الراهن . . .	٥١
التصل الثالث : المناهج المتعارضة في طبيعة ومجال علم السياسة	
والنظرية السياسية	٥٣
١ - المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي	٥٣
٢ - المنهج التاريخي : جورج . هـ . ساين	٥٦
٣ - المنهج السوسيولوجي (الخاص بعلم الاجتماع)	٥٩
٤ - المنهج الفلسفي : ليونستراوس	٦١
٥ - المنهج التاريخي : الميزات وأوجه القصور	٦٣
٦ - المنهج المتكامل : كلر ج . فريدريك	٦٥
الطابع للمستقل ذاتياً لعلم السياسة : نورمان جاكوبسون	٦٩
الفصل الرابع : النظرية التجريبية عند النظرية المعيارية :	
المناظرة الكبرى	٧٢
• قضايا متعارضة	٧٢
• مواقف العبر - تجريبيين	٧٥
• استمرارية النظرية السياسية التقليدية	٧٨
• التجريب في العلوم الاجتماعية وموقع النظرية السياسية	٨٤
الفصل الخامس : العصر الحديث وعدم أهمية النظرية	٨٩
١ - ما قبل إنبهار النظرية السياسية	٨٩
٢ - النظرية السياسية : التغير والاستمرار	٩١
٣ - معنى النظرية السياسية : المنهج الدلوكي	٩٤

الصفحة	الموضوع
٩٧	٤ - معنى النظرية السياسية : المنهج الكلاسيكي . . .
٩٨	٥ - النظرية السياسية كفضاء فكري . . .
	الفصل السادس : أوضاع النظرية السياسية اليوم : هل إلى
١٠٢	الأفول أم الازدهار . . .
١٠٢	١ - معنى النظرية ودورها . . .
١٠٣	٢ - أسباب إنباء النظرية السياسية . . .
١٠٥	٣ - المذهب التاريخي . . .
١٠٧	٤ - النفسية الأخلاقية . . .
١١٠	٥ - المخطط بين العلم والنظرية . . .
١١٣	٦ - الظروف في العالم المعاصر . . .
١١٥	٥ - حالة أو وضع نظام علم السياسة . . .
١١٨	٧ - التدهور الأيديولوجي . . .
١٢٣	مراجع الباب الثاني . . .

الباب الثالث : التحليل السياسي الحديث : الانظمة والمناهج

١٢٩	الفصل السابع : نظرية الموند في التحليل السياسي . . .
١٢٩	٥ - من أفلاطون وأرسطو إلى الطريقة الحديثة في التحليل
١٣٢	٥ - الغير السياسي ومصادره . . .
١٣٣	٥ - نظرية المداخلات - المخرجات . . .
١٣٥	١ - القدرة الاستخراجية . . .
١٣٦	٢ - القدرة التنظيمية . . .
١٣٨	٣ - القدرة التوزيعية . . .

الصفحة	الموضوع
١٤٠	٤ - القدرة الرمزية
١٤٢	٥ - القدرة الاستجابية
١٤٣	٥ مؤشرات النظام السياسي والتجاوب الشعبي . .
١٤٦	٦ - القدرة الدولية
١٤٩	٥ الموند بين الدراسة التجريبية والقيم المعيارية . .
١٥١	٥ اتجاهات التحليل السياسي
١٥١	أولا : الموضوعية
١٥٢	ثانيا : التجربة
١٥٣	ثالثا : لإتساع ميدان التحليل السياسي . .
١٥٤	٥ ماهية النظام السياسي ومن أين يستمد قوته ؟ . .
١٥٧	٥ الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي
١٥٨	التفصل الثامن : المفاهيم المختلفة للنظام السياسي . .
١٥٨	١ - تمهيد
	٢ - تعريفات دافيد إيستون وجابريل الموند
١٦٢	٥ هارولد لاسويل
١٦٦	٣ - الإرتباط التاريخي بين النظم المقارنة والنظرية السياسية . .
١٦٨	٤ - عناصر جديدة لدراسة النظام السياسي
١٧١	٥ - المنتج اوطيق والنظرية السياسية
	التفصل التاسع : نماذج محددة ورؤى مختلفة لوظائف
١٧٦	النظام السياسي
١٧٦	١ - النموذج الفرنسي

الصفحة	الموضوع
١٧٧	٢ - النموذج الألماني
١٧٨	٣ - النموذج الأمريكي
١٨٣	٤ - رؤية الموند لوظائف النظام السياسي
١٨٥	* وظائف النظام السياسي في المجتمع المعاصر
١٨٦	أولاً : الوظيفة العقائدية
١٨٧	ثانياً : الوظيفة التطويرية
١٨٩	ثالثاً : الوظيفة التوزيعية
١٩٠	رابعاً : الوظيفة الجزائية
	الفصل العاشر : التنمية السياسية :
١٩٢	• النظريات والمفاهيم والمشاكل
١٩٢	١ - التحديث السياسي ونتائجه
١٩٧	٢ - البحث عن نظرية : الجهود الرائدة
١٩٩	• احتمال تنبع الدول النامية أنماط سيادية مختلفة
٢٠٢	٣ - البحث عن نظرية : التحول في الاهتمامات
٢٠٦	٤ - النماذج الشيوعية في التنمية السياسية
٢٠٦	• نموذج لينين
٢٠٧	• نموذج ستالين
	• اهتمام كتاب الغرب بالثورة التصنيعية في أوروبا
٢٠٨	• وآسيا
٢١١	• مشكلات التنمية السياسية
٢٢١	* الموند والتنمية السياسية

الموضوع	الصفحة
مراجع الباب الثالث	٢٢٥
الباب الرابع : صور من الفكر السياسي في العالم الثالث	٢٣١
تمديد	٢٣٣
الفصل الحادي عشر : ماوتس تونج والنظم الإجتماعى فى الصين	٢٣٦
١ - ماوتس تونج والماركسية اللبنة	٢٣٦
٢ - مفهوم الحرب الشعبية	٢٣٨
٣ - ماوتس تونج : وسائل الثورة	٢٣٩
٤ - دور الجماهير	٢٤١
٥ - نظرية ماوتس تونج عن الثورة الدائمة	٢٤٤
٦ - الثورة الثقافية للبروليتارية الكبرى	٢٤٦
٧ - نظرة ماوتس تونج إلى الماركسية اللبنة	٢٤٨
٨ - انجازات ماوتس تونج وأوجه القصور	٢٥٠
الفصل الثانى عشر : غاندى والتفيع الإجتماعى فى الهند	٢٥٤
١ - غاندى وسياسة اللاعننف	٢٥٤
٢ - الغايات والوسائل	٢٥٥
٣ - الساتياجراها كسلوب فى الصراع الثورى	٢٥٦
٤ - مفهوم غاندى السلطة	٢٥٨
٥ - نظرية الساتياجراها : بعض الملاحظات	٢٦٠
٦ - الساتياجراها كسلوب عمل	٢٦٣
٧ - غاندى والنظرية السياسية	٢٦٥
٨ - غاندى : هل هو عافظ أم ثورى ؟	٢٦٦

الموضوع	الصفحة
٩ - التقليدية والتحديث عند غاندى	٢٦٨
١٠ - هل كان غاندى فوضوياً	٢٦٨
١١ - غاندى والممارسية	٢٧٠
١٢ - غاندى والديمقراطية الليبرالية	٢٧٣
١٣ - غاندى بالمفهوم العالمى	٢٧٦
مراجع الباب الرابع	٢٨٠

الباب الخامس : النموذج الاسرائيلى فى العدالة

والشرعية السياسية	٢٨٩
الفصل الثالث عشر : السياسة وفعاليتها فى المجتمع الاسرائيلى	٢٩١
• النفقة والتكيف السياسى	٢٩١
• الأسرة	٢٩٣
• الأسرة الشرقية	٢٩٩
• أسرة الكيبوتز	٢٩٩
• المدرسة	٣٠٥
• التقسيم العنصرى والتعليم	٣٠٥
• التكامل العنصرى والتعليم	٣٠٨
• المدارس والسياسة	١١٤
• اللغة	٣١٦
• تكيف الكبار	٣١٩
• الجيش والأحزاب كامالين لتكيف السياسى	٣٢٢
• شعارات الحكومة والأمة (الرمز)	٣٢٥

الموضوع	الصفحة
• تأميمات التكييف : التميم والالتزامات . . .	٣٢٧
• المواقف تجاه المجموعات الأخرى . . .	٣٢٧
• الميول تجاه العولمة	٣٢٩
• الاستجابة للسياسة الديمقراطية	٣٣٠
• الكفاءة والاهتمامات والمساهمة السياسية . . .	٣٣٢
• الشيوخ والشباب	٣٣٨
• الثقافة السياسية	٣ ٣
• الشرق والغرب	٣٤٥
• ود الفعل الأوروبي	٣٦٠
• رد الفعل الشرق	٣٦٢
• التوازن	٣٦٤
• اليهود واليهود الأرثوذكس	٣٦٥
• الشيوخ والشباب	٣٧٢
• التوترات العنصرية	٣٧٧
• اليهود والعرب	٣٧٩
• الشخصية القومية	٣٨٤
الفصل الرابع عشر : التشريعية السياسية في إسرائيل والنظرية	
• السياسة الحديثة	٣٨٧
١ - دراسة الحكومات والمؤسسات الحكومية . . .	٣٨٧
٢ - المنتج الأرسطي	٣٩٦

الصفحة	الموضوع
٤٠٣	٣ - مبدأ العقد الإجتماعى
٤٦٠	٤ - اتجاه المعارضة السياسية
٤٧٧	٥ - تقييم دور الماباى
	٦ - نحو أسس جديدة للشرعية والنظام السياسى .
٤١٩	الإسرائيلى
٤٣٠	مراجع الباب الخامس
٤٤٥	مراجع عتارة فى النظرية السياسية

تصويب الخطأ

الاصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
يميز	موقر	٢٥	١١
نفسه	نفسها	٤	٤٣
معروفون	معرفون	١١	٧٧
وأوضحاع	وضع	١٣	١١٥
المطالب	الطالب	١٧	١٣٣
الاستجابة	الاسعاية	١٥	١٣٤
Aggregation	Aggregation	١٣	١٧٢
الجزئي	الجزء	١٧	١٧٣
وظائف المدخلات	الوظائف المدخلات	١٦	١٨٣
وظائف المخرجات	الوظائف المخرجات	٢٢	١٨٣
الصين	الصيف	٢	٢٣٦
الشعبة	الشفقة	١	٢٣٨
System	Systeme	١٧	٢٣٥
الطرف	العليف	١٣	٢٦٧
الخطة	الضربة	٢٢	٤٠١
جايوتسكي	جاويوتسكي	١٣	٤٠٧
تكتيل	تشكتل	٧	٤١٥
والمشرف	والمشرفون	٢١	٤١٤
يقسام	تسأل	١٣	٤١٩

الصفحة	المطبع	الخطأ	المصواب
٤١٩	٢١	اشيرى	افشوى
٤٢٠	٢٢	الثقاف	التطرف
٤٢٢	٦	تعرف	تعرف
٤٢٤	٥	القنائة	القنائة
٤٢٥	٥	يتضع	يتسم

رقم الايداع ٤٧٦١ / ٨٠
الترقيم العدل X - ٩٢٢ - ٢٠١ - ٩٧٧



المطبعة العصرية

• شارع كافور المصرة القبلية — اسكندرية

